جامعـــــــة الأزهر – غـــــــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــــــة الآداب والعلـــوم الإنسانية
برنامج دراســـات الشرق الأوســـط

الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013

The Syrian Crisis In the Light of Regional and International Power Balance Change 2011-2013

إعداد الباحثة

سهام فتحي سليمان أبو مصطفى

إشراف الأستاذ الدكتور:

ناجي صادق شراب

أستاذ العلاقات الدولية في –جامعة الأزهر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر – غزة

1436هـ/2015

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .... إلى من عمره أفنى، وبالدعاء أثنى ...إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من علمني كيف الصبر والنجاح يكون...إلى من أحمل اسمة بكل افتخار ستبقى يا والدي كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وإلى الأبد

إلى من بالدعاء تجود، وعنّى العسر تذود... إلى من غمرتني بحبها وحنانها ... وأنارتْ طريقي برضاها ... متّعني الله ببقائها ودوام صحتها ...أمي الحبيبة

إلى خير من أشدُّ بهم أزري وأشركهم في أمري ... إلى سندي وقوتي ومن آثروني على أنفسهم ... إخواني وأخواتي

إلى روح أستاذي... الدكتور موسى حلس رحمه الله

إلى أخوة لم تلدهم أمي... صديقاتي، وزميلاتي، العزيزات

إلى أسرانا البواسل الذين أضاءوا بنورهم عتمة السجن، وبصمودهم قهروا السجّان

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

شكر وتقدير

يقول الله سبحانه وتعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

صدق الله العظيم سورة إبراهيم "أيه رقم7"

الحمد لله أولا الذيَّ أنعم على بنعمة العقل فجعلني من طلبة العلم ومريديه، ومنّ علي بعونه أن أُتّم هذا العمل الذى لم يكن ليرى النور لولا توفيقه سبحانه وتعالى.

تعجز قواميس اللغة عن تقديم كلمات الشكر لأهل الفضل، ولكن بزهد من العبارات وبلاغتها ومن باب الوجوب لابد من توجيه أسمى آيات الشكر والتقدير لمن أخذو بيديّ نحو إتمام هذا العمل المتواضع حتى نهايته، وكانت لهم الوقفات الداعمة التى لولاها ما استطعت لذلك سبيلا. أبدي شكري للأستاذ الدكتور الفاضل: ناجي صادق شراب، الذى تكرّم بالإشراف على هذه الأطروحة وأنار لى الطريق بما أسداه من نصح، وتوجيه، وإرشاد، وإثراءات جوهرية، حيث منحنى الوقت والجهد الكافيين لإخراج هذه الأطروحة لحيز الوجود فله مني كل الاحترام والتقدير زاده الله علماً ورفعه وجزاه خير الجزاء.

كذلك أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام كل باسمه ولقبه في قسم دارسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر والذي كان لي شرف الاستفادة من علمهم وخبراتهم خلال فترة الدراسة.

كما وأتوجه بالشكر للقائمين على إدارة مكتبة الميزان لحقوق الإنسان، لما قدموه لي من تسهيلات كبيرة للحصول على المراجع اللازمة خلال فترة إعداد الدراسة.

وكذلك الشكر موصول للدكتور عبد الناصر سرور، والدكتور صبحي شبير لما أبدياه من نصح وتوجيه وإرشاد خلال فترة إعداد الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

الدكتور / كمال الأسطل ... والدكتور / خالد صافي

وذلك لقبولهما التكرم بمناقشة أطروحتي، والذي زادني وإياها بهم شرفاً ورفعةً.

وأخيراً أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه الأطروحة سواء بالدعاء أو الرأي أو النصيحة من الأهل والأصدقاء.

ملخص الرسالة

تناولت الدراســـة الأزمة الســـورية في ظل توازنات القوى الإقليمية والدولية خلال الفترة 2011 – 2013، وركزت الدراســة على ماهية الأزمة وأســبابها وتداعيتها على البيئة الداخلية، ومدى تأثير وتأثر البيئة الدولية والإقليمية بها. وانطلقت الدراســة من تســاؤل رئيس يتعلق بعنوان ومحتوى الدراســـة وهو لماذا تحولت الأزمة الســـورية إلى أزمة دولية مركبة؟ وما تداعياتها على مســتقبل التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية؟ وانطلقت الدراســة من فرضــية أســاســية وهي أن تعدد الأطراف الإقليمية والدولية قد يؤدى نحو مزيد من التعقيد، كما أن الخيارات المطروحة غير قادرة على حســم الأزمة، وعليه تم التأكيد على أن الأزمة الســورية لن يتم حلها من خلال الخيار الاستراتيجي العسكري.

وقد جاءت الدراســة في خمســة فصــول رئيســيةَ، إضــافة إلى فصــل يشــتمل على الإطار العام للدراسة، حيث تناول الفصل الثاني البيئة الداخلية للأزمة السورية واستعرض الفصل الثالث المحددات الإقليمية المؤثرة في الأزمة الســورية، بينما تناول الفصــل الرابع أثر التحول في توازن القوى على الأزمة السورية، في حين تناول الفصل الخامس إدارة الأزمة السورية من قبل الجامعة العربية وهيئة الأمم. وأخيرا ركز الفصل السادس على استشراف مستقبل الأزمة السورية في ضوء توازنات القوي الإقليمية والدولية.

وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تميزت بالحداثة، والأصالة كونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذه الفترة المعاصــرة من الأحداث الســورية، خاصــة في ظل التطورات والتحولات المســتمرة في ســوريا. وذلك من خلال اســتخدم المنهج التاريخي ومنهج إدارة الأزمة وكذلك نظرية توازن القوى.

وقد خلصــت الدراســة إلى نتيجة مفادها أن هناك محددات داخلية وخارجية لعبت دورا في تعقد الأزمة الســورية وإطالة أمدها كما كشــفت الأزمة عن وجود حالة من الترهل والضــعف في النظام العربي الإقليمي بعد عجزة عن احتوائها الأزمة وحلها الأمر الذي أســـهم في تحويلها إلى أزمة دولية، الأمر الذي أسهم في حدوث تغير بأدوار الفاعلين على الساحة الإقليمية والدولية فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوى الوحيدة على الصـــعيد الدولي، وقد برزت قوى جديد على الساحة الدولية تحاول استعادة دورها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract

The study addresses the Syrian crisis in light of Regional and International Balance of Powers during the period between 2011 and 2013. The main concerns of the study are the crisis nature, its causes, and its repercussions on the interna environment, as well as the extent of influence of international and regional environments by such crisis. The study sets of with a major question pertaining to the title and content of the study, which is; Why has the Syrian crisis turned into a complex international one? and what repercussions would it leaves upon the future of international and regional alliances and balances. The study focuses on a main hypothesis that, the multiplicity of regional and international parties may lead to further sophistication to the crisis. In addition to that, the available options are incapable of resolving the crisis. Therefore, it has been emphasized that the Syrian crisis would not be settled through the strategic military option.

The study has been divided into five main chapters, in addition to another chapter consists of the general framework of the study, where the second chapter discusses the internal environment of Syrian crisis. While the third chapter reviews the influential regional determinants in the Syrian crisis, the fourth chapter addresses the impact of changes in the balance of powers upon the Syrian crisis, and the fifth chapter discusses the management of Syrian crisis by the Arab League and the United Nations. Finally, the sixth chapter has been devoted to explore the future of Syrian crisis in light of the international and regional balances of powers.

The study attains its significance as it is characterized by regency and authenticity, as well as it is one of the few studies that addresses this recent period of dramatic events, particularly in the light of the development and transformation witnessed in Syria. In discussing the study hypothesis, the researcher applies the Political syllabus, Crisis Management method, and the Balance of Power Theory.

The study has concluded to an outcome that there is a number of national and international determinants play a role in sophisticating and prolonging the Syrian crisis. This crisis has also revealed the existence of a state of flabbiness and weakness in the Regional Arab Regime after its inability to contain and solve this crisis, which has led to turn it into

international crisis. This result has made the changes in the role of players on the international and regional arena. However, the United States is no longer the only super power on the international level, as new powers has emerged on the international arena trying to regain their role beside the United States.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
ملخص الرسالة باللغة العربية	د
Abstract	ه
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
الفصل الثاني: البيئة الداخلية للأزمة السورية	16
المبحث الاول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سوريا قبيل الأزمة	18
المبحث الثاني :ماهية الأزمة السورية، الدوافع، والأهداف	37
المبحث الثالث: التداعيات المحلية للازمة السورية	53
الفصل الثالث: المحددات الإقليمية المؤثرة في الأزمة السورية	62
المبحث الأول: محددات الدور الإسرائيلي	64
المبحث الثاني: محددات الدور التركي	74
المبحث الثالث: محددات الدور الإيراني	85
المبحث الرابع: أبعاد الموقف الخليجي من الأزمة السورية (قطر، السعودية، العراق)	101
الفصل الرابع: أثر التحول في توازن القوى الدولية على الأزمة السورية	110
المبحث الأول: الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية	112
المبحث الثاني: الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية	122
المبحث الثالث: الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية	132
المبحث الرابع: الموقف الأوروبي تجاه الأزمة السورية	142
الفصل الخامس: الأزمة السورية بين الإدارة والحل الإقليمي والدولي في ضوء تحول موازين القوى	150
المبحث الأول: المبادرات والحلول الإقليمية المقترحة لحل الأزمة السورية	152
المبحث الثاني: المبادرات والحلول التي تم طرحها خلال قمة عدم الانحياز	159
المبحث الثالث: المبادرات والحلول الدولية المقترحة لحل الأزمة السورية	162
الفصل السادس: استشراف مستقبل الأزمة السورية في ضوء توازنات القوى الإقليمية والدولية	175

السيناريو الأول: سيناريو إطالة أمد الأزمة السورية دون حسمه لصالح أحد الأطراف	179
السيناريو الثاني: سيناريو بقاء النظام السوري	183
السيناريو الثالث: سيناريو سقوط النظام	192
السيناريو الرابع: سيناريو تقسيم سوريا وتجزئتها إلى دويلات	201
النتائج والتوصيات	208
الخاتمة	209
نتائج الدراسة	213
التوصيات	214
الملاحق	216
قائمة المراجع	218

الفصل الأول

الإطار النظري

المقدمة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

مشكلة الدراسة

تساؤلات الدراسة

فرضيات الدراسة

منهج الدراسة

حدود الدراسة

متغيرات الدراسة

الدراسات السابقة

المقدمة

لقد تطورت الأحداث في سوريا في ظل واقع استراتيجي معقد، تمثل في جمود البنية السياسية وعدم الرضا عن منظومة القيم التي يحتكم إليها النظام في ممارساته العامة، وصياغة سياسته، وتوجه البعث الاشتراكي، وإلغاء التعددية السياسية، وكبت الحريات، وانتشار الفقر والبطالة، والفساد المتزايد وحرمان الأكراد من كثير من حقوقهم التي يطالبون بها ، وتحكم الأقلية العلوية بالامتيازات في حين حرمان أغلبية أفراد الشعب منها، و هي السياسة التي وضع أسسها الرئيس الراحل حافظ الأسد، في حين أن النظام الحالي قد فشل في الحفاظ على سياسة النظام السابق، من حيث اختراق طبقات المجتمع، كما وقع في العديد من الأخطاء في السياسة الخارجية من حيث تورطه في الأزمة اللبنانية، واندفاعه الكبير، وعدم حرصه على موازنة ذلك بعلاقاته مع دول الخليج . وقد ساهم ذلك في فرض عزلة على سوريا، مما انعكس سلباً على سياسته الداخلية.

من الملفت للنظر أن المطالب السورية كانت في بدايتها متواضعة بمقياس الحركة، حيث أنها لم تتجاوز بعضاً من الحريات ومحاربة الفساد، لكن ما لبثت أن ارتفع سقفها في مواجهة نظام الرئيس بشار الأسد، وتمخض عن هذه المطالب الصراع الدامي بين جيش النظام وبين المعارضة السورية بكافة أطيافها، مع انتفاضة شعبية في معظم المدن السورية. وقد فشل نظام الأسد في إيقاف هذا الحراك الشعبي، وإدارة الأزمة داخلياً، كما عجز النظام العربي عن حل الأزمة من خلال الجامعة العربية، التي تبنت دور الوساطة والإدانة ثم فرض عقوبات، وتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية.

ونظراً للأهمية الجيوسياسية لسوريا، تحولت الأزمة السورية إلى أزمة إقليمية ودولية، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللاعبين الأساسيين فيها، مع بقاء تركيا و إيران قوتين تؤثران في مجريات الأمور إقليمياً، في ظل غياب دول عربية مؤثرة بعد التراجع الواضح في الدور المصري والعراقي، حيث أن هناك ترابط عضوي بين البيئة الداخلية للأزمة السورية، ينعكس أثرها على البيئة الإقليمية والدولية التي ينتج عنها مجموعة من التفاعلات، تحدد توجهات القوى الإقليمية والدولية تجاه الأزمة، ومن هنا تضاربت ردود الأفعال الإقليمية و الدولية ، فعلى الصعيد الإقليمي بدأت التناقضات ما بين محوري الاعتدال والممانعة، كما يوجد تحالف تركي ،سعودي ،خليجي ،أردني يتجه لإسقاط النظام القائم في سوريا، ويعمل على دعم المعارضة وإمدادها بالسلاح، بعد رفض النظام تحقيق

مطالب الشعب، وإجراء إصلاحات دستورية تشريعية، وتهدف إلى منع تشكيل سُمي "هلال شيعي" في منطقة الخليج العربي، مما يعزز دور إيران في المنطقة، حيث أن سـوريا تقع في منطقة فاصـلة بين نظام شيعي وأخر سني، وخشيةً أن تصبح سوريا قاعدة لهجمات حزب العمال الكردستاني. أو انهيار سـوريا، واحتمال تقسـيمها ونشـوء دويلات طائفية عرقية، فينعكس سـلباً على الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة. أما البعد الإقليمي المتعلق "بإسـرائيل" فقد وقفت موقف المترقب؛ لأن سـوريا لا تشـكل خطراً حقيقياً عليها، وأن الخطر الحقيقي الذي يواجهها من إيران وحزب الله، لذلك تراقب الوجود العسـكري الإيراني وحزب الله في سوريا، وهي تفضل بقاء نظام قوى على أن تواجه حكم طوائف في حال سقوط الأسـد، مثلما تواجه حزب الله في لبنان. ويتمثل الموقف الإيراني في دعمه للنظام ضـد المعارضـة فسـوريا محور الارتكاز الذي تتواصـل من خلاله إيران مع حلفائها الفواعل من غير الدول كحزب الله، وحماس والجهاد. وموقع سوريا يمثل لها قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية في الجوار العربي، حيث توفر لها نافذة على البحر المتوسـط، وطريق آمن إلى لبنان، وضـمان حيوية النفوذ الإيراني في العراق وشـريك يعتمد عليه في جعل إيران طرفاً في الصـراع العربي الإسـرائيلي، وخصـوصـا في ظل التنافس على الساحة الإقليمية بين تركيا وإيران، وكلاهما تسعى للسيادة على المنطقة.

على أيه حال تُعد الأزمة السـورية محوراً للتفاعل بين هذه القوى، حيث إن فشـل أو نجاح النظام له تداعياته، فسقوط الأسد ونظامه يمثل انحسار وتراجع للدور الإيراني، وإضعاف حلفائها في المنطقة العربية، والتزايد التركي الفاعل في المنظومة الإقليمية مما ساهم في تأمين الطرف الإسرائيلي. أما تداعياتها في حال بقاء نظام الأسد سيساهم ذلك في انحسار وتراجع الدور التركي، وتمدد للنفوذ الإيراني، حيث تسـتخدم إيران الأكراد كورقة ضـغط تهدد الجبهة الجنوبية لتركيا، وتعزيز حلفاء إيران مما يشكل خطراً حقيقياً على إسرائيل، وفي ظل التجاذب على الساحة الإقليمية، وتضارب المصالح بين القوى الإقليمية، وعجزها عن إدارة الأزمة تم تدويلها على اعتبار أن النظام الإقليمي جزء من المنظومة الدولية تؤثر فيه وتتأثر به، فتفاعل النظام الدولي تجاه الأزمة السـورية وفقاً لمصـالحه، وبدأ الاستقطاب والتقارب بين روسيا والصين، حيث وقفت كل منهما إلى جانب النظام، وهدفت روسيا إلى استعادة دورها في الساحة الإقليمية والدولية من خلال الأزمة السورية، فسوريا تمثل محور ارتكاز،فهي منفذها على البحر المتوسـط، من خلال قاعدتها في طرطوس، وكذلك تربطهما علاقات اقتصـادية وتاريخية، كما أنها حليف قوى لإيران التي تمثل البوابة الجنوبية لروسـيا والمؤمِّنة لوجودها في منطقة القوقاز. وتمكنت روسـيا من التدخل في الأزمة السـورية، بذريعة حماية الأقليات، وهدفت من وراء ذلك

تطويق التوسع الأمريكي في أسيا الوسطى، بينما وقفت الولايات المتحدة إلى جانب المعارضة ودعمتها بالأسلحة، وحاولت كل من الأطراف المتصارعة حل الأزمة، فمن ناحية ترى الولايات المتحدة أن حل الأزمة يكون من خلال توجيه ضربة لإضعاف النظام، في حين ترى روسيا أن الحل السلمي هو الحل الأمثل للأزمة، ومن هنا ترى الدراسة أن الأزمة السورية لعبت دوراً محورياً في التأثير على الساحتين الإقليمية والدولية. حيث أن هناك قوى بدأت في التراجع والانحسار، وهناك دول تحاول استعادة مكانتها في الساحة الدولية.

- **مشكلة الدراسة**

تتمحور مشكلة الدراسة حول الأزمة السورية في ظل توازن القوى الإقليمية والدولية 2011-2013، فهذه الفترة جديرة بالدراسة بما شهدته من تحولات داخلية بين النظام والمعارضة تتجه نحو الأسوأ، نتيجة السياسة التي ينتهجها النظام تجاه الشعب السوري، إضافة إلى عدد من المتغيرات الأيدولوجية والسياسية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة، وما نتج عنه من استقطابات وتدخل القوى الإقليمية بعد فشل النظام في إدارة الأزمة، لكن فشل هذه التدخلات أدى إلى تحولها إلى أزمة دولية تدخلت الدول الكبرى لحلها. ونتيجة لمتغيرات النظام الإقليمي والدولي وتعدد الدول المتدخلة في حل الأزمة السورية أدى ذلك إلى تعقد الواقع السياسي في سوريا وجعل الأطراف السورية تقف أمام ذاتها وتراجع مواقفها. ومن هنا بدأت تتضارب المصالح بين كافة القوى الإقليمية والدولية ولمّا للأزمة السورية من تداعيات على دور ومكانة هذه الدول وما قد يترتب عليها من تحولات في الخارطة السياسية ومدى تأثيرها على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي والتوازنات الإقليمية والدولية كان لابد من البحث والدراسة في هذا الموضوع.

- **تساؤلات الدراسة**

تثير الدراسة تساؤلاً رئيساً وهو:

- لماذا تحولت الأزمة السورية إلى أزمة دولية مركبة؟ وما تداعياتها على مستقبل التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية؟

وينبثق عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية أهمها: .

- ما الظروف التي أدت إلى حدوث الأزمة السورية؟
- كيف أثرت الأزمة السورية على التحول في توازن القوى الإقليمي؟

- ما مدى تأثير البيئة الدولية على تطور الأحداث السياسية في سوريا؟
- هل تم طرح حلول لتسوية الأزمة السورية من قبل النظام الإقليمي والدولي؟
- ما مستقبل الأزمة السورية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية؟ وما أهم السيناريوهات المحتملة لحلها على المدى القريب؟

- **أهداف الدراسة**

1- تتبع تطور الأزمة السياسية في سوريا في ظل تحول موازين القوى الإقليمية والدولية.

2- استعراض التغير في مواقف النظام الدولي تجاه تطور الأزمة السورية، نحو تحليل دوافع ومنطلقات تلك الدول.

3-تقديم مقاربة تتعلق بمعرفة مدى تأثير البيئة الإقليمية على تطور الأحداث في سوريا، وإبراز التطورات التي تحدث على الساحة الإقليمية في ظل التحولات السياسية ومدى انعكاسها على الأزمة السورية.

4-استعراض دوافع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في الأزمة السورية، وتحديد المعايير التي يستخدمها النظام الدولي في التعامل مع الأزمة السورية.

5-استشراف مرامي وأهداف وغايات تلك الدول، وتفهم فيما إذا كانت هناك استراتيجية جديدة خاصة لحل تلك الأزمة.

- **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من أنها أزمة سياسية ذات بُعد داخلي، تحولت إلى شكل من المنازعات الدولية المركبة والشاملة.

1- تكتسب الدراسة أهميتها من منظور فهم طبيعة السياسات الدولية، نظراً لتأثيرها المباشر على نسق العلاقات الدولية.

2- تتميز الدراسة بالحداثة، والأصالة كونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذه الفترة المعاصرة من الأحداث، السورية خاصة في ظل التطورات والتحولات المستمرة في سوريا.

3- تسعى الدراسة إلى وضع تصوُّر للتغيرات في توازنات القوى الإقليمية، والدولية، وانعكاساته على تطور الأزمة السورية، لتقديم تطورات تلك العلاقات، وتحولاتها، ورهاناتها للتحليل، لجلاء غموضها

ومحاولة الإجابة على الأســـئلة التي تطرحها، وهذا يعنى وجود ثمة أهمية كبرى لدراســـة تلك العلاقات والتفاعلات.

4- إن دراسة الأزمة السورية وتطوراتها في ظل الرهانات الدولية، خاصة في فترة الدراسة، يفيد صنَّاع القرار السياسي، والباحثين في هذا الشأن، ويفتح آفاقاً جديدة للباحثين في مجال العلوم السياسية،ولا سيما العلاقات الدولية من خلال تسليطها الضوء على تحولات جديدة ومهمة بين جميع الأطراف.

- **فرضيات الدراسة**

- تعدد الأطراف الإقليمية والدولية قد يؤدى نحو مزيد من التعقيد، كما أن الخيارات المطروحة غير قادرة على حسم الأزمة.
- الأزمة السـورية قد تؤدى إلى اختلال توازن القوى في منطقة الشـرق الأوسـط، حيث إنها تمثل قوة إقليمية منافسـة، ومن المتوقع أن تسـاهم في إعادة رسم خارطة سياسـة جديدة للتفاعلات الإقليمية والدولية.
- الدول الكبرى في متابعتها لتطور الأزمة السـورية، حرصـت على حماية مصـالحها، والحفاظ على امتيازاتها التي تتحقق من خلال الاســـتقرار والأمن، وبالتالي فإن ردود أفعالها ومواقفها من تطور تلك الأزمة، محكومة بمعادلة مصالحها.

- **حدود الدراسة**

- **الحد المكاني:** تنحصــر حدود الدراســة المكانية في ســوريا، وهي ضــمن نطاق منطقة الشــرق الأوســـط، الذي شـــهد مجموعة من التحولات، والتغيرات التي كان لها دور مؤثر في التفاعلات الإقليمية والدولية.
- **الحد الزماني:** ترتبط ببدء الأزمة السورية في مارس 2011 حتى نهاية عام 2013.

- **منهج الدراسة**

اعتمدت الدراسة على مناهج أساسية وهي المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم كما تم الاستعانة ببعض المناهج والنظريات مثل نظرية توازن القوى.

- **المنهج التاريخي:** يساعد هذا المنهج على نقل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث التي حدثت خلال فترة زمنية في فهم الظروف والأحداث السياسية المعاصرة، وذلك بالعودة إلى الجذور

التاريخية التي أدت إلى حدوث الأزمة السورية وتطورها، ومدى تأثير التغيرات على النظام الإقليمي والدولي، حيث إن المنهج يسرد الأحداث من منطلقات فكرية ويربط التطورات السياسية من أجل فهم واستيعاب تلك التطورات وإخضاعها للتحليل بهدف الاستفادة منها في وضع رؤية تحليلية للمستقبل.

- **منهج تحليل النظم:** يستخدم منهج تحليل النظم كأداة لتحليل طبيعة النظام في دائرة متكاملة ذات صبغة ديناميكية من خلال التفاعلات الدائرة والتي تحدث بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي من حيث المدخلات والتفاعلات التي تحدث في بيئة النظام، وينطبق ذلك على النظام السوري حيث تعرض لمدخلات ومتغيرات سياسية وأيديولوجية أثرت في البيئة الداخلية للنظام وانعكست مخرجاتها على النظام الإقليمي والدولي مما أظهر حالة من الاستقطابات بين الدول من ناحية، ومدى التحديات التي تواجه النظام الإقليمي من ناحية أخرى.

أيضاً ستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج من خلال تفسير الطبيعة القائم عليها النظام في سوريا، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذا النظام، ثم الكشف عن أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في التأثير على السياسات القائمة لهذا النظام، ومدى الارتباط والعلاقة التي توجد بين النظام وبين المؤثرات والمتغيرات المختلفة.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث سيتم توظيف إمكانات هذا المنهج في الوصف والتحليل والاستشراف إضافة إلى عدد من النظريات والمناهج المساعدة.

- **نظرية توازن القوى :.** حيث تعتبر نظرية توازن القوى الحالة التي تتعادل عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما مفردة ومجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها والمتنافسة معها بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو مجموعة الدول المتحالفة مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أو مجموعة من الدول، وبما يمكنها أيضا من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار ذلك من خلال تطوير استراتيجيات ذكية وزيادة في القوة العسكرية، أومن خلال التوازن الخارجي والذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخري، وبما أن توازن القوى يسهم في فهم طبيعة الصراع بين قوتين إقليميتين ويقوم على عدد من المخالفات أو محاور القوى المضادة لذلك سيتم

استخدام نظرية توازن القوى في هذه الدراسة؛ لتقيس مدى التنافس والاستقطاب بين الدول الكبرى في حسم مسألة التحولات في النظام الإقليمي لصالحها خاصة مع ما تشهده سوريا من تحول في البيئة الداخلية. وقد انعكس ذلك على المنظومة الإقليمية والدولية في التجاذب والتنافر للسيطرة على النظام الإقليمي والعالمي.

- **مصطلحات الدراسة**

ماهية الأزمة:

يعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كافة جوانب الحياة بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد والحكومات انتهاءً بالأزمات الدولية. وعالم الأزمات عالم حي، ومتفاعل له أطواره وخصائصه وأسبابه، تتأثر به الدولة فيتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري، ورغم ذلك نجد أن هذا المفهوم يعاني من غموض شديد نظرا لطبيعته الاجتماعية المعقدة، فضلا عن غياب نظرية تفسيرية شاملة لظاهرة الأزمة لاسيما وأن معظم الدراسات التي تناولت المفهوم جاءت فى إطار دراسات الحالة وبالتالي لا تسهم فى إنشاء بناء فكرى وتنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه، إلى جانب التداخل الشديد بين المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى مثل الصراع والمشكلة والنزاع وغيرها(نظير،2010). الأمر الذي أكده تشارلز ماكليلاند (Charles Mclelland)"يصعب ويتعذر وضع تعريف شمولي لمعنى الأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات التى نشرت خلال الأعوام الماضية حول مدلول الأزمة والتى حاولت معالجة هذا المدلول من زواياه المتعددة (بن جامع،2010،ص9).

ويرى تورنجتون (Torrington) أن الأزمة حدث مفاجئ غير متوقع تتشابك فيه الأسباب بالنتائج، وتتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة؛ لتزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات، وتجعل متخذ القرار فى حيرة بالغة تجاه أى قرار يتخذه وقد تفقده قدرته على السيطرة والتصرف (Derek,1989p.90) كما يعرفها فليبس بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة"(عوكل،2013).

في حين ترى مدرسة النسق أو النظم مفهوم الأزمة على أنها حدث أو مجموعة أحداث تساهم في قيام حالة من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، وربما يؤدي إلى اختلال التوازن ومن ثم نشوء حالة قائمة على استخدام العنف والتوتر في العلاقات الدولية نتيجة لاحتواء الأزمة على إمكانية اللجوء إلى الحرب وبالتالي تتغير طبيعة النظام كله (عاشور،2013، ص26).

بينما مفهوم الأزمة لدى مدرسة صنع القرار يعتبرها موقفاً مفاجئاً في أحد متغيرات النظام ينطوي على الصعوبة والتعقيد ويشوبه الخطر بالنسبة لصناع القرار، حيث يجعلهم في حالة من الشك والريبة بسبب التهديد الذي ينطوي عليه الموقف وأن الأزمة بضيق الوقت المتاح للرد وقلة المعلومات الضرورية في اتخاذ قرار معين لمواجهة الأزمة مما يؤدي إلى إرباك صناع القرار وعدم سيطرتهم على الموقف ويمكن القول إن التكامل بين منهج صنع القرار ومنهج النسق في تعريف الأزمة الدولية وتحليلها أمر ضروري فمنهج صنع القرار يغطي متغيرات عملية صنع القرار سواء التنظيمية أو الإدراكية ويركز منهج النسق "النظم" على التفاعلات السلوكية بين أطراف الأزمة ويغطي بالتالي متغيرات الأزمة (سفاح،2011،ص140).

كما حاول رواد المدرسة التوفيقية التوفيق بين افتراضات مدرستي النسق وصنع القرار عند تعريفهم للأزمة والعمل على تحقيق التكامل بينهما حيث رأى "أوفري" الأزمة بأنها حالة من التغيير في المحيط الخارجي يتم إدراكها في وقت محدود مع اتخاذ وضع لمواجهة تهديد المصالح القومية والقيم في حين يرى مايكل بريتشر الأزمة اعتمادا على الظروف المرافقة لها على أنها حالة ترافقها ظروف أربع ضرورية تفي بغرض قيامها تتمثل في حدوث تغيرات في البيئة الداخلية والخارجية تهدد القيم والمصالح العليا واحتمالية استخدام العنف والقوة العسكرية ضيق الوقت ومحدوديته عند الاستجابة(Ofri,1983.p.821)

وفقا لهذا المنظور فإن المدرسة التوفيقية تركز على عدة حقائق تتمحور حول وجود تهديد للقيم الإنسانية كما تتضمن عنصر المفاجئة وضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة وتبرز الظروف كمقدمات لحدوث الأزمة وتزداد حدتها وتفاقمها (هويدي،1993، ص52).

بينما يعرف الدكتور مصطفى علوي الأزمة الدولية على أنها "موقف ينشأ عن احتدام لصراع شامل طويل وممتد بين دولتين أو أكثر، نتيجة سعى أحد الأطراف لتغيير التوازن الاستراتيجي القائم مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم وأهداف ومصالح الخصم الذي يتجه للمقاومة. ويستمر هذا الموقف لفترة زمنية

محدودة نسبياً يتخللها لجوء الأطراف إلى القوة العسكرية، كما ينتهي هذا الموقف إلى إفراز نتائج مهمة تؤثر فى النظام الفرعي القائم" (سفاح،2011، ص140).

وفقا لهذه التعريفات فالأزمة الدولية تمثل حالة من عدم الاستقرار تحدث نتيجة خلل بنيوي في أحد مكونات النظام بفعل عوامل داخلية أو خارجية.

- **مفهوم المباراة الصفرية:** هدف نهائي يسعى كل متنافس الوصول إليه، من خلال مراحل خاصة يتم اختيارها حسب قوانين وأسلوب المباراة، سميت بمباراة ذات المجموع صفر لان نجاح طرف معين يكون على حساب الطرف الأخر، مما يعني أن ربح الطرف هو خسارة الطرف الأخر (أوشن سمية،2013، ص12)
- **الربيع العربي:** مصطلح أطلق على التحولات السياسية والحركات الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة العربية والنظام الإقليمي منذ عام 2010، شاركت فيها كافة شرائح المجتمع المطالبة بالديموقراطية لإحداث تغيرات جوهرية سياسية واقتصادية في طبيعة الأنظمة الحاكمة، وقد تباينت واختلفت مسببات تلك الحالة من بلد لأخر.
- **قانون محاسبة سوريا:** قانون تم توقيعه من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، ومجلس النواب عام2003 تحت رقم1282، وتم بموجبه مطالبة سوريا بالانسحاب من لبنان، ومنع تطوير أسلحة الدمار الشامل، وفرض غرامات مالية عليها مالم تتوقف عن دعم الجماعات الإرهابية الدولية (نصر وآخرون ،2013، ص82).
- **بيان ال 99:** أصدره مجموعة من المثقفين السوريين عام 2000، يهدف إلى إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سوريا، وإصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين، وإرساء دولة القانون وإطلاق الحريات العامة والاعتراف بالتعددية السياسية (زيادة، يونيو2013، ص104).

- **الدراسات السابقة:**

- **دراسة فراس أبوهلال (2011)"إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة.** تناولت الدراسة الموقف الرسمي وموقف التيارين الإصلاحي والمحافظ من الثورات والاحتجاجات العربية والشعبية في تونس، ومصر وسوريا،

وتداعيات هذه المواقف على الوضع الداخلي لإيران، وعلاقات طهران ونفوذها في المنطقة، وخلصت الدراسة إلى أن كافة الأطراف في إيران انضمت لدعم الثورات الشعبية في مصر، وتونس لكنها اختلفت في قراءتها لمنطلقات هذه الثورات ورأت فيها استلهاماً للثورة الإسلامية في إيران لكن اختلف موقفها تجاه الثورة السورية، حيث دعمت الحكومة الإيرانية النظام السوري، وقوبل ذلك بانتقاد من قبل الإصلاحيين الإيرانيين ما أسهم في إظهار الإيرانيين أمام الشارع العربي كأنها تقدم المصالح على قيم العدالة والحرية.

- **دراسة محمد عبد العاطي التلولي (2011) "السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2011"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.** تناولت الدراسة نشأة وتطور العلاقات التركية السورية، وأثر البيئتين الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية كما تطرقت الدراسة لبيان أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لتركيا، ومدى قدرتها على لعب دور الوسيط، وخلصت الدراسة إلى أن تركيا تلعب دورا مركزياً في المنطقة لتجعل من نفسها الدولة الإقليمية الرئيسة، بانفتاحها في علاقاتها مع الجميع، والاقتراب من الجميع دون الالتفات للخلف، ولكن هذا الطريق ليس سهلاً بالمطلق، بل تعترضه الكثير من المصاعب.

- **دراسة على حسن باكير 2012 "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة.** تناولت الدراسة الثورة السورية في المنظور الإيراني وكذلك التركي ومنطلقات الموقفين من الثورة السورية والخطوات الإيرانية التركية المتخذة إزاء النظام السوري، ومظاهر فتور العلاقة بين البلدين على خلفية الأحداث، وفي الخاتمة تحدث الباحث عن مصير النظام السوري، والانعكاسات على إيران وتركيا من خلال سيناريوهات متوقفة على بقاء النظام أو سقوطه.

- **دراسة عقيل محفوظ(2012) سوريا وتركيا "نقطة تحول": أم رهان تاريخي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة كانون الثاني/يناير.** تناولت الدراسة مقدمة تتعلق بتطور العلاقات التاريخية السورية التركية، كما تطرقت للحديث عن محددات الموقف التركي ودور المعارضة التركية تجاه الأزمة السورية وتحليل خطابات وتصريحات صانع القرار التركي، وتناولت كذلك السيناريوهات المحتملة للأزمة السورية من منظور تركي وتوصلت إلى نتيجة

رئيسة مفاداها أن العلاقات السورية التركية تزاد تعقدا وتمثل نقطة تحول ورهان تاريخي بعد التحولات العربية التي شهدها النظام الإقليمي منذ2010.

- **دراسة نيروز ساتيك وخالد وليد محمود (2013)"الأزمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة " المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.** تناولت الدراسة محددات الموقف اللبناني (الحكومي والشعبي) من الثورة السورية، والارتباطات المحلية بالمحاور الإقليمية، وكذلك شملت الدراسة الموقف العراقي الرسمي والشعبي ومحددات الموقف العراقي على المستوى الدولي والمحلي، كما تناولت الدراسة تطور الموقف الأردني تجاه الأزمة السورية ومحددات الموقف الأردني من الثورة السورية واستقرارها على الأمن الداخلي وتأثيرات الأزمة الإقليمية والدولية.

- **دراسة على يوسف الدلابيح (2013) "توازن القوى وأثره على الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003- 2013 رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الأوسط، الأردن.** قسِّمت الدراسة إلى خمسة فصول، وتناول البحث المصالح والمطامع الدولية في منطقة الشرق الأوسط، كما استعرضت حروب الخليج وأثرها على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، والعوامل المؤثرة على توازن القوى، والتكتلات العربية وأثرها على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، كما سلطت الضوء على دور الجامعة العربية وأثرها على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومأزق الأمن القومي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأخيرا تناولت المتغيرات الإقليمية والدولية التي تسهم في تعميق اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك تحولات النظام الإقليمي ومستقبل الهيمنة الأمريكية .

- **دراسة دعاء الحسيني وآخرون (2013)"اتجاه التفاعلات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية "مجلة السياسة الدولية العدد 194،** تناولت الدراسة الترابط العضوي بين البيئة الداخلية لمنطقة الثورات العربية والبيئة الخارجية للقوى المتفاعلة مع قضايا(الربيع العربي)، كما تناولت الدراسة المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة من خلال عرض مواقف الدول الكبرى والإقليمية وما تحتويه من استقطابات وتضارب في المصالح حيث تشابه الموقف الفرنسي الخليجي الأمريكي في مواجهة الموقف الروسي الصيني، وتناولت تداعيات الأزمة السورية وانعكاساتها على البيئة الداخلية والإقليمية والدولية ودخول حسابات المصالح في الأزمة، وفي النهاية تناولت مبررات دعم الأطراف المتنافرة للأزمة السورية.

- **دراسة سهيل كلاب (2013)"العلاقات السورية . الإيرانية وأثرها على حزب الله –2000 2012"، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر ،غزة.** تناولت الدراسة تطور العلاقات السورية الإيرانية من خلال التعرف إلى مرتكزات السياسة الخارجية السورية التي تمثلت في التعرف إلى أهداف السياسة والاستراتيجيات المتبعة وأدوات تنفيذها، كما تناولت محددات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط، وتطرقت لدراسة تطور العلاقات السورية الإيرانية خلال حرب الخليج الأولى والثانية، وتطرقت الدراسة إلى تطور العلاقات بين الدولتين خلال عهد الرئيس السوري بشار الأسد، كما وضحت أثر العلاقات السورية الإيرانية على حزب الله اللبناني وأليات الدعم السوري الإيراني لحزب الله، إضافة لدراسة مواقف القوى الإقليمية من التحالف السوري الإيراني وأفاقه المستقبلية، وخلصت الدراسة إلى أن التقارب الذى حدث في مطلع الثمانينات من القرن الماضي في العلاقات السورية الإيرانية ساهمت فيه عناصر جيوسياسية لكلا البلدين، كما أن هذا التقارب ساهم في محاصرة النظام العراقي بالرغم من أن النموذج السياسي السوري علماني والإيراني ديني من حيث مرجعياته ومؤسساته خاصة مؤسسة المرشد التي لم تمنع من توطيد العلاقة بين البلدين، وبناء محور سياسي استراتيجي ضم بين ثناياه حزب الله اللبناني وحركة حماس، وأن العلاقات السورية الإيرانية وفَّرت مظلَّة سياسية عسكرية اقتصادية لحزب الله.

- **دراسة رضا محمد هلال (2013) "التداعيات المحتملة للتدخل الدولي في الأزمة السورية " مجلة السياسة الدولية، مصر ،مركز الأهرام للدراسات ،العدد194** تناولت الدراسة جملة من التفصيلات حول الأزمة السورية حيث بدأت عن خيارات التدخل العسكري في سوريا والخيارات التي طرحتها الدوائر الغربية أمام القوى الدولية والإقليمية المساندة للمعارضة للضغط على نظام الأسد لتصعيد أنظمة الاستخبارات وتعزيز العلاقة مع المعارضة بكافة أشكالها، وتوفير الدعم والتغطية العسكرية لقوات المعارضة، وحرمان النظام من استخدام الأسلحة الكيماوية. كما تناولت الدراسة تداعيات التدخل العسكري في سوريا على التوازن الإقليمي بين الدول العربية وإسرائيل من ناحية وعلى إمكانية وقدرة الدول العربية على مواجهة مشكلاتها الداخلية من جهة أخرى، وخلصت إلى أن التحدي الأكبر أمام حكومات ليبيا ومصر وسوريا هو جمع الأسلحة من المواطنين وإعلان تطبيق سيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية.

- **دراسة محمود القدرة (2013)، بعنوان" تطور العلاقات السياسية التركية –السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007–2012"، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر غزة،** تناولت الدراسة موضوع العلاقات السياسية **بين تركيا وسوريا** ،منذ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا خلال فترته الثانية التي بدأت العام 2007،وهى الفترة التي جمعت تناقضات في العلاقة بين البلدين، وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول أساسية، تناولت فيها المتغيرات الداخلية التي تحكم العلاقة السياسية بين البلدين وتناولت المحددات الإقليمية التي تحكم العلاقة السياسية بين البلدين مثل، دور إسرائيل، والدور الإيراني، وواقع النظام العربي وغيرها. كما ركزت الدراسة على المحددات الدولية كالدور الصيني، والدور الأوروبي وواقع النظام الدولي، ودور روسيا المتصاعد في المنطقة وأثرها على العلاقة الثنائية بين البلدين، كما تناولت تطور السياسة بين البلدين من خلال عدة مراحل تاريخية بدأت باتفاق أضنة الأمني وانتهت مع نهاية عام2012، كما تناول استشراف مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين وما يمكن أن تؤول إليه مستقبلا في ظل ما يحدث في سوريا من مستجدات متسارعة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تبين أن، المحددات الداخلية والإقليمية والدولية لكل من سوريا وتركيا لعبت دوراً كبيراً في تطور وتغير العلاقة بين البلدين سواء سلبا أو إيجابا وهذا يدل على عدم بقاء العلاقات على وتيرة واحدة مهما تعاظمت.

- **التعقيب على الدراسات السابقة**

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن معظم الدراسات تناولت الأزمة السورية بشكل جزئي، وبعض الدراسات لم تتعرض لواقع المتغيرات الداخلية السورية، بقصد تشخيص التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه النظام السوري، كما أن هناك دراسات تناولت المواقف الدولية فقط تجاه الأزمة السورية، والتي كانت عادة ما تهمل الموقف الإقليمي الهام ودوره في الأزمة، فى حين أن هناك دراسات تناولت الدور الإقليمي والدولي تجاه الأزمة السورية، لكنها فشلت في الربط بين تفاعلات هذه الأدوار، وتأثيرها على الأحداث. ونظراً لأهمية دراسة تطور الأزمة السورية في ظل توازن القوى الإقليمي والدولي، بسبب الترابط والتشابك بين التفاعلات الداخلية مع الإقليمية والدولية ككل متكامل ونتيجة لوجود التنافس الإقليمي والدولي على مجريات الأزمة في سوريا، كان لا بد من دراسة هذه الأزمة في ضوء هذا الصراع بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، مع دراسة التحديات الكبيرة التي

تواجه النظام السوري نتيجة هذا الصراع. والجديد في هذه الدراسة أنها تختلف عن الدراسات السابقة؛ فقد رأت أنه من الأهمية بمكان تناول هذا الموضوع الهام، والحيوي؛ ليغطي مرحلة هامة وحاسمة من التنافس الإقليمي والدولي على سوريا في ظل تعاظم حدة الأحداث بها، لاسيما أن هذا التنافس يسير بقوة وسرعة إلى أن وصل إلى مرحلة متقدمة من الصراع وتفكير بعض الدول إلى استعادة مجد أفل منذ زمن بعيد مثل تركيا وروسيا، وذلك من خلال حسابات وتشابكات معقدة. وعليه، فإن موضوع الدراسة سوف يتناول بالرصد والتحليل المتغيرات الداخلية وربطها بالتفاعلات الإقليمية والدولية لمعرفة مواقف وحسابات الدول الإقليمية والدولية تجاه تلك الأزمة وانعكاس ذلك على البيئة الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني

البيئة الداخلية للأزمة السورية

المبحث الأول :الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سوريا قبيل الأزمة.

المبحث الثاني: الأزمة السورية، الأسباب، الدوافع، والأهداف

المبحث الثالث :التداعيات المحلية للأزمة السورية

مقدمة

بداية لابد من العودة إلى التاريخ السياسي لفهم طبيعة الأزمة السورية وما يجري فيها من أحداث، فموقع سوريا الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم الثلاث، (آسيا وأوروبا وأفريقيا) له أهمية كبرى، فهو يربط آسيا بأوروبا عبر بوابة البحر المتوسط، ويربط آسيا بأفريقيا عبر الجزء الجنوبي الغربي فلسطين، وعن طريقه كان العرب يحتكرون طريق التجارة بين الهند وأوروبا.ما أكسب سوريا موقعا هاما.

إن السيطرة على الشرق الأوسط يعنى السيطرة على العالم وفقا لنظريات الجيوبولتيك التى تناولت قلب العالم، وسوريا هي مفتاح الشرق الأوسط، كما أن سوريا كانت ولا زالت ساحة تجاذبات بين نطاقات جيوسياسية ثلاثة هي بلاد ما بين النهرين والأناضول ومصر أي العراق وتركيا ومصر والمفتوحة من المنطقة الشرقية أمام التأثيرات الآتية من شبة الجزيرة العربية؛ ومما جعل سوريا ساحة للصراع بين هذه القوى الثلاث إضافة إلى السعودية (Murphy,1982.p.91). كما أنها تعد بمثابة بوابة بحرية للدول الأوروبية إلى آسيا ومنطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، وكما تشكل أيضا بوابة استراتيجية هامة لتركيا على دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية واستفادت منها تركيا بشكل كبير خلال مرحلة التسعينيات.

إن هذا الموقع إضافة إلى التجاذبات الجيوسياسية دفع سوريا إلى خلق هوية وطنية سورية تجمع بين مكونات المجتمع السوري وتنسجم مع الواقع السياسي لهذا البلد، وشكلت الهوية جامعاً مشتركاً لجميع السوريين متجاوزة العصبيات القبلية والعشائرية والمناطقية، وفى الوقت نفسه منسجمة مع نزوع كل منطقة من المناطق السورية التي تتفاعل مع جوارها الجغرافي والسياسي المباشر، ونظرا لذلك كانت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي لم تتعارض فيها الهوية الوطنية مع القومية العربية (واكيم،2012، ص96). سيتم خلال هذا الفصل دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سوريا قبيل الأزمة، كذلك الأسباب، الدوافع، والأهداف الكامنة خلف حدوث الأزمة، إضافة إلى التداعيات المحلية للأزمة السورية.

المبحث الأول

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سوريا قبيل الأزمة:

أولا: الأوضاع الاقتصادية في سوريا قبيل الأزمة.

شهد الاقتصاد السوري منذ الاستقلال عام 1946حتى حدوث الأزمة السورية عام 2011حالات من المد والجزر، فحقق الاقتصاد معدلات نمو إيجابية مرتفعة نسبيا في بعض العقود بينما تراجع وتعرض للعديد من الأزمات في عقود أخرى بشكل ملفت للنظر.

1- الوضع الاقتصادي السوري منذ الاستقلال حتى الستينيات.

لقد عانت سوريا خلال مرحلة الانتداب الفرنسي حالة من التخلف الاقتصادي وعدم التطور وكانت المشاريع الاقتصادية محدودة من حيث الحجم والنوع، وكان الهدف الرئيس منها تحقيق مصالح المُلاّك والإقطاعيين، وقد خلَّف الانتداب الفرنسي بعد جلائه العسكري والسياسي عن سوريا عدداً من المؤسسات الأجنبية الاحتكارية التي كان يعوّل عليها في استمرار نشاطاته الاقتصادية وتمكين التبعية له، وبذلك يمكن القول أن سوريا استلمت زمام أمورها كغيرها من البلدان النامية التي حصلت على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأمامها تركة مثقلة بالتخلف في الجانب الاقتصادي والاجتماعي التي كان عليها التخلص منها، كما كان ينتظرها مسؤوليات وأعباء يقتضي معالجتها وإيجاد الحلول الملائمة لها، وذلك لم يكن بالأمر السهل تجاوزها خاصة أن العالم بدأ يعاني مشكلات ما بعد الحرب والصراع بين المنتصرين فيها، وما تمخض عنه من تآمر الاستعمار الصهيوني في خلق كيان مصطنع، وما تبعه من صراع بينها وبين العرب، مما ألقى على سوريا أعباء الدفاع من خلال مواجهة الأطماع الصهيونية، ومما لم يكن متاحا لسوريا بمواردها المحدودة (آنذاك) أن تقوم به وبنفس الوقت أن تحقق التنمية الاقتصادية (عطيرة،2007، ص 15-16).

ويتضح من واقع الاقتصاد السوري أن الفرصة لم تتح لفروع الاقتصاد الوطني أن تتطور وتنمو طيلة فترة الانتداب الفرنسي إلا من خلال التقاء مصالح الأجهزة التي أقامتها، والشركات والمؤسسات التي أتاحت لها الفرصة لتعمل فيه مع الجماعات التي كانت تمثل الإقطاع والبرجوازية في سوريا، وفي هذه المرحلة نجد كيف صارعت القوى البرجوازية الوطنية لرفع شعار تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي، وتزعم عملية التصنيع والتطوير الزراعي على أنها سبيل لنمو الاقتصاد الوطني ورفع مستوى

حياه المواطنين. وحّرص الحكام خلال تلك الفترة على تحرير النقد السوري من ارتباطه بالفرنك الفرنسي وبدأت مرحلة التحرر من القيود والأحكام التي أوجدتها ظروف الحرب العالمية الثانية، وسعت سوريا في هذه المرحلة إلى إعادة تنظيم الأجهزة بما يتفق ومتطلبات العهد الجديد وهكذا يمكن القول، إن هذه المرحلة كانت بداية انطلاق البرجوازية الوطنية في ترسيخ أقدامها وتعميق مصالحها من خلال تبني عملية التصنيع والتطوير الزراعي على أنهما السبيل لتدعيم الاقتصاد الوطني ورفع مستوى حياة المواطنين (الأسد،1989، ص25).

وكان إعلان الوحدة بين سوريا ومصر منذ أواخر الخمسينيات مقدمة لما بعدها من المراحل الأخرى التي تلتها من حيث اتساع المبادلات التجارية، وزيادة حجم التصنيع، وقد أحدثت الحكومة سلسلة من التشريعات والقوانين بعد تبني النظام الاقتصادي الاشتراكي، والتي وجدت ضرورة الأخذ بها خلال تلك المرحلة لتطوير الاقتصاد السوري وتقوية نفوذ القطاع العام كقانون الإصلاح الزراعي، وتنظيم العلاقات الزراعية، وتأميم الشركات والمصانع، وإصدار قانون الرقابة على النقد الأجنبي، والعمل على تعريب المصارف وشركات التأمين، واستكملت هذه الإصلاحات خلال الستينيات(عطيرة،2007، ص25).

ويتضح من تلك الإصلاحات التي حدثت خلال مرحلة الخمسينيات والستينيات أنها ساهمت في سيطرة الدولة على العملية الإنتاجية، وتقليص نفوذ القطاع الخاص وتحديد دوره.

2-الوضع الاقتصادي السوري خلال عهد الرئيس السابق حافظ الأسد

مع نجاح الحركة التصحيحية عام1970، ووصول حافظ الأسد إلى السلطة، تم انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تحت عنوان "التعددية الاقتصادية "بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع السوري في مجال الخدمات والسياحة والتعدين. وتولت الدولة تنفيذ مشاريع التنمية في إطار الخطة الخمسية الثالثة والرابعة (الحمش،2012، ص162).مستفيدة من أموال المساعدات العربية النفطية الكبيرة التي تلقتها بعد حرب أكتوبر 1973 وارتفاع أسعار النفط (الطفرة النفطية)، حيث اعتمد الاقتصاد السوري على مصادر ريعية أولية تتمثل في الزراعة والصناعات التحويلية والنفط ومصادر ريعية ثانوية تعتمد على تدفق المعونات الإنمائية العربية وتزايد تحويلات العاملين السوريين في الدول النفطية، الأمر الذى أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع خلال السبعينيات؛ فانعكس ذلك إيجابيا على الحياة الاجتماعية

حيت ساهم ذلك التطور الاقتصادي فى ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي، مما أدى إلى زيادة مساهمة الفرد في تحقيق الناتج بشكله الإجمالي والصافي (الكفري،2004).

وتمكنت الدولة خلال تلك المرحلة من إحكام سيطرتها على القطاع العام، وأهم المفاصل الاقتصادية بما فيها التجارة الخارجية وتجارة الجملة، وإقامة المشروعات الصناعية واستكمال مشروعات البنية التحتية، والاهتمام بالصناعات التحويلية والنفط الذي بدأ إنتاجه في سوريا منذ عام 1969بنسبة 590 برميلاً يوميا، وكان من المنتظر أن تبدأ المشروعات الاقتصادية بالعطاء مع بداية الثمانينيات(الحمش،2012، ص163).

إلا أن هذه الخطط باءت بالفشل وبدأ الاقتصاد السوري خلال مرحلة الثمانينيات يعاني أزمة اقتصادية عميقة، وواجهت الدولة العديد عن التحديات الداخلية والخارجية التي تمثلت في، تراجع أسعار النفط الذي أسهم في تراجع الدخل السوري من الدخل الأجنبي، وتراجع التحويلات التي كانت تقوم بها العمالة السورية في الدول النفطية، (هيئة تخطيط الدولة،2005، ص15). وتراجع فرص العمل والحصار الذى عانت منه سوريا وتعرضها لخطر الجفاف، مما دفع الحكومة لاستيراد مليون طن من القمح سنويا، فازداد العجز في الموازنة العامة للدولة في ظل مناخ اقتصادي يسوده التكدس الوظيفي وتراخى الأداء في الإدارة الحكومية، وانعدام الكفاءة في المشروعات العامة، وزيادة فجوة الموارد، نتيجة عدم التناسب بين الاستثمار والادخار ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي، بينما تمثلت التحديات الخارجية في حرمان الحكومة السورية من المساعدات التي كانت تحصل عليها من دول الخليج، وفرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها نتيجة دعمها "للإرهاب"، فساهمت هذه التحديات في عجز الحكومة عن ممارسة دورها في قيادة النشاط الاقتصادي الوطني(الزعيم،2006).

لقد أسهم ركود الاقتصاد الوطني في انخفاض مستوى دخل الفرد، وتصاعد معدلات البطالة، وتزايد عدد العاطلين عن العمل بنسبة 4.8%عام 1981إلى 8.5%عام 1993 أي أنها نمت بمعدل 4.87 سنويا خلال الفترة (1981–1993). حيث تعكس هذه الوضعية مشكلة بنيوية في هيكلية الاقتصاد السوري، فتوصلت الحكومة إلى قناعة بحتمية الإصلاح للخروج من حالة العجز والانكماش المستمر(بلول،2002، ص262، انظرمرزوق،2001). الأمر الذي أدى إلى فتح مجال أوسع للقطاع الخاص ليحل محل الدولة في مجال الاستيراد والتصدير، وتوفير القطع الأجنبي من العملات، والمساهمة

بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، واتباع سياسة متدرجة في الإصلاح وتحرير التجارة من خلال إصدار قوانين الاستثمار المشجعة كقانون الاستثمار العاشر الصادر عام1991، والذى تم بموجبه منح تسهيلات وامتيازات وحوافز للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب، وكان الهدف من تشجيع القطاع الخاص توجيه الفوائض النقدية للمشاركة في بناء القاعدة الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، ونتيجة الانفتاح الاقتصادي ونمو العلاقات التجارية تمكّن رجال الأعمال من التحالف مع النظام وكسب ثقته (بيرتس،2012،ص ص118-119).

وترى الدراسة أنه مع تفاقم الأزمة وتدهور الأوضاع الاقتصادية وعجز القطاع العام عن القيام بمسؤولياته، فتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص، فأصبحت سوريا بيئة جاذبة للاستثمارات بعد أن كانت طاردة لها خلال السبعينيات.

ومع فتح باب الاستثمارات أمام القطاع الخاص بدأت تتبلور طبقة جديدة من رجال الأعمال المتنفذة في السلطة التي اشتركت مع الحكومة في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخدمية الربحية العقارية والسياحية مهملة الجانب الزراعي والصناعي، ومن هنا اختلفت توجهات رجال الأعمال الجدد مع رجال الأعمال القدامى الذين ظهروا في مرحلتي الأربعينيات والخمسينيات الذين كان توجههم المركزي منصباً على تأسيس الشركات المساهمة في الصناعات التحويلية (باروت، 2012، ص62) وبالتالي كان لابد من الاعتراف بدور القطاع الخاص في ضوء تعريف جديد لأدوار اللاعبين الاقتصاديين والاجتماعيين، إذ بلغت صادرات القطاع الخاص عام 1991نحو43 ضعف عما كانت عليه في عام 1985 محققة فائضاً في الميزان التجاري بعد سنوات من العجز في حين تراجع دور القطاع العام وضعف الاستثمار الوطني (باروت،2012، ص66).

وتعود أسباب ارتفاع معدلات النمو والانتعاش في الاقتصاد السوري خلال الفترة 1990-1996(جزئيا) إلى تغير المناخ الدولي بعد انهيار سياسة الاقتصاد الاشتراكي وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، الذي أتاح الفرصة أمام القطاع الخاص للاستثمار، وبدأت سوريا في ضخ النفط الخفيف، وتدفق المساعدات الخليجية على إثر موقف سوريا تجاه حرب الخليج الثانية1990-1991، لكن هذا التطور لم يمض طويلا حيث عاد الاقتصاد السوري مرة أخرى لسياسة الانحسار والانكماش خلال الفترة 1997-2000 بسبب تراجع استثمارات القطاع الخاص لعدم توفر المناخ الاستثماري المناسب، وبسبب

السياسات النقدية والمالية التي اتبعت في سوريا، بالإضافة إلى التهرب الضريبي وضعف كفاءة الإنفاق والهدر في المال العام (بيرتس،2012،ص ص110-115).

فالتذبذب في الاقتصاد السوري أسهم في إحداث خلل في الميزان التجاري مما زاد حجم العجز وارتفاع حجم المديونية وتراجع جودة الصناعات التحويلية وعدم مقدرة الصناعات السورية على منافسة الإنتاج الإقليمي والدولي، فتراجع حجم الصادرات، الأمر الذي أسهم في انخفاض مستوى دخل الفرد وتفاقم البطالة وازدياد معدلات الفقر، وفشل الاقتصاد في خلق فرص عمل كافية، ما انعكس على معدلات نمو متدنية قاد ذلك إلى تهميش شرائح كبيرة من المواطنين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

3- الأوضاع الاقتصادية خلال عهد الرئيس بشار الأسد

بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وتولى الرئيس بشار الأسد السلطة واجه وضعاً اقتصاديا معقداً اتسم بالركود بما يعني العجز عن توفير فرص العمل للأجيال الشابة المنخرطة في سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة بنسبة 16.9%من قوة العمل، وانحدار معدلات النمو الاقتصادي، فقررت الحكومة اتباع خطط تنموية لمكافحة البطالة وتطوير القطاع العام (باروت،2012، ص31). لذلك استجلب الرئيس بشار الأسد عناصر اقتصادية كانت تعمل بالخارج أمثال، الدكتور عصام الزعيم وغسان الرفاعي، وبدأت سلسلة نقاشات حول الطريقة الأنسب لتكيف الاقتصاد السوري مع الاقتصاديات العربية والعالمية، وهنا برز تياران لكل منهما رؤية خاصة حول عملية التحول الاقتصادي؛ التيار الأول يُدعي بالتيار التنموي ورأى ضرورة المحافظة على القطاع العام وإصلاحه من خلال الفصل بين الملكية والإدارة حتى يكون فاعلا في عملية المنافسة مع القطاع الخاص، بينما التيار الآخر الذي كان يتكون معظم أعضائه من البرجوازية البيروقراطية التي استفادت من الفساد الكبير في جهاز الدولة ولم تبال بفكرة إصلاح القطاع العام، وقد تم التوصل في نهاية الأمر إلى إنتهاج سياسة السوق الاجتماعي كطريق للتحول الاقتصادي في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث الاشتراكي المنعقد بين 6-9حزيران 2005(حربا،2011،ص2)، وبناء على ذلك تم التوجه نحو انتهاج ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي كبديل لاستراتيجية السوق المركزي، والذي يمتاز بالانفتاح النسبي وتغير الأهداف الاستراتيجية لعملية إدارة السوق مقارنة بالإدارة الاشتراكية، على اعتبار أن الاقتصاد الاجتماعي يلتقي مع الاقتصاد الليبرالي (دائرة التنمية الاقتصادية،2012، ص ص3-5).

ولقد بدأ الانفتاح التدريجي وفقاً للخطة الخمسية العاشرة حيث تم تبني سلسلة أعمق من الإصلاحات والنظم والتشريعات؛ بهدف التوفيق بين معدلات النمو وعدالة التوزيع وإعادة دمج الفقراء في عملية التنمية، بهدف اجتثاث الفقر، ورفع مستوى التعليم للفئات الفقيرة، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية، وتطوير البنية التحتية في المناطق الأشد احتياجا، وتأمين حصول الفقراء على الموارد المالية، وتعزيز دور المجتمع الأهلي في العملية التنموية (الأشقر،2005، ص15).

وكذلك هدفت الحكومة من إحداث التغيرات والتعديلات التي أجرتها على الخطة الخمسية العاشرة إلى توسيع مجال الحرية وتحرير التجارة من خلال تقليص استثمارات القطاع العام وإدارة العملية الإنتاجية، ورفع الدعم تدريجيا عن السلع الأساسية مع العمل على تشجيع استثمارات القطاع الخاص الذي تم بموجبه تأسيس الأسواق المالية والمصارف الخاصة (حربا،2011، ص2). وكذلك بدأت الحكومة بتأسيس الشركات القابضة كشركة الشام وشجعت كبار المستثمرين في الانضمام إليها؛ بهدف إحداث شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية التي أقرتها الخطة الخمسية العاشرة، غير أن الحكومة خضعت لهذه الشركات ومصالح نخبها أكثر ما أخضعت هذه الشركات والمصالح إلى سياسة الدولة التنموية (باروت،2012، ص70).

ونتيجة هذا التحول الاقتصادي الجديد "اللبرلة" تشكل تكتل مصالح معقد ومتشابك متجاوز للطوائف بين الرأسمالية الجديدة والسلطة السياسية والعسكرية، وتبلور تيار سياسي جديد داخل النظام يجمع بين الاستبداد السياسي واللبرالية الاقتصادية، ويستفيد من رجال أعمال جدد منهم أقارب كبار المسؤولين أمثال، عائلة الأسد و مخلوف والكزبري وحمشو، التي بدأت باختزالها البرنامج الإصلاح المؤسسي الذي أقرته الخطة الخمسية العاشرة من خلال توجيه الاستثمار نحو القطاعات الخدمية السريعة الربح وتجاهل الاستثمارات الزراعية والصناعية، وفي ظل غياب التشريعات التي تحمى المنافسة والشفافية التي تحد من الاحتكارات في تركز الثروة لدى جماعة من المستمريين (باروت،2011،ص68-73). لكن هذه السياسة أضعفت قبضة الدولة في السيطرة على الاقتصاد وأدت الى تراجع القطاع العام وتضرر الطبقة الوسطى وتزايدت معدلات الفقر، حيث تركزت نسبة الفقر في الأرياف، خاصة في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية وقدرت نسبه الفقراء عام 2008 نحو34.3% أي نحو7ملايين تحت خط الفقر بسبب السياسات الاقتصادية المعتمدة على اقتصاد السوق (الحمش،2012، ص166).

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية في سوريا قبيل الأزمة

يتميز المجتمع السوري بتشكيل اجتماعي متنوع بين مكوناته الثقافية ومركّب الهويّة دينيًّا وطائفيًّا واثنيا؛ ما يجعل من سوريا لوحة فسيفساء شديدة التعقد والتنوع رغم أن السوريين لديهم المناعة الكافية التي تمنع تفكيك المجتمع لمكوناته الصغيرة الأمر الذي ساعد في خدمة النظام الذي حاول الظهور بمظهر علماني وحام للأقليات الدينية فأحكم السيطرة على البلاد من خلال مصالح ربط بها كافة المكونات القومية والدينية والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وبات هو مركز التوازن لها والمسيطر عليها التي تنهار بانهياره.

بالرغم من درجة التجانس الثقافي الكبيرة بين المجتمع السوري إلا إنه يتميز بتنوع قوي في الأصول الدينية والعرفية فالتقسيم الفرعي للسكان الذي يبلغ عددهم 20مليون نسمة نسبة إلى اللغة أو الدين يكشف عن وجود عدد كبير من السوريين ينتمون للدين الإسلامي، وهم المجموعة الأكبر إلى حد بعيد إذ تقدر نسبتهم ب 70% من عدد السكان الذين يتوزعون بالمدن العريقة مثل دمشق وحمص وحماة وحلب والرقة ودرعا (أبو فراس،2011).

- **الطائفة العلويّة**

يشكل العلويون نسبة 11% من تعداد سكّان سوريا وهم مقسّمون لطائفتين علويون تقليديون وعلويون مرشدون. ويتركز وجود العلويين في جبل العلويين "جبال اللاذقيّة" وهي سلسلة جبليّة تفصل الساحل السوري عن داخله تقع في غرب سوريا يمتد شرقي محافظتي اللاذقيّة وطرطوس وغربي محافظتي حمص وحماة، وعليه يتركز وجود العلويين في حمص وحماة والساحل السوري (مرزوق،2001).ولقد بدأت هذه الطائفة تنخرط بالجيش منذ الاحتلال الفرنسي لسوريا وذلك بهدف التمتع بحياة أكثر رفاهية من تلك التى تعتمد على الزراعة وكذلك بسبب سياسة فرنسا الغير مشجعة للعرب السنة على الانخراط في الجيش؛ خشية من الوصول إلى مكانة قوية تجعلها تشكل خطراً على وضع الإدارة المركزية إضافة إلى رفض العائلات السنية الثرية ذات النشاط الاقتصادي إرسال أبنائهم للتدريب في قوات تقوم بخدمة مصالح القوات الفرنسية، كما أن العائلات السورية كانت تحتقر التجنيد كمهنة بسبب سيطرة العاطفة الوطنية عليهم. ولقد تزايدت هجرات العلويين إلى المدن في ستينيّات وسبعينيّات القرن الماضي للمدن

السورية بشكل مكثّف نظرا للمعاملة التفضيليّة المميّزة من طرف النظام الحاكم في سوريا خاصة بعد انقلاب 1970 (موقع السكينة،2012).

- **الطائفة الكردية:**

يشكل الأكراد 8% من التعداد السكاني في سوريا وتقيم هذه الطائفة في المناطق الشمالية الشرقية المحاذية للعراق وتركيا خاصة محافظة الحسكة والقامشلي والشمالية في ريف حلب وقد بدأ يتضح دور الأكراد في سوريا بعد قيام جمهورية (مهاباد) الكردية في إيران بعيد الحرب الثانية وثورة البرزاني في العراق، أخذ الأكراد السوريون يطالبون بحقوقهم الثقافية والقومية، التي قوبلت بالحذر لدى الحكومات السورية المتتابعة (فريق باحثين،2013،ص38).وبدأت المشكلة الكردية تزداد تعقيداً بعد وصول البعثيين إلى الحكم حيث اتخذوا العديد من الإجراءات التي تعمل على تحجيم نفوذ الأكراد من خلال استثناء الكثير من الأكراد من حقوقهم في اللغة والجنسية باعتبارهم أجانب خلال إحصاء الحسكة عام 1962، وكذلك قيام الرئيس الراحل حافظ الأسد عام 1974بإقامة حزام أمني على الحدود التركية السورية، وتوطين أسر عربية لعزل أكراد سوريا عن محيطهم الكردي كما تعرض الأكراد للقمع بعد وصول الرئيس بشار الأسد للسلطة على إثر أحداث القامشلي عام 2004؛ نتيجة مطالبتهم بحقوقهم السياسية ، والثقافية ومن هنا يتبين أن مطالب الأكراد بحقوقهم ورغبتهم بالاستقلال اصطدمت بطموحات الرئيس الراحل حافظ الأسد وابنه بشار من بعده الأمر الذي دفع كلا الطرفين لاستخدم سياسة القمع والطمس مع تلك الطائفة مستغلا أن الأكراد لا يشكلون في سورية تجمعاً في منطقة جغرافية واحدة، كما أن مناطقهم ليست على صلة جغرافية بكردستان، وهذا الأمر أعطى مبررا للحكومات السورية أن لا تتعامل معهم كتجمع قومي من جهة كما سهل لها التضييق عليهم وعدم الاعتراف بحقوقهم من جهة أخرى (فريق باحثين،2013 ،ص118)

أما المجموعة المتبقية فيمكن أن تصنف كأقليات عرقية أو أقليات دينية في سوريا ثانوية مثل الدروز الذين يشكلون3.0% والإسماعيليون 1.5% والمسيحيون الروم الأرثوذوكس 4.7% والتركمان 3.0% (فاندام،1995، ص16).

يتضح من ذلك أن التركيبة المعقدة للمجتمع السوري ذات تأثير فاعلٍ في محدّدات الانتماء نتيجة هشاشة الهويّة الوطنيّة وفشل الدولة الوطنيّة في إنضاج انتماء يُغلّب الهويّة الوطنيّة على الانتماءات الفرعيّة

على الرّغم من تبنّي النظام الأيديولوجيّة القوميّة شعارًا، لكنّه عزّز الانتماءات الفرعيّة مجتمعيًّا ليس انحيازًا أيديولوجيا لإحداها بل لتسهيل إحكام السيطرة عليها (فريق باحثين، سبتمبر2012)

فقد سعى الرئيس الراحل حافظ الأسد منذ سيطرته على سوريا لبناء شبكة من الولاءات عبر وسائل متعددة كان معظمها اقتصادي مع أفراد وزعامات من كل الطوائف السورية ، ومن ثم اعتمد على الاستقطاب الطائفي والقبلي والعائلي في تشكيله للجهاز الأمني للنظام الحاكم الذي يتألف بغالبيته من شخصيات علوية ومن هنا أصبحت الطائفية هي السلاح الأبرز لنظام الأسد في محاولاته الدائمة للجم الحركات الشعبية المعارضة له كذلك الأحزاب السياسية والحركات الدينية وذلك من خلال رفع العلاقات العائلية والقبلية بمواجهة العلاقات والتجارب الإنسانية والمدنية وهدفت هذه السياسات إلى توجيه الأنظار بعيدا عن الفساد والفروقات الاقتصادية والقمع والاضطهاد وغياب الديمقراطية هذه السياسة التي اتبعها الرئيس الراحل حافظ الأسد ويتبعها ابنه بشار من بعده فكلما حدثت هبات شعبية معارضة لنظام الأب أو الابن تثار النعرات الطائفية (الظاهر،2013، ص68).

ويتضح من ذلك أن الرئيس الراحل حافظ الأسد أدرك أهمية إحداث التوازن بين الطوائف واستخدامها كورقة ضاغطة لمواجهة بعضها الأخر، كما أدرك أهمية الجيش باعتباره ميزان القوة الحقيقي للدولة، لذلك فقد وضع العلويين في المفاصل الأكثر تأثيراً في الجيش، مع الحفاظ على مناصب صورية لبعض السنة كرئيس الأركان مصطفى طلاس، فيما وضع معظم السلطة الحزبية والمدنية والاقتصادية بأيدي السنّة محققاً بذلك عدة أهداف تتمثل في:

- استرضاء الغالبية السنية وإشعارها بأن الأسد يقود نظام حكمه وطنياً وغير طائفي.
- نيل التزكية والتغطية الدولية.
- الاستفادة من القاعدة السنية الاقتصادية القوية لدعم نظام حكمه (الشريجي، 2013).

ورغم أن هذا السيناريو نجح في السنوات الأولى خلال حكم الأسد، إلا أنه لم يدم طويلا. فقد بدأت مظاهر(علونة) الدولة تزداد وضوحاً، وتحكم حزب البعث بمفاصل كثيرة وتمتع بامتيازات غير قانونية فيما كان الجيش يفقد هويته الوطنية لصالح الأسد وحزبه ويمارس سلطته لخدمتهم، وبدأ العلويون يتدفقون بالمئات والآلاف إلى المدن الرئيسة لاسيما الساحل، ودمشق وأخذوا يغيرون ديموغرافية بعض المناطق، ويوزعون فيما بينهم أهم المراكز الحكومية، مبدين مشاعر وسلوكيات انتقامية وثأرية غير مبررة ضد

أبناء المدن، وهو ما اعتبره مجتمع المدينة السني استخفافاً به وتحدياً له في عقر داره ومحاولة مكشوفة لتحييده من قبل طائفة أقلية يتحركون ضدهم بدوافع عدائية دينية وطبقية، وزاد تلك النقمة الصبغة القومية العلمانية التي فرضها نظام البعث على البلاد، والتي لم تتواءم مع قاعدة شعبية محافظة، توجد فيها قوى وتيارات سياسية فاعلة تؤمن بريادة وقوامة الدين على المجتمع كالإخوان المسلمين وغيرهم (الشريجي،2013). وقد بدأت أولى المواجهات بين نظام البعث والتنظيمات الإسلامية في العام 1976 ويلاحظ ذلك جليا من خلال الأحداث التي مرت بها سوريا منذ أن تولى حافظ الأسد الحكم فهو بنى لنفسه نظاما سياسيا اجتماعيا جاهزا للعرفية الدكتاتورية، كل ما هنالك أنه قام بـ "علونة" أجهزة القوة مباشرة، بشكل غير قانوني وغير دستوري، فبقيت الورقة الطائفية يستخدمها عرفيا؛ لأنه استحالة عليه أن يتم وضعها ضمن الدستور، حيث الطائفة العلوية لا تشكل أكثرية بين سكان سوريا.

ويتضح من ذلك أن بشار الأسد ورث عن والده نظاما عرفياً، ولايزال، وبقي النظام يعيش أزمة عدم القدرة على التعامل مع هذه العرفية: العلونة–الطبقة البرجوازية. الثنائية العرفية التي تم تطورها بالتدريج في مستويات الدولة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى (مفلح،2014).

وفي ظل هذه البيئة الاجتماعية السابقة شهدت السنوات العشر الأخيرة في تاريخ سوريا قبل حدوث الأزمة السورية2011 جمودا سياسيا شبه كامل مع حالة من الاستقرار الأمني على الصعيد الداخلي تم فيها احتكار السلطة السياسية، وتهميش قضايا الحريات السياسية لمصلحة سياسات اقتصادية ليبرالية قائمة على الخصخصة تتواءم فيها مصالح رجال الأعمال مع مصالح الاستبداد السياسي لم تنعكس نتائجها على الفئات الاجتماعية المهمشة إلا مزيدا من الفقر وتدني مستوى المعيشة، وفي ظل غياب المؤسسات أو الأحزاب القادرة على إيصال مطالب المواطنين لم يبق إلا الشارع وسيلة للاحتجاج على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (على،2013،ص394).

ويتضح مما سبق أن النظام السوري يعد أحد العوامل التي أسهمت في وجود سياسة اجتماعية تمايزية داخل المجتمع السوري تعتمد على انتشار السياسات الطائفية، والسيطرة شبه الكاملة على مفاصل الحركة النقابية الاقتصادية والعمالية، التي تستطيع أن توحّد المواجهة ضد السياسات الطائفية وكلّ هذه الأمور شجعت صعود خطاب طائفي، مترافقاً مع صعود أكبر للتيارات المحافظة والرجعية، التي تتبلور اليوم على أشكال الحركات الأصولية، والطائفية وهي التي أعطت الشكل غير اللائق للثورة السورية (الظاهر،2013، ص87).

- **ثالثا: الأوضاع السياسية في سوريا قبيل الأزمة**

1- الأوضاع السياسية في سوريا منذ 1946 -1970

لقد ساد النظام السياسي البرلماني الديموقراطي سوريا منذ منتصف الأربعينيات خاصة بعد جلاء القوات الفرنسية عام 1946، وكانت النخب والقوى الساسية التي وقفت وراء النظام ودعمته هي الفئات البرجوازية، وبقايا الإقطاعيين والملاك (زيادة، يونيو،2013، ص80). والذين حصروا السياسة في وسط مديني محدود، وأهملوا الريف، فأدى ذلك إلى حدوث جملة من الاضطرابات والمنافسة السياسية والصراعات البينية، أسهمت في إهمال المجتمع والريف والجيش وتركز القوة والثروة لدى النخب، مما أضعف البلاد وجعلها موضعا للمنافسات والتدخلات الإقليمية والدولية لفترة مديدة خلال سنوات ما بعد الاستقلال، غير أن الريف والمدن الريفية لجأت إلى الأحزاب الراديكالية والمؤسسة العسكرية من أجل إحداث التغيير وتجديد الحياة السياسية وضمان استقرار ووحدة تماسك البلاد، وفسح المجال أمام الأحزاب الجديدة، غير أن دخول العسكر والأحزاب الراديكالية كان سبباً آخراً للاضطرابات وتكرر الانقلابات العسكرية بطريقة لافتة فالنخب السياسية لم تكن لديها القدرة على تحمل أعباء تلك المرحلة (محفوظ،2009،ص3).

حيث واجهت النخب العديد من التحديات الداخلية والخارجية والتي تمثلت في احتكارات السلطة والفساد الداخلي وفشلها في تحقيق اللحمة الوطنية بين السوريين والهوية السورية الجامعة بعد أن أوجد الفرنسيون بين نسيجها العرقي والديني المذهبي محاولات الفرقة، كما شهدت سوريا خلال تلك المرحلة سلسلة من الانقلابات السياسية التي انتهجت نهجا استبداديا، وكانت من نتائجها إسقاط ديكتاتورية حسنى الزعيم وسامى الحناوي وأديب الشيشكلي، كما تمثلت التحديات الخارجية في ضعف أدائها السياسي في مواجهة التآمر الخارجي الذي تمثل في مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب الذي طرح من قبل الأردن والعراق، وكان التحدي الأكبر العجز عن مقاومة المسار الإمبريالي الذى أدى لغرس إسرائيل في قلب الوطن العربي وعدم مقدرة العرب على هزيمتها (مركز أومية للبحوث،2013، ص19).

وقد نتج عن التغيرات المتلاحقة تنامى وزن الفئات الوسطى والصغيرة التي لعبت دوراً رئيسا إلى جانب البرجوازية الكبيرة التي أخذ دورها السياسي وأداؤها بالتراجع، حيث برزت خلال تلك المرحلة العديد من الأحزاب الوطنية والديموقراطية وقوى معارضة تطرح مطالب ذات طابع ديموقراطي، مما أعطاها وزناً سياسياً مؤثراً في حياة البلاد كالحزب الشيوعي الذي تشكل عام 1922، وحزب الإخوان المسلمين

الذي هو امتداد لحزب الإخوان المسلمين في مصر الذى تأسس عام 1928، ووصل سوريا عام 1946 وحزب البعث الذى شكله ميشيل عفلق وصلاح البيطار عام 1947 (هايدمان،2011 ،ص98).

وتعد مرحلة الخمسينيات مرحلة مفصلية في تاريخ سوريا السياسي، حيث بدأت التقارب والوحدة مع مصر للوقوف على حالة التفكك والانقسامات الداخلية التي حولت الجيش والسياسيين السوريين إلى مجموعة من الأجنحة المتصارعة، ولمواجهة التحالفات الخارجية والخروج من عزلتها مع العراق التي كانت تهدف لتحقيق مشروع حلف بغداد منذ عام1955، وكذلك تركيا التي كانت تعد العدة لمواجهة سوريا (اليحيى،2011، ص65). فتوجه مجموعة من الضباط سراً برئاسة عفيف البرزى ومصطفى حمدون وعبد الحميد السراج للتفاوض بشأن الوحدة بين الطرفين، لكن الرئيس المصري جمال عبد الناصر لم يكن متحمسا لمشروع الوحدة؛ لأنه لم يكن يطمح لإدارة شئون سوريا الداخلية بل يهدف لتحقيق فكرة التضامن العربي والوقوف في مواجهة الدول العظمى من خلال السيطرة على شئون سوريا الخارجية (ياغي،2005، ص1).

ومهما يكن من أمر فقد وافق الرئيس جمال عبد الناصر على الوحدة الاندماجية بين البلدين، عام1958 ومند قيام الجمهورية المتحدة عمل الرئيس المصري على تغيير موازين القوى المدنية والسياسية فقام بإنهاء دور الأحزاب السياسية، وإبعاد الجيش كليا عن السياسة، وعمل على تسريح مجموعة من الضباط وتشتيت أقطاب البعث بحجة إعادة التوازن في صفوف الجيش فساهم ذلك في بروز لجنة عسكرية سرية تشكلت من حافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران وتزايد بذلك نفوذ العلويين بشكل أكبر في المؤسسة العسكرية، كما أن فشل الرئيس المصري في إدارة الملف السوري، أوجد حالة من النفور لدى السياسيين وأصحاب المصالح الذين سرعان ما قاموا بالانقلاب على دولة الوحدة بقيادة عفيف البرزى عام 1961(اليحيى،2011، ص ص68-69).

وبعد حادثة الانفصال عام 1961 انقسمت النخبة السياسية بين مؤيد للوحدة السورية المصرية ورأى أنها الحل الأمثل لتحقيق الاستقرار الذى لم تنعم به من قبل، وفر لها المقومات لتقوم بدورها العربي حيث استطاعت سوريا في ظل الوحدة أن تحقق تغيرات اجتماعية عميقة في هيكلية المجتمع السوري كانت تتطلع لتحقيقها منذ الوحدة، في حين رأى البعض أنه منذ بدء الوحدة بدأت الممارسات الديكتاتورية من جانب الرئيس المصري الذي عمد لاقتلاعها من جذورها من خلال الاعتماد على نظام سلطوي أفقد السوريين السيطرة على شئونهم الداخلية والخارجية، ولأن الوحدة لم تأت وفق ما تمناه السوريون، فقد بدأ

الزعماء والقادة الذين تم تهميشهم بالقيام بالتمرد والانفصال عنها عام 1961وانتهت الجمهورية الموحدة بين مصر وسوريا (ياغي،2005، ص3).

وترى الدراسة أن سوريا شهدت مرحلة حاسمة خلال تلك الفترة، فالصراع على السلطة والاضطرابات والقلق السياسي كان يجرى في دائرة أوسع من حجم السياسيين وقادة الضباط الذين انخرطوا في حل مشكلاتها، مما ضاعف من معاناة المواطن السوري.

ومهما يكن من أمر فإن علامات النظام الأولى بدأت تتبلور جنينيا مع نظام الوحدة بين سوريا ومصر ثم فرض نفسه كنظام مهيمن مع انقلاب أذار1963، وبذلك نرى فترة الستينيات تميزت بالتوازن القلق للحياة السياسية في سوريا، حيث استمرت الانقلابات السياسية بعد فشل الوحدة السورية المصرية تمكن حزب البعث بموجب انقلاب 8مارس1963 الذى قام به تحالف من الضباط الناصريين والبعثيين الذين علموا أن الأحزاب السياسية لا تستطيع بقوتها الشعبية وحدها إحداث التغير المطلوب بسبب جنينية وتأخر البنى الاجتماعية والطبقية للمجتمع، وأن الجيش هو الجبهة المرشحة لقلب الأوضاع القائمة لكونه جهاز الدولة الأحدث والأكثر قوة وتنظيميا، فصعود النخبة العسكرية ذات التوجهات الأيدلوجية كان لها خيار الحسم (صادق،1993،ص ص14-15). وبذلك أسهم انقلاب 1965 في السيطرة على الحكم وإنهاء الوجود الناصري وتصفية خصوم التيار العسكري البعثي من جميع الاتجاهات، فبدأوا بعلونة الجيش وبدأت روح التكتل الطائفي تظهر همسا بين القادة البعثيين (فاندام، 1995، ص64).

2-الأوضاع السياسية في سوريا خلال عهد الرئيس حافظ الأسد 1970-2000

دخلت سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد مرحلة من التحولات العميقة التي أسهمت في بناء الجمهورية السورية الثالثة بعد الانقلاب الذي قام به عام1970 والذى عرف "بالحركة التصحيحية" وقد بدأت بوادر هذه المرحلة تظهر علناً في نهاية الستينيات بعد هزيمة السوريين في حرب حزيران عام 1967، والتي تم خلالها إعلان وزير الدفاع حافظ الأسد استسلام القنيطرة قبل دخول القوات الإسرائيلية إليها، وإصدار أوامر للجيش بالانسحاب من الجولان، وقد أدت تلك الهزيمة إلى طرح قضية محاكمة الضباط الذين يتحملون مسؤولية الهزيمة العسكرية وفى مقدمتهم وزير الدفاع حافظ الأسد، ومن هنا بدأ يبرز تياران كبيران أحدهما، يترأسه صلاح جديد رجل سوريا الأول الذي يستمد قوته من تأييد الحزب ومنظماته النقابية، والآخر يمثله حافظ الأسد الذي يستمد قوته من قيادات معظم الوحدات العسكرية،

ولكن رغم تلك التحديات وخشية من مواجهة تحديات داخلية جديدة في وجه السلطة تم البدء باتخاذ التدابير اللازمة لاستمرار النظام في ظل الهزيمة الخارجية والعزلة الداخلية والإفلاس الاقتصادي والاجتماعي والتطييف (صادق،1993:ص ص17-18).

ولكن سرعان ما بدأ الخلاف ينتقل من الأحزاب إلى قادة حزب البعث وهما صلاح جديد وحافظ الأسد قائد قوات الدفاع، حيث بدأ التباين والاختلاف بين الطرفين حول قضايا "أيديولوجية" جوهرية تتعلق بالشأن السوري الداخلي والإقليمي والدولي، وهو ما عرف بازدواجية السلطة(فاندام،102،1995).

ويتمثل الخلاف حول بنية السلطة التي كانت ثلاثية المركز تقوم على تعاون الأمين القطري ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ليس لديها هيئة تشريعية، لكن الأسد تمكن من نقل مركز الثقل من الحزب القائد إلى الرئيس القائد، وكذلك خلاف بشأن الحزب حيث اعتبر صلاح جديد أن سلطة الحزب أعلى من سلطة الجيش، بينما اعتبر الأسد أن الحزب خاضع لمؤسسة سلطة الجيش، وكذلك الاختلاف حول الطبقة الوسطى حيث كان تيار صلاح جديد يعتقد بضرورة إعطاء الطبقة الوسطى السياسية الحق في المشاركة ببعض قرارات السلطة من خلال الهيئات الحزبية المختلفة بينما يعتقد الأسد أن طبقة الدولة العليا هي الرأس الأعلى المقرر للسلطة، وهى صاحبة الحق في اتخاذ القرارات وعلى الصعيد الإقليمي اختلف الطرفان بشأن الكفاح المسلح ضد اسرائيل وصدور قرار 242،حيث رأى حافظ الأسد في أن رفض سوريا قرار242 يعزل سوريا دوليا وعربيا، ويزج بسوريا في مشاكل تعجز عن مواجهتها منفردة، ويبعدها عن مقدرات النفط العربي ومصر وبقية البلدان العربية، في حين رفض تيار جديد القرار لأنه لن ينفذ ولن يتخلى رسميا وقانونيا عن حقوق الشعب الفلسطيني التي أقرت بها الأمم المتحدة ومجلس الأمن (صادق،1993،ص ص26-29).

وكذلك حدث الاختلاف حول القضايا القومية، والاشتراكية فنظر جديد لحل المشاكل الداخلية، بينما رأى الأسد أنه لابد من التركيز على الحرب العربية الإسرائيلية واستعادة الجولان (سيل،2007، ص239). واختلف الأسد وجديد حول القضايا الإقليمية حيث رأى الأسد أنه لابد من الانفتاح على الدول العربية وتوثيق التعاون معها لإخراج سوريا من حالة العزلة، وقد فاز جديد وأنصاره بالأغلبية خلال مؤتمرات الحزب (اليحيى،2011، ص110). هذا دفع الأسد لإحكام سيطرته على القوات العسكرية وإضعاف الحزب من خلال فصل الجهاز العسكري للحزب عن قيادته المدنية، وبدأ الصراع على السلطة

يحتدم بين جديد والأسد فالأسد يحكم قبضته على الجيش في حين يسيطر جديد على العمل الحزبي وتمكن الأسد من القيام بالانقلاب في 16نوفمبر عام 1970 الذي عرف فيما بعد بالحركة التصحيحية وبذلك تفوق الجيش على الحزب ودخلت سوريا مرحلة جديدة، حيث نجح الأسد في وقف مسلسل الانقلابات وتمكن من ترسيخ دعائم حكمه بعد أن جعل مقدرات سوريا في يد الجيش (أبو نحل،2014، ص100).

منذ استلامه السلطة حاول الأسد إعادة هيكلية النظام السياسي على أسس شمولية جديدة تختلف في بنائها عما كان سائداً منذ استلام البعث السلطة عام 1963، حيث قام بإنشاء هياكل مؤسسية هدفها ترسيخ النظام تمتلك السلطة الفعلية خلف واجهة المؤسسات المدنية، وفى الوقت نفسه كان لابد من إعادة بناء المنظمات الشعبية (بيرتس،2012، ص ص253–254). فشكل البرلمان والجبهة التقدمية التي احتوت على جميع الأحزاب والتيارات السورية باستثناء الأحزاب الدينية، وتمكن من وضع الدستورعام1973، بحيث يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية تتمثل في كونه الأمين العام للحزب وفقا للمادة الثامنة من الدستور، وله الحق في قيادة الدولة والمجتمع، كما أنه يجمع منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وفقا للمادة مائة وثلاثة، وهو رئيس القيادة المركزية للجبهة التقدمية وله الحق في حل مجلس الشعب وفقا للمادة مائة وسبعة، وتعين النواب أو إعفائهم من اختصاصاتهم وفقا للمادة الخامسة والتسعين. فصلاحيات رئيس الدولة في الدستور تعكس مدى هيمنته دستورياً على مؤسسات الدولة الأخرى من خلال تبني نظام هرمي شمولي تلعب فيه البيروقراطية دوراً حاسما في إلغاء التنافس التعددي الذي تمثله مؤسسات الدولة المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكان خطاب الرئيس الأيديولوجي مكرساً لكسب الوقت في إعادة ترتيب بنية المجتمع واستيعاب تعبيراته السياسية (حسن،2011). كما أن الرئيس يجمع السلطات الثلاث في قبضته فهو رئيس السلطة التنفيذية ويرأس المجلس الأعلى للقضاء يعين قضاته وله حق التشريع في فترة عدم انعقاد مجلس الشعب أي ما يعادل سته أشهر في العام، كما استأثر بالمؤسسة العسكرية (باراني،2013، ص ص102–103).

وفيما يتعلق بعلاقة حافظ الأسد بالتيارات الإسلامية المعارضة خلال حكمه فبالرغم من الاختلاف الايديولوجي بين الإخوان المسلمين والبعثيين إلا أن هناك فترات من التعاون في المجال السياسي الوطني، حيث شارك الإخوان المسلمون في العمل السياسي منذ عام 1946، وكان لهم نواب في البرلمان وشاركوا في الحكومة حتى عام 1964 (طيفور،2013). لكن عندما تولى حزب البعث السلطة ونجاح

الحركة التصحيحية سعى الأسد لإضعاف المعارضة بصفة عامة والإسلامين بصفة خاصة، حيث ساهم العامل الأيديولوجي في انهيار الثقة بين الطرفين الأمر الذي دفعه للقيام بحملات اعتقال سياسي منظم لفترات طويلة بعد استلام الحكم عام 1970، وقد طالت خصومه السياسيين المحسوبين على جناح صلاح جديد خصمه في حزب البعث، ثم توسعت بشكل كبير بعد الصراع المسلح والدامي الذي حدث بينه وبين الإخوان المسلمين، فتميزت الحياة السياسة خلال أعوام (1979–1982) بالعنف السياسي بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين، حيث ارتكبت المجازر بحق أهالي تدمر وجسر الشاغور وحماة على إثر أحداث مدرسة المدفعية، وساهمت الأحداث الدامية التي شهدتها المدن السورية إلى وقوع عدد كبير من القتلى مما دفع الحكومة السورية لتحجيم دور الإخوان المسلمين، حيث أصدر الرئيس حافظ الأسد القانون49 عام 1980الذى حظر الحركة، مما يعني غياب دور الجماعة عن الحياة السياسية داخل سوريا، ونُفى قادتها والكثير من أعضائها الناجين الي المهجر (زيادة، يونيو، 2013، ص74).

ترى الدراسة أن إحدى السمات الرئيسة التي وسمت النظام السوري مع ولادة الجمهورية الثالثة تبلورت في تمركز السلطة في يد نخبة ذات أصول عسكرية ريفية، ثم تمكن الرئيس حافظ الأسد بعد نجاح الحركة التصحيحية التي أسهمت مباشرة في صعوده إلى الحكم من مركزة السلطة السياسية بشكل هرمي تلعب فيه البيروقراطية دورا حاسما في إلغاء الدور التنافسي التعددي التي تمثله مؤسسات الدولة المختلفة، وهو ما بنى شبكات مصالح اقتصادية واجتماعية وعسكرية على هامش مؤسسات الدولة، وهي تقوم على مبدأ الولاءات الشخصية التي أعطت الرئيس موقع الأفضلية المطلقة من خلال بناء نظام شمولي يأتمر بأمره، كما أسهمت في توفير الحماية للرئيس في مواجهة التحديات التي واجهته خلال حقبة الثمانينات عند مواجهة المعارضة الإسلامية وتوطيد أركان الأمن داخل سوريا.

3–الأوضاع السياسية في سوريا منذ عهد بشار الأسد وحتى نشوب الأزمة 2000–2011.

عمل الرئيس حافظ الأسد على تهيئة البيئة الداخلية وترتيب مسألة انتقال السلطة من بعده لابنه بشار بعد ابنه باسل الذي توفي بحادث سير عام 1994، وذلك من خلال العمل على استحداث تغيرات جذرية في المؤسسة الأمنية والعسكرية بما يضمن وصول المؤيدين لخيار التوريث واستبعاد المعارضة والعمل على ترتيب صعود بشار في المناصب العسكرية بشكل دوري ودقيق يسمح بتأهيله لمنصب رئيس الجمهورية من بعده وكذلك تحجيم مراكز القوى المحلية التي يتوقع أن تقاوم خيار العهد الجديد

وعلى رأس هذه القوى نائبة، عبد الحليم خدام الذي سحب منه الملف اللبناني وسلمه لإبنه بشار عام1999 (زيادة، مارس2013، ص ص107-111).

كما تم تعديل المادة 83 من الدستور التي تشترط على رئيس الجمهورية أن يكون قد أتم الأربعين عاما لتصبح 34 عاماً الأمر الذي يسمح لبشار باستلام السلطة، وبذلك تم تكريس بشار الأسد رسميا رئيسا لسوريا بعد أن جمع المناصب العسكرية كقائد للجيش العام والقوات المسلحة والحزبية وأمين عام للحزب ورئيس للجبهة التقدمية والسياسية الأمر الذي يعكس مدى شمولية النظام ومركزيتة وقدرته على نقل السلطة دون أي عقبات (Perthers,2001,pp.143-145).

منذ تسلم الرئيس بشار الأسد الحكم واجه وضعاً اقتصادياً اجتماعيا ومؤسسياً حرجا ومشكلات سياسية معقدة سرعان ما انفجرت طوال العشرية الماضية فبدأ برسم سياسية إصلاحية خلال القسم الذى ألقاه أمام مجلس الشعب بتاريخ10تموز2000، والذي بين خلاله أن مجال الاصلاح سيكون تدريجياً وشاملاً لكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية التي قد تستغرق أعواما كي يتسنى له المجال للتقدم بالإصلاح على خطى ثابتة، كما أكّد على معالجة المشاكل التي تواجه المجتمع والحكومة قائلا :"إذا أردنا أن نعالج مشكلة فيجب أن نتناولها من بدايتها وليس من نهايتها، وأن نعالج الأسباب قبل النتائج، وهذا يحتاج الى مواجهة جريئة مع أنفسنا ومع مجتمعاتنا" (العكيدي،2009،ص41).

ونتيجة لدعوات الإصلاح وحالة الانفتاح السياسي التي سعى الرئيس بشار لإيجادها داخل المجتمع السوري بدأ يظهر تغير في المناخ السياسي من خلال حراك اجتماعي وسياسي فاعل، عرف ب"ربيع دمشق" الذى أصدر بيان ال99 وكان من أبرز قادته عدد من المثقفين أمثال ميشيل كيلو ورياض سيف يهدف أن يكون شريكا وطنيا يساعد النظام في عملية الإصلاح، ويدفع باتجاه تحقيق انفتاحات جزئية ومحدودة من خلال المطالبة بإنشاء الأحزاب والمنتديات السياسية، والدعوة لعقد مؤتمر وطني يضم القوى الوطنية في سوريا بهدف تشجيع النقاش المفتوح للقضايا السياسية، والعمل على إحياء دور المجتمع المدني (زيادة، مارس،2013،ص102).

كما بدأت جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تواجه صعوبات في الداخل مما جعلها غير قادرة على التدخل في رسم مستقبل سوريا في الدعوة إلى تطبيق الديموقراطية والتعددية السياسية وحاولت أن تخفف من تصوير النظام على أنه نظام طائفي كما كانت تفعل وذلك بهدف إيجاد أرضية مشتركة

للتعاون تمهد للعودة إلى المساهمة في الحياة السياسية في سوريا بعد أن أبعدتهم المعارضة في الخارج وأفقدتهم الارتباط بالواقع السياسي في الداخل، لذلك نادوا بالتعددية الديموقراطية أي دعوا النظام إلى إظهار المرونة السياسية، وهو ما يتوقع أن ينقل البنية السياسية السورية ويعمل على حماية واستقرار الحكم (البرصان،2000،ص172).

وتطبيقا لخطابه وتعبيرا عن انتهاج سياسة إصلاحية جديدة ومغايرة، بدأ بالسماح لبعض الأحزاب بالانضمام الي الجبهة التقدمية وفتح مكاتب إقليمية لها، وسمح بمزيد من الحريات من خلال افتتاح الصحف والعمل على تخفيف الاعتقالات السياسية، وتعديل أنظمة محاكمة السياسيين وإطلاق سراح عدد من المعتقلين، وبذلك فقد ركّز على مسالة الحوار المباشر (العكيدي، 2009، ص43). لكن هذه الإصلاحات لم تدم طويلا حيث بدأ يظهر نوع من الازدواجية في الحكم بين المطالب الإصلاحية للمعارضة والقيادة القطرية "الحرس القديم" التي رفضت الانفتاح السياسي والاستجابة للأفكار الإصلاحية وباتت تطمح لمزاولة دور غاب عنها خلال عهد الرئيس حافظ الأسد، فضلا على أن الرئيس بشار الأسد حاول منذ بداية عهده تجنب المواجهة مع السلطة التي ورثها عن والده، فسعى للتعامل مع المعارضة والعمل على تعديل سياستها عبر الالتفاف عليها بهدف الحفاظ على السلطة واستخدام هذا التكوين البديل كأساس لاستراتيجية طويلة الأمد في اختيار تدريجي لنظام راسخ (Levertt,2005,pp.97-98) إلا أن هذه السياسة فشلت؛ لأن الرئيس عاد إلى سياسة القمع الأمني باعتبارها الألية التي تحكم معاملة النظام مع معارضيه، ويعود تبرير ذلك إلى عدم جاهزية المجتمع السوري للانفتاح الديموقراطي، فرأى أن غياب الحريات الأساسية والتقليل من أهمية الانتقال الديموقراطي يضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويجنب المجتمع الهزات الاجتماعية، وكما رأى أن الإصلاح لا يمثل ضرورة ملحة في ظل تعرض سوريا لمخاطر خارجية لاسيما بعد أحداث سبتمبر 2001(بشارة،2013،ص47) .

على الرغم من سياسة القمع بحق المعارضة، إلا أن القوى الديموقراطية والوطنية استمرت في مطالب الإصلاح السياسي، الأمر الذي أسهم في توحد الرؤى الوطنية بين القوى السياسية التي شاركت في ربيع دمشق، فأسست تجمع سياسي وطني معارض عُرِف بإعلان دمشق في أواخر عام 2005، حيث ضم قوى المعارضة الحزبية بأفكارها واتجاهاتها الأيديولوجية اليسارية والليبرالية والإسلامية، والتي بدأت المطالبة بالتغير الديموقراطي والتعددية السياسية في ظل سيادة القانون، كما طالبت الحكومة بإصدار قانون يسمح بإنشاء الأحزاب و إلغاء القانون 49 لعام 1980 الذي يعاقب بالإعدام كل منتسب

لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين طبقا للمادة الأولى منه (زيادة، يونيو،2013، ص136)، غير أن إعلان دمشق فشل نتيجة انقسام المعارضة الإصلاحية إلى تيارين أحدهما يطالب بالإصلاح التدريجي وإحداث تغيرات جذرية في هيكلية النظام، بينما يرى التيار الأخر أن النظام غير قادر على إصلاح نفسه ولابد من مواجهته بحركة شعبية، إضافة إلى اصطدام الأفكار الإصلاحية بالتقدمين الذين رفضوا القيام بالإصلاحات خشية من أن تتأثر مصالحهم السياسية والاقتصادية (العكيدي،47،2009)، إضافة إلى قيام النظام باعتقال معظم رموز وقادة الحراك السياسي، كما قام بإغلاق كافة المنتديات الحوارية واللجوء إلى أساليب الترهيب والتضييق والمنع من السفر بحق كافة النشطاء من كافة الاتجاهات ومن بينهم النشطاء الأكراد والحقوقيين (الغضبان،2011)، أضف إلى ذلك كله انشغال النظام السوري بالمتغيرات الخارجية بعد عزل سوريا إقليما على إثر الغزو الأمريكي للعراق، وحادثة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، وتزايد الخطر الشيوعي داخل سوريا.

ومن هنا ترى الدراسة أن الرئيس بشار الأسد سار بخطى بطيئة في إصلاح الجوانب السياسية بعكس الجانب الاقتصادي، كما أن محاولاته الإصلاحية اصطدمت بأصحاب المصالح الذين أعاقوا حركه الإصلاح خوفا من أن تتهدد مصالحهم السياسية والاقتصادية، إضافة إلى اتباع الرئيس سياسة القمع في مواجهة الحركة الوطنية وإغلاق الصحف والمنتديات، وانقسام المعارضة وعدم وجود برامج منسقة أعاق عملية الإصلاح الأمر الذي أسهم في انحسار دور المعارضة، كذلك اهتمام الرئيس بالمتغيرات الخارجية على حساب الداخل أدى إلى تزايد نقمة الطبقة الوسطي المعارضة على النظام السياسي.

المبحث الثاني:

الأزمة السورية: الأسباب والدوافع والأهداف

شـــهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام2010 وبداية 2011 تحولاً ســـياســـياً وموجة من الاحتجاجات والحراك الشـعبي الذي اجتاح الدول العربية، واتسـم بأسـلوبه المختلف وقواه السـياسـية والاجتماعية الجديدة وتباين تفاعلاته ما بين المطالب الإصلاحية و"الثورة"، وتعززت بفعل رياح التغيير التي انطلقت من تونس مروراً بمصـــر وتفاعلت معها الشـــعوب العربية بما فيها الشـــعب الســـوري (الحمد،2012، ص88). والذي اعتقدت حكومته أنها محصـــنة تجاه ما يحدث في العالم والمنطقة العربية من تحولات، وبنت اعتقادها على أسـاس أن الشـعب السـوري لديه رضـى تام عن سـياسـته الخارجية وتوجهاتها، وبين أن الوضع في سوريا مستقر لأن الرئيس قريب في معتقداته من شعبه، ولأن سوريا لاتزال في مسيرة الإصـلاحات السياسية عبر العمل على إجراء انتخابات بلدية ومنح المنظمات غير الحكومية إصـلاحات سريعة وجذرية؛ لأن سوريا في حاجة الى بناء المؤسسات وتحسين التعليم قبل انفتاح النظام السياسـي، ورأى أن المطالبة بالإصـلاحات السياسية السريعة قد يكون لها ردة فعل ســـلبية في حال لم تكن المجتمعات جاهزة لها، وبذلك يتلكأ في تطبيق الديموقراطية معتبرا الشـــعوب العربية غير جاهزة لممارستها (كلاب،2012، ص107).

- **أولا: دوافع حدوث الأزمة السورية**

لقد بدأت الأزمة في سوريا نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة بعضها سياسي وبعضها الأخر اقتصادي واجتماعي، فقد بدأت الاحتجاجات الجماهيرية في سوريا كردة فعل عفوية على واقع محتقن بسبب جمود البنية السياسية والاستبداد الممنهج، من أجل تحقيق التغير في شكل السلطة من سلطة استبدادية إلى دولة تعددية لضمان تحقيق العدالة والمساواة وحق الأقلية في المشاركة السياسية الفاعلة(المدني،2011، ص45). وتتمثل تلك العوامل في:

1. شمولية النظام السياسي

شهدت سوريا حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أُجريت على الدستور، فنرى أن الرئيس حافظ الأسد تمكن من الانفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود، وحكم سوريا حكماً فردياً مطلقاً معتمداً على الجيش والأمن بالدرجة الرئيسة، كما سيطر على مؤسسات

الدولة وضم جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث إلى الجبهة الوطنية التقدمية، كما عمل على تهميش الطبقة الوسطى من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، الأمر الذي أسهم في تهميش الحياة السياسية، وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية، وكذلك تفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة (الكتيبي وآخرون،2012، ص ص322-323).

2. غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها

إن أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري تتمثل في غياب التوازن بين السلطات، حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور واضح في تقليص استقلال السلطة القضائية، كما يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي؛ وذلك بسبب السلطات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية بحكم رئاسته لحزب البعث الذي يحتكر الحياة السياسية في سوريا، فإن الرئيس يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها الدستور والقانون(أبو شاويش،2013،ص24).

3. توريث السلطة

لقد طالب الشعب السوري إلغاء نظام تورث السلطة والتغير الجذري للنهج السياسي في السيطرة على الحكم، خاصة بعد أن أعد الرئيس السابق حافظ الأسد جيداً لسيناريو توريث السلطة لابنه باسل أولا ثم بشار بعد مقتل أخيه باسل مبتدعا بذلك في العالم العربي تقليد تحويل الجمهوريات التداولية إلى جمهوريات وراثية، ونفذ ذلك بحكم سيطرة الدولة الأمنية التي يسيطر عليها من يلوذون به وذلك من خلال تدريبه ومنحه صلاحيات واسعة ومكرسا له سلطة الدولة وأجهزتها للترويج له وفرضه رئيسا، وقد قبل السوريون نظام التوريث بقوة السلاح على مضض، أملاً في أن يكون الابن مختلفا عن والده، لكن تولى بشار السلطة لم يشكل أي تغير ذي قيمة في مجمل الأوضاع التي رتبها الرئيس حافظ الأسد (على،2013، ص105).

4. الاختناق المؤسساتي

وما رافقه من استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور لتعبر عن تطلعاتها وإمكانياتها (نصر،2013، ص7). ومما أسهم في تحقيق ذلك غياب الديموقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري وغياب قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية والمشاركة المجتمعية في سوريا يترافق ذلك مع غياب قانون للانتخابات التشريعية، وكذلك الاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة الانتخابية (عبد القادر،2013، ص63).

5. قوانين أنظمة الطوارئ:

طالب الشعب السوري إلغاء حالة الطواري المعمول بها بعد تولى حزب البعث السلطة منذ الثامن من أذار عام1963، والذي تم بموجبه تعليق العمل بالدستور وما رافقه من تفرد وسيطرة مطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع والعمل على إخضاعها وتطويعها لاستتباب نظامه. وفى سبيل ذلك لجأ إلى إسناد الوظائف المهمة في المؤسسات والوزارات إلى الأعضاء الموثوقين في حزب البعث دونما النظر لأهليتهم وكفاءتهم، كما جعل أجهزة الأمن وصية على أجهزة الدولة ومؤسساتها بما فيها التشريعية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى تدني كفاءة الإدارة وفاعليتها وحفّز على الفساد وتجاوز القوانين والأنظمة، وتكريس ثقافة الولاءات والتماهي مع من يملك السلطة وكذلك شّكل عائقا أمام تطور هذه المؤسسات والمشاركة المجتمعية، وأدى إلى غياب الحريات وافتقاد المبادرة في المجتمع وعطّل آلية الحوار المجتمعي، وساد ركود على حركة المجتمع وقدراته التطويرية (علي وآخرون،2013:ص ص44-45). كما تم المطالبة بإلغاء المادة الثامنة من دستور1973 التي كرسّت دستوريا مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع الذي يقوده جبهة تقدمية يوجهها حزب البعث وتدور في فلكه (زيادة، يونيو،2013، ص106).

6. تدهور الأوضاع الاقتصادية

عانت القطاعات الاقتصادية كافةً من الأمراض الإدارية المزمنة بعد تحول حزب البعث للعمل بآليات السوق دون الاهتمام بتوفير شبكات الضمان الاجتماعي المرافقة لهذا التحول، الأمر الذي أفضى إلى تراجع في دور القطاع الاقتصادي العام وتقليص الإنفاق العام، ووقف الاستثمار الانتاجي الحكومي

وتفويضه إلى القطاع الخاص، الأمر الذي أدى الى انتشار الفقر والبطالة المقنعة وضعف الإنتاجية، وارتفاع معدلات التضخم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية (التقي،2013). وفق تقديرات عام 2010 فإن حوالى 7مليون نسمة (34.3%) من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، كما انخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28بالمائة خلال العشرة أعوام الماضية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة (16مليون سوري) إلى 24% من الدخل الوطني، ويتبين من ذلك أن سوريا أصبحت مقسمة إلى قسمين؛ الأول قلة من الناس تسيطر على مقدرات الدولة الاقتصادية، والثاني هم معظم الشعب الذي يعاني الفقر ويعجز عن توفير المتطلبات الأساسية (باروت،2012، ص107).

7. استشراء الفساد

تراكم أخطاء النظام وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته، ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد السخط الشعبي، وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة بعد إلغاء دورها على مدار عقود في مجال التنمية السياسية، وأصبحت بلا وزن أو تأثير في الحياة السياسية (زين العابدين، 2011، ص155).

يتبين من ذلك أن المتغيرات الداخلية لعبت دورا مباشراً في تحرك الطبقة الوسطى والشعب السوري الذي استغل التحولات السياسية في المنطقة العربية والنظام الإقليمي للمطالبة بالتغيير، وإعطاء مساحة من الحرية للمشاركة في الحياة السياسية ودفع الحكومة للتراجع عن سياستها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف.

لقد انطلقت الاحتجاجات فى15مارس2011 وكانت بدايتها احتجاجات سلمية بحتة كغيرها التي حدثت في البلدان العربية، حيث بدأت بمدينة "درعا" جنوب البلاد التي رفعت شعارات تطالب بالحرية والإصلاح لمواجهة القمع وكبت الحريات العامة وتطورت الأحداث وتحولت من المظاهرات السلمية إلى استخدام السلاح من قبل الطرفين سواء الأجهزة الأمنية السورية والشبان المسلحين وبعض المنشقين عن الجيش السوري الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية (كساب،2014، ص76). وما إن اندلعت شرارة الاحتجاجات في مدينة درعا حتى بدأت معظم المدن السورية بالتضامن مع درعا خاصة بعد تزايد استخدام العنف من قبل الحكومة، حيث إن النظام منذ بداية الأزمة حاول دفع المحتجين على النظام نحو العسكرة، وذلك لتبرير استخدام العنف من جهة وحشد قاعدة دعم شعبي له من جهة أخرى وأطلق العنان لأجهزة الأمن والجيش لقمع المحتجين في ظل تعتيم إعلامي فرضته وسائل الإعلام

(حربا،2011، ص7). ويبدو أن هناك تناقض حول استيعاب النظام السوري للأزمة والضغوط الشعبية وطبقا لخطورة المرحلة، فمع اتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية التي ترافق معها اتساع حجم القمع الأمني والعسكري من جانب النظام الحاكم الذي عمل على توظيف قدراته العسكرية في مواجهة الأزمة، فقد رأى في الوقت ذاته أنه لابد من مزج القوة اللينة لإحداث تغيرات سريعة كمحاولة لاحتواء الأزمة من خلال إصدار مرسوم يتضمن بعض الإصلاحات (عبد الشافي،2011، ص98). التي أعلنت عنها مستشارة الرئيس بشار الأسد "بثينة شعبان" بتاريخ 24مارس2011، عن عزم النظام القيام بإصلاحات سياسية تتضمن إنهاء حالة الطوارئ المفروضة في سوريا منذ عام 1963، ومحاربة الفساد، وإصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية الحزبية، وتشريع قانون جديد للإعلام يسمح بحرية إعلامية أكبر إضافة إلى زيادة رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلين عن العمل، وتقديم حزمة من الضمانات الاجتماعية، وتلا ذلك إطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين السياسيين بينهم أعضاء من الإخوان المسلمين (عبد القادر،2013، ص67).

كما تم منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة في سورية قبل تاريخ السابع من مارس 2011 ويعفو المرسوم عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي المنصوص عليها في المادة 100 من قانون العقوبات العسكري، كما يعفو عن كامل العقوبة المؤقتة للمحكوم الذي أتم السبعين من العمر بتاريخ صدور المرسوم، وعن كامل العقوبة المؤقتة أو عن العقوبة المؤبدة للمحكوم المصاب بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي بمرض عضال غير قابل للشفاء (عبد الشافي،2011، ص98). لكن الإصلاحات التي وعد الرئيس السوري لم تحو أي تغير حقيقي للإصلاح، وكانت شكلية لا تمس جوهر النظام الدستوري القائم على قيادة البعث للدولة والمجتمع أو الممارسات السياسية في سوريا لاعتقاده بأنه قادر على سحق الحراك الذي بدا سلميا لأشهر طويلة (أبوصالح،2012، ص17). فاستمرار رفض النظام لأى عملية إصلاحية ذات قيمة، وزجه الآلاف في السجون واستمراره في انتهاج سياسة القمع أدى إلى تزايد غضب الشعب، فبدأت تنطلق المسيرات المنددة بفساد النظام والمطالبة بإسقاطه، ما أدى إلى الاستخدام المفرط للعنف من قبل النظام، وظهور حالات مقاومة مسلحة غير منتظمة خاصة في المناطق الحدودية مثل، جسر الشاغور في محافظة إدلب ومحافظة تلخلخ في حمص، كما بدأت تحدث انشقاقات فردية داخل المؤسسة العسكرية وبدأت تتشكل الكتائب المسلحة في غالبية المناطق الساخنة في سوريا، وذلك بعدما رفض بعض الجنود والضباط إطلاق النار على المتظاهرين (عبد الشافي،2011، ص99).

ثانياً: الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية:

لقد كشفت الأزمة السورية وتحولاتها عن متغيرات وتطورات هامة كان أبرزها، كسر حاجز الخوف وعودة السياسة إلى المجتمع السوري بعد أن غيبت على مدى ما يزيد من أربعة عقود، حيث أفرزت الأزمة أشكالا جديدة تنتظم فيها القوى الفاعلة، تمثلت في تشكيل منظمات مجتمع مدني وشبكات إعلامية واتحاد تنسيقات في مختلف المدن والقرى. ونشأت هياكل وأحزاب سياسية جديدة أسهمت الالتحاق بالحراك الشبابي، ونقل الأزمة من الريف إلى المركز والعمل على تمثيل المعارضة بعد ترهل الأحزاب التقليدية نظرا لغيابها القسري عن العمل السياسي (كوش،2012)،كما بدأت تتضح خارطة التشكيلات العسكرية والدبلوماسية للمعارضة والقوى الفاعلة في سوريا بعد مؤتمري أنطاليا وبروكسل كونها جاءت بطريقة عفوية وكردة فعل على عنف النظام أكثر منها مقصودة، وعلى الرغم من أن معظمها كانت تفتقر إلى بنية متماسكة إلا أنها تتفق على هدف واضح ومحدد ألا وهو التخلص من النظام لكنها تختلف على كل شيء آخر خلاف ذلك بما فيها هوية الدولة المستقبلية ونظامها (إسكندر ،2013،ص88).وتتمثل المعارضة العسكرية الليبرالية في:

1-القوي العسكرية الليبرالية وتتمثل في:

- **الجيش الحر**: لقد أُعلن عن تشكيل الجيش الحر في تركيا بتاريخ 29يوليو 2011 برئاسة رياض الأسعد وعدد من الضباط العسكرين المنشقين عن المؤسسة العسكرية والجيش، ليكون إطار تنظيميا يواكب تنامي العمل المسلح ضد قوات النظام خاصة بعد تصاعد وتيرة العنف المسلح تجاه الشعب السوري، ويتبين أن المكون الفكري الأيديولوجي للمعارضة العسكرية الليبرالية أكد على إنشاء دولة سورية مستقلة بهويتها العربية الوسطية القائمة على العدل واحترام حقوق الإنسان والأقليات العرقية مع عدم الانتماء لأي تيار سياسي أو عقائدي، كذلك التعامل بمسؤولية مع المجتمع الدولي وتطبيق مبادئ القانون الإنساني. وبالرغم من ذلك عانت هذه التيارات من الترويج لأفكارها بعكس التيارات الإسلامية، نظرا لغياب أدوات التواصل مع القاعدة الشعبية وافتقادها إلى شخصية كاريزمية قادرة على الحشد والترويج لرؤية سياسية شاملة لأن معظم المنشقين هم من منتسبي جيش النظام الذي سيطرت عليه مدرسة البعث (قبلان، المعارضة،2013، ص48).

2. القوى والكتائب العسكرية ذات التوجه الإسلامي:

تشكلت العديد من التيارات الإسلامية خاصة بعد عسكرة النظام للأزمة، وبروز العامل الطائفي كأحد العوامل المحركة لها، وتمثلت هذه التيارات في:

أ. جماعة الإخوان المسلمين: تعد جماعة الإخوان إحدى القوى الأكثر فعالية ضمن المعارضة السورية في المنفى، والتي يعود تأسيسها في سوريا لعام1946، برئاسة مصطفى السباعي، وقد شاركت تلك الحركة في الحياة السياسية حتى أوائل الستينات من القرن الماضي. ولكن مع وصول حزب البعث إلى السلطة بدأ نشوب الخلافات بينها وبين حزب البعث الاشتراكي حول عدد من القضايا أهمها طابع الدولة السورية فقد عارض الإخوان المسلمين سياسة حزب البعث العلمانية وتهميش مكانة الديانة الإسلامية في حياة الدولة السورية، وكذلك السياسة الاقتصادية الاشتراكية التي انتهجها حزب البعث، والتي كانت تهدف إلى الإساءة بمصالح الطبقة الوسطى والتي كانت معظمها من السنة وكذلك هيمنة العلويين على المناصب العليا في الدولة، وقد أسهمت تلك الخلافات إلى توتر العلاقات بين الطرفين الأمر الذى دفع الرئيس حافظ الأسد لقمع الحركة وفرض عقوبات عليها وحظر نشاطها داخل سوريا عام1980، وفقا لقانون1949، الذى نص على إعدام كل من ينتمى لحركة الإخوان المسلمين، مما أدى إلى انحسار دور الإخوان المسلمين في الداخل خلال عهد حافظ الأسد وتزايد نشاطها في الخارج(زيادة، يونيو2013،ص136).

ومع بروز التحولات السياسية في المنطقة العربية وحدوث الأزمة السياسية فى سوريا تولى رئاسة الجماعة محمد رياض شقفة الذى امتنع عن المشاركة في فعالياتها بداية الأمر، نظر لافتقارها إلى القاعدة الشعبية والأطر التنظيمية اللازمة في الداخل، ولكن مع تطور أحداث الأزمة السورية بدأت جماعة الإخوان المسلمين في المنفى تستعيد نشاطها والتأثير في الداخل من خلال القيام ببناء قاعدة شعبية في الداخل وإحياء الشبكات القديمة وذلك باستخدام الروابط الأسرية والعمل على تقديم الدعم لهم إضافة إلى تشكيل مجموعة العمل الوطني من أجل سوريا عام2011، برئاسة أحمد رمضان وكذلك بناء التحالفات التي لعبت دوراً في تشكيل المجلس الوطني، وقد حرصت على إظهار التزامها بحياة سياسية جامعة وتعددية من خلال تأكيد هويتها باعتبارها تنظيما إسلامياً وسطياً (لوند أرون،23يناير2015).

كما قامت بتشكيل حزب سياسي عرف "بالحزب الوطني للعدالة والدستور"، والذي اختصر اسمه فى "وعد" يعمل على تمثّيل جماعة الإخوان، الموجودة في الخارج في أي عملية انتقال ديموقراطي تشهدها سوريا. كما أن العضوية في حزب "وعد" تتبنّى آليات ديموقراطية، أمام جميع شرائح المجتمع السوري. ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين تعد من القوى الفاعلة في الشتات إلا أنها واجهت العديد من التحديات، والتي كان أهمها الانقسام وعدم التجانس بين أعضاء الجماعة أيديولوجيا في الداخل والخارج نظراً لنفور الإسلاميين المتشدّدين من السماح بدخول جماعات متعدّدة طائفياً وغير متجانسة عقائدياً إلى الحزب حيث أنهم لم يثقوا بوجود أشخاص من غير السنة وغير العرب في قيادته (صايغ، لوفيفر، 2013). بينما على الصعيد الإقليمي تتمثل تلك التحديات التي واجهت بقاءهم السياسي انهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتعثر دور حركة النهضة التونسية وارتباك أداء حزب العدالة والبناء في ليبيا وتراجع مكانه حزب العدالة والتنمية في تركيا إضافة إلى إن السعودية ومنطقة الخليج العربي اعتبرت حركة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية الأمر الذى أسهم في تدهور العلاقات التركية السعودية التي تعادي جماعة الإخوان المسلمين وتبدو حذرة تجاه تقديم المساعدة والدعم لهم، في حين تجد تركيا أنه من الضروري تقديم الدعم لجماعة الإخوان في سوريا وبذلك يتبين أن تركيا تشكّل القاعدة الآمنة الوحيدة لجماعة الإخوان في الدول المجاورة لسورية حيث توفّر مكاناً آمناً لاجتماع زعماء الحركة وتستضيف مكاتبها (صايغ، لوفيفر،2013).

يتضح من ذلك أن جماعة الإخوان المسلمين تمكنت منذ نشأتها من إثبات قدرتها على التكيّف مع المتغيرات التي حدثت في سوريا، فعملت على تحوّيل أيديولوجيتها من حركة اجتماعية إلى الجهادية المسلحة، لتعود من بعدها إلى السياسة الإسلامية المعتدلة، وقد عملت على إعادة بناء قواعدها الشعبية في الداخل رغم معاناتها خلال سنوات المنفى، وتعرضها لاضطرابات في الداخل نظرا لتزايد نفوذ الجماعات السلفية المتشددة داخل المعارضة وتزايد نفوذ القوى الإقليمية والدولية في الداخل ولكن مع ذلك لاتزال جماعة الإخوان تمثل لاعباً رئيساً في الأزمة السورية، ولايمكن واقعياً استبعادها من أي حكومة انتقالية تقام في سوريا.

ب. جبهة النصرة: هي جماعة جهادية مسلحة تشكلت في منتصف 2011، بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق وتم الإعلان عن وجودها بتاريخ 24يناير2012، وقد ترأسها أبو الفتح محمد الجولاني الذى أعلن بيعته لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، وذلك تفاديا لمحاولة الهيمنة على قرارته من قبل الفرع

العراقي للقاعدة، والذى يرأسه أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وقد دعت الجبهة منذ بداية تشكيلها إلى مواجهة النظام، ورأت أن سقوطه يمثل الخطوة الأولى في تشكيل الدولة الإسلامية وقد ضمت العديد من المقاتلين السورين والعرب والأتراك. كما برز نشاطها العسكري في معظم المدن السورية خاصة إدلب وحلب ودير الزور(انظر ملحق رقم1) بينما تمثل نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في المحافظات الشمالية والشرقية من سوريا (صايغ، لوفيفر،2013).

ج. **الجبهة الإسلامية السورية:**

تعد بمثابة ائتلاف عسكري، سياسي، اجتماعي تأسس بتاريخ 21ديسمبر 2012، برئاسة حسان عبود الملقب "بأبو عبد الله الحموي" وقد ضمت عدداً كبيراً من الأحزاب، والكتائب والجماعات الإسلامية، التي يجمعها نسق فكري ومرجعية دينية واحدة مثل أحرار الشام، والذي ينتشر نشاطها في كافة المحافظات السورية خاصة إدلب(انظر ملحق رقم2)، ولواء الحق في حمص، وحركة الفجر الإسلامية في حلب وريفها، وجماعة الطليعة الإسلامية في ريف إدلب، وكتائب أنصار الشام في اللاذقية وريفها، وكتيبة مصعب بن عمير في ريف حلب وكتائب الحق في حماه، وجيش التوحيد في دير الزور(الجزيرة نت،5سبتمبر 2013).

ويعود تشكيل الجبهة الإسلامية كاستجابة للمتغيرات الداخلية التي تعرضت لها البيئة السورية، وكذلك التفاعلات الخارجية المحيطة بالأزمة، والتي أثرت على مواقف المعارضة المواجة للنظام، والتى تمثلت في تلكؤ الغرب بتقديم الدعم للمعارضة السورية نتيجة تصاعد المخاوف الغربية من تزايد النفوذ الإسلامي، وهيمنة الجماعات الجهادية المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة على الحكم كبديل لنظام الأسد، وكذلك توصل الغرب لاتفاق مع النظام السوري حول نزع السلاح الكيماوي مما أسهم بتعزيز موقف النظام في مواجهة المعارضة ومن ثم تراجع فرص توجيه ضربة عسكرية كانت متوقعة ووشيكة للنظام السوري، الأمر الذى انعكس سلبا على المعارضة وأضعف موقفها. كما أن هذا الاتفاق مثل بداية مراجعة أمريكية لمواقفها بشأن تطوير علاقاتها مع المعارضة، وكذلك تعزيز العلاقات الإيرانية الغربية بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5 + 1، وهو ما أثار مخاوف المعارضة من تحول الموقف الغربي تجاه الأزمة. لاسيّما بعد تعرض أطراف المعارضة لضغوط أمريكية وغربية للقبول بالمشاركة فى مؤتمر جنيف الثاني دون التمسك بشروط رحيل الأسد عن الحكم، وهو ما ترفضه الفصائل المسلحة بالداخل وكذلك بعض القوى الإقليمية كدول الخليج وعلى رأسها السعودية وقد هدفت الجبهة الإسلامية من وراء

تشكيلها إلى توحيد المعارضة، ومواجهة النظام السوري، والعمل على إسقاطه وبناء الدولة الإسلامية وإدارة الموارد واستثمارها وتوزيعها بعدالة، وتنمية المجتمع والنهوض به وإعداد قيادات سياسية جديدة داخل سوريا (الأهرام الرقمي، يناير 2014) ويتضح من ذلك أن نظرة الجبهة الإسلامية للأزمة على اعتبار أنها جهاد ضد المؤامرة الصفوية الساعية لتأسيس دولة شيعية تشمل ايران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين، كما أكدت على ضرورة الحفاظ على علاقات إيجابية بالأطراف الإقليمية والدولية الداعمة للمعارضة والتزامها بالمعاهدات الدولية طالما أنها لا تتعارض مع مبادئ الشرعية الدولية (قبلان،2013، ص50). ولقد واجهت الجبهة العديد من الصعوبات حيث تباينت الآراء حول تشكيلها، فالنظام السوري عارض تشكيل الجبهة ورأى أنها تضم مجموعة من التنظيمات الإرهابية المسلحة تتفق بالفكر والاستراتيجية والأهداف مع جبهة النصرة ومنطلقاتها، كما عارض محاولة الغرب والولايات المتحدة تحديدا بفتح قنوات اتصال مع الجبهة الإسلامية، وقد توافق ذلك الرأي مع الرأي الروسي الذى كان يخشى تمدد الجماعات الإسلامية داخل سوريا ،بينما رحب الائتلاف السوري بتشكيل الجبهة رغم مخاوف الغرب من تشكيلها باعتبار أن بعض مكوناتها كانت جزءاً من المجلس العسكري السوري (الأهرام الرقمي، يناير 2014).

ج. **جبهة تحرير سوريا:** تشكل هذا التجمع في سبتمبر 2012، لعدد من الكتائب والألوية مثل صقور الشام وكتائب الأنصار، ولواء التوحيد ،لواء عمرو بن العاص، لواء الفتح، أنصار الشام وكتائب الفاروق التي انتشر نشاطها المسلح في العديد من المدن السورية خاصة القامشلي، وريف حلب، ودير الزور طرطوس وبانياس، وقد أكدت الجبهة على الالتزام بالإسلام كونه المرجعية الأساسية للتشريع مع التأكيد على احترام التعددية الدينية والقومية في المجتمع، كما بينت بأنها تهدف إلى إسقاط النظام السوري بجميع أركانه، والعمل على ملء الفراغ المؤسساتي والأمني خلال الفترة الانتقالية، وحمايه السوريين على اختلاف معتقداتهم وقومياتهم ومذاهبهم، وضبط السلاح وحفظ الأمن والتمسك بسيادة سوريا ووحدة أراضيها (الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2013).

ورغم أن المعارضة الإسلامية المسلحة مرجعتيها القرآن والسنة، إلا انها غير موحدة في إطار سياسي أو عسكري جامع لها، فمنها من يتبنى الفكر الجهادي العالمي الأقرب إلى القاعدة ومنها من يتبنى خطاباً إسلاميا وسطيا، على الرغم من أن معظم هذه القوى تنظر إلى صراعها مع النظام باعتباره جهاد ضد نظام علماني، ولكن الأهم أنها تمتلك مقومات كبيرة وأدوات يمكن توظيفها للتواصل وللتأثير

في المعارضة والشعب السوري كالخطاب الديني وقوة التمويل والمساعدات، كما أنها تعود في تشكيلاتها إلى الريف إذ تتوافر لها بيئة مثالية للعمل والتي تبدأ من شعور الريف بالإهمال والتهميش.

2. **أحزاب المعارضة الكردية:** لقد عانى الأكراد سياسة الإقصاء والتهميش وعدم الحصول على حقوقهم في الجنسية والتعليم خلال عهد الرئيس حافظ الأسد، ومع مجيء الرئيس بشار الأسد إلى السلطة تزايدت معاناة الأكراد الذين رأوا في حدوث الأزمة السورية متنفسا يمكن أن يحقق أهدافهم فبدأت تنتظم الأحزاب الكردية في ائتلافين هما المجلس العام للتحالف الكردي ويضم حزبين هما الحزب الديموقراطي التقدمي الكردي وحزب الوحدة الديموقراطي الكردي الموالي لحزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان، والذي تمثل نشاطه في شمال شرق سوريا(انظر ملحق رقم1) بينما الائتلاف الثاني يتمثل في المجلس السياسي الكردي ويضم تسعة أحزاب مثل حزب الباراتى والأزادي والمساواة (باروت،2013،ص174). لقد حاول النظام كسب المعارضة الكردية إلى جانبه، وتحييدهم وإبعادهم عن الحركة الاحتجاجية لأن الساحة الكردية ساحة متحركة سياسيا، وكذلك بسبب استناد ظهرهم إلى إقليم كردستان العراق بما يعنى تأمين عمق استراتيجي إضافة إلى استغلالهم كورقة ضغط على الحكومة التركية لتحقيق أهداف النظام السوري (خليفة،2012).

من هنا نرى أن طبيعة العلاقة بين مكونات المعارضة السورية المسلحة أنها علاقة متغيرة ذات ديناميكية معقدة تؤثر فيها عدة عوامل أهمها طبيعة الرؤى الأيدولوجية والتمويل والعلاقة مع الدول المانحة للمساعدات.

3. **المعارضة السياسية:**

لقد كشفت الأزمة السورية عن بروز قوى سياسية عديدة وفاعلة في الداخل والخارج وتحركات ومطالب متباينة من قبل الأقليات، وعن بروز لاعبين كُثر في البيئة الإقليمية والدولية حاولت التوفيق بين مطالب المعارضة السياسية والعسكرية، الأمر الذي أسهم في بروز مجموعة الهيئات والأحزاب السياسية من أبرزها.

أ. **هيئة التنسيق الوطني:** تشكلت في 30يونيو 2011 من حوالى خمسة عشر حزباً سياسياً، ويغلب عليها الطابع القومي اليساري، ويضعف فيها التمثيل الإسلامي والليبرالي وتضم رموزاً من المجتمع المدني، وقد تشكلت هذه الهيئة بهدف مقاومة نفوذ الأحزاب التقليدية التي كانت قريبة من النظام

(غالي،2012). كما رأت أن المخرج من الأزمة يتمثل في عقد مؤتمر وطني شامل يحتاج إلى حوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة المناخات المناسبة ليكسب مصداقيته والثقة به، ومطالبة النظام الإقرار بالطبيعة الشاملة للأزمة الوطنية من خلال وقف الخيار الأمني والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وقامت هيئة التنسيق على تكريس الانقسام بين معارضة الداخل والخارج ما أدى الى انسحاب عدد كبير من القوى والأحزاب الوطنية الفاعلة منها والانضمام الى المجلس الوطني (كوش،2012).

ب.المجلس الوطني السوري: تشكل في أكتوبر 2011 واتخذ من تركيا مقرا له، وضم العديد من قوى اليمين الليبرالي والديني كجماعة الإخوان المسلمين إلى جانب العديد من القوى الليبرالية والعديد من الشخصيات المستقلة، مثل مأمون الحمصي، وعارف دليلة، وعبد الله الملحم، وهيثم المالح، وسهير الأتاسي، والشيخ خالد الخلف، وبرهان غليون، الذي انتخب رئيسا له، ويعد المجلس وجه التمثيل الوحيد لقوى المعارضة في الداخل والخارج أمام العالم والأكثر تعبيرا لدى القوى الدولية، لكنه الأقل تأثيرا في الداخل بين مكونات الأزمة الأخرى(أحمد،2012، ص125). ويهدف المجلس الوطني إلى دعم الحراك الثوري، وإسقاط النظام والعمل على إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام والعمل على بناء الدولة المدنية الديموقراطية (كوش،2012).

ج.الائتلاف الوطني لقوى "الثورة" والمعارضة: تشكل فى قطر بتاريخ نوفمبر2012برئاسة معاذ الخطيب، ونائبه رياض سيف بهدف بناء بديلٍ سياسيٍّ وديمقراطيٍّ يتولى إدارة الأزمة والمرحلة الانتقاليّة، وتوحيد صفوف المعارضة وتنظيمها وجعلها أكثر تنوعاً وشمولاً من خلال بناء أطر وقيادات سياسية وذلك نتيجة استمرار الضغط الدولي على المعارضة لتوحيد صفوفها متذرعة بكثرة الخلافات الداخلية، وعدم المقدرة على دعمها دون توحيد صفوفها سياسيا في كيان سياسي يمثل كافة أطياف الشعب السوري دون سيطرة تجاه على آخر، وعسكريا بوجود مجلس عسكري موحد حتى يتسنى للمجتمع الدولي الاعتراف بهما ودعمهما بشكل يضمن قيادتهم للمرحلة الانتقالية (أحمد، يوليو2012، ص125). وقد طرح رياض سيف عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني عن مبادرة لتشكيل قيادة سياسية تحت مسمى "هيئة المبادرة السورية "، كإطار جامع للمعارضة يتميز بالكفاءة ويهدف إلى توحيد ودعم القيادة المشتركة للمجالس العسكرية للمعارضة، والعمل على إسقاط النظام وتفكيك الأجهزة الأمنية والحفاظ على السيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني السوري، والتأكيد على قيام الدولة السورية

المدنية التعددية الديموقراطية والحفاظ على وحدة الشعب السوري، وقد اكتسب الائتلاف شرعية الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا والجامعة العربية(إسكندر ،2012، ص85). ولكن على الرغم من الاعتراف الذي حصل عليه الائتلاف إقليمياً ودولياً، والمكاسب التي حققها على الصعيد الداخلي إلا أنه لايزال يعاني من الضعف والجمود نظرا لغياب التواصل، والتنسيق بين أطراف المعارضة، وعدم قدرته على بناء استراتيجية عسكرية موحدة، وكذلك بسبب تنوع مصادر التمويل والدعم الخارجيّة التي تعكس توجهات ومصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد السوريّ. لذلك يجب العمل من أجل ضمان نجاح الائتلاف الوطني وذلك من خلال تنظيم المعارضة السورية في الداخل والخارج، ووضع استراتيجية عسكرية موحدة يمكن من خلالها التنسيق بين قيادات المعارضة المسلحة في الداخل، وتحديد استراتيجية لإسقاط النظام، وسبل إدارة المجتمع السوريّ والاهتمام بشؤونه في ظلّ الأزمة، ووضع خطةٍ انتقالية لما بعد الأزمة، وكذلك العمل على توحيد مصادر دعم وتمويل المعارضة السورية.

4. الأطراف الداعمة للنظام السوري:

نجح في عسكرة الأزمة السورية حيث تمكن من تشكيل العديد من العناصر الداخلية والإقليمية الداعمة له في مواجهة المعارضة والتي تتمثل في:

أ. **المؤسسة العسكرية (الجيش):** تمكنت المؤسسة العسكرية السورية من تأدية دور فاعل منذ بدء الأزمة السورية، حيث أثبت الجيش قدرته على تجاوز الأحداث متماسكا دون انشقاق أو انقسام، ويعود ذلك إلى التركيبة البنيوية للجيش السوري الذي يعمل ضمن آليات ممنهجة بنحو مضبوط لا يلتقى فيه ثلاثة ضباط على رأي واحد، فيه ألوية منفصلة تماما عن الجيش النظامي وتعرف بالوحدات الخاصة، وكذلك الحرس الجمهوري والأجهزة الأمنية التي تعمل باستقلالية كالجيش النظامي والوحدات الخاصة والأجهزة الخاصة والحرس الجمهوري التي تعمل بطريقة عناقيد العنب، حيث تشكل كل خصلة عنقوداً مستقلا والذي يجمع هذه الوحدات المستقلة ارتباطها الأساسي بقيادتها المتمثلة برئيس البلاد الذي تمكنت الآلية الحزبية من جعله رمزا وقائدا له كامل الولاء في المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أسهم في تماسك القوة العسكرية للجيش السوري وقلل فرص اختراقه بالرغم من بروز بعض حالات الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية ومحاولة بعض الدول العربية والأجنبية إحداث انقسام في الجيش وشقه وصولا إلى إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، غير أن الرهان

على انقسام الجيش قد سقط من منظور العلم العسكري رغم فرار عدد من الجنود والضباط من داخل المؤسسة العسكرية لكن جلها في المراتب الدنيا في الهرم العسكري(انظر ملحق رقم1)، وبذلك يتبين أن تماسك المؤسسة مثل صمام أمان للنظام في مواجهة الأزمة وإدارتها (الحسن،2012) .

ب. **المجالس الشعبية (الشبيحة):** تعد أحد أدوات تنفيذ الاستراتيجية الأمنية للنظام السوري الذي بدأ بالاعتماد على ظاهرة تجنيد الرجال المأجورين لقمع التظاهرات منذ بداية الأزمة متقلدا في ذلك بالتجربة المصرية، فهو يقوم على تجنيد أشخاص يفتعلون المشكلات مع المحتجين لإجبارهم على استخدام العنف حتى تستطيع القوى الأمنية قمعهم، ثم تطور دور هذه الفرق بتطور الأزمة فأصبحت تقاتل إلى جانب الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري، ولم يقتصر تشكيل هذه الفرق على العلويين بل كان تشكيلها مرتكزا على درجة الولاء للنظام في المناطق القريبة من مناطق الاحتجاج ومناطق التماس، وقد تضمن هذا التنظيم رجالا مأجورين ومجرمين جنائيين وحزبيين من الطوائف والأديان كافة، دفعا للتفاعلات السياسية لتنحرف باتجاه الهويات الفرعية من أجل تكريس الحالة الطائفية على الأزمة وتحويل الوعى الطائفي إلى أفعال طائفية تؤدي إلى ردة فعل طائفي (على وآخرون،2012،ص389). وقد تعددت مسميات هذه الفرق التي كانت تحمل في معظمها اسم اللجان الشعبية، ويتم تمويلها من قبل النظام ورجال الأعمال "المائة الكبار"، وقد تزايدت خطورتها من خلال المشاركة في قمع التظاهرات في معظم المدن السورية، وانتهاجها سلوكا قمعيا خاصة في حمص وبانياس (بشارة،2013، ص267).

ج. **فيلق القدس:** يعد أحد أهم التنظيمات العسكرية المسلحة التي دعمت النظام السوري ضد المعارضة خلال الأزمة، حيث تم انتقال مجموعات مسلحة تقدر بعدة ألاف من قوات فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بقيادة العميد قاسم "سليماني" الذى نقل مقر قيادته إلى دمشق ليشرف بنفسه على العمليات والمهمات العسكرية، ومن أهم الأدوار التي يقوم بها فيلق القدس خلال الأزمة تدريب فيلق المجموعات العسكرية السورية، ومساعدة الأجهزة الاستخباراتية في مجال جمع المعلومات حول المعارضة (بكر،2012، ص ص68-69).

د. **حزب الله:** بدأ دور حزب الله في دعم النظام السوري خلال الأزمة السورية ضد المعارضة خاصة في منطقة القصير والمناطق الريفية والمناطق القريبة من الحدود اللبنانية السورية، وقد تمثل دور حزب الله خلال الأزمة أيضا في حفر الأنفاق في المناطق الوعرة على طول الحدود

مع سوريا ونقل منصات الصواريخ إلى المناطق والمرتفعات القريبة من الحدود السورية والمشرفة على مناطق البقاع (بكر،2012، ص69).

ثالثاً: مصادر تمويل المعارضة السورية:

إن استعراض وتتبع مصادر تمويل المعارضة السورية المسلحة وغير المسلحة يبين لنا بوضوح خروج الأزمة من إطارها الداخلي وتحولها إلى أزمة سياسية إقليمية ودولية، بمعنى أخر انتقال حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي إلى الداخل السوري، ويشكل موضوع التمويل أحد أبرز القضايا الخلافية بين المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، حيث تتنوع سياسة الداعمين تجاه الأزمة مما يؤدي إلى تزايد تأثير الأطراف الخارجية في الأزمة السورية، كما أن اختلاف مصالح الداعمين واختيارهم بدعم فصيل دون أخر ينقل الاستقطاب الإقليمي والدولي إلى الداخل السوري، وينعكس اختلافا على الأرض الأمر الذي ينذر بتحول الحالة السورية من احتجاج مقموع على نظام مستبد إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ في سوريا، وتتنوع مصادر التمويل للمعارضة السورية سواء الكتائب أو الجيش الحر على ثلاثة مصادر رئيسة وهي(كساب،2014،ص78).

1- **تمويل حكومي:** تسعى الحكومات لصنع أدوات تأثير لها ونفوذ في الصراع، ومن أبرز الحكومات التي تقدم تمويلا للمعارضة السورية، حكومات دول الخليج وبريطانيا وفرنسا وتركيا(صحيفة الغارديان،2012).

2- **مصادر تمويل شبكي:** ويعتمد على شبكات منظمة لديها خبرات كبيرة في تأمين المال والسلاح، وتمتاز الجماعات الإسلامية خصوصا بامتلاكها شبكات تمويل كبيرة عابرة للحدود، ومنذ بداية الأزمة وتحولها إلى العمل المسلح بدأت بعض الشبكات في تحويل الدعم للداخل السوري وتعتمد في ايصاله على العلاقات الشخصية من خلال وجهاء محليين ورجال دين داخل سوريا وخارجها (كساب،2014، ص78).

3- **تمويل ذاتي** وهذا النوع من التمويل لسد النقص الناجم عن تدفق المعونات الخارجية، كما لجأ إليه البعض لتحقيق درجة من الاستقلالية عن التمويل الخارجي المشروط، فتحول الكثير من الجماعات المسلحة إلى استثمار كل ما يقع تحت أيديهم من أبار نفطية ومعامل ومنشئات

اقتصادية، إضافة الى الأسلحة التي يتم اغتنامها من مواقع الجيش النظامي (قبلان،2013، ص55).

ويتبين من ذلك أن المجالس العسكرية التي تشكلت خلال الأزمة اعتمدت في تمويلها بشكل رئيسي على مصادر تمويل خارجية، وارتبط هذا التمويل بسياسات تلك الدول والجهات الداعمة ورؤيتها للأزمة، فتارة يتم العمل على صرف مستحقات مالية للمجالس العسكرية، وتارة يتوقف هذا الدعم لأسباب تتعلق بمصالح الممولين والداعمين للأزمة ومدى تطبيق مصالحهم في المنطقة.

المبحث الثالث

التداعيات المحلية للأزمة السورية

كانت سوريا من بين الدول التي تحول فيها الحراك الإصلاحي إلى "ثورة شعبية" بعد إمعان النظام فيها بولوج الحل الأمني، كما وفر مبررات لاستمرارها ولتتحول جزء منها إلى حمل السلاح والتدخلات الخارجية بمستويات مختلفة إقليميا ودوليا، وتندرج الأزمة السورية ضمن الأزمات المركبة متعددة الأبعاد على مستوى السلطة والمجتمع، فهي أشبه بلوحة فسيفساء، غاية في التشابك والتعقيد وأي تفسخ فيها بشكل غير واع لن ينال من البيئة السورية الداخلية فحسب، وإنما أيضا من دول الجوار الجغرافي وفى هذا المبحث سيتم استعراض تداعيات الأزمة على النحو الآتي:

أولا: تداعيات الأزمة السورية على الجانب السياسي

لقد بدأت الأزمة السورية حالة تقليدية من الصراع الداخلي في شأن توزيع السلطة والثروة في بلد يحكمه نظام حكم استبدادي لم يكتف باحتكار مصادر القوة، بل أضفى على نفسه نوع من القداسة التي ترفض جميع أشكال المشاركة، لكن موقع سوريا الجيوبوليتيكي وفشل النظام في معالجة وإدارة الأزمة سرعان ما أسهم في عسكرة الأزمة، الأمر الذي أدى إلى وقوعها في دائرة الاستقطاب الإقليمي التي عملت على تحويل الحركة الاحتجاجية عن مطالبها التنموية من خلال إثارة العامل الطائفي خاصة في المدن المختلطة وأسهم في حدوث الأزمة.

ومما سبق نستنتج تداعيات الأزمة على ملامح الحياة السياسية في سوريا:

- انقســـام بنيوي وتفريغ بعض المدن من ســـكانها وتدمير المجتمع المدني من خلال التطهير المتبادل من قبل التيارات المتطرفة لكلا الطرفين، ويتضح ذلك من قول عزمي بشارة: "إن ثورة تقوم على تجييش طائفي أو هوياتي بشــكل عام، وينقســم من خلالها المجتمع إلى هويات لن تقود إلى تعددية سياسية وفكرية في إطار المجتمع ككل، بل تقسيم المجتمع إلى مجتمعات، ولا يلبث أن يأخذ هذا التشرذم شكل مجتمعات تفضـي إلى انقسام في كيانات سياسية مفدرلة في الاحتمال الأسوأ" (باروت،2013، ص ص396-397).

- نقل الأزمة من الأطراف إلى المركز وترييف المدن وانعدام الأمن ما أدى إلى انعدام الاستقرار السياسي في بعض المناطق السورية، وانتشار ظاهرة الاختطاف المسيس من قبل النظام والمعارضة.

- فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية.

- حدوث اختلالات أمنية وانتشار ظاهرة التطرف الجهادي على الحدود مع دول الجوار بسبب تزايد أعداد النازحين والمهاجرين قسرا، ما أدى إلى تزايد نفوذ الجماعات الإسلامية المحاربة ضمن المعارضة المنتشرة على الحدود، ونظرا لعدم قدرة النظام على تأمين الحدود، الأمر الذي قد أسهم في انتقال الأزمة والعنف إلى دول الجوار السوري، وتحولها إلى أزمة إقليمية الأمر الذى أسهم في انتقال العنف الطائفي من الداخل إلى دول الجوار في ظل حركة السوريين، إذ أصبحوا بشكل متزايد مكوناً من مكونات السياسة اللبنانية الداخلية بكل صراعاتها وجذورها الطائفية، كما أسهم تدفق اللاجئين إلى تغير موازين القوى داخل الطائفة السنية نفسها لصالح تصاعد دور التيار السلفي في طرابلس وصيدا، إضافة إلى تزايد مخاوف الأردن من تسلل العناصر الجهادية داخل الأردن في ظل انعدام الأمن، كما يخشى الأردن استهدافه من قبل النظام السوري نتيجة فتحه الأبواب أمام اللاجئين السورين، أما بالنسبة للعراق فقد تزامن تدفق اللاجئين على العراق مع وجود حركة عكسية لمسلحي القاعدة للقتال في سوريا، حيث أصبحت سوريا ملجأ للعناصر المتطرفة بجانب تهريب السلاح الأمر الذي أحدث تداعيات خطيرة على استقرار العراق وتعزيز موقع السنة في مواجهة حكومة المالكي ذات الأغلبية الشيعية(بيومي،2013).

- انحسار سلطة الدّولة وغياب دور الحكومة المركزية على أجزاء واسعة من البلاد، وتراجع قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بواجباتها في حفظ الأمن، الأمر الذي أدى إلى تمزيق الدولة وانهيار وتفسخ وحدة المجتمع في مناطق عديدة من سوريا.

- استمرار اعتماد الحل الأمني والعسكري من قبل السلطات المركزية، وتطور العنف المسلح بين كافة أطراف الأزمة السورية، ما أدى إلى خروجها من أيدي السوريين وتزايد التدخل والاستقطاب الإقليمي والدولي لطرفيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاجتماعي والإنساني:

لقد أثرت الأزمة السورية بشكل سلبي في الوضع الإنساني وخلّفت اختلالات كبيرة في البنية الاجتماعية وأحدثت آثاراً كارثية على المجتمع السوري اجتماعيا وإنسانيا بالرغم من تنامي دور المجتمع المدني، إلا أن الأزمة أدت إلى تدهور في العلاقات الاجتماعية وأدت إلى انتشار التطرف والتعصب، وتأثرت سلبا بالقيم والأعراف الاجتماعية من خلال تأجيج سلوكيات الانتقام، مما أدى إلى فقدان الانسجام والتضامن بين مكونات النسيج الاجتماعي السوري وتعميق الفجوة الاجتماعية، نظرا لأن حدوث الأزمة أدى إلى تغير كبير في التوزيع السكاني ضمن الأراضي السورية نتيجة تزايد معدل الوفيات بشكل مباشر وغير مباشر بسبب اشتداد العنف المسلح وتجاهل الوصول الى الرعاية الصحية (نصر ربيع وآخرون،2013،ص55). وكذلك تزايد أعداد النازحين قسرا الذين فروا من مدنهم وقراهم خاصة في مناطق التوتر، كحمص وإدلب ودرعا ودير الزور وحلب وريف دمشق خوفاً من بطش النظام وتنكيله أو وحشية المعارضة وإعادة توزيعهم في مناطق أخرى ضمن محافظاتهم أو في المناطق الداخلية، وقد بلغ عدد النازحين حوالى4.25 مليون نازح في المناطق الداخلية (ريفلين بول،2013، ص1).

كما أحدث الأزمة السورية تغيرا في طبيعة التركيبة الديموغرافية واختلالات عددية لدى الدول المستضيفة للاجئين، الأمر الذي بات يشكل تهديدا للاستقرار الداخلي ويمثل ضغطا على البيئة الاقتصادية والاجتماعية لدول الجوار المستضيفة للاجئين السوريين تحديدا، كالعراق والأردن ولبنان وتركيا، وهذه الدول التي وجدت مواردها الخاصة تحت ضغط كبير نتيجة اضطرارها لتلبية احتياجات اللاجئين الذين تم تشريدهم وتهجيرهم قسرا، وقد ناهز عدد اللاجئين في الدول الثلاث وفي المناطق الداخلية "المليونين" والرقم مرشح للازدياد مع الوقت، ومع استمرار الظروف نفسها ومع ازدياد قمع النظام وبطشه، ويعيش اللاجئون في ظروف اقتصادية وصحية وتعليمية واجتماعية سيئة جداً.

لقد تجاوز عدد اللاجئين السوريين في تركيا 150ألف لاجئاً يعيشون في أربعة عشر مخيماً وفقا لتصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في يناير2013، بينما بلغ عددهم في لبنان 200ألف لاجئاً في مناطق طرابلس وبيروت والبقاع، بينما بلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن حوالي290ألف لاجئاً، يوجد 62ألف منهم في مخيم الزعتري للاجئين، إضافة إلى 70ألف لاجئ في العراق، يوجد منهم 58ألف لاجئ في إقليم كردستان العراق (بيومى،2013).

وهناك سبب آخر يحتم على المجتمع الدولي ألا يغض الطرف عن التحديات الإنسانية التي تخلقها هذه الصراعات، وهو الحرمان والتهجير وتشريد العائلات التي تعيش ظروفا إنسانية قاسية يؤدي في غالب الأمر لتأجيج التوترات المذهبية والعرقية، الأمر الذي قد استغله المتطرفون لمصالحهم الخاصة، وإذا ما نجحوا في ذلك فإن مهمة بناء هذه المجتمعات بعد انتهاء الأزمة تصبح أصعب بكثير وربما ستكون مستحيلة (العيطة،2015).

وتتمثل تلك التحديات التي خلفتها الأزمة السورية على الصعيد الإنساني والاجتماعي في:

- تفاقم الأزمات الاجتماعية وتردي الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر وزيادة نسبة الفقراء ووصولها إلى مستويات قياسية، وتزايد التفاوت في توزيع الدخول والثروات، مما يعني تناقص الخدمات المقدمة للقطاعين الصحي والتعليمي، وقد دفعت تلك الأزمة إلى فقدان سوريا جزءاً مهما من البنية التحتية ورأس المال البشري، الأمر الذي يتطلب العديد من السنوات لتعويضهما ونتيجة لخفض الإنفاق العام في قطاع التعليم أضاف مزيداً من التعقيد على الوضع التعليمي والإنساني، إذ أن هذا التخفيض في الإنفاق سيحد من قدرة الحكومة على التدخل بحلول علاجية في المناطق الساخنة لمعالجة الأثار النفسية والاجتماعية للنزاع على الأطفال (نصر،2013، ص54).
- يعيش اللاجئون أوضاعا صعبة في ظل نقص الغذاء وافتقادهم للمأوى المناسب، مما أدى الى انتشار الأوبئة والأمراض في مخيمات اللاجئين والنازحين؛ نظرا لتعذر تقديم الخدمات الإغاثية والمساعدات الإنسانية بالشكل الكافي، رغم الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإنسانية التي رصدت 400 مليون يورو لعام 2013، بهدف مساعدة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين.
- التضخم السكاني الذي ستعاني منه المدن المستضيفة للنازحين إذ أن أغلبهم نزح إلى المحافظة وسكنوا في مركز المدينة، وحتى في أطرافها البعيدة وقد لا يفكر الكثير منهم بالعودة مجددا الى مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها مما يؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي المكون للمجتمع السوري.

يتضح من ذلك أن اللاجئين والنازحين السوريين يواجهون وضعا صعبا ويمثلون مشكلة كبرى للداخل السوري وتحديا لدول الجوار، إلا أن المستقبل القريب لا يحمل حلا قريبا لهم بل من المتوقع تزايد أعدادهم

في ظل تصاعد العنف المسلح من قبل النظام والمعارضة وتضائل أفق الحل السياسي، الأمر الذى أسهم في إفراز جماعات متطرفة على الحدود وداخل دول الجوار مستغلة حالة انعدام الأمن، أو يمكن استخدام اللاجئين كورقة ضغط من قبل قوى معينة إضافة إلى ظروفهم الإنسانية التي توفر بيئة ملائمة لتجنيد المتطرفين في ظل الغياب الأمني.

ثالثاً: أثر الأزمة السورية على الواقع الانساني الفلسطيني:

لقد تأثر الوجود الفلسطيني بتحولات الواقع السياسي السوري، فمنذ بدء الأزمة السورية عام 2011 وشمولها مختلف البقاع السورية بات من الضروري بمكان أن يتأثر اللاجئون الفلسطينيون بهذا المشهد السياسي، حيث كان وجود وانتشار اللاجئين الفلسطينيين في أغلب المدن السورية على امتداد أكثر من ستة عقود أن جعل منهم مكوناً ذا خصوصية هوياتية من مكونات النسيج السوري وبحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تطويرها تشريعات قانونية متعاقبة، وفّرت للاجئين الفلسطينيين في سوريا سهولة الانخراط والاندماج في مختلف المجالات والميادين السورية وعندما لاحت رياح التغيير في سوريا وهي في طورها السلمي بدا أنّ ثمة اختباراً جديداً لمحتوى ومنسوب تأثر الأوساط الفلسطينية بما يدور من حولها، ولكيفية تفاعلها مع حراك الأزمة السورية ومبنى نظرتها السياسية والأخلاقية لطرفي الأزمة بعد أن أصبحت في مرمى التداعيات المباشرة لهذه الأزمة، فظهرت مستويات متعددة من التأثر والتفاعل والترابط بين كلا الواقعين (أبوهاشم،2012،ص231). وكشفت مسارات الأزمة وتداعياتها السياسية والإنسانية عن مواقف وردود أفعال فلسطينية حيث فضل بعضها عدم التدخل بالشأن الداخلي السوري لقناعته بضرورة بقاء الفلسطينيين على مسافة من الأزمة، وقد مثل ذلك المسار منظمة التحرير الفلسطينية، بينما فضل بعضها دعم النظام واعتبر ما يحدث في سوريا مؤامرة تحاك ضد النظام السوري لانتزاعها من موقعها في الممانعة ودعم المقاومة وفك عرى التحالف بينها وبين حزب الله، وقد مثل هذا الاتجاه الجبهة الشعبية القيادة العامة، بينما رأت حماس في دعم المعارضة واجبا سياسيا نظرا لتوافق المصالح بين حماس والإخوان المسمين بعد تحول ميزان القوى في مصر وتركيا لصالح المعارضة (حمو،2013،ص ص18-21).

وبذلك أصبح الحديث عن الخصوصية الفلسطينية في السياق السوري العام ذا توظيفات سياسية أكثر منه حقيقة يمكن لها الصمود أمام فروض ولوازم العيش المشترك ومفاعيل متغيراته على الفلسطينيين أنفسهم مع تصاعد وتائر الصراع الذي طال المخيمات الفلسطينية بصورة مباشرة، لا سيما بعد التطورات

المأساوية التي يشهدها مخيم اليرموك والتحديات المصيرية التي تواجه الفلسطينيين على وقع تقدم الخيارات الكارثية التي تعصف بالواقع السوري، من جهة لم تؤد دعوات الحياد التي أطلقتها أغلب الفصائل منذ بدايات الحراك السوري فعلياً إلى تحييد المخيمات وتجنيبها تداعيات الواقع المشتعل حولها، إلا أن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تأثرت بواقع الأزمة بفعل ضراوة النظام في معاقبته للبيئات الشعبية الحاضنة للمعارضة، الأمر الذي أفضى إلى طغيان الالتزام الأخلاقي على مفهوم الحياد السياسي وتعقيداته الواقعية خاصة بعد سيطرة كتائب الجيش الحر على مخيم اليرموك مبررة ذلك بأنها إجراءات تكتيكية ومؤقتة لاستكمال زحفها إلى قلب مدينة دمشق، ورفض قيادات هذه الكتائب الانسحاب من أحياء المخيم فيما بعد، ما أدى الي نزوح الفلسطينيين في مشهد أعاد إلى الأذهان التغريبة الفلسطينية في فصلها الأشد قسوةً وإيلاما (أبوهاشم،2012،ص ص231–233). حيث غادر 75% من سكان مخيم اليرموك البالغ عددهم 200ألفاً إلى مناطق قدسيا وضاحيتها، بينما نزح 90% من أهالي مخيم "سبنية" البالغ عددهم 30ألف إلى مناطق الكسوة، بينما نزح 50%من أهالي مخيم "خان الشيخ" البالغ عددهم 20 ألف إلى القنيطرة، وكذلك نزوح 95%من أهالي مخيم درعا البالغ عددهم 10ألاف (حمادة،2013).

وهناك من الفلسطينيين من غادر سوريا الى دول الجوار بحثا عن الأمن، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المهاجرين إلى لبنان53 ألف لاجئ فلسطيني، بينما ذهب إلى الأردن 85000لاجئاً فلسطينياً، بحثا عن الأمن (وايت،2013، ص80). ومن هنا يتبين أن اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 540000 نسمة حسب تقارير الأمم المتحدة قد وجدو وضعا سياسيا أسوأ من اللاجئين السوريين نظرا للقيود المفروضة عيلهم في دول الجوار (ديب،2014، ص6).

رابعاً: تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاقتصادي

اتسمت الأزمة السورية بالتعقيد في ظل عوامل متشابكة متداخلة يصعب الفصل بينها أنتجت من الركود، الأمر الذي كان له انعكاسات كارثية على الجانب الاقتصادي وتسببت بإدخال أكثر من ستة ملايين شخص في دائرة الفقر وبعضهم الفقر المدقع، هذا بالإضافة الى مشاكل البطالة والانعكاسات السلبية الاقتصادية التي خلفتها الأزمات منذ 2011.

اقتصادياً تركّزت الآثار الاقتصادية في انخفاض الناتج المحلي ومعدلات الاستهلاك والاستثماري والتجارة الداخلية والخارجية، كما تأثرت المالية العامة بارتفاع عجز الخزينة وعبء الدين العام وتدهور سعر صرف العملة، وما تبعها من مشاكل اجتماعية أخلاقية أهمها: .

- ارتفاع معدلات التضخم نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية بنحو 25%عام 2012 نتيجة الحظر المفروض على العائدات النفطية المقدر بنحو 4بلاين دولار (تقرير الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والإجتماعية،2013، ص2).
- فقدان النظام السيطرة على الجزء الأكبر من الأراضي الغنية بحقول النفط، وخضوع جزء منها لسيطرة حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي في الشمال الشرقي، وجزء أخر لسيطرة المعارضة الإسلامية (في المنطقة الشرقية على مقربة من دير الزور)، وهذا ما يفسر تراجع البنية التحتية الخاصة بقطاع الطاقة، حيث تراجع إنتاج النفط الخام الذي كان يبلغ 380 ألف برميلاً في اليوم قبل الأزمة إلى 20 ألف برميل يوميا بحلول منتصف العام 2013. أما إنتاج الغاز فقد انخفض بمعدّل الثلث، ويُعزى هذا التراجع المعتدل نسبياً إلى وجود حقول الغاز في المناطق التي لاتزال خاضعة تحت سيطرة النظام، مثل تدمر وحماه. قبل الأزمة (منى علمي، 2013)
- فرض العقوبات الاقتصادية على مقدرات النظام السوري أسهم في هجرة رؤوس الأموال والخبرات البشرية إلى الخارج، وهرب ما يقدّر بنحو 22 مليار دولار من رؤوس الأموال للخارج، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد السوري بما نسبته 30% إلى 40 % في عام 2012، وخروج ما يزيد على 60% من رجال المال والأعمال السوريين للخارج (مركز سوريا للبحوث والدراسات،2013، ص2).
- تدمير البنية التحتية، وانهيار القطاع الصناعي في العديد من المدن السورية، فقد توقف 3360 منشأة عن البناء و677 منشأة عن الإنتاج وخروج 87484 عاملا من عملهم في تلك المدن. كما أثرت الأزمة على مدينة حلب التي تمثل العاصمة الاقتصادية لسوريا بشكل خاص. فبحسب تقرير صادر عن بنك بيبلوس، توقّفت نحو 75 % من المنشآت الإنتاجية عن العمل في تلك المدينة، كما انخفض عدد العاملين فيها إلى 8400 عامل من أصل 38800 عامل. مما اضطر النظام لنقل المدينة الصناعية من منطقة الشيخ نجار إلى حي الجميلية في مدينة حلب. وقد أسهم

ذلك الأمر في تعطيل الدورة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة داخل سوريا (منى علمي،2013، انظر مركز سوريا للبحوث والدراسات،2013).

- تراجع حجم الإنتاج والناتج المحلي، وتراجع معدل الصادرات، ونمو القطاعات الاقتصادية الأمر الذي أدى الى انخفاض سعر صرف الليرة السورية بشكل كبير.
- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع أسعار الوقود والطاقة فازدادت تكلفة الانتاج وارتفعت الأسعار مما أدى الي انتشار ثقافة الغلاء وعمّ مناخه.

خلاصة الفصل:

لقد بدأ النظام السياسي السوري بالتبلور مع قيام الحركة التصحيحية وانقلاب عام 1970الذي تم بموجبه وصول الرئيس الراحل حافظ الأسد إلى السلطة، والذى عمل على بناء دولة قائمة على أساس نظام شمولي متكامل، وقد حاول الموازنة بين جميع الطوائف داخل الدولة، كما أنشأ علاقات متوازنة مع دول الجوار، إلا أن ذلك لم يمنع من تعرض سوريا لعدد من التحديات الداخلية كمواجهة الإسلاميين ومواجهة خلافات مع أخيه رفعت الأسد حول السلطة، ومطالبة الطبقة الوسطى بإنشاء الأحزاب والتكتلات السياسية لكنه استطاع تجاوز هذه التحديات، ومع وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم حاول انتهاج سياسة والده مع إجراء بعض التعديلات السياسية، لكن الرئيس الجديد واجه الكثير من الصعوبات حيث اصطدمت إصلاحاته ببقايا النظام التي عارضت إجراء إصلاحات سياسية، الأمر الذي أدى إلى تزايد مطالب المعارضة الإصلاحية خاصة في ظل ظهور طبقة جديدة مرسملة سيطرت على جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، وأدت إلى تقلص قاعدة النظام الاقتصادية واقتصرت على شبكة المصالح التي برع النظام في إدارتها وتوسعها.

لقد حاول السوريون إحداث إصلاحات وتغييرات جوهرية في بنية النظام السياسية والاقتصادية متأثرين في ذلك بالتحولات السياسية (بثورات الربيع العربي) والحركات الاحتجاجية التي سادت المنطقة العربية والنظام الإقليمي، لكن سياسة النظام التي اتبعت منذ البداية استراتيجية تفكيك الخصم مستفيداً في ذلك من مكونات المجتمع السوري ومن سياسة عمرها أربعون عاماً عمل على استثمارها في تقديم الحكم المستبد والعمل على عسكرة الأزمة نتيجة استخدام كل من النظام والمعارضة للعنف المفرط ما أدى إلى انعدام الثقة بين المكونات الوطنية للدولة وأسهم في القضاء على وحدة الدولة الداخلية وبين

مدى هشاشتها، كما عمل على إنهاء دور دمشق الداخلي والإقليمي الذى رسخته منذ السبعينيات، وشكلت مدخلا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، حيث تحولت الأزمة إلى صراع إقليمي ودولي تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية ما يجعل إمكانية التوصل إلى حل أمر بعيد المنال، كما أن اتخاذها هذا المنحنى يهدد بتحويل مطالبات السوريين بالتغير والإصلاح إلى وبال يمكن أن ينتهي بجعل البلاد ساحة لتنفيس الاحتقانات الإقليمية والصراعات الدولية.

الفصل الثالث

المحددات الإقليمية المؤثرة في الأزمة السورية

المبحث الأول: محددات الدور الإسرائيلي

المبحث الثاني: محددات الدور التركي

المبحث الثالث: محددات الدور الإيراني

المبحث الرابع: أبعاد الموقف الخليجي من الأزمة السورية (قطر، السعودية، العراق)

مقدمة

أحدثت التحولات السياسية التي اجتاحت المنطقة منذ نهاية 2010 خلخلة في بنية النظام العربي وتفاعلات القوى الإقليمية. ما يدلل على تعدد مصالح الفاعلين داخل النظام العربي، ومن تشابك الملفات المتعلقة وبما يشهده النظام الإقليمي من مستجدات حيث الحركات الانفصالية وصعود إسلامي يلقى بظلاله على مستقبل التحالفات الكبرى داخله، وينعكس على الصراع العربي –الإسرائيلي فالصعود الإيراني والتركي والتأثير الخليجي ومصالح كل طرف يجعل الإقليم أكثر تعقيدا ولا شك أن الأزمة السورية حدثت نتيجة تفاعلات داخلية، وتميزت بالعمق والخطورة الذي باعد فرص الحل السياسي في ظل سياسة القمع المفرط الذي تقوم به الحكومة السورية ضد المحتجين والنفوذ المتنامي للجماعات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذى أدى إلى تحول المجتمع السوري إلى مجتمع هش ومتداعٍ ومع إخفاق النظام في إدارة الأزمة وتفاعلاتها بدأت تتحول الأحداث في سوريا الى أزمة إقليمية وتفاوتت مواقف القوى الإقليمية. فتركيا اعتبرتها أزمة ترتقي إلى مصاف قضية تركية داخلية لوجود الأكراد على المناطق الحدودية، خاصة مع تمدد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في الشمال الشرقي من سوريا بمساندة النظام ودعمه، إضافة إلى عوامل التاريخ والجغرافيا والعلاقات الاقتصادية ودور تركيا الإقليمي الصاعد، لذلك دعمت تركيا قوى المعارضة السورية وفتحت حدودها للاجئين السوريين

بينما النظام الإيراني اعتبر الأزمة مؤامرة خارجية هدفها النيل من مواقف النظام المعادية للمشاريع الأميركية والصهيونية، ولم يخف ساسته وقوفهم القوي إلى جانبه ودعمه دبلوماسياً ولوجستياً كما أن هناك بعض الدول المركزية بدأ مركزها بالتراجع فلم يعد لها تأثير في منظومة النظام في حين أن بعض الدول بدأت باستغلال التحولات في النظام الإقليمي للبحث عن دور ومكانة، بذلك بدأ الاستقطاب والتباين في النظام الإقليمي تجاه الأزمة السورية بين الدول المؤيدة للنظام والمساندة للمعارضة، وما يحدث هو تفاقم الإستقطاب وتعميق الطبيعة الطائفية للأزمة، وهو ليس بعيداً عن تدخلات الخارج في ظل تباين مصالح القوى الفاعلة والمؤثرة التي لايحكمها فقط الموقف تجاه الأزمة وإنما يحكمها لعبة توازن بين تلك القوى، والانقسام الحاد الذي يتبع بين المعسكرات الإقليمية المتضادة ما قد يدفع نحو حرب إقليمية تجاه الأزمة السورية. سيتم خلال هذا الفصل دراسة المحددات الإقليمية المؤثرة في الأزمة السورية، كمحددات الدور الإسرائيلي، والدور التركي، ومحددات الدور الإيراني وأبعاد الموقف الخليجي من الأزمة السورية

المبحث الأول

محددات الدور الإسرائيلي

أولا: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا خلال التسعينيات من القرن الماضي:

أنهى الرئيس الراحل أنور السادات عملية السلام في السبعينيات باتفاقه المنفصل مع إسرائيل، مما أدى إلى اندفاع الرئيس حافظ الأسد إلى نزع الشرعية عن اتفاقيه كامب ديفيد، والحصول على دعم من الدول العربية باعتبارها دولة المواجهة العربية الوحيدة الباقية، وذلك بهدف تمويل القوة العسكرية ووضعها على قدم المساواة مع إسرائيل في الوقت الذى كان فيه الأسد مقتنع بأن مفاوضات السلام تعتمد على استعادة توازن القوى العربي الإسرائيلي بشكل أفضل، ومن أجل ذلك التوازن كانت سوريا بحاجة إلى تثبيت وجودها فى لبنان (خاصرتها اللينة)، وتوسيع علاقاتها الإقليمية بالخليج وايران للتعويض عن خسارة مصر (آغا،1997،ص81). كما عرقلت جميع المحاولات للتوقيع على اتفاقيات جزئية أو سلام منفصل بين إسرائيل والدول العربية الأخرى، وكانت الغاية من الرفض التكتيكي أنه إن لم تكن سوريا قادرة على إنجاز السلام العربي الاسرائيلي المبتغى من قبلها فإنها على الأقل تستطيع منع أحد من إلحاق الضرر بمصالحها أو بالحقوق العربية، ومع مرور فترة الثمانينيات خسرت سوريا الكثير من إمكانيات العمل الدبلوماسي للتقدم باتجاه تحقيق أهدافها في الصراع مع إسرائيل في ظل الحصار الإعلامي الذى تعرض له الأسد من قبل الغرب، والذي أعاق حركته ولم يعد يستطع فرض رؤيته في ما يتعلق بالسلام الشامل القائم على أساس الشرعية الدولية(هينبوش،2011، ص295).

لكن خلال عقد التسعينيات ظهرت العديد من المتغيرات والتحولات في هيكلية النظام الدولي والتي لعبت دورا محوريا في تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي، حيث انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بوضع القطب الاستراتيجي العالمي الأوحد الذى يقود عملية التسوية، مما أفقد سوريا دعم الاتحاد السوفيتي وجعلها تدرك أن استمرار الصراع سيكون ذا تكلفة مرتفعة حيث توارى تأثير القيود الداخلية والإقليمية، وبرز تأثير التغير في البيئة الدولية على قراراتها (علوي،1993، ص82). لذلك رأت سوريا أنه يجب عدم الوقوف أمام الرغبة الأمريكية في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يخدم مصالحها، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أمام الكونغرس الأمريكي في 1991/3/6 بقوله: "يجب علينا العمل لخلق ظروف ملائمة جديدة للسلام

والاستقرار في الشرق الأوسط، سلام شامل ينبغي أن يقوم على قراري مجلس الأمن 242و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، فقد آن الأوان لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي"(بيترلان،1997، ص521).

بينما تتمثل متغيرات البيئة الإقليمية المؤثرة في التوجه السوري نحو عملية التسوية في تدهور الأوضاع السياسية حيث الانقسام والتوتر الداخلي الذى طال معظم وحدات النظام الإقليمي بعد الغزو العراقي للكويت، فسوريا تبنت طوال فترة الثمانينيات استراتيجية الرفض التكتيكي بهدف القضاء على أي محاولة أمريكية لاختراق دول الطوق أو توقيع اتفاق منفصل مع لبنان أو الأردن أو الفلسطينيين وكان العراق الذي يمثل العمق الاستراتيجي والجيوبوليتيكي والمنافس التقليدي لسوريا قد خرج من حربة مع إيران حليفة سوريا منتصرا والذى بدأ بدوره في تقديم الدعم للعناصر المناوئة لسوريا في الحرب اللبنانية خاصة العماد ميشال عون، وكانت مصر قد بدأت تعود للصف العربي، بينما ياسر عرفات بدأ بالاتجاه إلى مصر والأردن والعراق كل تلك المعطيات أسهمت في زيادة عزلة سوريا وابتعادها عن دول المنطقة (عبد القادر،1999، ص ص10-11).

استوعب الرئيس الأسد تلك المعطيات التي يمكن أن تضعف موقفه التفاوضي مع إسرائيل فبدأ يعيد حساباته للخروج من العزلة الإقليمية التي فرضها التحالف الإيراني خشية من الوقوع في "فخ" الإجماع العربي، كما بدأ بالتخلي عن سياسة الرفض التكتيكي حتى لا يصطدم بالولايات المتحدة الأمريكية (هينبوش،2011، ص302). وقد جاءت حرب الخليج الثانية على الرغم من حجم الكارثة التي سببتها للأمة العربية لتكون فرصة لسوريا كي تنهي طوق العزلة المفروض عليها، وتسهم في تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، وذلك من خلال إدانة سوريا الغزو العراقي للكويت، كما أعادت إحياء المحور السوري المصري السعودي الذى نشأ خلال السبعينيات، وعززت علاقاتها الودية مع دول الخليج من خلال دول إعلان دمشق، وقد أسهم ذلك في خروج سوريا من عزلتها الإقليمية (زيادة،2005، ص2012).

ومن هنا نرى أن القيادة السورية أدركت التحولات الدولية والإقليمية، وتمكنت من التفاعل مع تطوراتها فعندما أدرك الأسد أن هدفه تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل غير ممكن بسبب التحولات السياسية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي حليفه الرئيس تكيف مع الاستراتيجية الأمريكية، لكنه لم يتخل عن تطوير قدرته العسكرية التي تمكنه من ردع إسرائيل، كما أنه استثمر حرب الخليج الثانية للحصول على مكاسب سياسية بعدما أدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي يمكنها الضغط

على إسرائيل من أجل تحقيق حل عادل وشامل للصراع العربي – الإسرائيلي وهو ما شجعه على الانضمام للتحالف الدولي ضد العراق ويرى أن تلك العوامل أسهمت في دفع الطرفين السوري والإسرائيلي كلا وفق حساباته الخاصة نحو المفاوضات والتسوية بعدما تمكنت سوريا من تحجيم الدور الإسرائيلي في المنطقة وتحديده في الوقت الذي أنهكت إسرائيل سوريا سياسيا واقتصاديا(زيادة،2005،ص ص2017–2018). وفى أعقاب حرب الخليج الثانية انطلقت محادثات السلام من خلال مؤتمر مدريد الذي أعدته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبعوثها جيمس بيكر بمساعدة الاتحاد السوفيتي في خريف1991، حيث تم دعوة الأطراف المعنية لحضور هذا المؤتمر بعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية لمساعدة تلك الأطراف على تحقيق تسوية شاملة من خلال المفاوضات التي بدأت تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية وبين اسرائيل والفلسطينيين، وترتكز على أساس قراري 242و338 مبدأ الأرض مقابل السلام (شليم،2001، ص462).

ومن هنا يتبين أن رغبة حكومة شامير في حضور مؤتمر مدريد تكمن بشكل رئيس في تهيئة البيئة الإقليمية المحيطة بنائيا ووظيفيا بشكل يسمح بفك العزلة عن إسرائيل وقبولها على النطاق الإقليمي، حيث اعتبر أن المفاوضات المتعددة هي مفتاح السلام الذي بدأ يتحقق من خلال استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، ومن ثم قبول بعض الدول العربية كمصر والأردن الجلوس على طاولة المفاوضات.

ثانيا: مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية خلال مرحلة التسعينيات

وبذلك بدأت المفاوضات بين الوفد السوري وممثلي حكومة الليكود بزعامة اسحق شامير وفق مبدأ الأرض مقابل السلام، حيث طالب اسحق شامير ببناء المزيد من المستوطنات في الجولان على اعتبار أنها ستظل جزءاً من إسرائيل. فهو يرى أن التفاوض في مؤتمر مدريد من أجل مبادلة السلام بالسلام وليس الأرض، بينما رفض الرئيس حافظ الأسد خلال تلك المرحلة الاشتراك في المباحثات المتعددة الأطراف إذا لم تلتزم اسرائيل بالانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان حتى خطوط الهدنة في 4يونيو 1967، كمحاولة للوقوف أمام الجهود الإسرائيلية للحصول على مكاسب التطبيع دون تقديم التزام صريح بالانسحاب من الأراضي السورية، ومن هنا نرى أن حكومة شامير رفضت مبدأ مبادلة السلام بالأرض فيما يتعلق بمرتفعات الجولان (شليم،2001، ص503). ومع وصول حزب العمل للحكم برئاسة اسحق رابين ومن بعده شمعون بيرز اُستكملت المفاوضات السورية الإسرائيلية برعاية الرئيس الأمريكي بيل

كلينتون والتي دامت حتى عام 1996، وكانت المفاوضات تدور بين الطرفين حول وديعة قدمها رابين للولايات المتحدة يتعهد بموجبها بالانسحاب الكامل في حال تم تلبية الاحتياجات الإسرائيلية إلى جانب تطبيع العلاقات مع الجانب السوري، وكذلك الاتفاق على الترتيبات الأمنية والجدول الزمنى لتنفيذ تلك الإجراءات والتي تستمر خمس سنوات لتحقيقها وهي ما أطلق عليها الأرجل الأربع للطاولة (كريسز جروب،2007،ص1). كما أكد على أن عمق الانسحاب سيعكس عمق السلام، بينما رأى موفق العلاف –رئيس الوفد السوري أن مقابل الانسحاب الكامل يكون سلاما كاملا، لكن نتيجة جمود المفاوضات بعد رفض السوريا اقتراح اسرائيل بتطبيع العلاقات بين الطرفين مقابل انسحابهم من مناطق محدودة من الجولان، فقد فضل الجانب الإسرائيلي استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني (عبد القادر،1999، ص16). ولكن ومع صعود حزب اليمين بزعامة نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل بدأت العملية التفاوضية تخرج عن سياقها القائم على معادلة الأرض مقابل السلام، حيث تعقد مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية بعد رفض نتنياهو الانسحاب من الجولان لأهداف استراتيجية، وقد عبر نتنياهو عن ذلك بقوله: "إنهم سيطالبون بالجولان لكننا نرى الجولان في شكل مختلف إنه منطقة حيوية للدفاع عن إسرائيل وأمنها وحاجتها المائية(عبد الوهاب،1997، ص132)

وبعد وفاة حافظ الأسد تسلم بشار الأسد مقاليد الحكم، وعبر مجلس الوزراء الإسرائيلي عبر وسائل الإعلام عن تفهمهم ألم الشعب السوري واستعدادهم لمواصلة عملية السلام مهما يكن الاتجاه إليه، وقد توقعت القيادة الإسرائيلية أن يكون بشار الأسد أكثر ليبرالية وبراغماتية وليونة من والده لكونه لا يحمل الإرث التاريخي والعسكري نفسه خاصة فيما يتعلق بخسارة الجولان، لكن في الحقيقة كان بشار الأسد أكثر تشدداً من والده تجاه عملية السلام، حيث إنه كان مؤمنا بالسلام كخيار استراتيجي، وقد كانت هناك العديد من المتغيرات التي أسهمت في جمود المفاوضات بعد فشل قمة جنيف ووصول بشار الابن للحكم، وكذلك تأزم الأوضاع الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى الثانية التي لعبت سوريا دورا في دعمها عام 2000 ونجاح شارون في الوصول للحكم عام 2001، والذى أرسل وسيطا إلى سوريا للبدء في مفاوضات سرية لكن الأسد رفض، وطلب من الوسيط أن يبلغ شارون بالابتعاد عن لعبة تناقض المسارات، وقد هدف شارون من وراء ذلك تحسين صورته المثقلة بالعنف والقوة ولكن المتغير الأكثر أهمية كان وصول إدارة أمريكية جديدة لا تعترف بإرث عملية السلام، لذلك نأى بنفسه عن مشكلات

الشرق الأوسط، وألغى منصب منسق شؤن الشرق الأوسط مما جعل عملية السلام تدخل في نفق مظلم (زيادة، 2005، ص ص702-7013).

ثالثا: الموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية: .

شكلت التحولات السياسية التي انطلقت من تونس ثم انتقلت إلى مصر وليبيا وغيرها من الدول العربية حالة من عدم اليقين لدى الوسط السياسي الإسرائيلي الذي بدأ يراقب الأحداث في المنطقة العربية بترقب، فبدأ بمعارضة التحولات السياسية في تونس ومصر، ورفض المطالبة بإسقاط أنظمتها الحاكمة، وإقامة نظم ديموقراطية تحترم حرية المواطن، وتقيم العدالة الاجتماعية، كما عملت إسرائيل على دعم الأنظمة العربية التي اعتبرتها ضمن محور الاعتدال خاصة نظام بن على في تونس ومبارك في مصر لأن انهيار تلك الأنظمة يسهم في خسارة إسرائيل للبيئة الإقليمية الآمنة ويؤدي إلى تضررها سياسيا وأمنيا خاصة بعد أن خسرت علاقاتها مع إيران وتركيا سابقا (السيد،2014). ولكن منذ بداية تحول الأحداث السياسية إلى سوريا أبدت إسرائيل اهتماما كبيرا بتطور أحداثها وإمكانية نجاحها لما لسوريا من مكانة مركزية في حسابات إسرائيل باعتبارها دولة مجاورة لها ولا ترتبط معها بمعاهده سلام كما هو الحال مع مصر، وما يزيد تعقيد الموقف فقدان اسرائيل لقنوات اتصال مع سوريا التي خاضت حروباً عدة ضدها وهى تحتل جزءاً من أراضيها علاوة على ذلك فإن سوريا دولة محورية في المشرق العربي، وتمتلك القدرة على التأثير في تطور الأوضاع في المنطقة (بشارة،2013، ص567). وبالرغم من ذلك فقد انطوى على إسرائيل حالة من الصمت والغموض خلال السنة الأولى من الأزمة السورية، وقد بدأ موقف النخب السياسية والعسكرية والإعلامية والأكاديمية الإسرائيلية يتسم بالتباين والتعقيد تجاه الأزمة السورية وفقا للعديد من العوامل والمتغيرات، حيث فضلت بعض النخب الإسرائيلية العسكرية بقاء النظام الذى لعب دورا في الحفاظ على استقرار الهدوء على طول الحدود مع اسرائيل نحو أربعين عاماً محافظا على وقف إطلاق النار في هضبة الجولان وفق اتفاق فض الاشتباك لعام 1974، ويتبين من ذلك أن تلك النخب فضلت بقاء النظام خوفا من البدائل كسيطرة التيارات الإسلامية على سوريا ما يسهم في انتشار فوضى السلاح وانهيار الهدوء في الجولان الأمر الذي قد يهدد أمن إسرائيل، كما أنها فضلت بقاء النظام السوري خشية من إقامة نظام ديموقراطي في سوريا يعزز قدراتها ومكانتها ودورها في المنطقة مما يزيد من إمكانياتها في مواجهة إسرائيل والتصدي لسياساتها في المنطقة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،26يونيو2012). وقد دعم تلك الرؤية العديد من الساسة والكتاب الإسرائيليين أمثال،

عنار شيلو الذي رأى "أن جهاز الأمن يسوده الذعر من إمكانية أن ينجح النضال من أجل الحرية، وأن يسقط النظام في سوريا. " كما أضاف أنه: "يمكن أن نقرأ بين السطور أن إسرائيل غير متحمسة لسقوط الأسد فهي تعاضد الأسد من غير أن يرى أحد، وتدعو في الخفاء أن يصمد النظام الاستبدادي لأن ذلك يعنى هدوء في الجولان وإسرائيل، كما هي اليوم تفضل الوضع القائم (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،31يناير2012). بينما فضلت بعض النخب السياسية إزالة النظام وذلك بسبب العقيدة العدائية لدى المؤسسة السياسية تجاه إسرائيل، وبسبب تمسك النظام السوري بموقفه الرافض للشروط الإسرائيلية الخاصة بعملية السلام ولأنه يمثل القاعدة الخلفية الداعمة لحزب الله (بشارة،2013، ص568). ولأن إسرائيل خشيت أن تسهم الأزمة السورية في إكساب حزب الله المزيد من أسباب البقاء والتسلح والحصول على الدعم اللوجستي الذى يمكنه من مواجهة إسرائيل على نطاق يمكن أن يخل بالتفوق الاستراتيجي على جبهتها الشمالية (سليم،2014).

ولأن سوريا تعد من أهم دول الممانعة المتحالفة مع إيران والمناهضة للسياسة الأمريكية في المنطقة، فقد رأت اسرائيل أن سقوط النظام يسهم في إعطاء اسرائيل حرية الحركة في توجيه الضربات الاستباقية واستنزاف خصومها بضربات عسكرية موضعيه في الأماكن التي ترى فيها ضرورة لتوجيه تلك الضربات دون أن تلزم نفسها إلى حروب شاملة، وكذلك توجيه ضربة إلى المحور الراديكالي في اطار المواجهة مع إيران من خلال إبعاد سوريا وتحييدها في أي مواجهة عسكرية معها، كذلك تفكيك علاقات سوريا المحلية والإقليمية في لبنان وفلسطين الأمر الذي يسهم في إعادة تكوين خارطة جديدة لمنظومة النظام الإقليمي، وقد عبر عن ذلك الرأي العديد من السياسيين الإسرائيليين مثل وزير الحرب" إيهود باراك" الذى أكد أن "سقوط هذا النظام يشكل ضربة قوية للجبهة الراديكالية برمتها وفى مركزها إيران وحزب الله" (بدوان،2011). وخلال العام التالي بدأ يتبلور موقف النخب السياسية الإسرائيلية تجاه الأزمة أكثر فأكثر واضعا حدا للغموض تجاه التطورات السورية، حيث بدأت إسرائيل تتخذ مواقف تنسجم مع موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية المؤيدة لسقوط النظام وإضعاف سوريا بعد تزايد بطشه بشعبه وارتكابه المزيد من المجازر كمجزرة الحولة التي أدانها نتنياهو وحاول من خلالها تهيئة الرأي العام العالمي ضد النظام السوري بما يخدم الأجندة الإسرائيلية، ويوضح ذلك بقوله "أن إيران وحزب الله يشاركان في المجازر التي يرتكبها الأسد؛ ولذلك على العالم أن يتحرك ضدهما أيضا" (الأسمر،2013، ص ص158-159).

يتضح من ذلك أن اسرائيل استغلت المجازر التي يرتكبها النظام بحق شعبه بهدف الترويج للمجتمع الدولي بأن إسرائيل دولة ديموقراطية، وأن عدم الاستقرار في المنطقة لا ينبع من الصراع العربي الإسرائيلي بقدر ما ينبع من الخلافات الداخلية التي تعانى منها الدول العربية نتيجة التناقضات السياسية والاقتصادية والعرقية، كما خشيت إسرائيل من عدم مقدرة النظام السوري على الاستمرار في السيطرة على مخزون الأسلحة الاستراتيجية الكيماوية والبيولوجية ووقوعها بيد المعارضة والمنظمات الإرهابية في الداخل أو انتقالها إلى قوى ومنظمات مسلحة معادية لإسرائيل كحزب الله مما يشكل تحديا وتهديدا للنظام الأمني الإسرائيلي، وهي الخشية التي انتقلت إلى الدول الغربية الحليفة لإسرائيل وأصبحت من محددات موقفها تجاه الازمة (بومس،2014). لذلك بدأت اسرائيل بالتدخل المباشر في شئون سوريا عام2013 من خلال التوجه لمنع انتقال الأسلحة الاستراتيجية لأي طرف، وتمثل التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر عام2013 خلال توجيه الغارات الجوية المتكررة واستهداف مراكز في العمق السوري بهدف منع انتقال الأسلحة إلى حزب الله، وتأكيد على مساهماتها في رسم المشهد الإقليمي، كما قررت إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية وفى المناطق المحاذية لهضبة الجولان لحماية أمنها (جبريل،2013، ص127).

ومن هنا ترى الدراسة أن إسرائيل استفادت بشكل كبير من تلك الأزمة، حيث بدأ الجيش السوري الذي بنى قوته من أجل مواجهة إسرائيل بالتراجع والتفكك كما فقد الكثير من قوته، وكذلك حاولت إضعاف الدولة السورية عبر إخضاع ترسانتها العسكرية خاصة الأسلحة الكيماوية تحت الضغط الدولي وتفكيكها بما يسمح بإعطاء إسرائيل هامش من المناورة في حال قررت القيام بعمل عسكري ضد سوريا أو التفاوض معها، وفي ظل نزع السلاح الكيماوي رأت اسرائيل أن مصلحتها تكمن في بقاء نظام الأسد، وقد عبر عن تلك النظرة الوزير الاسرائيلي يعكوف بيري فقال: "بحسب المنطق الاسرائيلي فان وجود رئيس ضعيف مكروه في دمشق يقاتل من أجل بقائه يمكن أن يحقق مصلحة لإسرائيل واضحة وهي منع سقوط مخازن السلاح السوري" (النعامي،2013، ص8).

رابعا: المكاسب التي تسعي إسرائيل لتحقيها حال سقوط النظام السوري: ويمكن استعراض تلك المكاسب التي تسعى إسرائيل لتحقيقها على النحو التالي.

- تكمن مصلحة إسرائيل في إطالة أمد الأزمة السورية وتعاظم المواجهة بين النظام والمعارضة دون حسمه لأحد الأطراف؛ لأن ذلك يسهم في استنزاف مقدرات القوة العسكرية للدولة وإضعاف

الجيش وإنهاك الشعب السوري، فإسرائيل تتعامل مع النظام والمعارضة باعتبارهما عدوا وتعد من مصـلحتها إضـعاف النظام الذي يمثل خطرا على أمنها خاصـة، كما ويسـهم ذلك في خروج الجيش السـوري من المعادلة العسـكرية للصـراع العربي الإسـرائيلي ويضـعف موقفه السـياسـي المتعلق بالتسوية.

- إحداث تغيير في توازنات القوى بالمنطقة العربية والشـرق الأوسـط من خلال تفكيك علاقات سوريا وتحالفاتها الإقليمية وتحجيم الدور الإيراني بعد أن خسرت إيران علاقاتها بجيرانها العرب، ولم يبق أمامها إلا النظام السـوري. ويعبر عن ذلك البروفيسـور الإسـرائيلي ايتمار رابينوفيتش بقوله: "إذا سـقط النظام في سـوريا فإن المتضـررين الأسـاسـيين هم إيران وحماس وحزب الله"، وكذلك البروفيسور "زال أيسر" الذي أكد "أن سقوط الأسد يعني انهيار الحلف غير المقدس بين سـوريا وإيران وحزب الله، ومن هنا فليس هناك من داع لأن تخشـى قيادات تل أبيب من سـقوط نظام بشار الأسد" (المشـهراوي،2011). كما أكد تلك النظرة رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع عاموس جلعاد في مقابلة مع صـحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ 10إبريل2013 والتي أورد فيها أن "إسرائيل تفضل سيطرة جبهة النصرة على بقاء الأسد في سوريا". وأنه حتى لو تفككت الدولة إلى دويلات طائفية مما قد يؤدي إلى اسـتقرار تنظيم القاعدة في إحداها فإنه وفقا لتصـريحات جلعاد" ليس بإمكان اسـرائيل أن تفضـل على ذلك بقاء الرئيس الأسـد ذلك أن محور الشـر مخيف، ومهما كان التهديد الذي يشـكله هذا التنظيم إلا أنه لا يقارن بالتهديد الذي يشكله محور إيران وسوريا وحزب الله (مرتضي،2013).
- محاولة جذب سـوريا إلى محور الاعتدال من خلال تحقيق سـلام تحت الضـغط المباشـر، ودفع سـوريا لخفض طموحاتها السـياسـية وقبولهم بالسـقف الإسـرائيلي المرتفع والعمل على إنهاء التحالف بين سـوريا وإيران وقطع العلاقات مع حزب الله وحماس، والعمل على تقييد سـوريا في حدودها القطرية بمعزل عن تأثيرها الإقليمي (المشهراوي،2011).
- تعميق الانقسـام الشـيعي _ السـني في المنطقة ومن شـأن ذلك أن يضـع إيران في مواجهة مع تركيا، كما أن تراجع النفوذ الإيراني والروسي في الساحة السورية نتيجة للقتال المتواصل سيكون واقعاً مرحباً به في إسرائيل.

- شعور القيادة في إسرائيل بالارتياح لأن المجتمع الدولي أصبح أقل اهتماما بالقضية الفلسطينية منذ بدء التحولات السياسية في الوطن العربي.

خامسا: تداعيات الأزمة السورية على إسرائيل:

أوجدت التغيرات والتحولات السياسية في المنطقة العربية والنظام الإقليمي العديد من التحديات والمخاطر الاستراتيجية لإسرائيل، باعتبار الأزمة السورية تمثل إشكالية أمام إسرائيل حيث لا يمكن تجنب تداعياتها الإقليمية والتي تتمثل في: .

- اختلال توازن القوى وتزايد العزلة الإقليمية على إســـرائيل في ظل تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبعد خســـارة إســـرائيل علاقتها بتركيا ومن ثَم مصـــر بعد ســـقوط نظام مبارك، وفى حال تجاوز النظام الســـوري للأزمة مما يؤدي إلى تعظم الدور الإيراني في المنطقة (جبريل،2013، ص124).
- مواجهة اسرائيل العديد من التحديات في البيئة الأمنية بعد سقوط العديد من الأنظمة الصديقة لها والحليفة للولايات المتحدة الأمر الذي فرض عليها إعادة صياغة عقيدتها الأمنية، وتحديث تجهيزاتها اللوجستية لإحداث تغييرات جوهرية في هيكلية وبنية الجيش الإسرائيلي وطابع استعداداته ما يستدعي زيادة موازنة الأمن وإعادة صياغة مركباتها؛ لتستجيب للتهديدات المتوقعة (جبريل،2013، ص125). إن تعاظم النفقات الأمنية دفع إسرائيل إلى اتباع سياسة التقشف وقد أسهم ذلك في تزايد الضغوط الاقتصادية وتراجع معدلات النمو وتقليص مخصصات الضمان الاجتماعي وخدمات الجمهور وفرض الضرائب وارتفاع الأسعار الأمر الذي سيقود لمخاطر استراتيجية واجتماعية وأزمة حكم سيعاني منها الإسرائيليون (النعامي،2013، ص44).
- خشية إسرائيل من تعاظم التهديد النووي الإيراني مما يسهم في تزايد الدعم اللوجستي لحزب الله في مواجهة إسرائيل على الحدود الشمالية.
- خشية اسرائيل أن يتيح إضعاف المرجعية المركزية وتآكل قوتها للمعارضة والمنظمات الإرهابية واستغلال الفراغ السلطوي وعدم مقدرة الحكومة من بسط نفوذها على أجزاء واسعة من سوريا في حدوث الفوضـــى، وما يرافقه من احتمال تشـــكيل طوق خطير من قوى خلفتها الأزمة الســـورية سواء كانت قوى إسلامية أو غير إسلامية تحيط بها وتكن عداء لها وتعمل على تطوير قدراتها

العملياتية وتصعيد هجماتها ضد إسرائيل بناء على فكرها الخاص كجنوب لبنان وهضبة الجولان (هيلر،2013).

- تخوف إسرائيل من احتمال سقوط النظام ووصول حركات الإسلام السياسي إلى سدة السلطة، ومما يؤدي إلى انتعاش التيارات الأصولية والجهادية، ويجعل سوريا نقطة جذب للحركات السلفية والتنظيمات والجماعات المسلحة خاصة في المناطق الحدودية، وما يمكن أن يحمله ذلك من تهديد لأمنها واستقرارها.
- خشية اسرائيل من إقدام النظام السوري على نقل الأزمة والتوتر الموجود على الساحة السورية إلى إسرائيل بهدف تقليص الضغط الداخلي عليه، بالرغم من هدوء الأوضاع على الحدود الإسرائيلية حتى تلك اللحظة.

استنادا على ما سبق يتضح أن الموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية تحكمه عوامل عديدة وأنه موقف مركّب ومعقّد ينطلق من حسابات إسرائيلية محضة لا علاقة لها بموقف أخلاقي أو إنساني وما يهم إسرائيل هو تغذية الصراع الداخلي حتى يستمر في إدامة الأزمة مشتعلة، ويسهم في امتصاص طاقات المجتمع بما يخدم مصالحها الظرفية والاستراتيجية، وتمزيق وحدة سوريا ودفعها للاقتتال الطائفي، والعمل على إزاحة دورها الإقليمي وإعادة البلاد لماضيها كميدان للصراعات الإقليمية بعد أن تمكنت من لعب دور مؤثر في النظام الإقليمي من خلال التحكم بلبنان أو اللعب بالورقة الفلسطينية، وهذا ما وضع إسرائيل أمام ضرورة مراجعة المعادلة التي فرضتها على سوريا والنظام الإقليمي المجاور لها.

المبحث الثاني

أولا: محددات الدور التركي في سوريا

لقد بدأ يتبلور التوتر والتأزم في العلاقات بين سوريا وتركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة برئاسة مصطفى كمال أتاتورك، وذلك على إثر عدد من القضايا الخلافية مثل: الذاكرة التاريخية والنزاع على الجغرافيا والموارد المائية ومسألة الأكراد، واستمرار التوتر يعود لضم تركيا لواء الإسكندرونة إليها وفصله عن سوريا عام1939 إضافة إلى الاعتراف بدولة إسرائيل عام1949 وتوجهاتها نحو الغرب والانضمام إلى حلف شمال الأطلس عام1952، وبذلك أصبحت حارساً لأوروبا في مواجهة المد الشيوعي، أيضاً تعد تركيا من الدول المشكِّلة للحلف الغربي الشرق أوسطى حلف بغداد بالتعاون مع رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري السعيد عام1955. وقد فشل هذا الحلف في اجتذاب دول عربية إليه لاعتباره معاديا للقومية، وبالتالي فإن سوريا كانت من الدول العربية التي رفضت الانضمام إليه مما دفع تركيا إلى حشد قواتها على الحدود السورية ردا على ذلك (مرسي،2001،ص ص96-98). تلك الملابسات خلقت نوعاً من التوتر المتكرر في العلاقات بين البلدين لكنه لم يصل إلى حد النزاع العسكري.

أ. قضية لواء الإسكندرونة:

بدأت الخلافات بين تركيا وسوريا حول لواء الإسكندرونة، بعدما عمدت فرنسا إلى توقيع اتفاقية أنقرة الثانية عام 1939، والتي تم بموجبها سلخ اللواء وضمه فعليا إلى تركيا دون استشارة السوريين في موضوع الحدود مما أدى إلى اعتراض سوريا ورفضها الاعتراف بشرعية انضمام لواء الإسكندرونة إلى تركيا معتبرة ذلك مخالفا لاتفاقية أنقرة الأولى الموقعة عام 1921 (النايف،2013، ص76). وقد رأت الحكومات السورية المتعاقبة منذ الاستقلال أن لواء الإسكندرونة جزءاً لا يتجزأ من أراضي سوريا، وظلت تعلن تمسكها بهِ، ويظهر ذلك ضمن الخرائط الرسمية للبلاد الأمر الذي بدا كعقبة في وجه سيطرة تركيا على اللواء لولا الظروف الإقليمية والدولية التي لعبت دورا جوهريا في تمكين تركيا من السيطرة على لواء الإسكندرونة (التلولي،2011، ص18). وبالرغم من أن قضية اللواء كانت أحد عوامل التنافر في العلاقات البينية للدولتين إلا أنها قلما ظهرت كموضوع مباشر بينهما خلال العقود الماضية، حيث بقيت كامنة في معظم الأحيان، وندر ما تجلت كموضوع خلافي مباشر على المستوى الرسمي، كما لا تبدو أي إمكانية لطرحها بشكل مباشر كواحدة من قضايا السياسة الملحة؛ لأن سوريا تعي أن المطالبة بلواء

الإسكندرونة سيفقدها الكثير لكن الطرفان يدركان أنها تكمن دوما في خلفية أي توتر أو تأزم بينهما (محفوظ،2009،ص314).

ب. قضية المياه:

اكتسبت قضية المياه العابرة للحدود أهمية وحساسية بالغة نظرا إلى قابلية الدخول في صراع بيني حولها، وبالتالي فإن مصادر المياه يمكن أن تتحول أداة للتنافس أحيانا أوقد تشكل فرصة للتقارب في بناء سياسات مائية متوافقة أحيانا أخرى، وتعد مسألة المياه بين تركيا وسوريا من أكثر الموضوعات جدلا والتي لطالما كانت سببا في توتر العلاقة الثنائية والإقليمية. فعلى الرغم من التحديدات الجغرافية المائية لحوضي دجلة والفرات، وتحديد الموارد والاحتياجات المائية في شرق المتوسط وفى تركيا وسوريا والعراق، وعلى الرغم من الاتفاقيات التي تحكم العلاقة المائية منذ عام 1920بين تركيا وفرنسا باعتبارها دولة منتدبة على سوريا، وفضلا عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بمجاري الأنهار الدولية فإن سوريا وتركيا تختلفان في وجهة النظر القانونية، فسوريا تعتبر أن الفرات نهر دولي تنطبق عليه شروط الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية، في حين أن تركيا تعتبره نهرا عابرا للحدود ولها حق السيادة المطلقة عليه(محفوظ،2009،ص316).

وانطلاقا من بغيتها استخدام المياه كورقة ضغط لتحقيق مصالحها في مبادلة المياه بالنفط وفي ذلك قال رئيس الوزراء الأسبق سليمان ديميريل في حزيران1992 "إن مصادر المياه هي مصادر لتركيا ومصادر النفط هي مصادر للدولة التي تمتلكها، وكذلك الأرض لهم أراضيهم ولنا أراضينا ونحن لا نقول عن هذه الأراضي مشتركة فيما بيننا" (نور الدين،1997، ص152). ومن هنا بدأت تركيا منذ منتصف السبعينيات باعتبارها دولة منبع تمتلك 88% من مياه نهر دجلة و87%من مياه نهر الفرات تستخدم هذه المياه كورقة ضغط وأداة ترهيب وابتزاز سياسي ليكون لها دور في ترتيبات الأمن والاقتصاد في المنطقة، و تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال التحكم في مياه نهرى دجلة والفرات و تقليص كميات المياه المارة إلى دول المصب من خلال إقامة السدود والمشاريع المائية داخل الحدود التركية كمشروع الغاب ومشروع أنابيب السلام (سرور،2008،ص187).

ولقد هدفت تركيا من ذلك تحقيق مصالح سياسية واقتصادية إقليمية، حيث استخدمت المياه كوسيلة ضغط على حكومتي سوريا والعراق لكف يد الدعم للمقاتلين الأكراد الذين يتدربون وينطلقون وفقا للسلطات

التركية من أراضي الدولتين، وبذلك ستنخفض كمية المياه التي تصل لسوريا بعد استكمال هذا المشروع بمقدار 40%والتي تصل العراق80%، مما يسهم في عرقلة المشاريع التنموية، وتبقي الدولتان معتمدتان على الغلال والمحاصيل الزراعية التركية التي تعد بمثابة سلة غذاء للمنطقة بصفة عامة، لكن تركيا تعهدت باستمرار تمرير500م3/ث من المياه إلى سوريا والعراق مقابل وقف أنشطة حزب العمال الكردستاني في البقاع وسوريا وفقا لبرتوكول عام 1987 (نور الدين،1997،ص153). وبموجب ذلك نجحت تركيا في الربط بين مسألة المياه والنفط والمسألة الكردية، كما نجحت في تقليص قدرة سوريا على التأثير في سياستها المائية بما يتوافق مع تحقيق مصالحها.

ج. المسألة الكردية:

تعد قضية الأكراد تجسيدا جيدا لمشكلة سوء تخطيط الحدود السياسية وترسيمها بين الدول في قارة آسيا، ومن ثَمَّ أصبح الأكراد يمثلون أقلية سكانية احتفظت بلغتها وعقيدتها وعاداتها وقوميتها في بلدان متعددة، وقد رفضت الأقلية الكردية أن تنخرط وتندمج في الدول الحاضنة أملاً في تحقيق الوحدة بإنشاء دولة لهم بعد أن توافرت لهم كل مقوماتها من أرض وشعب وقيادة، ومن ثَمَّ غدت الأقلية الكردية تمثل نغما شاذا في نسق الانسجام والتماسك في كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا، حيث ازداد خطره وأصبح مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار مع تزايد إهمال حكومات هذه الدول لهذه الأقلية مما زاد من توالد إحساسها بالنفور من تلك الحكومات، وبالتالي دفع هذا الإهمال الأكراد لإثارة القلاقل من خلال محاولاتها للانفصال عن الدولة الأم. وقد ساندها في ذلك وقوعها في مناطق هامشية على أطراف تلك الدول، ومن هنا فإن القضية الكردية اعتبرت من أكثر القضايا تهديدا للأمن والتوازن داخل المجتمع التركي وتهديدا لوحدة أراضيه، كما وتعد واحدة من أكثر المشكلات الداخلية ضغطا على الحكومات التركية، حيث تفاقمت هذه المسألة و بدأت تبرز منذ مطلع الثمانينات خاصة مع بدء العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا أواخر عام 1984 (الكيلاني،1988،ص59) .

ولقد اتفقت القيادة والنخبة الحاكمة في تركيا على الربط بين سوريا وحزب العمال الكردستاني باعتبارها القوة الأساسية المحرَّضة والدَّاعمة لعمليات حزب العمال منذ بداية شنها عام 1984،و إيوائها عناصر الحزب وتدريبهم في معسكرات داخل أراضيها. وتمكن رئيس وزراء تركيا الأسبق توجورت أوزال من ربط مشكلة الأكراد بالمياه من خلال عقد اتفاقية 1987التي تم بموجبها تزويد سوريا ب500م3/ث من مياه الفرات مقابل توقيع سوريا لاتفاقية أمنية تقضي بالحد من نشاط حزب العمال الكردستاني من

خلال تسليم المطلوبين وإغلاق مكاتب الحزب (معوض،1998، ص199). لكن سرعان ما عاد التوتر في العلاقات السورية التركية بعدما حاولت تركيا تحويل مياه نهر الفرات إلى سد أتاتورك عام 1990فأسهم ذلك في تزايد دعم الحكومة السورية لحزب العمال بعدما ربطت تركيا الملف المائي بقضية الأكراد (محفوظ، سوريا ،2009،ص84)، حيث رأت تركيا أن هناك ارتباط ضمني بين سوريا والإرهاب فهي تُؤويه وتعززه من أجل زعزعة استقرار تركيا بطريقة مدروسة تتيح لها موقع أفضل للتفاوض على مسألة المياه والحصول على أفضل الشروط التجارية، ومن خلال ذلك فهي تذكر بأنها لم تتخل عن مطالبها الجغرافية في بعض المناطق التركية بعد اختزال تركيا مشكلاتها الأساسية مع سوريا في المسألة الأمنية (معوض،1996 ص 127).

ومع تصاعد التوتر في العلاقة بين البلدين خلال التسعينيات انقسمت النخب السياسية التركية في معالجة الأزمة، حيث رأت الرئاسة التركية ضرورة خفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا لإجبارها على وقف الدعم لحزب العمال الكردستاني لتدرك أهمية الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا، بينما رأت وزارة الخارجية أن لابد من الفصل بين المسائل السياسية والاقتصادية عند التعامل مع سوريا (معوض، ص1998، ص199). في حين رأت المؤسسة العسكرية أن استخدام القوة العسكرية هو الحل الأمثل في مواجهة سوريا وحل المسألة الكردية وبدأت بإرسال قواتها إلى المناطق الحدودية مع سوريا، لكن الوساطة المصرية الإيرانية لعبت دورا في تخفيف حدة التوتر بين البلدين مما نتج عنه توصل الطرفين إلى تفاهم لحل الأزمة من خلال اتفاق أَضِنَة الأمني 1998الذي تعهدت سوريا بموجبه بوقف جميع أشكال الدَّعم لحزب العمال الكردستاني وطرد زعيم الحزب عبد الله أوجلان (رضوان،2006، ص306).

تعد اتفاقية أضنه نقطة تحول في العلاقات السورية التركية التي تم بموجبها وقف نشاط حزب العمال في سوريا وإغلاق الملف الأمني ودخول البلدين مرحلة من الانفراج السياسي والتقارب الحذر الذي يخالطه قدر كبير من التردد (الضميري،2002، ص54). حيث فسرت تركيا طرد أوجلان أنه دليل على حسن نوايا سوريا في فتح صفحة جديدة لتبادل العلاقات الإيجابية، وإعادة بناء الثقة بعد عقود طويلة من العداء والاستهداف المتبادل. والخُلاصة تشير إلى أن تبدد المخاوف بين البلدين كان هدفاً أولياً لإرساء العلاقات الثنائية على أساس سليم، لذلك فتحت تركيا عهداً جديداً لتعزيز الثقة لدى سوريا من خلال إسقاط مشكلة دعم حزب العمال الكردستاني من أجندة المباحثات بينهما، وهى المشكلة التي كانت تمثل التهديد الأكبر للعلاقات بين البلدين، وكذلك تجاوزت مسألة المياه التي تعد من أخطر بؤر

التوتر من خلال اتخاذ قرار بإنشاء سد مشترك على نهر العاصي والسماح لسوريا بري المزيد من أراضيها، ومن هنا بدأ التحسن التدريجي في العلاقة بين البلدين، وقد تم بلورة ذلك من خلال اتفاقية أنقرة عام 1999التى تم من خلالها تعزيز الثقة وتبادل العلاقات الدبلوماسية وتوثيق المصالح الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ولقد هيَّأ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002 إلى إحداث تغير استراتيجي في أجندتها الداخلية والخارجية رغبة في الانضمام لعضوية الاتحاد الأوربي (ميرال،2010،ص8). والارتقاء بتركيا وتحقيق التنمية المجتمعية، كما أن الحكومة الجديدة هدفت من تلك التغييرات الجذرية التي أحدثتها في سياستها الخارجية إلى البحث عن دور ريادي مؤثر في النسق الإقليمي يستمد مقوماته من داخل المنطقة وليس من خارجها، ورأت أن اتمام ذلك يكون من خلال إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة العربية من خلال رؤية إستراتيجية جديدة تستند على استغلال المتغيرات الدولية بما يتناسب والواقع الجديد من خلال بناء علاقات إيجابية مع جميع الدول (أوغلو،2011، ص ص466-480).

وهذا يدعو لانتهاج سياسة خارجية فعَّالة ومؤثرة في جميع القضايا الإقليمية والعالمية من خلال اتباع سياسة القوة الناعمة وسياسة تصفير المشكلات التي تبناها وزير الخارجية في حكومة العدالة والتنمية أحمد داود أوغلوا، والتي تعتمد على الاستفادة من الإرث التاريخي للدولة العثمانية والتحرك الإيجابي في كل الاتجاهات وخصوصا جوارها الجغرافي للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها لذلك توجب عليها إنهاء القطيعة والعمل على تصفير المشكلات مع جيرانها خاصة سوريا التي تعد بوابتها إلى الوطن العربي، كما عملت على الموائمة بين الهويتين الأوروبية والإسلامية للبلاد وانتهاج سياسة متوازنة تجاه كافة القوى العالمية والإقليمية الفاعلة، وقد أسهم ذلك في توثيق علاقاتها في أسيا الوسطى ومع دول الجوار كإيران والعراق ودول الخليج ومصر (أوغلو،2011،ص ص48-490).

لقد شهدت العلاقات السورية التركية نقلة نوعية ومزيد من التقارب منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، حيث أسهم في توثيق العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين والتي توجت بأول زيارة رسمية للرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا عام 2004، تلك الزيارة التي اعتبرها أوغلوا زيارة تاريخية عززت العلاقة، وتم بموجبها تتويج التفاهم بإلغاء تأشيرات الدخول، وفتح الحدود بين البلدين وتم تشكيل مجلس تعاون استراتيجي (Zafar,2012.p.154).وعقدت العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة التي شرعت بتطبيقها عام 2007،

وكانت بمثابة محطة تاريخية في العلاقات بين دمشق وأنقرة، وقد تم خلال الزيارة توقيع اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة مما أسهم في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين (هشام،2012،ص86).

ثانيا: الموقف التركي من الأزمة السورية: .

وتعود محددات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لحالة الفراغ التي سادت النظام الإقليمي خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالتالي فقد جسَّدت هذه الرؤية محاولة الحكومة التركية الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بين التركيز على المصالح الوطنية التركية من جهة، وإعادة صياغتها وإعادة تقديمها بما يتناسب مع مكانه تركيا الحقيقية في الوقت الحاضر وبشكل يحقق التوافق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لتعزيز استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحدودة ذاتيا بشكل مستقل من ناحية ثالثة، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوي الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011،ص6).

وشكلت المعطيات الإقليمية خلال ما يعرف" بثورات الربيع العربي" تحولا في السياسة الخارجية التركية تجاه دول المنطقة، حيث حاولت في بداية الأمر المحافظة على أجواء الاستقرار حتى لا تتأثر العلاقات التي بنتها والمصالح الاقتصادية مع البلدان العربية، وهذا ما وضعها أمام تحدى الاختيار بين الشعوب وحكامهم، ويتضح من ذلك أن تركيا وضعت أمام اختبار صعب حيث برز أمامها تحديان رئيسيان الأول يكمن في كيفية التوفيق بين مصالح تركيا الاقتصادية وعلاقاتها السياسية الجيدة مع الأنظمة في المنطقة وبين واجب دعم "دول الربيع" خصوصا أن تركيا تسوق نفسها كإحدي الديمقراطيات الرائدة وكنموذج إسلامي اقتصادي يمكن تعميمه في الدول العربية، أما التحدي الثاني فيتعلق بموازين القوي الإقليمية، حيث يمكن للتحولات السياسية أن تفرز قوى إقليمية جديدة منافسة لها كمصر التي تعد أكبر دولة عربية ولها من المقومات ما يخولها لذلك، وأمام كل هذه التحديات والإمكانيات التي رافقت التحولات السياسية فإن السلوك السياسي التركي بدأ تدريجيا وبشكل سريع في التحول من طبيعته التعاونية والحميمة إلى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل في الشئون الداخلية للدول (مجيد،2013،ص190). فرأت أنه لابد من احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية ومثل ذلك وجهة نظر وزير خارجيتها أحمد داود أغلو الذي رأى أن الثورات هي بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنها عفوية وضرورية، وأنها جاءت متأخرة حيث كان ينبغي أن تحدث في التسعينيات من القرن

العشرين. وأن التغيرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية ولابد من الزعماء الابتعاد عن رياح التغيير، فمثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيا للموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية (العيطة وآخرون،2012، ص571).

نستنتج من ذلك أن مواقف تركيا تجاه "الربيع العربي" تميزت بالاختلاف النسبي في التعامل مع (الثورات)، ففي البداية التزمت تركيا المتابعة والحذر للأوضاع في تونس، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية من خلال مطالبة الرئيس المصري بإدخال إصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالتنحي، أما بشأن ليبيا فقد كانت المواقف التركية أكثر تحفظاً إزاء التدخلات الخارجية حيث هاجمت تركيا خطط حلف شمال الأطلسي بالتدخل العسكري في ليبيا قبل أن ينقلب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على نظام القذافي تحت تأثير الضغوط الدولية، ويؤيد تحركات حلف شمال الأطلسي مشاركاً في العمليات العسكرية، هذا التحول التركي في المواقف من تلك الأحداث كانت تحكمه دائماً مصالحها التي تحدد سياساتها فتركيا دولة إقليمية مؤثرة وفاعلة تسعى لأن تكون لاعباً رئيساً في المنطقة لكن بمنظور حديث يخدم مصالحه (المركز العربي للأبحاث،2011،ص6).

و جاء التحرك التركي تجاه سوريا بحساب وحذر فالعلاقات التركية مع سوريا بالغة الحساسية والأهمية بالنسبة لأنقرة، حيث تعتبر سوريا ركيزة الدبلوماسية التركية الأساسية في منطقة المشرق العربي؛ ومن هنا فقد بدا الموقف التركي إيجابيا تجاه الأزمة، وقد اتسم منذ البداية بالتصاعد التدريجي اعتقاداً منها أنه بالإمكان التأثير في النظام ودفعه نحو التغير باعتبار الأزمة السورية شأن داخلي؛ لذلك حاولت مبكرا تفادى الأحداث بعد ارتفاع حدة التصادمات بين الجيش والمعارضة من خلال مطالبة النظام السوري بإجراء تغييرات تشريعية دستورية وسياسية جوهرية في البنية الأساسية تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية (ياسين،2012). وتلبية المطالب الشعبية المشروعة وحل الأزمة حلا سلميا لتجاوز المحنة الداخلية، حيث رأت تركيا أن مطالبة الشعب بمزيد من الحريات والديمقراطية ورفع كافة القيود المتعلقة بالحقوق السياسية والإنسانية هي مطالب مشروعة، ورأت أن الصداقة مع النظام لا يمكن أن تكون على حساب الشعب السوري ولتحقيق تلك الإصلاحات قد أبدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير الإصلاح المطلوب باعتبارها حليفة وثيقة مجاورة لسوريا، واتضحت تلك المساعي من خلال زيارات مكوكية من قبل عبد الله غول ورجب طيب أردوغان خلال عام 2011، حيث أعلن رئيس

الوزراء التركي أردوغان "أن ما يرتكب في سوريا يشكل فظائع لا يمكن السكوت عنها" كما قال "إذا استمرت هذه الفظائع لن تدافع تركيا عن سويا في المحافل الدولية" (باكير،2011،ص9).

لكن تلك المحاولات التركية فشلت في دفع النظام نحو تحقيق إصلاحات حقيقية، وبذلك توصلت إلى نتيجة مفاداها أن النظام السوري يسير في تجاه مغاير للنصائح التركية مما حدا بأنقرة لتغيير لهجتها تجاه الرئيس الأسد وبدأت بتفعيل أوراق الضغط ضد سوريا واتخذت شكل العداء الصريح من خلال شن حملة منسقة عبر الصحف الموالية لحزب العدالة والتنمية ضد نظام الحكم في سوريا مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة، وقد أصبحت تركيا ملجأ أمناً للجيش السوري الحر (صالحة،2012).كما لعبت دورا نشطا في دعم المعارضة السياسية والتأثير فيها إذ منحتها التسهيلات المادية واللوجستية لتطوير عملها وتنسيق جهودها لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، كما أصبحت أهم مركز لتجمع المعارضة خصوصا بعد تشكيل المجلس الوطني في 2تشرين الأول 2011، ونشطت الدبلوماسية التركية لدعم المعارضة السورية والاعتراف بها دولياً ومساعدتها في أن تحظى بالشرعية التمثيلية، كما حدث في مؤتمر أصدقاء سوريا الثاني الذى اعترف بالمجلس الوطني ممثلاً شرعياً للشعب السوري، أيضاُ سمحت للمعارضة بافتتاح مكاتب لها في العديد من المدن التركية، كما سمحت بدخول السلاح عبر أراضيها (بشارة،2013، ص508).

ورغم استياء تركيا من استضافة سوريا لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في السابق، إلا أنها فتحت الحدود أمام المعارضة السورية والسماح لهم بعقد اجتماعاتهم مما أسهم في تشكيل خطر على النظام، كما فتحت الأبواب أمام اللاجئين السوريين الذين سرعان ما شكل تزايد عددهم ضغطاً سياسياً وأخلاقياً على الدول الداعمة للنظام حيث سعت تركيا لاستغلال قضية اللاجئين السوريين، وتوظيفها خارج الإطار الإنساني أو محاولة استخدامها لتبرير إجراءات عسكرية ضد سوريا مثل فرض حظر الطيران على المنطقة الشمالية في سوريا أو التدخل العسكري (صالحة،2012).

وبالرغم من استخدام تركيا العديد من الأوراق الضاغطة على النظام السوري لإجبار الأسد على إيجاد حل سياسي والعمل على تغيير طريقته في التعاطي مع الأزمة لكنها فشلت مما أسهم في خروج تركيا من معادلة التأثير في سوريا، حيث حصلت القطيعة شبه الكاملة بينها وبين النظام السوري في أيلول2011 بعد فشل أوغلوا في إقناع النظام السوري بإعادة الجيش إلى ثكناته، ووقف العمليات العسكرية والبدء بعملية سياسية، حيث التموضع الجيوستراتيجي للفاعلين الدوليين والإقليمين الذي برز في مراحل

متقدمة من عمر الأزمة ساهم في عدم إيلاء النظام السوري أهمية كبيرة للتغير في موقف تركيا تجاهه، وشجعه على ذلك عوامل عدة أبرزها تحالفه الاستراتيجي مع إيران التي كانت تنظر بعين الريبة إلى زيادة نفوذ تركيا في الشرق الأوسط خصوصا أن الدور التركي كان يحظى بتأييد شعبي مقارنة بالدور الإيراني الذي كثيراً ما اصطدم بعوائق طائفية(بشارة،2013،ص502).

ومن ثَمَّ تبين أن الأزمة السورية عكست ارتباكاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، المحطة التي كانت أكثر استقبالا للساسة الأتراك، إلى جانب أخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخل على جانبي الحدود في العلاقات الثقافية والعائلية هذه المعطيات زادت من مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين السوريين إلى الأراضي السورية، كما رأت تركيا أن أي تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران والعراق من الجنوب والشرق وروسيا من الشمال وهم حلفاء النظام السوري وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقة معهم أو توتير الأجواء، ونسف سياسة حل المشكلات أضف إلى ذلك سيطرت الاعتبارات الأمنية على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجيج المشكلة الكردية خصوصا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا والتي تصل تقريبا إلى(877) كيلو متراً، وبالتالي فإن الجيش التركي لن يجازف في الدخول في مواجهة منفردة مع النظام السوري وذلك بسبب موقف حلف شمال الأطلسي الرافض لهذا التدخل، وبذلك يمكن القول إن مؤسسة الجيش ورفضها حتى التهديد بالتدخل العسكري كان من العوامل التي ساهمت في تحديد الدور التركي الحقيقي وجعلته مختلفا عن التصريحات التي أطلقها القادة السياسيون لحزب العدالة والتنمية (بشارة،2013،ص ص503-508). وكذلك فالتدخل العسكري التركي يتطلب غطاء قانونياً دولياً ويحتاج غطاءً عربياً سياسياً إضافةً لقرارٍ برلماني تركي، ولكن في ظل التوافق الروسي الصيني في مجلس الأمن فإن الغطاء الدولي غير متوفر في المدى المنظور، وفيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية التركية على سوريا نظراً للعلاقات التجارية الوثيقة بين البلدين فإن أي خيار كهذا سينعكس سلباً على الأوضاع المعيشية للشعب السوري إلا أن تركيا التزمت بالعقوبات التي أقرها الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية كسبيل للضغط على النظام السوري (ياسين،2012).

ثالثا: تداعيات الأزمة السورية على تركيا

- أسهمت الأزمة السورية في إعادة تركيا إلى حظيرة التحالف الغربي، وأسقطت معظم التحليلات التي كانت ترى في السياسات الإقليمية التركية بديلاً لتوجهها نحو الغرب.
- تمكنت الأزمة السورية من تحويل العلاقات السورية التركية من التحالف الاستراتيجي إلى الخلاف الاستراتيجي، وانعدام الثقة إثر موقف الحكومة التركية الداعم للمعارضة والجيش الحر وفتح الحدود أمامهم والسماح بعقد اجتماعاتهم مما حذا بالنظام السوري استخدام الأكراد كورقة ضغط ضد الحكومة التركية من خلال سحب الجيش السوري من المدن السورية على الحدود وترك أمر حماية تلك المناطق لعناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الذي يعد حليفاً لحزب العمال الكردستاني التركي المعارض والذي يمثل هاجسا أمنيا لتركيا منذ عقود، وهذا يعنى أن تركيا ستبقى في مواجهة الأكراد السوريين بعد أن أصبحت المنطقة الحدودية ملاذا لحزب العمال الكردستاني وبذلك يتبين دخول مسألة أكراد سوريا في منظومة حسابات الأمن الاستراتيجي لتركيا الذي سيؤثر بلا شك في أمنها الداخلي ووحدتها القومية وسلامة أراضيها، ونرى أن تصاعد نشاط الأكراد قد بدأ فعليا منذ بداية سبتمبر 2012جنوب شرق تركيا الذى تسكنه غالبية كردية حيث أخذوا يحتجون على وجود عشرات الآلاف من اللاجئين في مناطقهم لذلك قامت الحكومة التركية بنقل اللاجئين السوريين من المحافظات الجنوبية الشرقية إلى معسكرات بنيت خصيصا لهم في الشمال(الشيماء عبد السلام،2012) .
- توتر العلاقات التركية الإيرانية حيث وضعت الأزمة السورية كلا من البلدين في مفترق طرق كاشفة عن تناقض الأجندات الإقليمية للطرفين بعد محاولة تركيا إخراج سوريا من المحور الإيراني وتقليص المد الشيعي سواء في لبنان أو العراق أو الخليج، وكذلك بسبب قيام تركيا بنشر الرادارات الخاصة بالدروع الصاروخية الأمريكية الأطلسية ببلدة "كوراجيك" بولاية "ملاطيا" على الحدود مع إيران دون موافقة البرلمان التركي، وكذلك تحويل أراضيها إلى قاعدة وممر للتنظيمات المتشددة كجبهة النصرة التي أدرجتها واشنطن ضمن التنظيمات الإرهابية، وتقديم كافة أشكال الدعم اللوجستي إلى الجيش السوري الحر مما انعكس سلبا على الأمن القومي الداخلي لإيران وأسهم في تفاقم أزمة الثقة بين البلدين(دلي،2013، ص8).

- أظهرت الأزمة الســـورية طبيعة الانقســـامات العرقية والطائفية في تركيا، حيث رأى حزب الســـلامة والديمقراطية الكردي أن حكومة حزب العدالة والتنمية تكيل بمكيالين باعتبارها تقف ضد قمع الاحتجاجات السورية بالقوة بينما تقمع هي ذاتها المظاهرات الكردية (خليل،2012).

الخلاصة:

وتعقيباً على ما سبق نجد أن العلاقات التركية السورية تميزت بالتوتر خلال الحرب الباردة وذلك لأن تركيا كانت تتجه أيديولوجياً وسياسياً إلى الغرب، إلا أن تلك العلاقات شهدت تحسنا تدريجيا بعد انتهاء الحرب الباردة وتغير موازين القوى، حيث أدركت تركيا أنه لا بد لها من إعادة صياغة دورها إقليمياً وتوظيف إمكاناتها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، وقد أسهم في ذلك وصول حزب العدالة والتنمية إلى كرسي الحكم التركي، وبالتالي نجح في إعادة بلورة الدور الإقليمي التركي من خلال التصالح مع إرثها التاريخي و استخدام الدبلوماسية والانفتاح على الدول العربية وتصفير مشكلاتها، فكان لذلك دور في توطيد علاقتها مع سوريا التي تعد بوابتها الجنوبية على دول المنطقة، وقد تحقق التقارب بين البلدين فاستفادت تركيا من الاتفاقيات الموقعة مع الجانب السوري في تحقيق التعاون السياسي ولعبت تركيا دور الوسيط في المفاوضات السورية الإسرائيلية، كما توثقت علاقاتهما اقتصادياً، لكن بعد حدوث الأزمة السورية ورفض النظام الاستجابة للمطالب الإصلاحية الداخلية بناء على طلب من الجانب التركي تحول الموقف تدريجيا للفتور والتوتر في العلاقة بين الطرفين فوقفت تركيا ضد النظام وأيدت المعارضة وفتحت الأبواب أمام اللاجئين، فعادت العلاقات إلى التوتر في السنوات الأخيرة، كما قامت تركيا بفرض حظر تسلح أمام عمليات محاولات تزويد النظام السوري بالسلاح ولتحقيق ذلك أغلقت جميع المعابر البرية والجوية، كما قامت بفرض عقوبات مالية على الرئيس الأسد وعائلته.

وقد تبين من ذلك أن تركيا كانت من أكثر المتأثرين بالأزمة السورية فهي تتشارك مع سوريا بثمانمائة وخمسين كيلو متر ومنطقة شرق الأناضول فيها تشكل امتداداً طبيعياً لسوريا، وكانت قلقة من انتقال الأحداث الأمنية إليها لذلك قدمت مقترحاً لإقامة منطقة عازلة تحميها من أيِّ قواتٍ أجنبية داخل الأراضي السورية. ومن الواضح أن القوات العسكرية التركية لن تدخل سوريا بمفردها سواء لإقامة ممر إنساني أو منطقة حظر جوي أو منطقة عازلة إلا بتفويض دولي من حلف شمال الأطلس أو الأمم المتحدة، فتركيا التي تسعى للنهوض باقتصادها والمحافظة على مسار التنمية فيها لا تريد إقحام نفسها في حرب قد تؤثر بشكل كبير على اقتصادها وأمنها القومي.

المبحث الثالث

محددات الدور الإيراني في سوريا

تعد العلاقات السورية الإيرانية أحد أهم المعادلات الإقليمية التي حظيت باهتمام كبير، فمن خلالها عرف الشرق الأوسط لأول مرة تحالفاً شديد التماسك والاستمرارية، برغم الضغوطات الإقليمية والدولية، ورغم التناقض الذي يكتنفه باعتباره يجمع بين دولتين إحداهما ذات سلطة سياسية علمانية، والأخرى ذات سلطة سياسية دينية، وواحدة عربية والأخرى فارسية رغم أن المركب العدائي الفارسي العربي مركب قديم تميز بالتنافر والتنافس تارة والتعاون تارة أخرى على مدى الفترات التاريخية (للإقليم)، إلا أن الانقسام العربي شجَّع إيران على تحقيق بؤرة انقسامية بين سوريا كدولة راديكالية والأقطاب العربية كمحور معتدل إقليمي، أيضا تزايدت شدة التقارب للمحور السوري _الإيراني مع غياب الموقف العربي الموحد تجاه القضايا الشرق أوسطية التي تعتبر في جوهرها قضايا عربية

تعود العلاقات السورية _الإيرانية إلى ما قبل الثورة الإسلامية، حيث أنها تميزت بالتَّقلب ما بين التَّنافر والسلام البارد، نتيجة تأثيرها بالصراع الدولي ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على التوازنات الإقليمية، ومنها الموجودة في النظام الشرق أوسطي الذي تميز حينها بالحركة القومية الصاعدة من خلال المحور السوري _المصري _العراقي، والذي كان يميل أكثر للمعسكر الشيوعي والمناهض للتوجُّه التوسعي الفارسي الذي ميز سياسات الشاه حليف الولايات المتحدة، حيث كانت تنظر الدول العربية إلى إيران تحت حكم الشاه ليست سوى شرطياً أمريكيا في المنطقة، وعنصراً مهماً في تنفيذ المخطط الاستراتيجي الغربي الكبير في المنطقة (عيساوي،2010،ص90).

ولعب العامل القومي دورا أساسيا في بناء نسيج العداء ما بين الدولتين، نتيجة القلق الإيراني حول الطبيعة الراديكالية للنزعة القومية العربية التي تبنتها سوريا، خوفا منها أن تمتد تأثيراتها إلى المناطق الإيرانية وخاصَّة التي يتواجد فيها العرب، فيؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار فيها. وقد ظهر هذا التَّنافر جليَّاً من خلال مناداة سوريا بضم إقليم عربستان ذو الأغلبية العربية الذي احتلته إيران، ومطالبتها باسترجاعها، إثر تقديمها خرائط رسمية تثبت أن الإقليم جزء من الأراضي العراقية إضافة للصراع العربي الإسرائيلي، والذي كانت سوريا أحد أهم أطرافه من خلال صراعها مع إسرائيل المتحالفة مع إيران وذلك منذ اعتراف نظام الشاه بإسرائيل عام 1948وتوطيد علاقاته الدبلوماسية معها، ودعمه المتواصل لها،

حيث كانت إيران تؤمن حوالي 75% من احتياجات إسرائيل النفطية وقد كانت إيران أكبر زبون(مستورد) أجنبي للأسلحة الإسرائيلية ومتعاونين نشِطَين في دعم التمرد الكردي ضد العراق وعدوين مشتركين للحركة القومية العربية كما وكانت الدولتان تمثلان رأس الحربة للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (أغا63،1997).

وبالرغم من ذلك وبحلول السبعينيات من القرن الماضي ووصول الأسد للحكم عرفت العلاقات السورية الإيرانية تطورا ملحوظا مع حلول عام 1973الذي شهد تحول في الموقف السياسي الإيراني تجاه الصراع العربي _الإسرائيلي، وذلك من الانحياز التام لإسرائيل إلى التحفظ وتوجيه المساعدات لسوريا التي احتاجتها خلال الحرب حيث تم تفسير التحول في الموقف الإيراني تجاه سوريا إلى سببين وهما: رغبة الشاه في ضرب التوافق السوري . المصري . العراقي، والذي بدا جليَّاً في حينه كحركة قومية موحدة في وجه إسرائيل الحليف المقرب لإيران، أما السبب الثاني فيكمن في محاولة الشاه امتصاص الغضب الشعبي والنخبة الدينية المثقفة المعارضة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (أغا،149،1997).

كما وقد ساهمت التطورات التي عرفتها المنطقة العربية والنظام الإقليمي العربي في إحداث نوع من التقارب في العلاقات السورية الإيرانية خاصة بعد تولى سوريا موضوع تسوية الخلافات السياسية داخل لبنان، إثر اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، مما أكسبها أهمية بالنسبة للإيرانيين خاصة الجماعات المعارضة لحكم الشاه والتي كانت ترتبط عقائديا بشيعة لبنان (زيادة،2006، ص164).

وتعود جذور التقارب والتوافق في العلاقات السورية الإيرانية إلى قيام الثورة الإسلامية، ونشأة الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث لعب النظام السوري دورا كبيرا في دعم الثورة الإسلامية، والعمل على إسقاط نظام الشاه عام1979، وقد مهد ذلك الطريق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سوريا وإيران، وكان ذلك من الأحداث الهامة في تاريخ الشرق الأوسط ،لأنه لم يؤد لتغيرات في الداخل الإيراني فقط، وإنما كان إيذانا ببدء حقبة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية، فالنظام الذي أسسه الخميني أحدث تغيرات جذرية في السياسة الإيرانية، كما حمل تحولاً في نمط التفاعلات والتحالفات الدولية خاصة على مستوى علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بحيث تحولت إيران من حليف لهما إلى مصدر قلق وتهديد تتحدى كل ما يشكل مصلحة لكليهما، فأصدقاء الأمس أصبحوا أعداء اليوم (عيساوي،2010،ص91-94).

لقد توطدت العلاقات السورية الإيرانية وتميزت بالتحالف والتفرد، على الرغم من أن الدولتين تفرقهما الإيديولوجيات، من حيث علمانية النظام السوري، وإسلامية النظام الإيراني، إلا أن المنفعة السياسية والمادية المتبادلة، والموقف من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد جمعتهما على الرغم من التفاوت في قوة العلاقة، إلا أنها قد استمرت وتخطت جميع خلافاتها، فكل منها تمثل أهمية للأخرى حيث إن سوريا تعد بمثابة مدخلاً إيران على العالم العربي، كما أن إيران تمثل العمق الاستراتيجي وإحدى الأوراق التفاوضية الاستراتيجية التي تلوح بها دائما تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عند الحديث عن أي ترتيبات إقليمية أو دولية، وقد تبين من ذلك أن العلاقات السورية الإيرانية خلال عهد الرئيس حافظ الأسد كانت تقوم على أساس توازن المصالح الاستراتيجية، حيث تمكنت سوريا من توظيف الجيوسياسية الإيرانية في إدارة صراعها مع إسرائيل حيث تشكل القوة الإيرانية إلى جانب تواجدها في الإقليم ذاته مع سوريا نوعا من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

وقد مثلث تلك العلاقة مؤشرا مهما على الرؤية السياسية لحافظ الأسد، وإدراكه للثقل الإيراني في معادلات التوازن الشرق أوسطية، وعلى الرغبة الإيرانية في تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي وما تحمل هذه الفكرة في طياتها من بذور الصراع وامتداداتها المختلفة التي قد تقلب الموازين، وتفتك بالأنظمة السياسية السائدة في منطقة الخليج والعراق، وقد تمكنت من تحجيم قوة العراق من خلال استغلال الخلاف الأيديولوجي السوري العراقي والمنافسة الحادة بين الدولتين على تولى القيادة الإقليمية خاصة بعد انحسار دور مصر كقيادة إقليمية، فحالة العداء المستحكم للعراق ساهمت في تقارب كل منهما تجاه الأخر، حيث شكلا جبهة أدت في نهاية الأمر إلى ابتعاد سوريا عن محيطها العربي لصالح إيران.

ومن هنا يتبين أن عامل العداء المشترك للنظام العراقي من قبل إيران وسوريا قد أسهم في تكوين تحالف استراتيجي بينهما، حيث سعت سوريا إلى استخدام إيران من أجل التأثير في التوازنات العربية – العربية لصالحها، وإلى استغلال التحالف من أجل الضغط على دول الخليج لمنعها من اتخاذ سياسات مناوئة لها فيما يتعلق بالصراع (العربي – الإسرائيلي) (طوالبة،1984، ص ص121-130).

وترى الدراسة أن التغيرات والتحولات التي أفرزتها البيئة الدولية بمستوييها الإقليمي والدولي بعد الحرب الباردة طرحت العديد من التحديات التي شكَّلت محوراً ضاغطا على مستوى العلاقات السورية الإيرانية، وعلى منطقة الشرق الأوسط ككل، حيث تعد هذه المنطقة من أكثر المناطق تأثرا بالتحولات الدولية نظرا لموقعها الجغرافي المميز دوليا، والذي انعكس بطبيعة الحال على التفاعلات داخلها وارتباط

سوريا وإيران جغرافياً بالمنطقة قربهما بالشكل الذي دفع إيران إلى تغيير أطروحاتها الإيديولوجية والاتجاه نحو البناء والانفتاح على العالم وسعيها لإعادة علاقاتها مع جميع الدول العربية، وهذا ما شجع سوريا على أن تلعب دورا بارزا في مد جسور التقارب العربي – الإيراني عاملا من العوامل التي وحدت المواقف السورية الإيرانية تجاه العراق وذلك من خلال مطالبته بسحب قواته من الكويت وعدم إعطاء الذريعة لتواجد القوات الأجنبية في المنطقة .

- **العلاقات الإيرانية السورية في عهد الرئيس بشار الأسد: .**

ولقد تطورت العلاقات السورية الإيرانية في عهد بشار الأسد، وباتت أشد عمقا وإحكاما مما كانت عليه في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد لمواجهة الضغوطات والعراقيل المزدوجة التي تمارسها الولايات المتحدة على كلا البلدين خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (الجويري،2006،ص111). حيث أسهمت العديد من القضايا الإقليمية في لعب دوراً في تقوية أواصر العلاقة بين البلدين وتقريب وجهات النظر في ظل تعاظم الضغوط الأمريكية عليهما، فكان التعاون والتعاضد بين الطرفين قد بلغ أقصى مداه في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، كما استمرت إيران في مساعدة سوريا بتطوير منظومتها العسكرية، وارتبط الطرفان باتفاقيات عززت تلك العلاقة وثم تبادل الزيارات بين الطرفين التي أكد من خلالها الرئيس بشار الأسد على عمق العلاقة بين البلدين في مواجهة الضغوط الخارجية في كثير من تصريحاته، والتي تبين أن "العلاقات السورية الإيرانية ثابتة وتتطور باستمرار وهى علاقة إستراتيجية أثبتت فاعليتها وأهميتها في كل القضايا التي مرت على المنطقة"، وحول ما يقال عن تحسن العلاقات العربية – العربية مرهون بافتراق بين سوريا عن إيران قال الأسد: "البديهي أكثر أن نقول أن العلاقات العربية–العربية مرهونة بإيقاف العلاقات مع إسرائيل وليس مع إيران" (البطنيجي،2008). في حين أكد محمود أحمدي نجاد في أكثر من مناسبة "بأن أمن سوريا هو أمن إيران" (حمدي،2009)

- **المتغيرات الإقليمية التي أسهمت في تعزيز التحالف الاستراتيجي السوري . الإيراني:**
- **أولا الصراع العربي الإسرائيلي: .**

لقد وجدت سوريا نفسها وحيدة في مواجهة إسرائيل بعد تراجع الدور المصري خاصة وأن مصر كانت تمثل ثقلا في القطاع المحوري العربي وفى مواجهتها لإسرائيل والتدخل الأمريكي في المنطقة، ومن ثم بدأت البحث عن شريك وحليف يشاطرها العداء لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في ظل

المتغيرات الإقليمية والدولية التي عصفت بالمنطقة العربية، ووجدت بغيتها في إيران فسوريا نظرت لعلاقتها مع إيران على أنها إضافة حيوية لقوتها التفاوضية وهوامشها في المناورة مع إسرائيل وبهذا المعنى فإن التحالف مع إيران قد سهل المفاوضات مع إسرائيل وعملية السلام ككل عن طريق تقوية الثقة السورية بالنفس وتقليل همومها بشأن فرض الشروط الإسرائيلية المباشرة القائمة على القوة العسكرية، وبالرغم من الاختلاف الإيراني السوري حول مسألة التفاوض مع إسرائيل إلا أن ذلك لم يكن له تأثيراً جوهراً على التحالف الاستراتيجي بين البلدين (أغا،1997،ص105).

فهذه النظرة المشتركة للبلدين كان الهدف منها إحباط المخططات الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة ووضع حد لتداعياتها على أمنهما الداخلي، مما دفع إسرائيل لشجب التحالف الاستراتيجي بين سوريا وإيران خاصة بعد زيارة الرئيس أحمدي نجاد في تموز 2007إلى دمشق، إذ ذكر المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية مارك ريغيف أن "اختيار دمشق أحمدي نجاد كشريك في تحالف استراتيجي يثير شكوكا جدية حول التصريحات التي صدرت في الآونة الأخيرة عن سوريا بشأن السلام" (دولي،2007) أضف إلى ذلك إن التوصل إلى اتفاق بين سوريا وإسرائيل، وإبعاد سوريا عن إيران بهدف عزل طهران، سيكون مهمة في غاية الصعوبة خاصة وأن التحالف الاستراتيجي بين سوريا وإيران قائم على قاعدة التهديد الأمني المشترك من جانب الولايات المتحدة و إسرائيل وما دام هذا التهديد قائما، فسيظل التحالف قائما وقويا (باكير،22نوفمبر 2011).

ومن هنا رأت إسرائيل أن هذه الزيارة أثرت سلبا على الجانب السوري، وأضعفت موقفه كشريك في عملية السلام بعد توقف المفاوضات بين الجانبين، وبالتالي بدأت إسرائيل تحاول عزل سوريا عن إيران، والتي تمثل لها ورقة ضغط تمكنها من تحقيق مصالحها في المنطقة والوقوف في وجه إسرائيل، وبناء على ذلك فإن إيران تدافع عن محور أعطاها وكذلك لسوريا وزنًا إقليميًّا ودوليًّا متزايدًا، هذا المحور يتعلق بمقاومة إسرائيل، وهو أمر لطالما نال شعبية لدى الرأي العام العربي؛ لذلك فالتخلي عن سوريا – وفق النظرة الإيرانية– هو تخلٍّ عن مبادئ الثورة الإيرانية.

- **ثانيا: احتلال العراق**

وقفت سوريا وإيران ضد الاحتلال الأمريكي للعراق رغم العداء التاريخي للعراق بسبب إدراكهما العميق لمخاطر هذا الاحتلال وتأثيراته المستقبلية على أمنهما باعتبار أن كلا الدولتين ستصبحان على تماس مباشر مع أمريكا، فالسياسة الأمريكية تجاه الطرفين أوجدت مناخا سيكولوجيا مشتركا دفع البلدين

نحو مزيد من التحالف والتقارب والإحساس بوحدة المخاطر، وفرض على الطرفين قدراً كبيراً من التنسيق لمواجهة التحديات التي تعترض كليهما، وقد أكد حسن روحاني الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني في جانفي2003 على أن "إيران تخشى سقوط الأبرياء وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة للعراق وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط العراقي وتنصيب سلطة تعمل لحساب الأمريكيين في العراق (عتريس،2006:ص157). ومن أجل تحقيق مصالحها، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التقارب والتعاون السوري الإيراني يؤدي إلى الإخلال بمصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي اعتبرتهما الولايات المتحدة دولاً مارقة وضعتهما في محور واحد وعملت على إدراجهما ضمن الدول الراعية للإرهاب، وفرضت عليهما العقوبات كما لوحت الولايات المتحدة بالخيار العسكري وفرضت العقوبات عليهما الأمر الذي خلق مزيداً من التقارب والإحساس بخطر تهديد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية تلك السياسة تجاه سوريا وإيران بسبب محاولة الطرفين زعزعة الاستقرار داخل العراق وتصدير العنف من خلال تسهيل عبور المقاتلين إلى العراق، وفتح قنوات اتصال مع الأطراف العراقية المتحاربة، ومحاولة إيران امتلاك أسلحة الدمار الشامل (همام،2006).

من هنا أدرك صانع السياسة الخارجية لدى كل من إيران وسوريا أهمية التوافق والتنسيق وتوثيق العلاقات لمواجهة التحديات التي تواجه كليهما خاصة في ظل وجود عدو مشترك يرغب بإزاحتهما معاً لذلك فإن تطابق وجهات النظر السورية الإيرانية يعد أمرا هاما للغاية لكي تستطيعان معاً الوقوف ضد تطلعات الولايات المتحدة داخل المنطقة وتواجهان سوياً تداعيات الوجود الأمريكي على حدودهما، أضف إلى ذلك توتر العلاقات السورية العراقية بسبب الخلافات على الحدود وترأس القومية العربية التي لعبت دوراً في توجيه صانع القرار السوري بالوقوف إلى جانب إيران ودعمها في حروبها ضد العراق.

- **ثالثا الموقف السوري . الإيراني من حزب الله اللبناني**

سعت إيران إلى خلق تحالف وثيق مع النظام السوري، فالبعد الأيديولوجي للنظام السوري العلوي (طائفة من الشيعة الإثنى عشرية) ، وحالة العداء المستحكم للعراق ساهم في تقارب كل منهما تجاه الآخر، وشكَّلا جبهة ساهمت مع الوقت في عزلة سورية عن محيطها العربي لصالح إيران، التي عملت في نفس الوقت على تشكيل " حزب الله " في لبنان الذي اكتسب زخماً كبيراً بعد الحرب الأهلية اللبنانية، حيث كانت سوريا في تلك الفترة الحاكم الفعلي للبنان. ويعد حزب الله المحور الذي تتجلى فيه ثوابت العلاقة السورية الإيرانية حيث ترى إيران فيه حليفا مهما لإدارة الصراع مع إسرائيل نظرا للنجاحات

المتراكمة التي حققها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ونجد أن العلاقة القوية بين إيران وحزب الله لها أسباب كثيرة كوحدة المذهب الديني والمصلحة في إضعاف عدوهما المشترك إسرائيل، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لسوريا التي لا يزال جزءاً مهماً من أراضيها محتلا، حيث رأى الطرفان في حزب الله يداً قوية لإضعاف إسرائيل وبهذا فإن استمرار الدعم الإيراني والسوري لحزب الله يستفز إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لابد من محاصرة الدولتين نظراً لدورهما المتكامل والمشترك في دعم حزب الله الذي تعتبره منظمة إرهابية يجب تجريدها من السلاح. وهذا يتناغم مع الرغبة الإسرائيلية في تقليص حدة المقاومة الشمالية، لذلك تركزت الضغوط الأمريكية لإجبار سوريا على وقف دعمها للمقاومة وسحب قواتها العسكرية من لبنان، وقد نجحت في تحقيق أهدافها بالضغط على النظام السوري مستغلة صعود قوى مناهضة للتواجد السوري في لبنان على إثر حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، حيث استصدرت قرار مجلس الأمن رقم1559 في سبتمبر 2005 الذي يتضمن الدعوة لسحب كافة القوات الأجنبية من لبنان، ووقف التدخلات الخارجية في الشئون الداخلية، دون أن يشير إلى سوريا إنما كان القرار يعنيها، وقد استجابت سوريا للضغوط الدولية وقامت بسحب قواتها من لبنان (بشور،2006).وقد ظنَّت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن إخراج سوريا من معادلة لبنان سوف يضعف المقاومة في جنوب لبنان وتساعد في تفكك الحزب والتخلص من التوتر على الحدود الإسرائيلية، بينما تمثل الضغط الأمريكي على الحليف الإيراني من خلال مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية لطهران وقف العمل ببرنامجها النووي وتحويل ملفها إلى مجلس الأمن في محاولة لاستصدار قرار إدانة لإيران وفرض عقوبات عليها.

وعلى وجه مغاير لما خططت له الولايات المتحدة ، فقد أثبت الواقع خلاف ذلك فبعد انسحاب سوريا بقيت العلاقات السورية الإيرانية على حالها، ورغم ابتعاد سوريا عن لبنان إلا أن الدور السوري لم ينته بهذه السهولة نظرا لما خلَّفه الانسحاب من تأثيرات أهمها عودة الخلافات المذهبية والتنافس الذي عرفته الأحزاب والطوائف حول السلطة، مما عمق الأزمة اللبنانية خاصة مع ارتباط سوريا ببعض الأحزاب،كما أن المتغير الإسرائيلي أسهم في إحداث تغيرات استراتيجية في المنطقة لعب دوراً مهماً في تفسير علاقة التقارب السورية – الإيرانية وتقريب وجهات النظر أكثر بين البلدين والتأسيس لأرضية صلبة لاستمرار علاقاتهما في لبنان بعد قيام الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز2006(الحماد،2006)

- **رابعا العلاقات الاقتصادية:**

شكل الاقتصاد أحد المرتكزات الأساسية التي لعبت دورا في تطوير العلاقات السورية –الإيرانية في ظل التفاعلات الإقليمية والدولية التي يشهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث شهدت العلاقات الاقتصادية تحسناً ملحوظاً انطلاقاً من تطور العلاقات السياسية بينهما وذلك من خلال فتح المجال للاستثمارات المشتركة، وكان لذلك عدة مبررات حيث كان هدف سوريا في فتح المجال للتبادل التجاري ناتجاً عن العجز الاقتصادي مما دفعها للبحث عن خيارات بديلة لتطوير الاقتصاد الوطني، وقد عرفت العلاقات الإيرانية –السورية خلال مرحلة التسعينات تطورا على مستوى الاستثمارات والتبادلات التجارية انعكس ذلك على عقد الدولتين لعدة اتفاقيات مشتركة في هذا المجال كما وتعززت العلاقات أكثر بعد الزيارة التي قام بها محمد خاتمي إلى دمشق في أكتوبر 2004، حيث بحث مع الرئيس الأسد سبل تطور المبادلات التجارية بين البلدين وتفعيل الاتفاقيات الموقعة(العرب،2004).كما تزايد تطور العلاقات الاقتصادية حيث وصلت قيمة الاستثمارات بين البلدين خلال عام 2006إلى حدود المليار دولار (خضور،2007).كما ارتبطت سوريا وإيران بعدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية من خلال أعمال اللجنة الاقتصادية السورية الإيرانية المشتركة التي عقدت في أذار2008، تبين من ذلك أن التحالف الاستراتيجي السوري الإيراني خلال عهد بشار الأسد مبنى على أساس تحقيق المصالح المتبادلة، وإن كان هناك استقلالية في اتخاذ القرار لكلا البلدين تجاه بعض القضايا الخلافية، فنرى سوريا قد وثقت علاقاتها بإيران رغبة في حماية أمنها المهدد من العراق الذي ترابط فيه القوات الأمريكية، وكذلك لبنان الذي أجبرت على إخراج جيشها منه على إثر اغتيال رفيق الحريري2005، والذي تتخوف من أن يتحول إلى بلد معاد لها بعد أن كان ذرعا لخاصرتها الرخوة، خاصة وأن هناك أطراف لبنانية قد أعلنت الحرب علناً على النظام السوري القائم على خلفية اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري (زيادة،مارس2013،ص248).كما أن سوريا ترغب في تعزيز التحالف مع إيران لمواجهة الخطر الإسرائيلي، وكذلك كانت بحاجة لذلك التحالف في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية الداخلية التي بدت تؤثر على وضعها السياسي فيما بعد، وقد تبينت وجهة النظر الإيرانية الداعمة لسوريا خلال تلك الفترة من التصريحات التي أعلنها الرئيس أحمد نجاد عام2007، والذي رأي "أن أمن سوريا هو أمن إيران" (الزويري،2013).

بينما إيران الطامحة نووياً والتي تخشي تعرضها لضربة أمريكية أو إسرائيلية خاطفة لبنيتها النووية كانت بحاجة للحفاظ على تحالفها مع النظام السوري الذي أعلن التزامه الإيجابي تجاه حزب الله وحقه في مقاومة المحتل الإسرائيلي وتعزيز دوره في الشأن السياسي اللبناني، وقد توج ذلك التحالف من خلال مذكرة التعاون المشترك التي وقعتها سوريا وإيران في منتصف يونيو 2006والتى تعد الوحيدة من نوعها بين بلد عربي وإيران(الزويري،2013). ولذلك اعتبر تحالف سوريا مع إيران إحدى الركائز الأساسية للدور السوري الإقليمي، حيث مكَّنها من إحداث التوازن الإقليمي مع كل من إسرائيل والعراق، وقد أعطى هذا التحالف سوريا ثقلاً موازيا للعراق، ووسيلة ضغط ضد النظام العراقي، وثقلا موازياً أيضا ضد إسرائيل، ووسيلة احتواء ونفوذ داخل لبنان بسبب ما يجمع البلدين من نفوذ في أوساط الطائفية الشيعية بلبنان، وأخيراً مصدر دعم مادي اقتصادي وتعاون عسكري. ومن المنظور الإيراني، نجد أن تحالفها مع سوريا يمنح طهران وسيلة للضغط علي العراق، وحرية الوصول للطائفة الشيعية في لبنان، ووسيطا مع الدول العربية، وأخيراً فهي أيضاً مصدر للدعم العسكري والاقتصادي، ويعد أيضا العداء المشترك لسياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط أبرز الدوافع للتحالف بين البلدين، وتجدر الإشارة هنا إلي أن الورقة الإيرانية لاتزال ورقة كبرى في يد دمشق، فمن الخطأ الاعتقاد بأن دورا إيرانيا يمكن أن يلعب في الشرق الأوسط من دون دمشق، الحليف الاستراتيجي لإيران، فسوريا مهمة لإيران في العمق العربي، مثلما إيران مهمة لسوريا في التوازن الاستراتيجي، وقد توجت هذه العلاقة التحالفية بتوقيع البلدين معاهدة دفاع مشترك في عام 2010، والوصول إلى نقلة نوعية في العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، أبرزت مكانة العلاقة الاستراتيجية بينهما علي المسرح الإقليمي والدولي، خاصة في التصدي لسياسات الهيمنة الأمريكية، والسياسات الإسرائيلية التوسعية.

- **الموقف الإيراني تجاه الأزمة السورية: .**

جاءت موجات التغيير والتحول السياسي والديمقراطي التي اجتاحت الدول العربية منذ ديسمبر 2010لتربك أوراق وحسابات إيران من جديد، فقد بدأت التطورات تفرض تداعيات متباينة على مصالح إيران ودورها الإقليمي وهو ما يفسر حالة القلق التي اتسم بها تعامل إيران مع التطورات الإقليمية، لدرجة أنه لا يمكن القول معها عن سياسة إيرانية واحدة بل سياسات متعددة وربما متناقضة في بعض الأحيان (الدسوقى،2011، ص48). من هنا نرى أن الموقف الإيراني تجاه التحولات السياسية في النظام الإقليمي اتسم بموقفين متناقضين، الموقف الأول: موقف متجانس حيث رحب النظام الإيراني بداية الأمر

بالتحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية، ورأت أن ما يحدث في تونس ومصر وليبيا هو بمثابة صحوة وامتداد للثورة الإسلامية الإيرانية، لأن ذلك سيعزز الدور الإيراني في المنطقة ويجعله نموذجاً يحتذى به، ويتضح ذلك من تطور الموقف الإيراني تجاه التحولات السياسية في الحالة البحرينية حيث دعمت إيران المعارضة البحرينية ضد النظام البحريني بشتى الطرق سياسياً و إعلامياً مادياً مطالبة بتحقيق الديمقراطية في البحرين، والمتتبع للسياسة الإيرانية في البحرين يرى أن هذا الدعم الإيراني للمعارضة البحرينية هو دعم للوجود الشيعي الكبير في البحرين، وذلك في ظل مراهنتها علي إمكانية تغير معادلة الحكم في إحدى دول الخليج لصالحها، ومن أجل تحقيق الهدف بدأت بتشجيع المعارضة ضد النظام، كما أنها انتقدت تدخل مجلس التعاون ودرع الجزيرة في الحالة البحرينية ما أدى إلى تصاعد حدة التوتر بين إيران ودول مجلس التعاون .

أما الموقف الثاني: يتناقض مع الموقف الأول فهو تبلور مع حدوث الأزمة السورية والتي اتسم الموقف الإيراني الرسمي حيالها بالانحياز الكامل، والموقف المساند والداعم للنظام السوري بكل الطرق المتاحة السياسية والعسكرية والإعلامية ضد الاحتجاجات الشعبية، وقد أخذ النظام الإيراني يصرح أن ما يحدث في سوريا إنما هو "مؤامرة" أمريكية أوروبية إسرائيلية تستهدف سوريا باعتبارها إحدى دول الممانعة التي يمكن من خلالها إضعاف الدور الإيراني في المنطقة، ما يمكنها تقليص وصول المساعدات للحركات المقاومة في كل من فلسطين ولبنان عبر الجسر السوري، ما يسهم في فرض العزلة على إيران وحلفائها في المنطقة. وقد اتضحت هذه الرؤية من خلال تعقيب نائب وزير الخارجية الإيراني "رامين مهمان برست" خلال المؤتمر الأسبوعي للوزارة بتاريخ 12ابريل2012 قائلا: "إن الاحتجاجات في سوريا والتي شهدت سقوط 200قتيلاً وفقاً لتقديرات جماعة حقوق الإنسان ليست حدثاً تلقائياً بل نتاج تدخل أجنبي". واتهم كل من الولايات المتحدة والغرب بالوقوف خلف الأحداث قائلا: "ما يحدث في سوريا عمل شرير ينفذه الأمريكيون الغربيون والصهاينة خاصة" (الجزيرة نت،12فبراير2012). كما برهنت إيران عن موقفها بشكل حازم وقاطع فاعتبرت أن ما يحدث في سوريا هو شأن داخلي ولا يجوز لأي دولة التدخل فيه، وأن النظام السوري "خطا أحمر" إذ لا يمكن لطهران أن تترك حليفها الاستراتيجي يسقط بسهولة، وإن تطلب ذلك اشتباك مع أنقرة، إلى درجة أن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية مهمان برست أعلن صراحة "لو خيرنا بين تركيا وسوريا فإننا سنختار سوريا بلا شك (على وأخرون،2013،ص35). وقد تجاوز هذا الدعم المساندة الإعلامية والسياسية إقليميا إلى الدعم تحت

القبة الدولية والأمم المتحدة من خلال محاولة الدفع بروسيا للتأثير في مجلس الأمن يتمثل بتعطيل أي قرارات دولية ضد نظام الأسد، وبالرغم من هذا الموقف الرسمي لإيران الداعم وبقوة للنظام السوري إلا أن على الصعيد الآخر دعمت المعارضة الإيرانية المتمثلة في الحركة الخضراء بزعامة "موسى موسري" الشعب السوري معتبرة أن الحراك الذي حدث في إيران عام 2009 ليس ببعيد عما يحدث في سوريا لأن كليهما ينشدان الديمقراطية والحرية والعدالة، ورأت أن مطالب الشعب السوري مطالب عادلة لا بد من تحقيقها، ومن هنا نرى أن الانقسام ألقى بظلاله على الموقف الإيراني حيث الانقسام بين النظام والمعارضة تجاه الأزمة السورية (الزويري،2014،ص56) وفى هذا الصدد عَّبرت المعارضة الإيرانية عن موقفها المعارض للسياسة الرسمية الإيرانية القائمة على الدعم المفتوح لنظام الأسد لأن ذلك الدعم الأحادي الجانب سيؤدي إلى الإضرار بطهران، لذلك يجب على إيران تعديل موقفها الرسمي لأنه قد لا يخدم المصلحة الإيرانية وبذلك رأى "آيه الله محمد علي دستغيب" أنه يجب على إيران تخصيص الموارد للشعب الإيراني بدلا من توجيهها لدعم النظام السوري (باكير،2011،ص3). وبناءً على هذا التضارب الداخلي الإيراني بين النظام والمعارضة بشأن الأزمة السورية، حدث تغير ملحوظ في موقف إيران تجاه قوى المعارضة السورية، حيث تحولت من اتهامها بالعمالة والإرهاب وتأييد التعامل الأمني العنيف الذي تبناه النظام السوري في مواجهتها إلى الدعوة لإجراء حوار بينها وبين النظام السوري إلا أن ذلك لم يحدث تغيرا حقيقيا في علاقاتها مع المعارضة، وذلك لسببين، يتعلق الأول، بأن هذه المبادرات بدت متأخرة أو تجاوزتها التطورات المتسارعة التي يشهدها الصراع في سوريا إذ أن اتساع مساحة الخلاف بين النظام والمعارضة فضلا عن السياسة القمعية التي يتبناها النظام تقلص إلى حد كبير من أهمية وفاعلية المبادرات التي تعتمد على الحل السياسي كمخرج للأزمة؛ لأن قوى المعارضة ترى أن الهدف منها هو الحفاظ على النظام السوري بهيكليه الحالي، وربما بقاء الرئيس بشار نفسه في موقعه وهو ما ترفضه بشدة، ويتعلق السبب الثاني، بأن قوى المعارضة السورية لم تبد اهتماما ملحوظا بالمبادرات الإيرانية لحل الأزمة ليس فقط بسبب استيائها من الدعم الإيراني للنظام السوري، بل ولإدراكها أن إيران تبتغى من وراء ذلك الحيلولة دون إسقاط النظام السوري وضمان مصالحها في سوريا (اللباد،2011) ومن هنا يرى البعض أن العامل المذهبي لعب دوراً كبيراً خلال التحولات السياسية التي أحاطت بالنظام الإقليمي وتطورات علاقاتها مع المحيط الخارجي، واتسمت هذه النظرة مع دعم النظام الإيراني للتحولات السياسية في البحرين ودعم المعارضة ضد النظام فيها. وقد تزايدت تلك النظرة مع حدوث الأزمة السورية حيث رأى بعض السياسيين أن التوازن المذهبي بين الطرفين هو الذي أحدث التقارب في العلاقات

السورية الإيرانية، في حين رأى أخرون أن إيران تعاملت مع الأزمة السورية من منطلق المصلحة؛ لأن إيران تستدعى أيديولوجيتها عندما لا تتعارض مع مصلحتها لكن عندما تواجه خيارات صعبة وبدائل ضيقة تفرض عليها اتخاذ قرارات حاسمة، فإنها تغلب المصلحة ولكن في حالة سوريا نرى أن مصلحة إيران وأيديولوجيتها متصالحتان، لذلك ترى إيران أن الحفاظ على النظام السوري سيحقق لها مكاسب سياسية ومذهبية في الوقت ذاته، ويدّعم وجهة النظر القائلة، أن القوى الحليفة لإيران في المنطقة ليست بالضرورة أن تكون معظمها شيعية فهي تحرص على الخروج من هذا الإطار الضيق من خلال توثيق علاقاتها مع قوى سنية، وأن القوى الشيعية في المنطقة ليست بالضرورة أن تكون حليفة لإيران، ومن هنا يتبين أن التناقض الواضح في الموقف الإيراني يطرح دلالة مهمة مفادها، أن إيران تتعامل مع التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية بمنطق الدولة التي تعي مصالحها والحفاظ على دورها وتوازناتها الإقليمية (ناجي،2011).

- **تداعيات الأزمة السورية على الداخل الإيراني واحتمالاتها المستقبلية:**

إن قيام إيران بدعم النظام السوري أتت من قناعات استراتيجية بأن سوريا هي جوهر ومحور المشروع الإيراني الإقليمي، ومن ثم فإن انتصار نظام بشار سيسهل المهمة الإيرانية في نشأة الهلال الشيعي وهو أحد الاستراتيجيات التي تسعى إيران لتحقيقها منذ عام 1979 ، وذلك لمنع تشكل هلال سني يمتد من الخليج إلى سوريا يكون عائقا أمام تطلعات إيران لكي تكون إحدى القوى الإقليمية العظمى في المنطقة، وهذا الأمر جعل من سوريا قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية للنفوذ الإيراني في الجوار العربي المشرقي، خصوصاً أنها توفر نافذة لإيران على المتوسط وطريقاً آمناً إلى لبنان، وشريكًا يعتمد عليه ويجعل من إيران طرفاً في الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن التحالف الإيراني السوري يعتبر ضمانه حيوية للنفوذ الإيراني في العراق

ولقد كان جليًّا أن العلاقات بين البلدين استعصت على التلاعب بها والتأثير في مسارها من قِبل أطراف إقليمية ودولية، والواضح منذ بدء التحالف بين البلدين أن الطرفين نجحا خلال مراحل الأزمات في تقديم تفسير يصف العلاقات بين البلدين بأنها تعطي لكل طرف منهما القدرة على التأثير في الطرف الآخر للتعامل مع الملفات المستعصية، ويتبين من ذلك أن الأوروبيين أثناء التفاوض مع إيران حول الملف النووي، طرحوا احتمال اللجوء لسوريا بغية التأثير على طهران لتبدي قدرًا من المرونة في موقفها المتعلق ببرنامجها النووي.

- تشـكيل تحد لطموحات إيران النووية ويسـهم في انكماش وإضـعاف دورها الإقليمي، حيث إن إيران ستصبح عاجزة عن استثمار قوتها الإقليمية وتحكمها في بعض الملفات الإقليمية لاسيما في لبنان والعراق وفلسطين مما سيؤدي إلي إرباك حسابات خصومها وتهديد مصالحهم للرد على الضغوطات والعقوبات المفروضة عليها بسبب أزمة ملفها النووي، كما وأن ذلك سيضع إيران في حالة من العزلة بسبب مواقفها تجاه الأزمة السورية والاحتجاجات العربية (ناجي،2011).

- سقوط النظام السوري يؤدي إلى مواجهة إيران معضلة في كيفية التعامل مع بدائل الأسد خاصة في ظل الدعم الذي تقدمه للنظام السوري، والذي أدي إلى حدوث توتر في علاقاتها مع قوى المعارضة، التي تتلقى الدعم من قبل الدول المعادية للدور الإيراني في المنطقة، وسيؤدي ذلك إلى حدوث تغييرات في سياسة سوريا الخارجية، ليس فقط باتجاه تقليص العلاقات مع إيران، وإنما تجاه التسوية السلمية والعلاقات مع إسرائيل، وهو احتمال سوف يوجه ضربات قوية لطموحات إيران الإقليمية.

- سقوط النظام السوري سيمثل فصلاً جديداً من الانكفاء الإيراني عن التمدد، وبالتالي تحجيم الدور الإيراني أي أن إيران ستخوض مباراة صفرية مع خصومها الإقليمين على سوريا وهى مباراة لا تسمح بتفاهمات أو تنازلات متبادلة بل بخروج طرف رابح بكل النقاط وطرف خاسر لكل النقاط (اللباد،2011).

- توتر العلاقات الإيرانية الخليجية التي تخشى من تشكيل إيران هلال شيعي في منطقة الخليج العربي حيث تسعى تلك الدول لتشكيل هلال سني والذى سيكون عائقاً أمام تطلعات إيران لتكون أحدى الدول الإقليمية في المنطقة، وسيؤدى ذلك إلى تكريس النمط الصراعي في العلاقة بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب اتساع مساحة الخلاف بين الطرفين حول التعامل مع الأزمة السورية ففي الوقت التي تؤيد فيه إيران النظام السوري أصبحت بعض دول مجلس التعاون مصادر أساسية للمساعدة المالية والتسليحية التي تتلقاها المعارضة وعلى رأسها المجلس الوطني الحر بشكل دفع إيران إلى توجيه انتقادات عنيفة للسياسة التي تتبناها دول المجلس لاسيما السعودية وقطر، لذلك فإن إيران تدعم النظام السوري؛ حماية لمصالحها الإقليمية فيما تفعل تركيا العكس توخيا للأهداف ذاتها، أما السعودية وقطر فتريدان توجيه

ضـــربة قاصـــمة لإيران عبر إســـقاط النظام في ســـوريا أملاً في جذبه بعيداً عن تحالفه مع إيران(الشيخ،2012،ص78).

- على الصـــعيد الداخلي الإيراني فقد كشـــفت الأزمة عن حالة الازدواجية الواضـــحة في تعامل مؤسسات صنع القرار مع قضايا السياسة الخارجية، حيث وضح الصراع بين المرشد وبعض الهيئات التابعة له ورئيس الجمهورية، فدعا البعض إلى وضـــع مســـافة بين طهران والتصـــاعد المستمر في مستويات القمع الدموي الذي يمارسه النظام السوري ضد الحراك الجماهيري وتارة أخرى، بينما رأى البعض الآخر أن حل الأزمة الســـورية يكمن فى إصـــلاح النظام، حيث إن الإصـــلاح الذي تقبل به إيران في سـوريا يوافق تصـور النظام السـوري تقريباً بمعني، أن تنتقل سوريا لنظام سياسـي أكثر انفتاحا وبتعددية سياسية حذرة ومتحكم بها مع عدم المساس برئيس الدولة وسلطاته الواسعة والأجهزة المرتبطة (ياسين،2012).
- التغير في الموقف الاستراتيجي ستكون له تداعياته في المنطقة حيث كانت سوريا تمثل نقطة الاتصـــــال الأكثر أهمية ما بين إيران وحزب الله وحركة حماس، ما يعني فقدان إيران ليس للورقة الســورية، لكن لثلاثة أوراق ضــغط مهمة ظلت تســتخدمها بين الحين والأخر في تنفيذ مشروعاتها الإقليمية ومناورتها مع الغرب خاصة فيما يتعلق بمشروعها النووي.
- مواجهة المشـــروع الإيراني العديد من التحديات في المنطقة العربية، حيث فشـــلت في تقديم نفســـها كنموذج يحتذى به لبعض الدول العربية خاصـــة تلك التي شـــهدت تحولات ســـياســـية ووصـلت على أثرها تيارات الإسـلام السـياسـي إلى الحكم، كذلك الحال بالنسـبة لنشـر المذهب الشـيعي، وقد كشـفت الأزمة السـورية عن التحول في المزاج الشـعبي بشـكل سـلبي على إثر الجرائم التي يرتكبها النظام بحق الشعب السوري المدعوم من قبل إيران (حسام، 2012).
- جعلت الأزمة النظام الســوري في موقع دفاع فأخذ يحرص على علاقاته الوطيدة مع إيران بعد أن وقعت في عزلة إقليمية عن العالم السني من جراء معاداة تركيا والجامعة العربية.
- أسهم التباين في التعامل مع الأزمة السورية إلى اتساع حدة الخلاف وانعدام الثقة بين الطرفين التركي – الإيراني، فتشير التطورات المتلاحقة، أن التحولات السياسية تحولت من كونها فرصة لإيران، كما كانت تراها وربما ترغب فيها منذ البداية وخاصـــة عندما أسـقط النظامين التونســي والمصري الحليفين للغرب إلى تحد بعد أن وصلت إلى سوريا حليفها الرئيس في الإقليم بدرجة

أربكت حسابات إيران ودفعتها لإعادة ترتيب أوراقها من جديد، حيث الدور الإيراني في طريقة إلى الانكماش والتراجع بسبب التداعيات القوية التي سينتهجها النظام السوري وحالة العزلة الإقليمية التي تواجهها إيران على خلفية تصاعد حدة التوتر في علاقاتها مع دول الجوار لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا.

- المتغير الطائفي يمكن أن يلعب دورا بارزاً في سياسة إيران الخارجية في مرحلة ما بعد الأسد، وهو ما يمكن أن يسهم في تقليص وتحجيم دور إيران الإقليمي؛ لأن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة حدة التوتر في علاقتها مع كثير من القوى الإقليمية في المنطقة مثل تركيا ودول مجلس التعاون (ناجي،2011).

- **أثر الأزمة السورية على علاقة إيران بحركة حماس: .**

أثرت التحولات السياسية في الشرق الأوسط على علاقة إيران بحركة حماس حيث شكلت الأزمة السورية منعطفاً حاسماً وورقة اختبار صعبة لإيران وحلفائها في المنطقة، فهي التي اعتبرت مسانداً أساسياً لحركات جهادية مثل حماس والجهاد الإسلامي ومن ثم بسبب دعمها العسكري واللوجستي للنظام السوري خسرت تلك الحركة التي انحازت للمعارضة السورية وعملت على دعمها منذ بداية الأزمة ورأت أن ما يحدث للسوريين بيد النظام غير مقبول مما أدى حدوث توتر في العلاقة بين الطرفين لاعتبارات عديدة أهمها:

- الموقف المؤيد الذي تبنته حركة حماس للاحتجاجات السورية التي تعتبر حركة الإخوان السورية رقماً مهما فيه.
- العلاقات المفتوحة بين حماس وبعض القوى الإقليمية المعادية لطموحات إيران الإقليمية لاسيما قطر وتركيا والتي وفرت لحماس حرية مناورة أكبر مكنتها من الابتعاد تدريجيا عن النظام السوري ومن ورائه إيران كان ذلك بالتزامن مع خروج معظم كوادر الحركة من دمشق إلى قطر والعديد من العواصم العربية (ناجي،2011).

وهذا أدى إلى تقليص الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية بدرجة ملحوظة بسبب الثقل السياسي الذي تحظى به حماس على الساحة الفلسطينية، وقد حاولت إيران أن تحصل على نوع من المساندة للنظام السوري من تلك الحركات وهو الأمر الذي لم يتحقق، ومن هنا فإن الانسحاب الذي قامت به تلك

الحركات من سوريا شكّل عاملا مؤثراً على الدور السياسي الذي ترى إيران أنها تقوم به خاصة وأن هذا الدور جاء متزامنا مع تعرض الفلسطينيين لهجمات عنيفة من قبل النظام السوري في مخيم اليرموك ما جعل السياسة الإيرانية على محك الانتقاد الشديد لاسيما وهي التي تنتقد السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وغزة، وزاد الانكباب الإيراني على النظام السوري – مع عدم تقديم أي دليل على وجود دور لحماية الفلسطينيين داخل سوريا– من عوامل الإحراج لإيران لدى الرأي العام العربي الذي بدأ "يتأكد له" أن السياسة الإيرانية تنضبط إيقاعاتها بالبُعد المذهبي. لقد أفضى ذلك كله لأن تكون إيران هي الجهة الوحيدة المستمرة في دعم سوريا سياسيا وعسكريا؛ لأن مصالح إيران في المنطقة تستوجب بقاء النظام السوري باعتباره الحليف الأكبر والأقوى في المنطقة وبسقوطه تصبح إيران دولة معزولة.

المبحث الرابع

موقف دول الجوار والموقف الخليجي تجاه الأزمة السورية

أولا: الموقف اللبناني

تُعد لبنان من أكثر دول الجوار السوري تأثراً بالتغيرات السياسية في سوريا نظرًا للعلاقة التاريخية المتداخلة بين البلدين، والتي كانت سوريا تعد الطرف الأقوى فيها، وكان لها تأثير مباشر على معظم المستويات في لبنان، ولكن هذه العلاقة المتداخلة تراجعت بشكل كبير بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وما ترتب عليه من تداعيات كان أهمها انقسام الأحزاب السياسية ما بين مؤيد ومعارض للنظام السوري، حيث برز تحالف مناهض لسوريا في لبنان تحت مسمي تحالف قوى14أذار والذي يضم أحزاب سنية ومسيحية ودرزية، في حين تشكل تحالف 8أذار المؤيد للنظام السوري والمكون من حزب الله وبعض الأحزاب السياسية والسنية والمسيحية، وكلا الطرفين متحالف مع قوى إقليمية متنافسة كالسعودية وإيران، كما وقد تزايد الضغط الدولي على سوريا لإخراجها من لبنان، وإضعاف وتفكيك كثير من أدوات الضغط السورية داخل لبنان، ولكن بالرغم من ذلك تمكنت سوريا من الاحتفاظ بمكانة لها داخل لبنان من خلال توطيد علاقاتها بحزب الله (العزي،2012).

وفى ظل تطور التحولات السياسية ومع بداية الأزمة السورية كان لبنان منكباً على نفسه منشغلا بتشكيل الحكومة عقب انهيار حكومة سعد الحريري يناير 2011، حيث بدأت المفاوضات بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وحزب الله حول الحقائب الوزارية، والتي انتهت بتشكيل حكومة يهيمن عليها تحالف قوى 8آذار (ساتيك،2013،ص ص5-10) .وبالرغم من ذلك بدأ الموقف الرسمي اللبناني يتبلور بتبني رئيس الحكومة اللبناني نجيب ميقاتي موقفاً وسطياً من خلال إتباع سياسة الحياد والنأي عن النفس والابتعاد عن سياسة المحاور العربية مع التأكيد على الالتزام بالتضامن العربي في اطار الجامعة العربية، وذلك لتجنيب البلاد الانعكاسات السلبية للأزمة السورية، ووضع حد لانزلاق لبنان نحو حرب أهلية يمكن أن تسهم في تمزيق وحدة البلاد، حيث فضَّل تحالف قوى 14 آذار ومؤيدوه التريث وانتظار تطور الأوضاع التي تسير في تجاه إضعاف النظام السوري، وتجنب تصعيد المواجهة السياسية في لبنان قبل تبلور معالم التغير في سوريا، وفى الوقت ذاته حرص تحالف 8 آذار على إبقاء الحكومة التي كان يهيمن عليها وخفض حدة التوتر في لبنان، لكن نتيجة الاختراقات السورية وتطور الأزمة بدأ التحول في

موقف القوى السياسة في لبنان، حيث الانقسام والاصطفاف السياسي والطائفي بين قوي 8آذار الداعمة للنظام، وقوى 14المؤيدة للمعارضة التي رأت أن الأزمة السورية تمثل فرصة لدعم المعارضة السورية، والعمل على إسقاط القوى الإقليمية التي تقف وراء قوة حزب الله في لبنان (نهار،2012).وقد انعكست حالة الاستقطاب بين الطرفين على السياسة الداخلية من خلال تفاقم التوتر وازياد حدة الصراع داخل الحكومة اللبنانية، ووقوع حوادث ومشاحنات وصلت إلى مستويات تكاد تشبه مناخات ما قبل الحرب الأهلية، بالرغم من أن لبنان حاولت تجنب حدوث انهيار اقتصادي وأمنى شامل منذ بدء الأزمة السورية إلا أنها تمكنت من تسليط الضوء على مكامن الخلل الوظيفي في العملية السياسية في لبنان، كما تمكنت من استيعاب الأزمة السورية تفادياً للانهيار، لكن تطور الأزمة السورية سيكون له انعكاسات مباشرة على الداخل اللبناني نظراً لأن سوريا تحاول في بعض الأحيان نقل الأزمة إلى لبنان لتخفيف الضغط عليها والتأثير فيه الأمر الذي سيكون له العديد من التداعيات مثل:

- احتمالية تعرض الأوضاع الأمنية على الحدود السورية–اللبنانية خاصة في طرابلس وصيدا والبقاع وعكار إلى حالة من عدم الاستقرار، وتزايد حالات العنف التي قد تأخذ طابعا طائفيا أو مذهبيا.
- تفشي معدلات البطالة نتيجة تزايد عدد اللاجئين السوريين في لبنان، حيث بلغ عدد اللاجئين السورين في لبنان 1.1مليون لاجئاً، وقد أوضح في ذلك الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان قائلا إن اللاجئين السوريين مع العمال السوريين الذين يوجدون بصورة شبه دائمة إضافة الى أن اللاجئين الفلسطينيين باتوا يشكلون ربع عدد سكان لبنان، كما قال وزير الصناعة بانوس مانوجيان: "إن السوريين باتو يأخذون مكان العمال اللبنانيين" الأمر الذي من شأنه أن يزيد معدل البطالة والهجرة، كما أن ذلك الأمر يسهم في تهديد النسيج الاجتماعي الهش في لبنان(مجلة دراسات وأبحاث العرب، العدد9707، ص6).
- تراجع قدرة حزب الله على الاستمرار في عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي حيث أن الدعم اللوجستي للحزب من جانب سوريا أو إيران عبر سوريا كان جانبا مهما من معايير القوة الشاملة لحزب الله، كما أن سقوط النظام السوري سيكون له تداعياته على فرص حزب الله في أن يكون له نفوذا في الساحة السياسية اللبنانية.

- تراجع مكانة وشـــعبية حزب الله الإقليمية على خلاف ما كانت عليه عام 2006، حيث كان ينظر اليه باعتباره حركة مقاومة استطاعت تحقيق انتصار على العدو الصهيوني لكن نتيجة التحولات السياسية، وما أفرزته من مواقف لحزب الله متقاربة من الموقف الإيراني في معارضة بعض الثورات الشعبية أفقد الحزب الكثير من شعبيته أمام الرأي العام العربي(حسام،2012).

ثانيا: الموقف الأردني:

اتسم الموقف الأردني منذ بداية الأزمة السورية بالدبلوماسية والغموض، واتباع سياسة النأي بالنفس عن مناخ طلب التحولات السياسية في المنطقة العربية وخاصة سوريا حتي لا يزداد تأثر الداخل الأردني بالتراكم الاحتجاجي السلمي للدفع نحو تحقيق الإصلاح السياسي أو المطالبة بالملكية البرلمانية. ويعود ارتباك النظام الأردني وعجزه عن تحديد موقف واضح تجاه الأزمة لخشية الأردن من قدرة النظام السوري على إخماد الأزمة أو العمل على تصديرها إلى عمان وأن تقع الأردن ضحية الحرب الجارية على حدودها (شقير،2014). ونظرا لتطور الأزمة السورية ورفض النظام القيام بالإصلاحات واستخدامه العنف تجاه الشعب بدأ الملك الأردني بمطالبة الأسد بالتنحي عن السلطة، وتحول موقفة من سياسة احتواء إلى محاولة إنهاء الأزمة من خلال استقبال اللاجئين عبر أراضيه، وتقديم الدعم للمعارضة المعتدلة حيث ينظر الأردن الى نشاط الجماعات المتشددة المتحالفة مع القاعدة في سوريا باعتبارها تمثل تهديداً وجودياً له، ولكن مع وقوع اشتباكات على الحدود بين الأردن وسوريا بسبب إيواء الأردن للمعارضة وعدد من اللاجئين قامت الأردن بضبط الحراك السياسي للمعارضة وتقييده على الحدود (مسعد وآخرون،2013، ص2017).

تداعيات الأزمة السورية على الأردن.

- توتر الأوضاع وانتشار الفوضى والصراع المسلّح وتنامي الميليشيات الطائفية والدينية المتقاتلة التي تستقطب المقاتلين من مختلف الدول، وتزايد خوف النظام الأردني من تهريب الأسلحة عبر الحدود من قبل متطرفين أردنيين، الأمر الذي ينعكس على البيئة الأردنية.
- إن تخوفات النظام الأردني من احتمالات سقوط النظام السوري أو بقائه قد أسهمت في إرباك المشهد السياسي الداخلي، فاحتمالات سقوط النظام وإنشاء حكومة ديمقراطية يمكن أن تعزز

من فرص التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية عموماً، ومن ضـــمنها الأردن، أما بقاء النظام فيمكن أن يعرقل هذه التحولات.

- استمرار الأزمة السورية يشكل تهديدا للأمن والاقتصاد الأردني لعدم مقدرة الأردن على تحمل تكلفة اللاجئين الســـوريين الذين هم في ازدياد مطرد، حيث بلغ عددهم نصـــف مليون لاجئ(نعمان،2012). وكذلك تأثر البنية الديموغرافية الأردنية بالأزمة السورية.

يتبين من ذلك أن الأردن أراد العمل وفق سياسة متوازنة تفرضها سياسة الأمر الواقع من خلال تغليب الحل السياسي ودعم تشكيل حكومة انتقالية في سوريا كما أصبح أكثر انفتاحاً على المعارضة ومساندا لها في منح الائتلاف المعارض في سوريا مقعداً في الجامعة العربية بالرغم من ذلك، إلا أن النظام يرفض استعدائها خشية من تحول مخيمات اللاجئين إلى خزائن للمسلحين المناوئين للنظام.

ثالثا: الموقف المصري:

اتسم الموقف المصري بداية الأزمة السورية بالارتباك والسعي الى سياسة النأي بالنفس عن تطورات الوضع في سوريا تفاديا للانتقادات الداخلية، ويعود ذلك لعدد من العوامل أهمها عدم القدرة على المبادرة والتأثير في الأزمة لافتقاد أدوات القوة؛ ونتيجة للظروف الاستثنائية التي كانت مصر تمر بها على الصعيد الداخلي، وعدم مقدرة المجلس العسكري على تشكيل سياسة خارجية خارج الإطار العام الحاكم لمواقف مصر في مرحلة ما قبل الثورة الأمر الذى أسهم في غياب رؤية استراتيجية لدور مصر الإقليمي (مسعد وآخرون،2013،ص216).ونتيجة لتزايد خطورة الأزمة السورية واستخدام النظام للعنف الممنهج ضد المحتجين وعدم الاستجابة لدعوات الإصلاح الداخلية والخارجية، زادّ حدة مواقف القوى الإقليمية والدولية تجاه الأزمة بفعل تدهور الوضع الإنساني داخل سوريا، بالإضافة إلى تصاعد الانتقادات والعقوبات الدولية على النظام السوري. وبدأ يتبلور موقف مصري واضح يرفض الحلول الأمنية، ويؤكد على ضرورة إيجاد مخرج سياسي يقوم أساس على حوار وطني يشمل جميع القوى السياسية، والتأكيد علي توفير دعم كامل للمبادرات العربية بناء على موقف دولي يرفض العدوان أو تدويل الأزمة والتدخل العسكري في سوريا (أبو القاسم ،30أغسطس2012).

ويتبين من ذلك أن تواري الدور المصري المثقل بميراث كبير من التراجع، وعجزه عن قيادة التفاعلات العربية تجاه الأزمة السورية، وعدم مقدرته على المبادرة والتأثير كان لصالح أدوار عربية أخرى، حيث

إن مركز الثقل عربيا انتقل إلى السعودية وقطر اللتين لعبتا الدور المبادر من خلال تحريك الموقف العربي تجاه الأزمة.

رابعا: الموقف العراقي

اختلف تفاعل العراق تجاه الأزمة السورية جذريا عن طريقة تفاعل لبنان من حيث تباين الموقف الرسمي والشعبي فقد اتسم الموقف الرسمي بالحذر والترقب، وقد حاولت الحكومة العراقية الموازنة بين علاقتها بإيران المؤيدة لنظام الأسد بحكم المصالح المشتركة معه ذات النفوذ والتأثير السياسي في العراق، وبين العمق العربي المؤيد للمعارضة. ويعود ذلك لخشية النظام العراقي أن تؤثر الأزمة في حال نجحت المعارضة تأثير مباشر على تطور الوضع السياسي الداخلي في العراق، وكذلك تغير خارطة التحالفات السياسية والتوازن الإقليمي في المنطقة بينما اتسم الموقف الشعبي بدعم المعارضة (زنون،2011). وقد اتخذت الحكومة العراقية العديد من القرارات المساندة للنظام السوري والتي تضمنت تحفظ العراق عن التصويت على قرار الجامعة العربية الخاص بتعليق عضوية سوريا ومنح مقعدها للمعارضة الصادر بتاريخ 23نوفمبر 2011، كما تحفظ العراق على قرار مجلس الجامعة العربية الخاص بالعقوبات الاقتصادية المتعلقة بالحكومة السورية في 27نوفمبر 2011، ولكن بالمقابل قامت بالتصويت لصالح المبادرة العربية الثانية في اجتماع الجامعة العربية بتاريخ 22يناير 2012، والتي نصت على تفويض الرئيس السوري صلاحياته لنائبه لتشكيل حكومة وحدة وطنية، في حين أعلن تحفظه على منح مقعد سوريا للمعارضة في القمة العربية المنعقدة في الدوحة 2013معتبرا ذلك سابقة خطيرة في تاريخ الجامعة العربية (ساتيك،2013،ص14).وكذلك عملت الحكومة العراقية على مراقبة المناطق المتاخمة للحدود العراقية السورية لمنع مرور القوات المعادية للنظام السوري من عبور أراضيها.

تداعيات الأزمة السورية على العراق:

- تخوف الحكومة العراقية من أن تؤدي سيطرة المعارضة على السلطة في سوريا أو المناطق المحاذية للحدود العراقية السورية إلى تزايد نفوذ الجماعات الإسلامية أو المسلحة، وخلق بيئة ملائمة للتنظيمات الجهادية المتطرفة مما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني في العراق.
- خشية الحكومة العراقية أن يسهم سقوط النظام السوري وتجاه الأوضاع في سوريا نحو قيام حكومة سنية معتدلة في دمشق، فإن ذلك من شأنه أن يسهم في توتر الأوضاع الداخلية، ويؤدي

إلى قيام حرب أهلية وطائفية في العراق الأمر الذي ينعكس سلبا على التحالفات السياسية في المنطقة (ساتيك،2013، ص15).

- ساهمت الأزمة السورية في إحداث قدر من التحول في موازين القوي بين كل من إيران والعراق وذلك في ظل بحث إيران عن حليف بديل للنظام السوري بهدف الحفاظ على مصالحها الإقليمية،وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تزايد التدخل الإيراني في الشأن العراقي والتضييق على السنة لصالح الشيعة (حسام ،2012).

يتضح من ذلك أن الموقف العراقي اتسم بالتعقيد والتناقض نتيجة لتباين المواقف وتعدد الأطراف والافتراق في الموقفين الشعبي والرسمي، وكذلك اختلاف محددات التأثير على هذا الموقف حيث شكلت الحسابات والمخاوف الطائفية هاجسا كبيرا في أذهان الساسة وصناع القرار في العراق عند اتخاذهم أي موقف يتعلق بسوريا لذلك لم يكن الموقف العراقي بمنأى عن دائرة التأثير والتأثر في الأزمة السورية حيث تمكنت الأزمة السورية من إحداث قدر من التحول في موازين القوى بين إيران والعراق وتركيا،حيث بدأت إيران بالبحث عن حليف جديد "يشغل" يحل مكان الحليف السوري في حال انهياره بغية الحفاظ على مصالحها الاقليمية.

خامسا: موقف مجلس التعاون تجاه الأزمة السورية:

نظرا لأهمية الأزمة السورية فقد تباينت مواقف الدول الأعضاء في منظومة مجلس التعاون الخليجي تجاهها، فبعض الدول الخليجية تميز موقفها بثقل أكثر من غيرها فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية نظرا لاختلاف المصالح، وخشية دول الخليج من حالة عدم الاستقرار الذي يمكن أن يولده استمر حالة العنف في سوريا، واستثمار العديد من الأطراف الإقليمية والدولية لتلك الحالة للتدخل في شؤون المنطقة عن طريق استغلال بعض الدول للوضع في سوريا للدفع بأجنداتها الطائفية والمذهبية والعرقية، الأمر الذي يؤدى إلى انتشار الفوضى مما يسهم في تهديد أمن واستقرار الدول الخليجية والإضرار بمصالحها، لذلك بدأت بعض دول مجلس التعاون اتخاذ موقف بدعم النظام، وبعضها بدعم المعارضة، بينما طرف أخر فضل الوقوف على الحياد، ويتبين أن الموقف السعودي والقطري لعبا دورا محوريا في إدارة الأزمة السورية (بن هويد،2012).

تتطرق الدراسة إلى توضيح مواقف بعض دول مجلس التعاون الخليجي الفاعلة في الأزمة السورية

- **الموقف السعودي:**

أ- طبيعة العلاقات السورية السعودية قبيل الأزمة:

تميزت العلاقات السعودية – السورية بالتعاون والتكامل تارة والتنافس والقطيعة تارة أخرى فقد كانت تتسم العلاقات بين الطرفين خلال عهد حافظ الأسد بالتعاون والتفاهم، ولم تتزعزع لتتحول إلى توتر علني قط، حتى في ذروة المواجهات بين النظام السوري وجماعات الإخوان المسلمين خلال مرحلة الثمانينيات، وكذلك دعم النظام السوري الموقف الخليجي ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية. وعلى الرغم من تحالفه مع إيران تمكن النظام السوري من تحقيق الموازنة بين علاقاته بإيران وتحقيق مصالحة مع السعودية (سلامة،2013، ص76). بينما جرى في عهد الرئيس بشار الأسد الانفتاح السعودي على سوريا بعد تأييد القيادة السورية للمبادرة السعودية في بيروت عام 2002، لكن هذه العلاقات لم تبق طويلا حيث توترت العلاقات السورية السعودية عام 2005 على إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، ونتيجة التقارب مع إيران على حساب علاقاته بدول الخليج، ومن هنا يتبين أن الرئيس حافظ الأسد استطاع الموازنة بين علاقاته مع إيران ودول الخليج بينما أخفق الرئيس بشار الأسد في تحقيق ذلك الهدف من خلال توثيق علاقات بإيران على حساب علاقاته بالدول العربية، وما يهم هنا أن العلاقات السعودية السورية عند حدوث الأزمة السورية تميزت بالتعاون والتقارب (بشارة، 2013،ص ص529-533).

ب-الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية:

وقفت السعودية بداية الأمر موقفا مناهضا للتحولات السياسية في المنطقة العربية حيث عارضت طريقة تغير أنظمة الحكم بالثورة والاحتجاجات الشعبية حتى في الأنظمة الغير صديقة، ولم يخرج الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية عن تلك المواقف، فقد دعمت السعودية النظام السوري بداية حدوث الأزمة، واعتبرت أن ما يحدث في سوريا مؤامرة تهدف ضرب أمن واستقرار النظام السوري، (سيريانيوز،2011). ويعود سبب تضامن السعودية مع النظام السوري الي خشية السعودية انتقال الأزمة إلى دول الخليج بعد قيام الاحتجاجات في البحرين وتأييد إيران لها، وكذلك بسبب دعم النظام السوري للسعودية في إرسال قوات درع الجزيرة لدعم النظام وللقضاء على الاحتجاجات في البحرين بالرغم من رفض إيران لذلك الموقف (المعلم،2011). وكما ويعود موقف السعودية الداعم للنظام لعدم وجود موقف إقليمي أو دولي حاسم ضد النظام السوري والمراهنة على تقديم النظام للإصلاحات التي أعلن عنها

بداية الأزمة، لكن نتيجة استمرار النظام في استخدام الحل الأمني لقمع المعارضة، وعدم القيام بالإصلاحات السياسية بدأ الموقف السعودي بالتحول تجاه الأزمة السورية من خلال دعم المعارضة، ويعود سبب التحول في الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية إلى تأثر الرأي العام السعودي بالعنف الذي استخدمه النظام السوري تجاه المعارضة خاصة بعد مجزرة حماة حيث بدأ العامل الطائفي يلعب دورا في بلورة الموقف السعودي ويشكل عاملا ضاغطا على نظام الحكم السعودي (بشارة،2013،ص ص542-545).

وكذلك استغلت السعودية الأزمة السورية لمواجهة النفوذ الشيعي ومنع تمدده في الخليج العربي خشية من تشكيل درع شيعي في منطقة الخليج والجزيرة، خصوصا بعد تفرد إيران بالعراق بعد الانسحاب الأمريكي، ووجود قوى لها في سوريا فضلاً عن تزايد المخاوف من تصاعد النفوذ الإيراني في اليمن، ومحاولة التدخل في الشؤن الداخلية لدول خليجية أخرى الأمر الذي يسهم في تطويقها بهلال شيعي يمتد من شمال شبه الجزيرة وفى كل من العراق والشام.وقد تزامن تحول الموقف السعودي تجاه الأزمة مع بروز مواقف إقليمية ودولية داعمة للمعارضة، حيث بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري، كما والتقى الموقف السعودي الداعم للمعارضة مع الموقف التركي (قبلان،2014 ،ص13).

- **الموقف القطري:**

لقد اتسمت العلاقات السورية – القطرية قبل حدوث الأزمة السورية بالاستراتيجية، حيث تم التقارب والتعاون على الصعيدين السياسي والاقتصادي إذ دعمت قطر المواقف السورية وأشادت بدعمها للمقاومة رغم استياء بعض الدول العربية، كما كان لقطر دور في إنهاء العزلة المفروضة على سوريا بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

مع حدوث الأزمة السورية حاولت قطر تطويقها واحتوائها من خلال إقناع الرئيس السوري باتخاذ خطوات إصلاحية ومنع تفاقم التصعيد لكن النظام السوري لم يستجب، فبدأ التحول في العلاقة بين البلدين يتخذ منحى مغايراً ومفاجئاً الأمر الذي دفع قطر للعب دور محوري في دعم المعارضة السورية من خلال إطار الجامعة العربية حيث تمكنت من خلق إجماع عربي لممارسة الضغط على النظام السوري، وذلك بدعم المبادرة العربية والاعتراف بالائتلاف الوطني ممثلا للشعب السوري إضافة إلى إغلاق قطر سفارتها

بدمشق وتعليق أعمالها فى سوريا (مسعد وآخرون،2013، ص216) ويعود التحول في موقف قطر تجاه النظام السوري ودعم المعارضة إلى تخوف قطر ودول الخليج العربي من محاولات الهيمنة الإيرانية بعد انكشاف الدور الإيراني لما يحدث في البحرين، وكذلك رغبه قطر في الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي، نظرا لأن المنطقة العربية لا زالت تعيش صراع الدور والزعامة في ظل تراجع الدور التاريخي لمصر في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بسبب انشغالها بأوضاعها الداخلية، لذا سعت قطر لشغل هذا الدور، إضافة إلى غياب تأثير الأيدلوجية على القيادات القطرية وغلبه الطابع البرجماتي وهذا يمكنها من تنفيذ سياسة خارجية مميزة تحقق مصالحها(الرنتيسي،2013 ،138) يتبين من ذلك أن غياب الدول الكبرى في المنطقة هيأ لقطر أن تلعب دورا محوريا في المنطقة مستغلة ما تملكه من مقدرات اقتصادية، وتسعى قطر لتثبيت هذا الدور في وجدان المواطن العربي وعقليته، من خلال الاقتراب من هموم وأمانيه وهذا ما يعكسه الإعلام القطري خلال قناة الجزيرة وقد جاء موقف قطر المؤيد للمعارضة منسجما مع موقف المجتمع الدولي خاصة الولايات المتحدة، ودول الخليج المتوجسة من إيران حليفة النظام السوري خاصة بعد أحداث البحرين ما يجعل سقوطها ضربة موجعة لإيران.

ترى الدراسة أن الأزمة السورية كانت سببا جوهريا في ظهور تحالفات إقليمية جديدة داخل النظام العربي تقودها دولتان مركزيتان هما إيران حليفة النظام السوري التي كانت تهدف إلى إقامة هلال شيعي في المنطقة وتركيا والسعودية قطر حليفة المعارضة التي كانت تهدف لإسقاط النظام السوري ومن هنا أدركت السعودية وقطر أن موازين القوى في الخليج العربي هى معادلة صفرية وأن أى خسارة لإيران تعنى مكسبا تكتيكيا واستراتيجيا لدول الخليج ومجلس التعاون لكن رغم وجود تنسيق سعودي قطري على الأهداف الاستراتيجية تجاه سوريا إلا أن السعودية فضلت مساندة قوى وطنية وتيارات إسلامية محددة في حين فضلت قطر دعم جميع أطياف المعارضة السورية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية المتطرفة وذلك بهدف الإمساك بجميع الأوراق المهمة في مرحلة ما بعد الأسد الأمر الذى أسهم وجود أجواء تنافسية بين الطرفين وأسهم في تشتت المعارضة واستمرار العنف.

الفصل الرابع

أثر التحول في توازن القوى الدولية على الأزمة السورية

المبحث الأول: الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية

المبحث الثاني: الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية

المبحث الثالث: الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية

المبحث الرابع: الموقف الأوروبي تجاه الأزمة السورية

الفصل الرابع

أثر التحول في توازن القوى الدولية على الأزمة السورية

تشير أدبيات العلاقة الدولية إلى وجود ترابط عضوي بين البيئة الداخلية للنظام الإقليمي والبيئة الخارجية للقوى الدولية. وعليه فإن الدراسة ترى أن فشل النظام الإقليمي في إدارة الأزمة السورية أدى الى تدويلها، فقد أصبحت الأزمة السورية تشكل حالة من الضبابية التي تتشابك فيها التوازنات وحسابات المصالح والتباين الكبير في مواقف الدول الكبرى، هذه الدول التي تتصارع على النفوذ والمكانة في سياق التفاعلات الدولية بين روسيا والصين اللتين تعملان بكل قوة للحيلولة دون تغيير النظام القائم في سوريا؛ وذلك لأن عملية التغيير صعبة ومكلفة بالنسبة لحجم مصالحهما المرتبطة مع هذا النظام، خاصة وأن روسيا تدير جزءاً من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط من خلال علاقتها المتطورة مع النظام السوري، بينما تراهن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على عنصر التغيير لإحداث اختراق في القضايا المعقدة في المنطقة بعدما عجزت عن احداثه من قبل، سواء بسياسة التشدد أثناء حكم الرئيس الامريكي بوش أو سياسة التقارب مع مجيء أوباما. فالولايات المتحدة ترى أن الأزمة السورية قد تكون فرصة هائلة لتفكيك محور الممانعة الذي تمثله سوريا وإيران وحزب الله، والعمل على إعادة صياغة التوازنات في المنطقة لصالح أهدافها ومصالحها، لذلك ونظرا لتعقد الأزمة السورية وأهميتها باعتبارها نقطة تشابك إقليمية دولية فقد أسهمت في إحداث تحولات كبرى في السياسة الدبلوماسية الدولية، ويتناول هذا الفصل دراسة البيئة الدولية والتعرف إلى مواقف الدول الكبرى وتفاعلاتها تجاه الأزمة السورية، أثر التحول في توازن القوى الدولية على الأزمة السورية.

المبحث الأول

الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا بعد حرب الخليج الثانية 1990:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحولات جذرية في بيئة المناخ الدولي والإقليمي كان لها تأثير مباشر على توجه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا، فقد استخدمت الولايات المتحدة سياسة الترغيب والترهيب أو ما يعرف بسياسة العصا والجزرة كمحاولة لإجبار سوريا على انتهاج سياسة أكثر توافقا وانسجاما مع المصالح الأمريكية، حيث شكل اجتياح العراق للكويت عام1990وما ترتب عليه من تداعيات نقطة تحول في تاريخ العلاقات الأمريكية السورية (محمود،2008، ص279). إذ تطورت العلاقات الثنائية بين الطرفين، ونتيجة التحول في النظرة الاستراتيجية لكل من سوريا والولايات المتحدة الأمريكية بعد بروز هذه الأخيرة كقوة منفردة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي أكسبها دافع أكبر لإحتواء بعض المناطق ذات العمق الاستراتيجي محاولة بذلك قطع الطريق أمام أي قوة دولية تطمح في لعب دور إقليمي في المنطقة خاصة بعد ظهور العامل الاقتصادي كعامل مؤثر في العلاقات الدولية الأمر الذي دفع سوريا لإعادة التموضع من أجل تعزيز دورها الإقليمي والتعويض عن فقدان حليفها الاستراتيجي الاتحاد السوفيتي، بينما الولايات المتحدة بدأت باتباع سياسة التقارب مع سوريا من خلال تأييد وجودها العسكري في لبنان.

كما وجدت في تلك التحولات فرصة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي حيث تمكنت الولايات المتحدة من إقناع سوريا بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وقد أسهمت زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 1994 في تعزيز سياسة التقارب بين البلدين، حيث تم التباحث في العديد من القضايا التي تتمثل في عملية السلام والعلاقات المتوترة بين الطرفين، كما وقد وصل التعاون في مجال القطاع الخاص إلى ذروته مع حصول عملاق الطاقة الأمريكي كونوكوفيليس بالتعاون مع شركة توتال الفرنسية عام 1998 على مشروع للغاز شرقي سوريا بقيمة 430مليون دولار أمريكي (الشرق الأوسط،2009). لكن نتيجة فشل مؤتمر مدريد بإيجاد تسوية سورية – إسرائيلية، وعدم مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تقريب وجهات النظر بين الطرفين، بدأ التحول التدريجي في سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا من سياسة الارتباط البناء والاحتواء إلى سياسة الردع من خلال ممارسة الضغوطات

على النظام السوري (محمود،2008، ص284). والوقوف بالمرصاد لطموحاتها في الحصول على الأسلحة المتطورة من خلال الضغط على الحكومة الأرجنتينية لإفشال بناء مفاعل ذري للأبحاث في سوريا أو شراء مفاعل نووي للأغراض السلمية من الصين، كما منعتها من شراء صواريخ "سكود" من كوريا الشمالية(سويد،2004، ص22).

وفى ظل تطور الأحداث ومنذ وصول إدارة الرئيس بوش الابن إلى السلطة ظهرت العديد من المتغيرات والمحددات التي تفاعلت وتداخلت مع بعضها البعض بشكل مؤثر في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام الإقليمي، والتي أسهمت في تهيئة المناخ الدولي والإقليمي لإعادة تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة العربية التي تعتبر سوريا جزءاً لا يتجزأ منها بما يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمثلت تلك المحددات في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أصابت العمق الأمريكي (الشاهر،2001). وتركت صدمة في نفوس صناع القرار السياسي الأمريكي أجبرتهم على إعادة النظر في تقييم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والقائمة على دعم وتثبيت الاستقرار السياسي كأولوية عليا لاستراتيجيتها في الشرق الاوسط حتى ولو كان هذا على حساب نشوء القيم الديموقراطية وتطور المجتمعات العربية انسانيا واقتصاديا، فقد أدركت النخب السياسية الأمريكية أن تأييد الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي كونها من حلفاء واشنطن لم يعد يمثل درع وقاية لمصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة، بل أن التأييد لتلك الأنظمة الاستبدادية السبب الأساسي لنمو التطرف الذي بلغ أوجه في الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن فى الحادي عشر من سبتمبر 2001، وهذا الانقلاب في الاستراتيجية الأمريكية حول دعم مشروع الديموقراطية من حلم مثالي إلى واقعية يضمن أمن الولايات المتحدة على المدى البعيد؛ لذا فإن أحداث سبتمبر شكلت فرصة ذهبية للولايات المتحدة لترتيب استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط التي تعد من المناطق المهمة في الجيوسياسية الأمريكية(النجار،2012،ص ص 96-97).

لذلك عملت على توظيف تلك الأحداث لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم وإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، وكان أبرزها القيام بحرب وقائية في أى مكان بالعالم ترى فيه تهديدا لأمنها، كما استحدثت قيم تصنف الدول على أساس الخير والشر وتكريس قاعدة "من ليس معنا ضدنا (الشاهر،2001).

ويمكن القول أنه بالرغم من المواقف الإيجابية التي اتخذتها سوريا ضد الإرهاب الا أن ذلك لم يشفع لها الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكية، بل على العكس من ذلك فقد أعلنت واشنطن بعد سبتمبر 2001 وضع سوريا في مقدمة الدول المستهدفة من قبل الادارة الأمريكية على قائمة الدول الراعية للإرهاب بسبب مساندتها ودعمها لحزب الله وفصائل مسلحة تعتبرها واشنطن منظمات ارهابية مثل حماس وحزب الله، لذلك ترى الدراسة أن سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا تحولت من سياسة الاحتواء والبناء إلى سياسة الردع (محمود،2008،ص278).وقد زادت حدة التوتر في العلاقات الأمريكية السورية خلال الغزو الأمريكي للعراق نظرا لمعارضة سوريا العلنية للمشاريع والخطط الأمريكية في المنطقة، ورفضها التدخل الأمريكي في العراق، كما شجعت مقاومة الاحتلال من خلال فتح الحدود ودعمها للمقاومة. الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية لاتباع سياسة المواجهة والردع تجاه سوريا من خلال التهديد بفرض عقوبات عليها تحت ذريعة دعمها للإرهاب بالإضافة إلى ووجودها العسكري في لبنان، والتعاون مع العراق من خلال حماية الودائع المالية للعراق في البنوك السورية، وعدم مراقبة الحدود مع العراق واتهامها بتطوير أسلحة الدمار الشامل (خلف،2006،ص173).

وبذلك دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة عقب الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل2003 كان من أهم انعكاساتها الاقليمية زيادة توتر العلاقات السورية الأمريكية، ووصولها إلى مرحلة من القطيعة، حيث عمل الكونجرس على إصدار قانون يتعلق بمحاسبة سوريا ويتهمها بالمسؤولية عن العمليات الانتحارية (زيادة،2013، ص218). وقد ازدادت حدة التوتر وتعقد العلاقات السورية الأمريكية بشكل أكبر عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، فتمكنت الولايات المتحدة من لعب دور أساسي في توظيف عملية الاغتيال لإخراج سوريا من لبنان في مارس من العام نفسه بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي طالب سوريا بإنهاء احتلالها للبنان وإجبارها على أن تكون أكثر تعاونا مع القوات الأمريكية الموجودة في العراق إضافة الى تخفيف الضغط على إسرائيل (خلف،2006، ص ص182-183).

وبناء عليه يتبين أن "الاستراتيجية الصهيونية والتحالف المسيحي والمحافظين الجدد وإدارة الرئيس بوش، تقود الولايات المتحدة إلى المواجهة مع البلدان العربية والإسلامية وفرض ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى الهيمنة عليها واستغلال ثرواتها النفطية ولا يهدف إلى الإصلاح على الإطلاق، بل احتواء المنطقة عبر عملية الدمج بين التكنولوجيا الإسرائيلية والمال العربي واليد العاملة

العربية الرخيصة، لتصبح إسرائيل المركز والقائد للنظام الإقليمي الجديد ولإعادة صياغة عقل وروح وفكر الإنسان العربي والمسلم بالقضاء على الثقافة العربية الإسلامية وأمركة المنطقة وصهينتها" (حسين،2005، ص172). ونتيجة لمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية ومتطلباتها، وما تعرضت له سوريا من ضغوطات أمريكية، أسهمت في دفع صانع القرار السوري إلى تبني قرار أكثر واقعية وعقلانية للتقليل من حدة الضغوطات المفروضة عليها (زيادة،2013، ص167).

يمكن القول إنه منذ انتخاب الرئيس أوباما في نوفمبر 2008 بدأ هذا الأخير بتبني سياسة واقعية –وسطية تتسق مع التوجه السائد للسياسة الخارجية الأمريكية فقد بدا أكثر انكفاء نحو الداخل، مغايرا بذلك لسياسة الرئيس بوش الابن المرتكزة على التدخل العسكري المباشر، خاصة في العراق، حيث أثبتت هذه فشلها مما أثار غضب الشعب الأميركي عليها. وقد أدت سياسة أوباما إلى تجديد الاعتماد على حلفاء إقليميين في مناطق مختلفة حول العالم للتعامل مع قضايا يمكن أن تشكل تهديدًا للمصالح الأميركية أو لحلفائها في المنطقة (بشارة، تطور،2013). ومع قناعات الديمقراطيين بفشل سياسة الجمهوريين أولا في العراق ثم في سوريا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير استراتيجيتها وإعادة تقييم سياستها تجاه سوريا الأمر الذي توافق مع رغبة النظام السوري في الاستفادة من هذا التحول الأمريكي، الذي رأت فيه أن التعاون مع دمشق سيسهم في دفع مصالحها على عدة جبهات بما في ذلك مستقبل العراق واستقراره وخلق دولة قابلة للحياة في لبنان، والمساهمة في تحقيق السلام مع إسرائيل على كافة الجبهات وإذا تخلت دمشق عن أيديولوجيتها فإن ذلك سيؤدي إلى تحجيم نفوذ إيران في المنطقة وخلخلة توازنها الإقليمي (أبوالقاسم،2012).

إذن يتبين مما سبق أن سوريا كانت المستفيد الأكبر من هذه التطورات حيث استطاعت إنجاز سياسة خارجية متميزة مكنتها من إعادة التموضع إقليميا والوقوف علي أرض ثابتة بعد أن أنجزت شبكة من العلاقات الإقليمية والدولية وأصبحت رقما لا يمكن تجاهله عند أية ترتيبات في المنطقة.

ثانيا: الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية: .

شهدت المنطقة العربية العديد من التغيرات والتحولات السياسية التي شكلت تحديا للولايات المتحدة الأمريكية، وأربكت حساباتها ومصالحها باعتبار أن سقوط تلك الأنظمة الموالية لها يشكل تهديداً لسيطرتها وهيمنتها على المنطقة العربية؛ لذلك اتسم سلوك الولايات المتحدة تجاه هذه التحولات بالتفاوت

وفقا لتحقيق مصالحها بناء على عاملين هما أمن إسرائيل والنفط، وهذان العاملان يتطلبان ضمان الاستقرار في البلدان المصدرة للنفط لضمان الوصول إلى أسواقها (بشارة ،27فبراير،2013). لذلك اتسم الموقف الأمريكي تجاه التحولات التونسية بالترقب والحياد في بداية الأمر، ولكن مع استمرار الأحداث بدأت الولايات المتحدة اتخاد موقف أكثر وضوحا من خلال إدانة الاستخدام المفرط للقوة من قبل القوى الأمنية ومطالبتها بمنع استخدام القوة والعمل على حفظ الأمن وحماية المدنيين واحترام الحريات وحقوق الإنسان، كما طالبت الإدارة الأمريكية الرئيس بن على بالتنحي عن الحكم وقد اتضح دعم الولايات المتحدة للتحولات التونسية أكثر فأكثر عندما أشاد أوباما بسقوط نظام بن على وقال: "إن كل أمة تهب الحياة لمبدأ الديموقراطية بطريقتها الخاصة استنادا إلى تقاليد شعوبها" (بشارة، الثورة التونسية،2012،ص ص6-8).

بينما اتسم الموقف الأمريكي تجاه التحولات السياسية في مصر بالغموض والحياد الحذر في بداية الأمر، كما دعمت المبادرة الخليجية في اليمن، بينما تطور الموقف الأمريكي تجاه التحولات السياسية الليبية من خلال دعم المعارضة واستنكار استخدام الرئيس القذافي للقوة ضد المدنيين كما وأيد تشكيل تحالف دولي في ليبيا لإسقاط نظام القذافي (شومان،2012،ص164).ومن الجدير بالذكر أن الموقف الأمريكي يعد من أهم المواقف في المعادلة السورية، حيث اتسم ذلك الموقف بداية الأمر بالارتباك والتردد الحذر ومراقبة سلوك النظام السوري وردة الفعل الشعبية، ومن ثم المراهنة على قيام النظام بتقديم تنازلات وإجراء إصلاحات تتضمن الحد من مركزية احتكار السلطة وتلبية احتياجات الشعب السوري وإنهاء العنف وفتح ممرات للمساعدات الإنسانية، لذلك بقيت التصريحات الأمريكية مقتصرة الدعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجين (مركز دارسات الشرق،2014). نظرا لعدم امتلاك الإدارة الأمريكية الصورة الحقيقية للمجتمع السوري وتوجهاته السياسية، وعدم رصد أي حراك سياسي حقيقي داخل سوريا خلال عهد حزب البعث، ونظرا لمحدودية أدوات الضغط التي تمتلكها الولايات المتحدة على النظام السوري، لذا فقد بقي الداخل السوري مبهما لديها مما حذا بها إلى الاستعانة بتركيا التي تمتلك أدوات الضغط والتأثير في كل من النظام والمعارضة، لكن بعد فشل وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلوا في إقناع الرئيس الأسد بإيقاف الحل الأمني وإجراء الاصلاحات السياسية اللازمة والاستجابة لمطالب الشعب، واحتواء الأزمة (بشارة،2013). وخوفا من أن يؤدي هذا الخيار إلى الانفتاح على المجهول، بسبب طبيعة المنظومة الإقليمية والدولية المرتبطة بالأزمة السورية، لذلك رأى أن البديل

الأفضل لمثل هذا التدخل مطالبة الرئيس السوري بالتنحي معتبراً أن نظام بشار فقد شرعيته لعجزه عن إنجاز التحول الديموقراطي وتحذيره من استخدام السلاح الكيماوي ، كما تم ممارسة الضغط على النظام السوري من خلال دعم المعارضة سياسياً وإعلامياً واقتصادياً، وذلك بفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية بتاريخ 18يونيو 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعدد من المسؤولين السياسيين والأمنيين كما حاولت استصدار قرار من مجلس الأمن لإدانة النظام وتحميله مسؤولية العنف الدائر في سوريا،كما سعت لتغيير التحالفات داخل سوريا، بهدف العمل على إضعاف النظام وهو ما يعني استمرار سياسة الاستنزاف الداخلي في سوريا لجميع أطراف الصراع لصالح إسرائيل (بشارة، تطور،2013). لقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء إنهاك النظام السوري أمنياً وعسكريا وتفكيك منظومته الخاصة في الداخل من أجل دفعة إلى الانهيار والعمل على إعادة تشكيل موازين القوى الاقليمية لتقوية موقفها التفاوضي مع إيران، ومنع تشكيل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط لما يشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط، والذي قد يكون له تداعيات دولية واسعة خاصة في حال نشأ تحالف إيراني، روسي، صيني (على،2013، ص ص475-476).

وهدفت كذلك إلى إعاقة المشروع النووي الإيراني في الشرق الأوسط وتجنب الدخول في حرب عسكرية مباشرة ضدها تفاديا لكلفتها الباهظة عسكريا وبشريا، وذلك من خلال إنهاكها اقتصاديا بفرض العقوبات الاقتصادية عليها، وزيادة عزلها إقليميا ودوليا من خلال دفعها للتورط أكثر فأكثر في الأزمة السورية الأمر الذي يسهم في تأزم علاقة إيران بالحكومات والشعوب الداعمة للمعارضة، ويسهم في إضعاف قدرة إيران على المضي في مشروعها لامتلاك السلاح النووي وإعاقة مشروعها التوسعي الذي يهدف لجعلها قوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط، فمخاوف واشنطن من هذا الاحتمال يدفعها الي محاولة إحداث تغير في سوريا بما يضمن إضعاف ايران ويحول دون ظهور تحالفات أوسع لها على الساحة الدولية (العاصى،2013).

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تري أن نظام الأسد لم يعد له مكانة في حل الأزمة السورية، تجد أن هناك مصلحة حقيقية لها في تغير النظام سواء فيما يتعلق بعلاقاتها مع إيران أو بمواقفها من الصراع العربي – الإسرائيلي. ورغم أن الدعوات الأمريكية المتكررة لتنحي رأس النظام، إلا أنهم ليس لديهم ثقة كاملة في المعارضة السورية؛ ونتيجة انقسامها وعدم امتلاكها هيكلية عسكرية

متماسكة، كما أنهم غير مطمئنين لما ستؤول إليه الأوضاع في سوريا بعد نظام الأسد خاصة بعد ظهور عناصر إسلامية متطرفة واظهار ولائها لتنظيم القاعدة، ولكن يبقى ارتباط النظام الوثيق مع كل من إيران وحزب الله عاملا رئيسيا في تأييد المعارضة السورية ولو عن طريق أطراف أخرى سواء كان تركيا أو دولاً عربية لإدخال نظام الحكم السوري في عملية إنهاك واستهلاك عسكري واقتصادي تسهم في إضعافه سياسياً ومادياً(على،2013،ص476-477).

ونظراً لتجاوز النظام للخطوط الحمراء التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية باستخدامه السلاح الكيماوي في مواجهة قرى الغوطة الشرقية، اتخذ الرئيس الأمريكي باراك أوباما قراراً بتوجيه ضربة عسكرية محدودة للنظام بهدف إضعافه وإتاحة الفرصة للمعارضة في مواجهة الجيش السوري بما يفرض واقعا متوازنا بين الطرفين ويكبح حالة التفوق العسكري التي حققها النظام السوري (أحمد، احتمالات،2013). لكنها أحجمت عن توجيه تلك الضربة العسكرية نظرا للتكلفة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي قد تتكفلها الحكومة الأمريكية، وبسبب معارضة الرأي العام الأمريكي للقرار ورفض الكونجرس منحه تفويضاً لأنه يرى أن التدخل العسكري المباشر لن يخدم المصالح الأمريكية، ونظراً لتعقد الموقف المحلى والإقليمي في مرحلة ما بعد الأسد لما لذلك من تداعيات على المصالح والحلفاء الأمريكيين في المنطقة (أبو زايد،2013).لأن جزءًا كبيرًا من المعارضة يتشكل من الفصائل الدينية المتشددة والتي تتمتع بثقل ميداني كبير، ولأن المعارضة السورية لم تبد موقفا موحداً ورؤية واضحة وتنسيقاً بين مكوناتها مما يجعل خلافاتها رسائل غير مطمئنة لكل من يسعى إلى مساعدتها على إسقاط نظام الأسد، وبسبب رفض بريطانيا مساندة الحكومة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للنظام، وكذلك عجز الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على موافقة مجلس الأمن بسبب معارضة روسيا التي تتمتع بحق النقض، والتي بدأت تتحرك دبلوماسيا لمنع تلك الضربة ضد النظام من خلال طرح مبادرة لتفكيك الأسلحة الكيماوية، ووضعها تحت إشراف المجتمع الدولي والتخلص منها وفق جدول زمنى محدد يلتزم بموجبه الرئيس بشار الأسد (شومان،2012،ص164). لقد أسهمت المبادرة الروسية في إعفاء أوباما من الحرج السياسي ومثلت مخرجا للولايات المتحدة الأمريكية ونجحت في الحفاظ على النظام السوري، واحتواء وتجميد الضربة العسكرية الموجهة إلى سوريا دون أن يعنى ذلك إزالة الضربة العسكرية من الحسابات الأمريكية نهائياً، وبالمقابل تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من احتواء السلاح الكيماوي والحفاظ على أمن اسرائيل وهذه المعادلة عززت الدور الإيراني في مواجهة الدور السعودي والتركي (فايز،2013)

مما سبق يتبين أن أمريكيا رغبت بالتدخل عسكريا في سوريا بعد استخدام السلاح الكيماوي لأن ذلك يشكل خطراً استراتيجياً على المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط ويهدد ومصالح حليفتها إسرائيل، ولكن تراجع الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن الضربة العسكرية نتيجة للكلفة الإقليمية المتوقعة وحسابات التصعيد الإقليمي المحتملة من جانب حزب الله وإيران، الأمر الذى يسهم بتورط الولايات المتحدة وحلفائها في حرب طويلة الأمد ناهيك عن طبيعة العلاقات مع روسيا، لذلك قبلت بمناقشة المقترح الروسي بشان الأسلحة الكيمياوية السورية، بالرغم من ذلك فقد كشف تراجع أوباما في توجيه الضربة العسكرية للنظام السوري عن تراجع في دور الولايات المتحدة الأمريكية وفقدان مصداقيتها لدى حلفائها الإقليميين، ويشكل استثمارا سيئا لها في سياسة الإنهاك المتبادل بل وفشلا لسياسة النأي بالنفس التي اتبعها باراك أوباما بداية حكمه.

ثالثاً: هناك العديد من العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه أزمة سوريا والتى تتمثل في:.

- **خصوصية الحالة السورية:** بموقعها الاستراتيجي وارتباطاتها التحالفية ضمن محور نفوذ في المنطقة مناهض للسياسة الأميركية، فليس للولايات المتحدة طاقة على تحمل تبعات معركة مفتوحة مع أطراف هذا المحور، والتي قد يطول أمدها وتتعدد مواقعها وتسعى لتأخير المعالجة السياسية ليس لصعوبة وتعقيد تدخلها الناجع والرادع، بل لأن لها مصلحة في سياسة استنزاف النظام وحليفه الإيراني أطول مدة ممكنة، لذلك يتبين أن واشنطن تستطيع ربما تحمل مشاهد القمع والتنكيل في سوريا مهما اشتدت لكنها لا تستطيع تحمل تبعات التدخل الناجع في قراءة للمسألة من زاوية النتائج، وما يمكن أن يترتب عليها من تأثير على مصالحها وخسائر مادية يصعب تعويضها من بلد فقير بثروته النفطية كسوريا (البنا،2012).

- **الدروس والعبر من غزو أفغانستان والعراق:** حيث لعبت الخسائر الجسيمة التي منيت بها الولايات المتحدة أثناء غزوها أفغانستان والعراق، وتداعيات الأزمة المالية العالمية دوراً كبيراً في التأثير على القرار الأمريكي إزاء أي خطوة من شأنها أن تفسر على أنها استعداد لتدخل محتمل تجاه الأزمة السورية، حيث يعتقد الكثيرون من صناع القرار الأمريكي أن التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق كان قراراً خاطئاً، وتنسجم هذه النتيجة مع توجهات الرئيس الأمريكي أوباما القاضية بعدم الدخول في مغامرات عسكرية خارج البلاد إضافة إلى تقليص النفقات الدفاعية وانتهاج سياسة الحوار مع الفاعلين في المجتمع الدولي وتسليم جزء كبير من الأعباء الإقليمية إلى الدول الإقليمية الفاعلة والقادرة على تحمل المسؤولية (باكير،8يونيو2013) ويتبين من ذلك أن الرئيس الأمريكي قد اتبع

سياسة الانكفاء عن التدخل المباشر في الأزمة وانتهاج استراتيجية معاكسة لسياسة المحافظين بعد الخسائر التي منيت بها في العراق وقد أدت هذه السياسة إلى تجديد الاعتماد على حلفاء إقليمين في مناطق مختلفة من العالم للتعامل مع قضايا يمكن أن تشكل تهديدا لمصالح أمريكيا وحلفائها.

- **الموقف الإسرائيلي:** للموقف الاسرائيلي من القضايا الإقليمية وزنا كبيرا داخل أروقة صنع القرار في الولايات المتحدة والتيار العام لدى الإسرائيليين باستثناء بعض الشخصيات مع بقاء نظام الأسد كضامن تاريخي لمصالح إسرائيل، وإن كان لابد أن تشهد المعارضة تقدما عليه فيجب عدم دعم الثوار عسكريا وماديا بل تقييد ما من شأنه يؤدي إلى تقويتهم فإن صمود المعارضة في وجه الدعم المقدم للنظام من قبل إيران يدخل الطرفان في معادلة استنزاف تساهم في إضعاف سوريا (باكير،8يونيو 2013).

- **التوجهات السياسية والأيديولوجية للمعارضة:** حيث تنظر الولايات المتحدة إلى واقع الأزمة السورية ومسارها المسلح، لذلك لا ترغب بدعم الجماعات المسلحة المعارضة للنظام السوري بما يؤدي إلى حسم الموقف لصالحها، حيث تخشى أن يؤثر ذلك على البيئة الداخلية ويكون له تداعيات سلبية على البيئة الإقليمية للأزمة خاصة فيما يتعلق بأمن إسرائيل بعد انتشار فوضى السلاح والجماعات المتشددة وغياب سلطة مركزية قوية، وقد تعمقت تلك المخاوف لدى الإدارة الأمريكية على إثر مقتل السفير الأمريكي في بنغازي وسيطرة حركات جهادية على شمال مالي مما دفع الولايات المتحدة لإدراج جبهة النصرة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية في 5ديسمبر 2012 (بشارة،27فبراير 2013).

- بروز الدور الصيني وتصاعده أمنياً وسياسياً واقتصادياً، والاكتشافات الهائلة للغاز والنفط الحجري وضع منطقة أسيا والمحيط الهادي على جدول أعمال الخارجية الأمريكية التي بدأت بإعادة النظر في سياستها الخارجية (بشارة،27فبراير 2013).

رابعاً: تداعيات الأزمة السورية على الولايات المتحدة الأمريكية:

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن للأزمة السورية تداعيات على مكانتها وعلاقاتها داخل النظام الدولي والإقليمي، لذا عليها أن تتدارك هذه التداعيات التي من شأنها أن تحدث شرخاً في علاقات الولايات المتحدة، وتتمثل هذه التداعيات في:

- تزايد تأثير نفوذ الجماعات المتطرفة على الاستقرار في سوريا والنظام الإقليمي حيث تجد هذه الجماعات في مناطق الاضطرابات بيئة ملائمة لممارسة نشاطها، كما سيتيح الفراغ الأمني نتيجة تصاعد العنف أو سقوط النظام لهذه الجماعات مكانة مؤثرة بفضل تنظيمها الذاتي، أو بمساعدة أطراف اقليمية وسيساعد هذه الجماعات جغرافية سوريا باعتبارها عاملا جاذبا لكثير من العناصر المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل باعتبار سوريا ممراً مباشراً نحو إسرائيل وموقعا استراتيجياً لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة (أبو القاسم،17نوفمبر2012).

- أن يسهم انهيار السلطة المحلية في قيام حرب أهلية ذي خلفيات دينية واثنية وعرقية تتمدد خارج سوريا.

كما أسهمت روسيا عبر اتفاقها مع أمريكا إلى تخفيف حدة التوتر وتمهيد الطريق أمام العودة للبحث في أسس الحل السياسي الذي يمهد لجمع الأطراف السياسية السورية، والوصول إلى حل ينهي الأزمة السورية، وقد تعاطت أمريكا مع تلك المبادرة الروسية وكان لها في ذلك العديد من المبررات التي كان أولا الخوف الأمريكي من مرحلة ما بعد الأسد، حيث تخشى أن يقع السلاح في أيدي الحركات الإسلامية المتشددة والتي إن كانت اليوم تقاتل بشار فإنها ستوجه السلاح بعد سقوطه على مصالح أمريكا أو حليفتها إسرائيل.

ثانياّ المبررات أن المعارضة السورية لم تبد إلى حد الآن موقفاً موحداً ورؤية واضحة وتنسيقاً بين مكوناتها ما يجعل خلافاتها رسائل غير مطمئنة لكل من يسعى إلى مساعدتها على إسقاط نظام الأسد.

ثالثاً فيتمثل في السياسة الخارجية الأمريكية التي بدأت في إرساء مفهوم التغيير الناعم دون أن تتورط في مساهمة ميدانية خاصة مع قدوم جون كيري الذي يؤمن بمبدأ التفاوض لحل جميع المعضلات (صحيفة العرب،2013). بذلك يتبين أن الرئيس الأمريكي أوباما فضّل ألا يغامر في السياسة الخارجية وخاصة في الشرق الأوسط، وذلك لأن توجه الولايات المتحدة خلال تلك الفترة كان موجهاً نحو جنوب أسيا، وفي الوقت ذاته كانت تثقل كاهله تركة داخلية ثقيلة تتعلق بالاقتصاد وتحديات البطالة وتراجع التفرد الأمريكي بالقوة في العالم لصالح قوى جديدة ، وكذلك تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لخسائر سياسية واقتصادية وأمنية جاءت بعد حروبها في العراق وأفغانستان، لذلك اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بعدم تحمل القدرة على المغامرة العسكرية في منطقة تقع إسرائيل في قلب استراتيجيتها نظراً لطبيعة العلاقة بين واشنطن وإسرائيل.

المبحث الثاني

الموقف الروسي على الأزمة السورية

أولاً: محددات العلاقات السورية الروسية

تعد روسيا من القوى المؤثرة والفاعلة في الشرق الأوسط، والتي بدأت بإقامة علاقات دبلوماسية مع سوريا منذ استقلالها عام 1946(Micha,1972, pp. 123 – 125) وقد تطورت تلك العلاقات منذ مطلع الخمسينيات وأصبحت سوريا المنحازة في تطورها للاشتراكية من أهم حلفاء الاتحاد السوفيتي سابقا في الشرق الأوسط (خلبنكوف،2011، ص3). فمنذ وصول الرئيس حافظ الأسد إلى الحكم ترسخت أسس التعاون المشترك، وتعمقت الروابط بين البلدين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، حيث عمل الاتحاد السوفيتي على تسليح سوريا ومساعدتها على تحقيق التوازن والثقل الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل (عبد القادر،1999، ص24). ومع توجه مصر السياسي نحو الغرب بعد توقيع الرئيس أنور السادات اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام1979 تزايد تعزيز العلاقات السورية – السوفيتية، بهدف الحفاظ على دور الاتحاد السوفيتي ومكانته في منطقة الشرق الأوسط (خلبنكوف،2011،ص3).وبالرغم من ذلك تعد اتفاقية السلام المصرية بداية تراجع للدور السوفيتي في الشرق الأوسط، وقد تزايد انكماش وانحسار هذا الدور تجاه النظام الإقليمي منذ منتصف الثمانينيات بعد وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم، بدأ بالانكفاء على الإصلاح الداخلي ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي، وقد تزايد تراجع مكانة الدور السوفيتي في الشرق الأوسط مع انعقاد مؤتمر مدريد 1991 والتي تم بموجبه سيطرة أمريكيا على سياسات الوطن العربي(عبد الحميد،2001،ص4).

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وبدء أحداث سبتمبر 2001 اختل التوازن الاستراتيجي للنظام الدولي وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية للقوة المقررة، وقد أسهمت التفاعلات المستجدة في مصلحة التفرد الأمريكي ومن ثم جعل الدول العربية في الالتزام بالتوجهات الأمريكية من خلال احتواء ايران والالتزام بالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي (الجراد،2004).وبذلك تزايدت الضغوطات الأمريكية على سوريا مستغلة غياب الدور الروسي الداعم للنظام السوري من خلال تضييق الخناق الاقتصادي، وفرض عزلة دولية وإقليمية محكمة من أجل اجبار سوريا على فك ارتباطاتها الإقليمية التي تمثل عائقاً أمام تنفيذ المشروع الأمريكي في المنطقة، لكن سوريا بدأت

بمقاومة تلك الضـــغوطات وتفكيك أثار العزلة المفروضـــة عليها من خلال إعادة مراجعة ســـياســـتها الخارجية، حيث تمكنت من التأقلم مع الوضـع الجديد ذلك عبر اتباع سياسـات خارجية مستقلة أتاحت لها الحفاظ على مواقفها الأسـاسـية وكذلك بناء شـبكة من العلاقات الدولية والإقليمية تسـوق لها حرية الحركة بعيد عن مسار السياسة الأمريكية، والغربية وقد كانت روسيا أحد أهم محاور السياسة الخارجية السورية التي كانت بحاجة إلى دعمها.

ويتضـح من ذلك أن سـوريا كانت بحاجة إلى تجديد الدعم الروسـي خاصـة بعد وصـول فلاديمير بوتن إلى السلطة، أما بالنسبة إلى موسكو فإن سياستها الشرق أوسطية تستند إلى محورية المكانة التي تتمتع بها سـوريا في المنطقة، واسـتحالة التوصـل إلى سـلام عربي – اسـرائيلي شـامل من دون دمشـق، لذلك ســـعت روســـيا للتأثير في الأليات الإقليمية من خلال شـــراكتها مع ســـوريا وتفاعلها مع إيران (خلبنكوف،2011، ص3). ويتبين من ذلك أن كلا من سوريا وروسيا بحاجة للأخر للحفاظ على دوره ومكانته الاسـتراتيجية، فسـوريا تشـغل حيزاً في الحسـابات الروسـية، وتبرز هذه الأهمية الاسـتراتيجية لسوريا بالنسبة لروسيا في عدة اتجاهات والتي تتمثل في:

- **الأهمية الجيواستراتيجية** : تمثل سوريا أهمية محورية في معادلة القوى الدولية والإقليمية حيث تشكل العلاقة بين روسيا والنظام السوري امتداداً طبيعياً للعلاقة التاريخية بين الاتحاد السوفيتي سابقا والأنظمة الاشتراكية في المنطقة العربية، وقد تزايد توطد تلك العلاقات بين البلدين مع وصول الرئيس فلاديمير بوتن إلى السلطة والذى بدأ بتوظيف وتوجيه السياسة الخارجية الروسية لخدمة متطلبات النمو السياسي والاقتصادي الروسي حيث لعبت دورا فاعلاً ومؤثراً على الساحتين الدولية والإقليمية. وتكمن فاعلية الدور الروسي في استعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً وإعادة التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية في علاقات متكافئة بين ندين وشريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد الأقطاب (راشد،2012،ص12).وفى ظل تطور السياسة الخارجية الروسية،بدأت تشكل قاعدة طرطوس البحرية في سوريا أهمية استراتيجية للقوات البحرية الروسية التي تمكنها من مواجهة الغُبن الجغرافي الذي يعانى منه الاتحاد السوفيتي في الوصول للبحر المتوسط، كما تمكّنه من مواجهة التنافس الغربي بعد تهديد أوكرانيا بطرد الأسطول الروسي من قاعدته في سيباستوبول المسار الوحيد للبحرية الروسية في البحر المتوسط بعد حربها مع جورجيا، كما وتعد قاعدة التموين والمنفذ الوحيد لروسيا على البحر المتوسط، ويتضح أهمية مرفأ طرطوس للبحرية الروسية من خلال تصريح الأدميرال إدوارد بالتين بتاريخ13سبتمبر2008، الذى قال فيه : "إن من المفيد جدا أن يكون لروسيا

مرفأ دائم في البحر المتوسط تتوقف فيه القطع البحرية الروسية بدلا من العودة الى قواعدها في البحر الأسود كلما انتهت من أعمالها الدورية في البحر المتوسط" كما أكد ايغوار بيلاييف: "ان روسيا ستعزز وجودها في البحر المتوسط وان سفناً روسية ستزور سوريا وموانئ صديقة أخري بشكل متكرر أكثر من ذي قبل"(الإمارة،2009،ص ص383-384). وقد أنشئت هذه القاعدة باتفاقية بين الطرفين منذ عام 1971، حيث كلف استمرارها روسيا إعفاء سوريا من ديون بلغت 908مليار دولار عام 2006 (ياسين،2012).

كما تمثل سوريا أهمية في الأجندة الروسية باعتبارها الحليف الأول لإيران التي تمثل أهمية استراتيجية في المنظومة الروسية التي تطمح لاستعادة دورها كقوة عظمى لها مكانتها الدولية، وتجد في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم وتشرف على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة وعلى جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة أخرى، وإيران التي تسعى إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة تجد في روسيا الحليف الأنسب لالتقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة، وكذلك للقدرات العسكرية والتقنية التي تملكها روسيا وتحتاجها إيران بينما تعد ايران حامية للبوابة الجنوبية ومفتاحاً لروسيا على بحر قزوين الذي يعد المجال الحيوي لكليهما. وتتمكن من خلاله توفير الحماية لإمداداتها النفطية ومساعدتها في المنافسة على المصادر النفطية وطرق نقل الطاقة من بحر قزوين التي تشهد تنافساً مع الشركات الغربية، كما تعد إيران سوقاً اقتصادياً لتصريف منتجاتها العسكرية والتقنية من ناحية اقتصادية، بينما تعد الاعتبارات الأمنية من المرتكزات الهامة للتعاون الاستراتيجي الروسي – الإيراني وذلك من خلال محاصرة تنامي ظاهرة الإرهاب في أسيا الوسطى وتطويق الصراعات في منطقة القوقاز (الحمداني،2012، ص ص30-32).

كذلك تتمحور أهمية العلاقات السورية الروسية في مساندة روسيا للنظام السوري لمواجهة العقوبات المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وكذلك أكسبها ثقلا استراتيجياً في مواجه اسرائيل مما يمكنها الضغط عليها في مسار التسوية للصراع العربي الاسرائيلي القائم بينهما خاصة بعد الانسحاب السوري من لبنان، كما تعد سوريا من الدول القليلة التي أيدت الوجود الروسي في جورجيا عام 2008 (السعدون،2009، ص ص3-5).

الأهمية الاقتصادية والعسكرية: تمثل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا في منطقة الشرق الأوسط خاصة في مجالي الطاقة والسلاح، فهناك عدد كبير من شركات الطاقة الروسية تعمل في سوريا مثل شركة "غاز بروم"، إضافة إلى أن سوريا تعتبر سوق سلاح هام لروسيا ومن ثم فهي لا تريد أن تخسرها (عثمان،2013). إذ تشكّل التجارة الروسية السورية نسبة 20%من إجمالي التجارة العربية الروسية، حيث ارتفع حجم المبادلات الروسية – السورية بنسبة400مليون جنية استرليني بين عامي 1990،1989، بينما ارتفعت صادرات روسيا إلى سوريا من 95مليون دولار عام 2000 إلى 138مليون دولار عام 2002، في حين ارتفعت صادرات سوريا إلى روسيا من11مليون دولار عام 2000 إلى 16مليون دولار عام 2002، كما تم عام 2005توقيع اتفاق روسي – سوري للتعاون الصناعي والتكنولوجي، وتوقيع العديد من الاتفاقيات خلال الزيارة التي قام بها الرئيس بشار الأسد إلى موسكوعام2005 (قطايا،2012)، وهو ما أسهم في تزايد حجم المبادلات التجارية بين الطرفين بنسبة1.92مليار دولار عام2011أي بزيادة 58%عما كانت علية عام2010، كما شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي7%عام 2010 (عبد الحي،2012، ص6).

يتضح مما سبق أنه بالرغم من التحولات التي شهدتها البيئة الداخلية الروسية من تراجع وانحسار خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أنها بدأت بتفعيل دورها من جديد من خلال تطوير علاقاتها مع دول المنطقة وحلفائها التقليديين غير الموالين للسياسة الأمريكية، حيث إن هدف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومن ثم ديميتري ميد فيديف إلى تعزيز قوة روسيا في توازنات القوى الدولية والإقليمية، واستعادة مكانتها كفاعل أساسي في شئون آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مع محاربتها لأي محاولة للتدخل في الشئون الداخلية لها، وقد مثلث سوريا بالنسبة لإيران ركنا مهما في استراتيجية روسيا تجاه الشرق الأوسط.

ثانياً: الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية:

لقد اتسم الموقف الروسي منذ بداية التحولات السياسية التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط بالتحفظ الحذر، وعدم وضوح الرؤية والتوجهات، وهي غير قادرة على اتخاذ مواقف محددة وفاعلة تجاه تلك التحولات السياسية وصولا إلى مواقف اتسمت بطابع المواجهة آخذاً في الاعتبار تحقيق التوازن في المنطقة العربية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وقد اتسم الموقف بالتحفظ تجاه الحراك السياسي في تونس، كما بدأ ينظر بقلق وترقب تجاه ما يحدث في مصر من أحداث سياسية والتزم الحياد تجاه

البحرين واليمن، ربما كان التحفظ في اتخاذ موقف محدد لسرعة التحولات وتداعياتها غير المتوقعة في ظل تنافس العديد من القوى الإقليمية والدولية الطامحة لإعادة التموضع (خولى،2014،ص69). في ظل تطور التحولات السياسية يتبلور ويتضح الموقف الروسي خلال الأزمة الليبية حيث خالفت الدول الكبرى في موقفها تجاه الأزمة الليبية، وبدأت بدعم النظام مع الحرص على إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع المعارضة الليبية في بداية الأمر نظرا لارتباط المصالح الاقتصادية بين الطرفين، لأن روسيا كانت المصدر الأساسي لترسانة السلاح الليبي إضافة الي حصولها على امتيازات نفطية في ليبيا، لذلك كان التوازن هو السمة الغالبة على الموقف الروسي تجاه الأزمة الليبية التي حاولت لعب دور الوسيط بين النظام والمعارضة، كما عارضت التدخل الدولي في ليبيا في بداية الأزمة، ولكن فيما بعد رضخت روسيا لتدخل الناتو في ليبيا عبر عدم عرقلة صدور قرار 1973بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن الذي يقضي بحماية المدنيين الليبيين من بطش قوات القذافي (عبد الحميد،2011،ص11؛انظر باسم راشد،2013،ص35). ولكن مع تحول الأزمة السياسية إلى سوريا بدأت روسيا تتخذ موقفاً مؤيداً وداعماً للنظام السوري في تعامله مع الأزمة، وذلك رغم السلوك القمعي الذي كان يستخدم من قبل أجهزة الأمن وما لقي من إدانة عربية وغربية واسعة على مستوى الأنظمة والشعوب (كساب،2014،ص80).

كما ويتمحور الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية حول نبذ فكرة التدخل العسكري الخارجي للتغير تفادياً للوقوع في الموقفين العراقي والليبي، ويؤكد الموقف الروسي على ضرورة نبذ العنف والدعوة إلى التغيير السلمي والعمل علي تقديم الدعم الدبلوماسي ورعاية الحوار والتفاهم بين أطراف الصراع للتباحث حول المخارج الممكنة للأزمة، وقد رفضت روسيا الدعوات التي وجهت للرئيس الأسد عربياً ودولياً للتنحي والتخلي عن السلطة مطالبة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، كما عملت على تأمين الغطاء السياسي للنظام السوري في مجلس الأمن للاستمرار في استراتيجيته الأمنية والعسكرية في مواجهة الأزمة من خلال استخدام حق النقض الفيتو لإحباط ثلاثة قرارات صادرة عن مجلس الأمن (باكير،2012،ص82). وهذا ما أوضحه وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف حيث قال: " لن تصوت روسيا على قرار ضد سوريا في مجلس الأمن" (مطر،2011، ص243). حيث تمكنت روسيا من التصويت ضد قرار مجلس الأمن الصادر في أبريل 2011 والذي يدين النظام السوري دون المعارضة لاستخدامه العنف في قمع المتظاهرين، كما استخدم حق النقض

الفيتو ضد قرار جاء بمبادرة أمريكية لمنع الاستخدام المفرط للقوة ضد الشعب من قبل النظام وفرض عقوبات ضد النظام ذلك لأن روسيا رفضت استخدام القوة في معالجة الأزمة (الشيخ،2011).

وقد بررت روسيا استخدامها لحق النقض الفيتو وفقاً لمصالح واعتبارات إقليمية ودولية كونه يتعلق بمفهوم الدولة وحقها وسيادتها، والذي لا يجيز للدول التدخل في الشئون الداخلية لدولة ما لأن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ "احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وهذا الأمر لا يشتمل التدخل العسكري فقط بل يتجاوزه لرفض العقوبات الاقتصادية الأمر الذي قد يضر بمصالحها (عبد القادر،2013).وكذلك لأن روسيا رأت أن قوات التحالف الدولي التي دخلت ليبيا من خلال القرار الدولي1973 قد تجاوزت تفويض الأمم المتحدة بغرض تحقيق أهداف سياسية واحداث تغييرات جيوستراتيجية، وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتن في 26مايو2011، حيث قال "بأن هذه الحرب التي تشن على ليبيا ما هي إلا حرب صليبية فعلية" (باكير،2012،ص82) وكذلك رأى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي حاول تبرير رفض روسيا إدانة النظام السوري أو دعوة الرئيس للتنحي عن الحكم بأنه "يأتي في سياق رد الفعل على تجاوز مضمون القرار الدولي الذي اتخذه مجلس الأمن في شأن ليبيا حيث أجازت الدول الغربية لنفسها حق استعمال القوة العسكرية من أجل قلب نظام القذافي بالقوة تحقيقاً لأهداف ومكاسب استراتيجية اقتصادية، كما اعتبر لافروف بأن تعميم هذا الأمر على دول ومناطق أخرى سيؤدي إلى دفع نظام العلاقات الدولية نحو حالة من الفوضى" (عبد القادر،2013).

ويعود هنا استخدام روسيا للفيتو لعدم وجود توازن في الدعوة لمختلف الأطراف بوقف العنف، ولأن القرار لا يحمل المعارضة مسؤولية العنف إنما اقتصرت المسؤولية على النظام فقط، لذلك ترى روسيا أن المعارضة السورية هي من تمارس العنف ضد المدنيين ومؤسسات الدولة، وأنها تضم في صفوفها عناصر خارجية غير سورية، وتحصل على الدعم والتأييد الخارجي لمواجهة النظام مما يسهم في زيادة التوتر، وإعاقة تهيئة الأجواء لحوار بناء بين نظام الحكم والمعارضة، وهو ما جعلها تعزز دعم النظام في مواجهة المعارضة، وقد هدفت روسيا من وراء دعم النظام السوري حرصها للحفاظ على أخر معاقلها على المياه الدافئة في البحر المتوسط عبر قاعدتها البحرية في مدينة طرطوس الساحلية، وكذلك الحفاظ على التحالف السوري الإيراني الذي يعد المعقل الروسي الأخير في المنطقة لأن سقوط النظام وامكانية سقوط إيران يعزز من إمكانية خلق أنظمة معادية لروسيا والصين، لذلك قامت روسيا بمناورة

عسكرية قبالة السواحل السورية في المتوسط استمرت من 19–29يناير 2013 حيث حملت تلك المناورة رسائل للغرب بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في سوريا (مسعدوآخرون،2013).

كما اتجهت روسيا لاتخاذ العديد من الإجراءات الاستراتيجية في محاولة لردع محاولات التدخل العسكري في سوريا من خلال إرسال وحدات من الأسطول البحري الروسي إلى الموانئ السورية وتقديم الدعم المادي والعسكري للنظام (أبوعامود،2012، ص52).وفى الوقت نفسه سعت روسيا لاعتماد الحوار السياسي من خلال فتح قنوات اتصال بين النظام و المعارضة، وقد بدأت بإجراء حوارات والتباحث مع بعض قيادات المعارضة كرئيس الائتلاف المعارض (أحمد معاذ الخطيب) بهدف إيجاد مخارج ممكنة لحل الأزمة السورية.

يمكن القول هناك العديد من المحددات التي لعبت دوراً في بلورة الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية وتتمثل في:

- **حسابات الدور والمكانة :** فروسيا ترى في النظام السوري شريكاً استراتيجياً مهماً يمنحها التعاون معه مزايا مهمة في تنافسها مع الولايات المتحدة والغرب على مكانتها ودورها في المنطقة العربية سياسياً وعسكرياً، وتعتبر سوريا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسمح لروسيا بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها لذلك تهدف روسيا من دعم النظام السوري استعادة مكانتها والحفاظ على دورها في الشرق الأوسط والقوقاز من خلال احتواء التحديات الأمريكية والناتو خاصة فيما يتعلق بالمناطق الحيوية لأمنها القومي، حيث يتحدى الغرب روسيا من خلال فصل جورجيا وأذربيجان عن مناطق النفوذ الروسي (الأسمر، 2013، ص147).

- **دروس روسيا في ليبيا :** بدأت المعضلة الحقيقية تواجه روسيا بعد الأزمة الليبية وليس قبل؛ لأن الأنظمة السابقة كنظامي مصر وتونس انهارت دون تدخل قوى خارجية، ولكن الأمر في ليبيا يختلف فقد كان تدخل حلف شمال الأطلسي وفق قرار(1973) الصادر عن مجلس الأمن في مارس2011 سببا رئيسا في فرض حظر على الأجواء الليبية بهدف توفير حماية للمدنيين الليبيين لمواجهه القوة المفرطة من قبل نظام القذافي دون أن تعترض روسيا على القرار، مما أعطى الفرصة لقوات الحلف في التدخل العسكري بدعوى نشر الديموقراطية وحماية المدنيين وهذا يتعارض مع مبادئ الاتحاد السوفيتي الذى يرفض التدخل في الشئون الداخلية للدول؛ لذلك امتنعت

روسيا عن تقديم غطاء مباشر أو غير مباشر لتدخل عسكري في سوريا (فرحات،2013،ص ص38-39).

- **الخوف من الإسلام السياسي وتأثيرات التحولات العربية :** فقد خشيت روسيا من تزايد نشاط الحركات الإسلامية بعد دعم أمريكا تيارات الاسلام السياسي في العالم العربي وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة، مما وضعها في موقع الخائف من تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية وهى لم تنس تجاربها بعد في أفغانستان والشيشان، كما تخشى روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح السياسي والاقتصادي الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية، باعتبار أن تركيا إرث الدولة العثمانية وهي خصم روسيا التاريخي خاصة لما لها من نفوذ وامتدادات مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ويمكن القول إن ذلك له أثر في الحسابات الروسية، وساهم النظام السوري في تغذية مخاوف روسيا من تعاظم النفوذ التركي وارتباطه بحركات دينية من جهة أخرى، لذلك قررت روسيا أن تلعب لعبة الإسلام الشيعي الذى تتزعمه إيران لمواجهة الإسلام السني الذى تمثله تركيا، حيث إن سقوط الأول الذي تمثل سوريا أهم ركائزه يعني تحولاً استراتيجياً لغير مصلحتها في الشرق الأوسط لهذه الأسباب ذات الطابع الجيوستراتيجي أمنت روسيا شبكة من الحماية الدولية للنظام السوري (على وآخرون،2013،ص ص480-481).

ثالثاً: تداعيات الأزمة السورية على روسيا:

لقد كانت ولا زالت سوريا بالنسبة لروسيا الخط الأحمر الذي لا يمكن لأي أحد تجاوزه، فقد هددت روسيا مراراً أي دولة يمكن أن تستبيح الأراضي السورية بأنها لن تقف أمامها مكتوفة الأيدي، وبالتالي باتت الأزمة السورية تمثل القضية الأساسية للنظام الروسي لعدة أسباب:

- خشية روسيا أن يسهم سقوط النظام السوري في تهديد النفوذ الاستراتيجي الروسي في الشرق الأوسط بعد فقدان قواعدها العسكرية على موانئ البحر المتوسط، مما يؤثر سلباً على هيبتها ونفوذها الدوليين خاصة على ضوء العلاقات السلبية مع المعارضة وسقوط الأسد يؤدي إلى تزايد الانكشاف السياسي لإيران (فرحات،2013، ص36).
- تخوف روسيا من تزايد قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على اتباع سياسة استراتيجية لمحاصرتها في أوروبا الشرقية وغرب آسيا وبحر قزوين من خلال التطويق التدريجي وضرب

قواعد الارتكاز في مجالها الحيوي من خلال توسيع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي لاحتواء روسيا ومحاصرتها استراتيجياً من خلال نشر نظم الدفاع الصاروخي في منطقة القوقاز وتركيا عام2011،الأمر الذي يهدد أمنها النووي والقومي، كما ويهدد حليفتها إيران الأمر الذي قد يدفع بروسيا للتحول في سياستها، واتخاذ مواقف أكثر ليونة تجاه الأزمة(عواد عامر ،2010،ص ص54-55).

- رهبة روسيا من انتقال "المد الثوري" العربي إلى تخوم روسيا في منطقة وسط آسيا والقوقاز، وهذا ما عبر عنه الرئيس الروسي دميتري ميد فيديف قائلاً: "إن سلسلة الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط سيكون لها تأثير مباشر على الوضع في روسيا"(أبو القاسم، أكتوبر ،2011).
- ظن روسيا أن يكون سقوط نظام الأسد مقدمة لإسقاط النظام الإيراني مما يشكل خسارة استراتيجية كبرى لروسيا بحيث تفقد حليفيها الوحيد في منطقة الشرق الأوسط، كما سيؤثر حتماً على الدور الذي تطمح روسيا إلى الاضطلاع به من جديد كقوة رئيسة في التوازنات الإقليمية والدولية.
- خشية روسيا أن يسهم إضعاف المحور السوري –الإيراني الذي يشكل جزءاً أساسيا في استراتيجية روسيا لمواجهة المشروع الأمريكي، والدور التركي الصاعد في الشرق الأوسط وما يترتب عليه من تعرض روسيا لعزلة دبلوماسية على غرار العزلة المفروضة عربياً ودولياً على النظام السوري وخسارة نفوذها تدريجيا في السياسة الدولية.
- تخوف روسيا أن تكون الدول الأوروبية قادرة على تجنب استيراد الغاز الروسي والحصول عليه من بلدان أخرى في آسيا وشمال أفريقيا، مما يعرض روسيا لخسائر كبيرة وعجز في الميزان التجاري فينعكس سلبا على دورها السياسي، وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في 17مايو2013، فرأى أن سوريا تعد من أهم دول الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار فيها سيكون له عواقب وخيمة. فروسيا ترى في سوريا حجر زاوية في أمن الشرق الأوسط وعدم استقرار الوضع فيها سيؤدي الى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة وخاصة في لبنان وتؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها وستصبح تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي وللمصالح الروسية الحيوية (الشيخ،2013، ص ص196-197).

يتضح مما سبق أن روسيا استغلت الأزمة السورية لاستعادة دورها كلاعب أساسي وقوة فاعلة على الساحة الدولية والإقليمية (في الجيوبوليتيك الشرق أوسطي والدولي) حيث أنها استغلت نقاط الضعف للرئيس الأمريكي وعدم رغبته في استعمال القوة لحل النزاعات الاقليمية، والتركيز على المقاربات الدبلوماسية للمساعدة على إيجاد الحلول، والتي تبقى وفق عقيدة أوباما من مسؤولية القوى الإقليمية، كما رغبت روسيا بتحالفها مع الصين وإيران الإبقاء على النظام السوري لإعادة إحياء القطبية السياسية للمجتمع الدولي، كما وتحرص على أن لا تخسر أخر معاقلها في البحر المتوسط ، وتدرك روسيا أن نجاحها في منع حصول أي تدخل عسكري غربي في داخل سوريا لاعتبارات إنسانية سيطيل عمر النظام ولكن ذلك لن يحميه من التفتت والانهيار في المستقبل، وتدرك روسيا أن الجيوبولتيك الإقليمي والدولي لن يسمح لأن يكون للرئيس الأسد أي دور في قيادة سوريا في المستقبل، لذلك فإن الجانب الروسي يقع عليه العبء الأكبر في البحث عن بديل لنظام الأسد وفتح قنوات جديدة للتعاون معه لضمان عدم المساس بالمصالح الروسية في سوريا، ومن هنا ترى الدراسة أن الدعم الروسي القوي للنظام السوري ما هو إلا وسيلة لكسب المزيد من الوقت إلى حين التوصل لحوار سياسي يؤمّن مصالحها الروسية، لذلك فهي ترى أن أي تغير في موقفها تجاه الأزمة مشروط بالحصول على ضمانات مؤكدة للحفاظ على هذه المصالح في سوريا أولاً والشرق الأوسط بما فيه قاعدتها البحرية في طرطوس في حال انهيار بشار الأسد وانتهاء نظامه، إضافة إلى سعيها لاستعادة دورها السابق وهو أن تكون نداً حقيقياً وفعلياً للولايات المتحدة في إدارة شئون الشرق الأوسط وأروبا كما كان عليه الاتحاد السوفيتي سابقاً بعد الحرب العالمية الثانية من خلال فرض مبدأ الشراكة وليس من خلال مبدأ الإقصاء فهي لا تسعى لقلب موازين القوى أو الإخلال بها.

المبحث الثالث

الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية

أولاً: السياسة الصينية تجاه الأزمة السورية:

تعد التغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط أحد التحديات التي واجهت السياسة الداخلية والخارجية الصينية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين نظراً لأن، الصين تربطها مصالح كبيرة بالمنطقة العربية، منذ العام 1956، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالى 2.48مليار دولار، كما توثقت العلاقات الدبلوماسية بينهما عام1980من خلال تقديم التكنولوجيا لمساعدة الشركات السورية على مواجهة العقوبات الأوروبية على سوريا في القطاع النفطي وتصدير تكنولوجيا الصواريخ المتوسطة المدى إلى سوريا بعد رفض الاتحاد السوفيتي طلب الرئيس السابق حافظ الأسد في هذا المجال، كما أن الشركات الصينية تساعد سوريا في مواجهة المشكلات التكنولوجية الناتجة عن العقوبات الأوروبية (عبد الحي،2012،ص7).وخلال عام 2004 تمكن الرئيس بشار من زيارة الصين لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ومنذ عام 2006أصبحت سوريا تمثل سوقاً اقتصادياً للصين (تران لى،2012).

لقد اتسم الموقف الصيني بداية الأزمة السورية بالحياد الحذر، واتخذت موقف المترقب تجاه تلك الأحداث، وقد أكدت الصين على ضرورة وقف العنف الذي يقوم به كل من النظام والمعارضة لأن ذلك يمهد الطريق لبدء حوار وطني تشارك فيه جميع القوى السياسية للتوصل الى حل سلمى وطالبت النظام باتخاذ الإجراءات الإصلاحية والاستجابة لمطالب الشعب السوري، كما عارضت مبدأ تدويل الأزمة السورية، ورأت أن الحل الأمثل عن طريق الحوار بين أطراف الأزمة كما عارضت تغير النظام السياسي في سوريا بالقوة العسكرية (أيوب،2012،ص26).وهذا ما عبر عنه نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون (Chae Jiun)في يوليو2012، قائلاً: "بأن الموقف الصيني حيال ما يجري في سوريا مبني على سياسة مسؤولة تنطلق من الموضوعية والعدالة والتمسك بمبادئ القانون الدولي وتهدف إلى تحقيق مصالح الشعب السوري واستعادة الأمن والاستقرار في سوريا باعتبار ذلك عنصرا أساسياً في استقرار المنطقة بأكملها" (كيلو ميشيل،29أغسطس،2012). وقد فسرت تخوف الموقف الصيني من استخدام القوة في تغيير الأنظمة السياسية خشية انتقال عدوى هذه الأحداث إلى الصين وهى مهيأة لها بحكم تسلط الحزب الشيوعي الصيني على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية من خلال خنق الحريات

والفساد وسوء توزيع الثروة، وهو التفسير الذي يعزز الإجراءات التي قامت بها الحكومة الصينية على مستوى حظرها مواد في الإنترنت مثل عبارة زهرة الياسمين رمز الثورة التونسية وانتقاد الغارات التي يشنها الناتو (أيوب،2012، ص26).

ثانياً: محددات الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية:

هناك العديد من المتغيرات والمحددات السياسية الإقليمية والدولية التي تفسر الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية، فذلك لا يتعلق بالعلاقات السورية – الصينية المباشرة التي لا يمكن اعتبارها علاقات استراتيجية لضعف قنوات الاتصال، إنما تعود إلى طبيعة السلوك والنظام الصيني الذي يقوم على المبدأ الصيني المقدس لسيادة الدولة، وعلى أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي أوجدها الزعيم الصيني الراحل شوان لاي، كما أنها تنتهج سياسة تصفير المشكلات وترفض التدخل الخارجي في شؤون أي دولة ذات سيادة، واحترام القواعد والمعايير الدولية التي تحظر التدخل في شئون الدول الأخرى، ومعارضة استخدام العنف وتدعو الدول لحل خلافاتها بالوسائل الدبلوماسية، لذلك ظلت الصين متمسكة بشعار "مشاكل الشرق الأوسط يجب أن تحل عن طريق شعوب المنطقة وبعيداً عن أي تدخلات خارجية" (شحرور،2012).وفى ظل تلك الرؤية نجد العديد من

المحددات التي تفسر السلوك الصيني تجاه الأزمة السورية والتي تتمثل في:

أولا: محددات سياسية : لقد باتت الصين على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، فهى تسعى إلى إعادة هيكلية النظام الدولي في تجاه عالم متعدد الأقطاب، كما وتعمل على وضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى لإبراز دورها على المسرح الإقليمي والدولي لتكون شريكاً فاعلاً في المبادرات متعددة الأطراف، لذلك تهدف الصين لنهج سياسة خارجية قادرة على تهيئة مناخ إقليمي دولي يطبعه الاستقرار والسلم، والقدرة على التوفيق بين المصالح والثوابت الداخلية والتحولات التي تشهدها العلاقات الدولية إقليمياً ودولياً، والعمل على تحقيق التعاون في إدارة الشؤون الدولية من خلال المحافظة على مفهومي السيادة وعدم التدخل في الشؤن الداخلية(مدهون،2014،ص59).فقديما بالرغم من العلاقات التي مزجت الصين بالمنطقة العربية لم تكن تلك المنطقة محور اهتمام للصين كما هي عليه اليوم فقد كانت الصين تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة تشابك في الصراع المتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ، كما أن المنطقة العربية من جانبها لم تنظر إلى الصين

كلاعب دولي يمكن الاعتماد عليه لذلك بقى الدور الصيني محدوداً وهامشياً يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية (شحرور،2012)،حيث التقارب الروسي الصيني يعد العامل الأبرز في الأزمة السورية الذي يأخذ بعداً استراتيجياً مهماً بالنسبة للصين التي تشترك بحدود سياسية مع روسيا يصل طولها 3483كليومترا وهو ما أثر في وحدة الموقف على تأمين المصالح السياسية والاقتصادية، وحدوث تفاهم استراتيجي على المسرح الدولي بين بكين وموسكو (ياسين،2012).في المقابل تتسم العلاقات الصينية الأمريكية بالتعاون والتكامل في بعض الأحيان والتنافر والتوتر في أحيان أخرى. وقد اتسمت العلاقات بين الطرفين بالتعاون والتكامل من خلال توحيد الرؤية بين الطرفين تجاه النظام الإقليمي العربي، حيث دعمت الصين الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب وكذلك الصراع العربي – الإسرائيلي، كما أنها لم تعارض الاحتلال الأمريكي للعراق، وبذلك يتبين أن سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط كانت تتجه في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وليس التصادم معها أو منافستها والكثير من مواقفها لم تخرج عن الإطار التكتيكي (شحرور،2012).

ولكن في ظل التحولات السياسية التي يشهدها النظام الإقليمي والدولي وتنامي أزمة الثقة بين القيادة الصينية وإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما منذ تحول اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي رغبة في تطويق واحتواء النفوذ الصيني من خلال إقامة سلسلة من الأحلاف الأمنية مع الهند واليابان وأستراليا، كذلك بيع صفقات الأسلحة الأمريكية لتايوان، ودعم الحركات الانفصالية في التبت ،وكذلك تشدد الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة الكورية والإيرانية بسبب برامجهما النووية والصاروخية، وقد نظرت وزارة الدفاع الصينية على أن هذا الأمر المتعلق ببيع الأسلحة لتايوان" بأنه تدمير للعلاقات الأمريكية – الصينية لأنه يمس مصالح الصين الجوهرية" (قنديل،2012).الأمر الذي دفع الصين لإعادة النظر في حساباتها وتغيير رؤيتها الاستراتيجية لتتوافق مع التحديات التي يواجهها الصعود الصيني كلاعب استراتيجي في المنظومة الدولية، وبذلك بدأت تتسم العلاقة بين الطرفين بالتنافس، فموقف الصين تجاه الأزمة يمثل أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأمريكي عن تحول في استراتيجيته نحو منطقة المحيط الهادي الآسيوية التي تعد منطقة تنامى للنفوذ الصيني مما يجعل الصين تعمل على مواجهة الولايات المتحدة في مناطق أخرى وقد شكلت الأزمة السورية فرصة للصين للقيام بذلك بعد مساس الولايات المتحدة بمصالحها الجوهرية من خلال دعم الموقف الروسي في سوريا رغبة منها في مواجهة محاولات الاحتواء الأمريكي من جهة والحصول على

دعم روسي في مجلس الأمن بشأن بعض القضايا المتعلقة بدول تعتبرها الصين حلفاء استراتيجيين لها مثل كوريا وإيران(قنديل،2012).

وتتضح تلك الرؤية خلال كلمة ألقتها وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في نوفمبر 2011 ومما جاء فيها "علينا ان نعمل بشكل فطن ومنظم خلال العشر سنوات القادمة في استثمار الوقت والجهد لنضمن لأنفسنا الوضع الأنسب لضمان استمرار قيادتنا وضمان مصالحنا وتقدم قيمنا، ومن أهم واجباتنا خلال العقد القادم أن نركز جهدًا دؤوبًا ومتواصلاً في الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي وغير ذلك في المحيط الهادي الآسيوي" وقد عبر عن هذه الرؤية بشكل مماثل الرئيس أوباما في يناير2012بالحديث عن مراجعة دفاعية تقوم على تركيز السياسة الأمريكية في أسيا والمحيط الهادي"(عبد الحي،2012،ص ص7-8)

ثانيا: محددات اقتصادية : تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تأثيراً في عملية التنمية وهى حاضرة في الاستراتيجية الاقتصادية للصين، حيث تكمن مصلحة الصين الاقتصادية التي تعمل على ترسيخ مبادئها من خلال سياستها الخارجية بما يضمن تأمين تدفق مصادر الطاقة وتأمين الدخول إلى الأسواق منتهجة دبلوماسية التنمية مع الدول المتقدمة والغنية لاستقطاب استثماراتها وفتح أسواقها وتزايد علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية بما يضمن تلبية احتياجاتها المتزايدة من النفط القادم من الشرق الأوسط وتحديداً السعودية وإيران والعراق (أبوزايد،2013). حيث بلغ التبادل التجاري بين الصين والدول العربية أكثر من 115مليار دولار عام 2010 بعد أن كان 36 مليار دولار عام2004، لذلك تحرص الصين على ضمان استقرار البيئة الإقليمية والدولية بما يتيح لها الاستمرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و يجعلها ترفض أي إجراء من شأنه أن يسهم في تعطيل تصدير النفط لأن ذلك سيضر بمصالحها الاستراتيجية (أيوب، 2012، ص26)

وبذلك يتضح أن توجه الصين نحو الشرق الأوسط ينبع من منطلق المصلحة رغبة في تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية التي تعد الهدف الأكبر للسياسة الصينية؛ لأن هذه التنمية تؤمن لها الاستقرار الداخلي والدور العالمي (عباس،2012). لذلك تسعى الصين لتعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية بإيران باعتبارها ثالث أهم مورِّد للنفط إذ تحصل الصين على (14%) من وارداتها من إيران كما أنهما تشتركان في إحياء طريق الحرير الجديد الذى يربط الخليج العربي ببحر قزوين وآسيا الوسطى، كما أن الصين تعمل على تزويد إيران بتكنولوجيا الأسلحة في ظل معادلة البترول الإيراني في مقابل

التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية وهى المعادلة المسيطرة على التوجه الخارجي الإيراني (عثمان،2005، ص3). فالصين تهدف من خلال علاقتها الثنائية بإيران إلى إحداث توازن بين علاقاتها الحيوية مع الولايات المتحدة من النواحي السياسية والاقتصادية وبين مصالحها الاستراتيجية مع إيران خاصة من الناحية النفطية لاستثمار الانسحاب الاقتصادي الغربي من الأسواق الايرانية لملُ ذلك الفراغ في الأسواق الإيرانية ولأنها ترى تزايد النفوذ الإيراني في الشرق وآسيا الوسطى يخدم أجندتها الاستراتيجية والسياسية، وكذلك تعي الصين أن الولايات المتحدة تحاول إحكام السيطرة على ما تبقى من مناطق إنتاج النفط الواقعة خارج نفوذها العالمي بهدف الحد من قدرات الدول الأخرى على منافستها، ذلك لأن من يسيطر على النفط يستطيع أن يتحكم باقتصاديات الدول الكبرى (الخوالدة،2013، ص ص118-120).

فالصين بموجب ذلك المنطلق تؤيد التوجه الجيوستراتيجي لإيران في الخليج العربي باعتباره مجال حيوي رئيسي يحقق طموحاتها الاقتصادية والسياسية ويتناسب وثقلها الإقليمي، وتتمثل استراتيجية الصين في الخليج العربي بالحفاظ عليه مفتوحاً من خلال الموائمة مع إيران خشية من قيام حظر بحري أمريكي على إمدادات الطاقة إلى الصين في حال حدوث أزمة بين بكين وتايوان، وهذا ما أوضحه تانغ شيبينغ (Tang Shing)حيث قال: "إن الصين يجب أن تصطف مع إيران لمواجهة الهيمنة الأمريكية في الخليج عن طريق حلفاءها العرب مثل المملكة السعودية ودول الخليج الأصغر، وبما أن الولايات المتحدة وحلفائها يسيطرون على الضفة الغربية من الخليج ستصطف الصين مع إيران من أجل السيطرة على ضفة الخليج الشرقية ومنع إغلاقه التام" (خزار،2012،ص5).وذلك لإحكام السيطرة عليه كما تهتم الصين بتوثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية بدول الخليج العربي وخاصة السعودية والصين تعد من أكبر مستوردي النفط الخليجي وحجم تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي يصل إلى حوال90مليار دولار سنويا (أيوب،2012،ص27).

ويتضح من ذلك أنه رغم وجود مصالح اقتصادية مهمة للصين في الشرق الأوسط إلا أنها رفضت أي ضغوطات لتغير موقفها تجاه الأزمة السورية، وحرصت على عدم المساس بتلك المصالح لأنها مصالح متبادلة وليست أحادية الجانب، ومن ثم لم تلعب تلك المصالح دوراً في تحديد السياسة الصينة ويعود ذلك إلى أن الدول الخليجية تتبع سياسة الاتجاه شرقا، وفى هذا الاتجاه تعد الصين أحد المكونات الأساسية وهى بحاجة إلى النفط في وقت تناقص فيه الاعتماد الغربي على النفط العربي.

يتضح من ذلك أن الأزمة السورية تمثل أهمية استراتيجية للصين باعتبار سوريا حليف قوي لإيران التي تربطها بالصين علاقات اقتصادية، كما أنها تعد إحدى صيغ المواجهة الصامتة بين الصين والولايات المتحدة، حيث ترى الصين أن هدف الولايات المتحدة في المنطقة العربية هو حرمانها من مصادر الطاقة والعمل على تحجيم تعاونها الاقتصادي مع دول المنطقة، وهو ما يتعارض مع ارتكازات السياسة الخارجية الصينية القائمة على تعميق التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة' لذلك اقتضت إعادة هيكلية الصعود الاقتصادي والسياسي من السلوك الخارجي الصيني انتهاج سياسة تعاونية براجماتية متحررة من الجمود الأيديولوجي والتدخل كقوة مؤثرة لصالح بعض القضايا ضد أخرى والتخلي عن سياستها التقليدية للحفاظ على مصالحها أو الالتزام الصارم بالمبادئ والحيلولة دون الانجرار إلى صراعات تنال من صعودها الاقتصادي، لكن يبدو في بعض الأحيان أن ذات المصالح تتضارب في حيز الأولوية من جانب وبين الحفاظ على نهج أيديولوجي في عدم تبعية الغرب من جانب أخر من انعكاس طابع تلك الأحداث على الساحة الداخلية الصينية التي طالما كانت تمثل هاجساً للقيادة الصينية (أيوب،2012، ص27).

وتطور الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية وتحول من موقف المحايد إلى الانحياز الكلي لجانب النظام من خلال دعم روسيا، واستخدام الفيتو أربع مرات في مجلس الأمن ضد قرار يدين القمع في سوريا، ويطالب بتغيير النظام السوري، وقد حظي بدعم الجامعة العربية ما بين عامي 2012/2011 كما استعمل الفيتو مرة ثالثة عام 2012 ضد مشروع غربي يهدد بفرض عقوبات على سوريا تحت الفصل السابع للأمم المتحدة (خالد،2014، ص4). فهي ترى أنه لابد من إعطاء السوريين الفرصة لتسوية الأزمة بأنفسهم دون تدخل خارجي وهذا ما أوضحه المبعوث الصيني الخاص بالشرق الأوسط (وو سي كه) حيث قال: "إن الفيتو الصيني ضد التدخل الدولي في الشأن السوري يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة الخاص باحترام سيادة كل دولة، كما يعزز أيضا ضرورة احترام حق الشعب السوري في حل الأزمة بنفسه من خلال الحوار السياسي" (مصري،2012).

ويعود التحول في الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية ومعارضة التدخل العسكري في سوريا أو فرض العقوبات من خلال استخدام الفيتو إلى معاناتها السابقة، فقد عانت الصين من التدخل العسكري أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ناهيك عن العقوبات التي فرضت عليها لسنوات طويلة أثناء الحرب الباردة، كما عارضت استخدام القوة في معالجة الأزمة وتغيير النظام بالقوة لأن ذلك يسهم

في انتهاك الأعراف الأساسية المنظمة للعلاقات الدولية، وهذا ما أوضحه الناطق باسم وزارة الخارجية الصيني (وي مين) فقال: "إذا ما كانت هناك مناقشات في مجلس الأمن بشأن الوضع السوري فيجب أن تفضي إلى تخفيف الأوضاع المتوترة، ودفع الحوار السياسي وتقريب وجهة النظر فيما يتعلق بالخلافات، والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة" (عز الدين،2012). كما رفضت الصين تكرار النموذج الليبي حيث رأت أن التدخل الغربي في ليبيا وأفغانستان والعراق كشف عن مخاطر تغيير النظام بالقوة وأن الحرب في العراق وأفغانستان أدت الى وقوع كوارث إنسانية، وهذا ما أوضحه نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون(Chae Jiun) حيث قال: "موقفنا هو المنصف والمسؤول والموضوعي نتخذ هذا الموقف انطلاقاً من الحفاظ على السلام والاستقرار للمنطقة والمصالح الاستراتيجية للشعب السوري نريد حماية مبادئ الأمم المتحدة نحن ضد التدخل الخارجي إن الشرق الأوسط عانى من التدخلات ورأينا ما يحصل في العراق وليبيا، والصين لن توافق أو تواجه الأوامر بالرحيل أو تنصيب أي شخص في سدة الرئاسة في الشؤون الدولية، هذا هو مبدأنا، وهذا المبدأ يجب على الدول النامية الالتزام به لحمايه سيادتها وحقها في التنمية(الحماد،2012).

ويتضح من ذلك أن الموقف الصيني نابع من معطيات متعلقة بأهمية الدور الصيني الذي يهدف إلى الانخراط في الأحداث العالمية والرغبة في إبقاء دورها الفاعل في المنطقة العربية باعتبارها مركز الطاقة من خلال مواجهة الدور والاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المحيط الهادي، ومعارضة الانفراد الأمريكي – الأوروبي بتقرير مصير بعض الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تأتى سوريا كأبرز المواطن المرشحة، لأن تكون مكاناً يمكن للصين أن تركز فيه وجودها المستقبلي كما ويقول نائب الرئيس الصيني (xi jinpaing) "إننا نأمل بأن تحترم الولايات المتحدة مصالح وهواجس الصين والدول الأخرى في المنطقة "(عباس،2012).

لقد جعل استخدام الفيتو في مجلس الأمن الصين في مواجهة الموقف العربي خاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي نظرت إلى استخدام الفيتو على أنه يطيل عمر النظام في مواجهة المعارضة، ويساعد بشكل كبير على الاستمرار في ممارسة العنف ضد الشعب، ويسهم في تدهور الوضع الإنساني وتحويل سوريا إلى دولة ممزقة وساحة لاستعادة القاعدة ومشتقاتها فأدركت الصين مدى تعقد الأزمة السورية وأن مصالحها يمكن أن تتضرر، وكذلك دبلوماسيتها على المدى البعيد، الأمر الذي دفعها لإعادة النظر بموقفها تجاه تلك الأزمة لاعتبارات عديدة في مقدمتها أن لا مصالح حقيقية للصين في سوريا، على

خلاف الموقف الروسي الذي تربطه مصالح عسكرية واستراتيجية تتمثل في مبيعات الأسلحة والحفاظ على منفذها الوحيد في المتوسط (برس،2012).

ونظراً لمصالح الصين المتعددة في منطقة الشرق الأوسط وحاجة اقتصادها إلى النفط العربي لاستمرار تطورها الاقتصادي والاجتماعي عمل الصينيون من أجل استقرار المنطقة العربية التي تمثل مجالاً حيوياً للاستثمار والتبادل التجاري من خلال قيام الرئيس الصيني (شي جين بينغ) بحملة دبلوماسية واسعة للحفاظ على صورة الصين الإيجابية في العالم العربي لضمان تدفق الطاقة من المنطقة العربية واستمرار التبادل التجاري (شقير،2013،ص2)، كما عملت على دعم المبادرات العربية والأممية التي طرحت من قبل الجامعة العربية والأمم المتحدة كمبادرة (كوفي عنان) ومن بعده (الأخضر الإبراهيمي)، كما وقد شكلت دعوة (الأخضر الإبراهيمي) حافزاً للصين لكى يطلق وزير خارجيتها يانغ جيشي(Tang Jiechy) مبادرة للتغلب على الجمود في الحملة التي يشنها الرئيس السوري لقمع الاحتجاجات ولإبراز موقعها في المنطقة، وقد هدف وزير الخارجية يانغ جيشي من تقديم تلك المبادرة بناء توافق دولي ودعم جهود الوساطة التي يبذلها (الأخضر الإبراهيمي) لحل الأزمة، ودفع الأطراف السورية لوقف إطلاق النار وانهاء العنف وضمان احترام المجتمع الدولي من خلال فتح قنوات اتصال مع القوى السياسية الداخلية وإطلاق عملية الحل السياسي بقيادة السوريين دون تدخل خارجي (ظاهر،2012).**وقد شملت المبادرة مجموعة من القرارات تمثلت في:**

- ترحيب الصين بتعيين مبعوث خاص مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لمتابعة تطورات الأزمة السورية، وإحداث تقدم حقيقي في تنفيذ بيان مؤتمر جنيف والخطة السداسية للمبعوث الأممي السابق (كوفي عنان)، كما يجب على مجلس الأمن الالتزام بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية (ظاهر،2012)
- يجب البدء في حوار سياسي شامل بين جميع الأطراف المعنية بالأزمة دون شروط مسبقة وينبغي أن يكون المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية محايدا على أن يتفق على خارطة وجدول زمني للإصلاح.

- دعم الدور القيادي للأمم المتحدة في تنسيق جهود الإغاثه لتخفيف المعاناة الإنسانية للسوريين،حيث أوضحت أن الأمم المتحدة أو أي كيان غير متحيز ينبغي أن يقيم الوضع الإنساني في شروط احترام سيادة سوريا.

- يجب على المجتمع الدولي احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي سوريا وعدم التدخل المسلح أو الضغط من أجل تغيير النظام في سوريا لأن ذلك لا يساعد على إنهاء الأزمة بشكل مناسب.

بالرغم من ذلك يشير الفيتو الصينى إلى حدوث تطور نوعي مهم ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة للمحافظة على نفوذها الاقتصادي المتسارع، وإنما أيضا في نظرة بكين لدورها الدبلوماسي والسياسي على الساحة العالمية حيث إن الصين تطمح بلعب دور دبلوماسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها السياسية والعسكرية، وقد هدف الموقف الصيني من استخدام الفيتو ودعم الموقف الروسي في مجلس الأمن خلال الأزمة السورية إلى توسيع قاعدة مناوراتها الدبلوماسية وإيجاد فرصة مساومة للصين لضمان تعزيز فكرة التعددية القطبية وكبح التسلل الخارجي لمجالها الحيوي.

ويتضح من مبادرة وزير الخارجية (يانغ جيشي) الذي رأى أن الصين بدأت تخرج عن سياستها المتحفظة باتجاه سياسة أكثر انفتاحاً على العالم وتدخلاً في شؤونه، وبذلك يتبين أن الموقف الصيني لا يختلف عن الموقف الروسي خاصة أن المبادرة تتبنى الحل السلمى للأزمة من خلال الحوار ولكن الأهمية تكمن في أنه بمجرد دخول الصين إلى دائرة الأزمة السورية وطرحها تلك المبادرة يعنى أن الموقف الصيني دخل دائرة المبارزة السياسية إلى جانب الموقف الروسي لمواجهة الموقف الغربي ما يجعل إمكانية التوافق الدولي على تقاسم المصالح هي الحاسم (برس،2012).

ثالثاً: تداعيات الأزمة السورية على الصين:

- تخوف الصين من تغير الخارطة السياسية للشرق الأوسط من خلال ضرب النظام السوري بما يعنى تفتيت الدولة السورية الأمر الذي ينعكس سلباً على إيران، حيث يعد ضربها مدخلاً ضروريا لتحجيم الدور الصيني في آسيا الوسطى التي تشكل الحديقة الخلفية للصين وتهدد الصعود الصيني في السياسة الدولية.

- خشية الصين نجاح الثورات العربية وصعود الإسلاميين في المنطقة العربية، الأمر الذي يسهم في تأثر الأقليات المسلمة في الداخل الصيني خاصة في إقليم شينغيانغ الذى يرغب بالانفصال عن الصين.
- تخوف الصين من انهيار النظام السوري وانتقال الأزمة الى إيران، الأمر الذي يسهم في تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، ويشكل ضغطاً على إمدادات الطاقة الموجهة للصين عبر مضيق هرمز (برس،2012).

يتضح من خلال ما سبق أن ما يحكم الصين بدول العالم منطلق الدولة وليس الثورة، فهي لا تسير بموجب الشعارات الراديكالية بل بواقعية المصالح المشتركة، كما أنها أحجمت عن التفاعل مع دول الربيع العربي باعتبارها ثورات ولكن في ظل التحولات السياسية التي شهدها النظام الإقليمي من اندلاع اضطرابات، وإسقاط أنظمة استبدادية ظلت لعقود طويلة وجب على الصين مواجهة تلك التغيرات بالعمل على تطوير دبلوماسيتها التي تقوم على التعاون مع جميع الفاعلين الجدد من خلال فتح قنوات اتصال بما يحقق المصالح المتبادلة بين جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة والصين، كما يتبين أن الصين استغلت الأزمة السورية بهدف الترويج لسياستها الخارجية القائمة على مبدأ عدم التدخل، وهناك جدل حول ما إذا كانت استراتيجية عدم التدخل هي مسألة مبدأ أم مصلحة وطنية لكن بغض النظر عن موقع الصين إلا أن الأزمة السورية تبرهن أن هناك تحولات في السياسة الدبلوماسية للصين.

المبحث الرابع

الموقف الأوروبي تجاه الأزمة السورية

أولاً: السياسة الأوروبية تجاه الأزمة السورية: .

مع بدء التحولات السياسية في المنطقة العربية كان الاتحاد الأوربي يواجه العديد من التحديات الداخلية كالأزمة الاقتصادية المتنامية وعجزه عن إيجاد حلول لها، وكذلك الحاجة إلى تحقيق قدر من التوازن في التوفيق بين هدف دعم الديموقراطية والتنمية في دول جنوب المتوسط من ناحية، والتعامل مع الاعتبارات الأمنية المتنوعة من ناحية أخرى، وقد حاول الاتحاد الأوروبي الاستفادة من التحولات السياسية التي مثلت فرصة تاريخية له في إعادة صياغة سياساته فعلياً تجاه المنطقة العربية (إسحاق،2012، ص17).

لقد بدأ موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة السورية متدرجاً من مراقبة الأوضاع عن كثب إلى الدعوات لضبط النفس، ومطالبة الرئيس بوقف القمع وتطبيق الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السورية، ومن ثم الإدانة والتقليل من شأن الإصلاحات التي قام بها النظام والتي ألغى بموجبها العمل بقانون الطوارئ والدعوة لتشكيل الأحزاب السياسية، حيث رأى الاتحاد الأوروبي أن الإصلاحات لا ترتقى لطموحات الشعب السوري، وقد اتضحت تلك الرؤية من كلمة وزير الخارجية المجري سولت نيميت (Solt Nemet) فقال: "إن الخطاب الذى ألقاه الرئيس السوري نهاية مارس الماضي لم يتضمن برنامج إصلاحات واضحة ولا جدولاً زمنيا لتنفيذ مثل هذه الإصلاحات" (أيوب،2012).

ونظراً لتعقد الوضع في سوريا وتزايد العنف الموجَّه من قبل النظام تجاه السوريين اتخذ الاتحاد الأوربي موقفاً تجاه الحكومة السورية يتمثل في ممارسة الضغط على النظام لاحتواء الأزمة، وإنهاء استخدام العنف ضد المحتجين الذين يطالبون بإصلاحات سياسية واقتصادية، وقد انتهجت أوروبا سياسة التدرج في فرض العقوبات على سوريا (أبوعامود،2012، ص51؛انظر مكائيل،2012،ص2). تمثلت في فرض العقوبات على بعض الشخصيات وكبار الضباط ووقف التعاملات المالية وتجميد الأرصدة السورية وأصول البنك المركزي، وتم وضع بعض المسئولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما أوضح وزير الخارجية السويديكارل بيلدت(Karl Beldk) بقوله: " من الواضح أن العقوبات التي سنتخذها ضد الأفراد سيكون لها تأثير عليهم مباشرة، وذلك لتقييد حركتهم وتقليل فرصهم لاستغلال الأصول المالية التي يمكن أن تكون موجودة في عدد من بلدان الاتحاد

الأوروبي، كما تم فرض حظر استثمارات القطاع النفطي والغاز السوري، وكذلك تشديد الحظر على مصادر الأسلحة من خلال تعزيز عمليات المراقبة". كما أوضحت الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون قائلة: "يمكن الآن تفتيش أي سفينة متجهة إلى سوريا إذا اشتبه في حملها أسلحة، وهو تعزيز لتشديد حظر الأسلحة الحالي الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على النظام السوري، كما رأت أن مسألة تنحي بشار الأسد أصبحت ضرورة ملحة الآن" (معلوم،2021). لكن تلك العقوبات لم تؤثر في إرباك النظام السوري، حيث يعي الاتحاد الأوروبي صعوبة التأثير في الحكومة السورية في ظل الدور الذي تقوم به دول معنية ببقاء النظام كروسيا والصين وإيران التي تعمل على تطوير قدرات النظام السوري للالتفاف على حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه.

نظراً لتطور الأزمة السورية قد تباينت مواقف دول الاتحاد الأوروبي فبعض الدول الأوروبية تميز موقفها بثقل أكثر من غيرها فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية نظرا لاختلاف المصالح، فبدأ التغير في مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمة السورية، حيث بدأت بعض دول الاتحاد بدعم موقف النظام، وبعضها بدأ بدعم المعارضة، بينما طرف آخر فضل الوقوف على الحياد ويتضح ذلك من موقف بعض دول الاتحاد.

1.الموقف الفرنسي:

منذ بداية الأزمة السورية قامت فرنسا بمراقبة التحول السياسي في سوريا وانتقاد النظام السوري والعمل على دعم المعارضة اقتصادياً ودبلوماسياً من خلال استضافتهم، وعقد المؤتمرات وتشجيع تشكيل المجلس الوطني والائتلاف الوطني كممثل للشعب السوري، وهو ما أكده الرئيس الفرنسي فرانسوا أولوند (Francois Olund)في مؤتمر صحفي في باريس: فقد "أعلن اعتراف فرنسا بالائتلاف الوطني السوري، بصفته الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والحكومة المستقبلية لسوريا الديمقراطية، التي تجعل وضع حد لنظام بشار الأسد أمرا ممكنا" (النعمانى،2013).

وقد أبدى الاتحاد الأوروبي تأييده لدعم المعارضة من خلال تشكيل الائتلاف والاعتراف بالمجلس الوطني كممثل للسوريين، وقد وضحت تلك الرؤية في خطاب مسؤولة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاترين أشتون(Catherine Ashton) التي أشارت فيه إلى أهمية: "سماع وجهة نظر المجلس

الوطني السوري والاعتراف به كمحاور شرعي" (عبدالله مصطفى،2012).كما طالبت برفع الحظر عن الأسلحة وتزويد المعارضة السورية بها وفى ذلك قد اتخذ ألان جوبيه (Alan Juppe)وزير الخارجية الفرنسي موقفا مغايراً لموقف كاترين أشتون ،يرى أن المحاولات الدبلوماسية قد فشلت وبدأ التفكير الجدي في إيجاد مخرج للأزمة بشكل مغاير من خلال مطالبة الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحظر المفروض على إمدادات المعارضة السورية بالسلاح، لأن ذلك يساعد على كسر الجمود العسكري، ويتيح إعادة التوازن بعض الشيء بين النظام والمعارضة، في حين رأت أشتون أنه لا يجب التسرع في رفع الحظر عن تصدير الأسلحة لسوريا وفتح قنوات لتزويد المعارضة بها؛ لأن ذلك يشجع روسيا وإيران حليفتي الأسد على زيادة امداداتهما من الأسلحة لحكومته مما يشعل سباق التسلح، كما أنها تخشى من وقوع الأسلحة لدى الحركات المتشددة الأمر الذى ينعكس سلبا على الداخل السوري والبيئة الإقليمية (صحيفة العرب،2013).كما وحاولت فرنسا إحداث تغيرات في سوريا على غرار ما تمكنت من فعله في الحالة الليبية لكنها فشلت بسبب هشاشة المعارضة السورية وإخفاقها في توحيد صفوفها، ويتبين من ذلك أن فرنسا عارضت في بداية الأزمة التدخل العسكري في سوريا دون الحصول على تفويض رسمي من مجلس الأمن، لكن نتيجة سياسة النظام المتشددة تجاه المعارضة، وبعد اتهامه باستخدام الأسلحة الكيميائية أبدت فرنسا مرونة في دعمها لرفع حظر الأسلحة المفروض على المعارضة السورية

2. الموقف الألماني: .

لقد اتسم الموقف الألماني تجاه الأزمة السورية بالتحفظ بالرغم من امتثالها لقرارات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المؤيد للمعارضة السورية في نضالها من أجل الحرية، ومعارضتها للفيتو الروسي – الصيني؛ لأنه يسهم في إضعاف دور الأمم المتحدة وعرقلة الجهود الدولية في اتخاذ موقف صارم موحد ومشترك من النظام السوري (النعمانى،2012). وحول الاعتراف بالمعارضة فقد رأت ألمانيا أن تشكيل المجلس الوطني ثم الائتلاف يعد أداة من أدوات إدارة الأزمة السورية، لذلك اعترفت ألمانيا بالائتلاف السوري باعتباره الممثل الشرعي للسوريين فأوضح جيدو فيسترفيله(Guido Pfister Fillet)وزير خارجية ألمانيا– أن بلاده ترحب باتفاق الدوحة بين أطياف المعارضة السورية، ورأى أن توحد المعارضة في إطار تنظيمي واحد يساعد المجتمع الدولي على التعامل مع المعارضة بشكل إيجابي وربما يعجل برحيل الأسد (الحاج،2011). كما أكد (مارك تونر) مساعد المتحدث باسم وزارة الخارجية– "نعتقد أنه ممثل شرعي وانعكاس للشعب السوري، ونريد أيضا أن يبدي هذا الائتلاف المعارض قدرته

على تمثيل السوريين داخل سوريا" (أخبار العربية،2012). وفيما يتعلق بإزالة السلاح الكيماوي فقد أكدت ألمانيا على دعم المساعي الدبلوماسية في حل الأزمة خاصة بعد أن أبدت سوريا استعدادها للكشف عن ترسانة الأسلحة الكيماوية، ووضعها تحت المراقبة الدولية مما يحول دون توجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري، كما أبدت ألمانيا استعدادها لتوظيف خبراتها وقدراتها لإزالة مخزون الأسلحة الكيماوية الموجودة لدى النظام (الجزيرة نت 21مارس2013).

بينما ربط الرئيس الأمريكي توجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري بموافقة الكونجرس لكن ألمانيا حسمت موقفها بالتعبير عن رفضها في المشاركة في أي عمل عسكري في سوريا، كما تمسكت الحكومة الألمانية بتحفظها على تسليح المعارَضة معارِضة بذلك التأييد البريطاني الفرنسي(فيللة،2013). حيث أوضحت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل(Anguilla Merkel) رفض مشاركة الجيش الألماني توجيه ضربة عسكرية محتملة ضد نظام الأسد دون تفويض من قبل الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي، وتبين أن هذا الموقف نابع من توافق سياسي في المجتمع الألماني الذي ترفض غالبيته أي تدخل عسكري في الشرق الأوسط، كما تتفق معظم الأحزاب السياسية في البرلمان الألماني على هذا التوجه (النعمانى،2013).ويفهم من ذلك أن ألمانيا اتبعت موقفاً متوازناً ولم تبتعد عن نهجها القديم الذي يكمن في إظهار تضامنها فقط إذا كان ذلك لا يكلف شيئاً ولا يحمل أية مخاطر، وهذا يبين أن ألمانيا اتخذت موقفا مغايراً لفرنسا تجاه الأزمة ففي حين ركزت فرنسا على تسليح المعارضة وتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، عملت ألمانيا على توجيه طاقاتها على الحل الدبلوماسي وركزت على المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين بدلا من المساعدات العسكرية.

3.الموقف البريطاني:

لا يختلف موقف المملكة المتحدة عن موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي تجاه الأزمة السورية، والذي يتلخص في أنه يتعين على طرفي الصراع وضع حد للعنف وتهيئة الأجواء للانتقال نحو الديمقراطية، حتى يتمكن الشعب السوري من تحديد مصيره بحرية، ومع ذلك لاتزال خيارات بريطانيا والمجتمع الدولي محدودة بسبب حق النقض الفيتو الروسي في مجلس الأمن (كساب،93،2014). إضافة إلى أنه في أعقاب إعلان الولايات المتحدة عن عزمها معاقبة نظام الأسد على إثر استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في مدن ريف دمشق، فقد حاول رئيس الوزراء البريطاني (ديفيد كاميرون) الحصول على قرار من البرلمان البريطاني يؤيد توجيه ضربة محدودة لمعاقبة

النظام على إثر استخدام السلاح الكيماوي، وبسبب جرائمه ضد الإنسانية، لكن البرلمان البريطاني صوت لصالح عدم التدخل العسكري في سوريا نهاية أغسطس2013، وقد شكل ذلك ضربة صادمة ومفاجئة للولايات المتحدة وذلك باعتبار أن بريطانيا تمثل الحليف الأكبر الذي يمكنه دعم الولايات المتحدة على المستوى المعنوي والدولي، وقد اتضح ذلك من وجه نظر وزير الدفاع البريطاني فيليب هامون (Philip Hamon)الذى رأى بأن بريطانيا لن تشارك في أي عمل عسكري ضد سوريا بعد أن خسرت الحكومة على نحو غير متوقع اقتراعاً مهماً في البرلمان بشأن هذه المسألة، وقد أسهم ذلك في خشية بريطانيا من تداعيات موقفها الرافض للتدخل العسكري في سوريا على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية (الجزيرة نت،31مارس2013). إضافة إلى أنه لا توجد فرص حقيقية لإرسال قوات بريطانية للمشاركة ضد سوريا نظراً لأن بريطانيا قررت سحب قواتها من أفغانستان بحلول عام 2014، وعليه لا توجد رغبة بريطانية لإرسال قواتها من جديد لأي منطقة أخرى خاصة مع اقتراب الانتخابات العامة في بريطانيا، فهي لا تريد الدخول في صراع جديد ما لم يكن هذا الصراع مرتبطاً بالأمن القومي البريطاني (كساب،2014، ص94).وتعهد وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ(William Hague) أن "تقدّم المملكة المتحدة الدعم القوي والمشورة والتشجيع والصداقة للائتلاف الوطني المعارض في جميع هذه الجوانب، وتعمل كجزء من المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهد للمساعدة في إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة في سوريا"(صحيفة اليوم،16نوفمبر،2012).

ومن هنا يتضح أن الأزمة السورية أحدثت شرخاً واضحاً في منظومة الاتحاد الأوروبي حيث بدأ الخلاف جلياً بين دول الاتحاد الأوروبي حول إيجاد السبل الكفيلة لحل الأزمة السورية، وإزالة الحظر على السلاح المقدم إلى المعارضة، فمثلا هناك فريق يدعمه كل من فرنسا وبريطانيا وقبرص يرى أنه يجب إزالة قرار الحظر الذى يفرضه الاتحاد الأوروبي على السلاح، ورأت تلك الدول أنه لابد من تزويد المعارضة بالأسلحة، واستخدامها كورقة ضغط سياسية ضد النظام السوري، ولأحداث توازن بين قوى النظام والمعارضة(وكالة رويتر عربي،2013).بينما ظهر فريق آخر يمثله ألمانيا والنمسا والسويد رفض قرار إزالة الحظر على السلاح الموجه للمعارضة خشية من وقوع الأسلحة في أيدى الجماعات الإسلامية المتطرفة كجبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة ، الأمر الذي يسهم في توتر الأوضاع الداخلية لسوريا، وينعكس سلبا على النظام الإقليمي، ولأن ذلك يشجع مؤيدي النظام مثل روسيا وإيران لتكثيف إمداده بالأسلحة، وفى ذلك قال وزير الخارجية السويدي كارل بيلت(Karl Blidt) المعارض لمسعى فرنسا

وبريطانيا لاستثناء المعارضة السورية من حظر إرسال الأسلحة إلى سوريا في 24مارس2013، "إنه من الصعب للغاية العثور على أي حماس بين وزراء الخارجية المجتمعين في دبلن لزيادة تسليح حرب هي بالفعل مسلحة بأكثر مما ينبغي" (وكالة رويتر،2013).وقد أيدت (أشتون) تلك النظرة في مارس2013، "حيث رأت أنه لا يجب التسرع في إزالة الحظر عن تصدير الأسلحة لسوريا وفتح قنوات لتزويد المعارضة السورية بها"، بينما رأت روسيا أن إزالة الحظر عن تسليح المعارضة دون موافقة الاتحاد الأوروبي يمثل انتهاكاً للقانون الدولي ويعيق الجهود الروسية الأمريكية التي تهدف لعقد مؤتمر سلام حول سوريا وحل الأزمة بطريقة سلمية، في ذلك يري (سيرجى لافروف) وزير الخارجية الروسي أّن توريد الاسلحة لهذه البلاد المضطربة يخالف الالتزامات الدولية لدى الاتحاد الأوروبي" (صحيفة العرب،2013).

ونظراً لتعنت القرار الفرنسي البريطاني وتوافق كل من الرئيس الفرنسي هولاند (Holland) ووزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون (David Cameron) على تقديم الأسلحة للمعارضة في حال رفض الاتحاد الأوروبي إلغاء الحظر حيث أكد على تلك النظرة لوران فابيوس (Lauren Fabius) فقال: " إن بلاده وبريطانيا تعتزمان توريد أسلحة للمعارضة السورية دون موافقة الاتحاد الأوروبي"(صحيفة الرياض،3013). اتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على دعم المعارضة وتوحيد قاعدتها المالية وتقديم مساعدات غير مميتة للمعارضة من خلال تخفيف جزئي للحظر والعقوبات المفروضة والسماح بشراء النفط من سوريا في حال تم الحصول عليه من الائتلاف الوطني الذي يعد المظلة الأكبر للمعارضة، ويتضح ذلك من وجه نظر مفوضية الاتحاد الأوروبي للشئون الإنسانية ريستالينا جورجيفا (Rastalina Georgieva) حيث قالت: "أي شيء يساعد على توفير مزيد من الموارد للناس المتأثرين بالأزمة فهو أمر مرحب به"(BBC,2013). كما قال المستشار النمساوي فيرنر فايمان(Werener Fayman):"يعارض إمدادات الأسلحة بغض النظر عمن يقدمها ولمن يقدمها" (صحيفة العرب،2013).بالرغم من رفض الولايات المتحدة الأمريكية تسليح المعارضة، إلا أنّها دعمت تخفيف الحظر عن الاتحاد الأوروبي، حيث قال مساعد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية باتريك فنتريل (Patrick Ventrak) بتاريخ 25مايو2013، " رغم أن القرار يعود في النهاية للاتحاد الأوروبي فأننا ندعم تخفيف حظر الاتحاد الأوروبي على الأسلحة كجزء من جهود المجتمع الدولي لإظهار دعمه الكامل للمعارضة" (شؤون دولية،2013).

يتبين من ذلك أن التحولات السياسية التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة غياب رؤية واضحة في التعامل مع تلك التحولات، نظرا للمصالح الفردية لدول أوروبا، كما أظهرت تبايناً وتفاوتاً أدوار دول الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأزمة السورية ومحدودية قدرة دولة على التأثير بها، حيث استمرت في سياسته تكثيف العقوبات على النظام السوري بهدف عزله، لكن هذه السياسة لم تجد نفعاً نظراّ لتدخل روسيا وإيران لتخفيف أثر العقوبات على النظام السوري، وقد أدى هذا الانقسام إلى إحراج أوروبا كفاعل أساسي ذي توجهات خارجية سياسية وأمنية مشتركة، لذلك يجب على دول الاتحاد استغلال التحولات السياسية التي شكلت فرصة له في إعادة صياغة سياساته تجاه المنطقة العربية.

الخلاصة:

تعد الأزمة السورية من أكثر الأزمات المعاصرة تعقيداً على المستوى الإقليمي والدولي، حيث بات هناك انقسام واضح في مواقف الدول الكبرى تجاهها، مما يدل على حالة التأزم الذي صبغ السياسة الدولية جراء تصاعد الدور الروسي من ناحية، وظهور فواعل جدد في النظام الدولي مثل الصين وغيرها من ناحية أخرى.

يبدو أن للأزمة السورية تأثير واضح في النظام الدولي، وإلا لما كرست الدول الكبرى جهودها للقيام بدور فاعل في إدارة الأزمة، وهذا يدل على أن النظام الدولي لم يعد يقوده قطب أحادي ينفرد بكافة القرارات الدولية، وإنما تعددت الأقطاب بصعود قوى جديدة على الساحة الدولية. مع بروز ما يسمى (الربيع العربي)،وظفر سوريا بنصيب كبير من أحداثه، ومن ثم عجز النظام الدولي عن إدارة تلك الأحداث والتعامل معها، مما مهد للدول الكبرى للتدخل، حيث رأت روسيا تلك الأحداث فرصة حقيقية لترتيب أوراقها وتحقيق طموحاتها في المنطقة، أما الولايات المتحدة فقد ركزت في سياستها تجاه تلك الأحداث على التحالف الإستراتيجي مع الدول المعتدلة لاحتواء دول الممانعة، لكن التردد الذي شهده الموقف الأمريكي من الأحداث السورية أحدث شرخاً في العلاقات الأمريكية– المصرية من ناحية، والأمريكية–السعودية من ناحية أخرى، خاصة بعد استخدام النظام السوري الأسلحة الكيماوية ضد المعارضة.

أما عن مراهنة بعض الدول العربية على استعادة الدور الروسي بشكل كامل في المنطقة كبديل عن الدور الأمريكي، فإنه يشكل مجازفة كبيرة وخطأ استراتيجياً، فالأفضل لها أن تكون المصلحة هي الحاكم لعلاقاتها الخارجية، حيث يمكن استثمار التنافس الأمريكي الروسي لخدمة سياساتها الخارجية، ومن هنا تدرك القوى الدولية أن إدارة الأزمة السورية ليست بالأمر السهل والهين، كون هناك غموض كبير يطغى على تلك الأحداث، وبالتالي لا يمكن لأحد القدرة على التوقع أو التكهن على الإطلاق.

ختاماً فإنّ الأحداث السورية تمثل تحولاً كبيراً في العلاقات الدولية، حيث ظهرت من خلالها أقطاب جديدة ترى أنه لا بد من إشراكها في نظام دولي جديد لا تمثله الولايات المتحدة كطرف وحيد مهيمن على النظام الدولي، ولكن تكون عدة أطراف على قدم المساواة تكون جميعها الأداة التي تشكل هذا النظام.

الفصل الخامس

الأزمة السورية بين الإدارة والحل الإقليمي والدولي في ضوء تحول موازين القوى

المبحث الأول: المبادرات والحلول الإقليمية المقترحة لحل الأزمة السورية

أولا: مبادرات الجامعة العربية لحل الأزمة السورية

ثانيا: المبادرات والحلول التى تم طرحها خلال قمة عدم الانحياز

المبحث الثاني: المبادرات والحلول الدولية المقترحة لحل الأزمة السورية

أولاً: مبادرة كوفي عنان

ثانياً: بيان جنيف الأول

ثالثاً: بيان جنيف الثاني

- **مقدمة**

تتميز الأزمة السورية عن غيرها من الأزمات أنها تشكل بؤرة التقاء ما بين النظام الإقليمي والدولي، وتعكس التناقضات وعدم التكافؤ في علاقات القوى ما بين النظامين، وتجسد أيضا التحول والتغير في موازين القوى، حيث تسعى بعض القوى الإقليمية والدولية لتوظيف الأزمة السورية بما يخدم مصالحها، ويثبت نفوذها الإقليمي، لذلك رأينا التصارع والتنازع بين تلك القوى على المستويين الإقليمي والدولي، ومع ذلك يعد النظام الإقليمي من بين أهم الأقاليم تفاعلاً وتأثراً بالأحداث الدولية لما يتمتع به من مميزات استراتيجية وسياسية فضلاً عن أنه ملتقى مصالح القوى الدولية وبؤرة اهتمامها، فأصبحت هذه القوى تتنافس وتتصارع فيما بينها من أجل السيطرة عليه والتحكم فيه نتيجة الوظائف التي يؤديها في النظام الدولي، وسوريا كمرتكز في إقليم حيوي تعتبر ساحة تجاذبات دولية وإقليمية خصبة، حيث مرت بمراحل صراعات عديدة لكن ما يزيد من خطورة وتعقد الأزمة أن تسويتها لم تعد مجرد مسألة داخلية، وإنما أصبحت مسألة إقليمية ودولية بحكم تقاطع أهداف ومصالح تلك القوى في سوريا، وللوصول لتفاهم بين الأطراف السورية حاولت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وضع العديد من المبادرات والحلول التي تسهم في تقريب وجهتي النظر بين النظام والمعارضة، سيتم خلال هذا الفصل دراسة سياسة الجامعة العربية وهيئة الأمم تجاه الأزمة السورية، كما سيتم التعرف إلى مبادرات الحل السياسي التي وضعتها كل منهما لاحتواء الأزمة السورية.

المبحث الأول

الإطار الإقليمي لحل الأزمة السورية

- **أولاً: دور جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية: -**

شهدت المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 العديد من التغيرات السياسية التي انتقل تأثيرها إلى معظم البلدان العربية نتيجة تراكمات الفشل، وإخفاق مشاريع الإصلاح في تحقيق العدالة والديمقراطية والتنمية الاجتماعية، والقضاء على الفساد والاستبداد، وضعف وتراجع دور الدولة القطرية مما أدى إلى تعرضها إلى مزيد من الانقسام السياسي وبروز النزاعات المذهبية والطائفية، والذي كان له أبرز الأثر في تحديد حدود دور جامعة الدول العربية الذي تميز بالتباين والتأرجح تجاه تلك التحولات، حيث اعتبرت الجامعة العربية ما يحدث في تونس ومصر شأن داخلي، بينما طالبت بتدخل دولي في ليبيا بشرعنة عربية، وفى اليمن تركت الدور للسعودية وقطر متمثلا بالمبادرة الخليجية (فياص،2013،ص70).

بينما اختلف دور الجامعة العربية تجاه الأزمة السورية الذى بدأ في معالجة الأزمة بشكل تدريجي كون سوريا بلداً عربيا له ثقل بالنظام الإقليمي وعضواً فاعلاً في مدخلات الجامعة العربية، وقد تأثر هذا الدور تجاه الأزمة السورية بالعديد من المحددات الخاصة بتوجهات كل دولة والتي تتمثل في انشغال بعض القوى المؤثرة على الساحة العربية بالتحولات السياسية وتداعياتها التي ارتبطت بالمتغيرات الإقليمية، حيث أدت التحولات السياسية في مصر بعد سقوط نظام مبارك، وعملية الناتو في ليبيا إلى تحول انتباه الجامعة العربية بعيداً عن سوريا، كما أن تردد دول الخليج في اتخاذ إجراءات خطوات جريئة فيما يتعلق بسوريا، وكذلك تضيق الخناق على الحرك الشعبي خاصة في البحرين واليمن والمملكة السعودية ودول الخليج لم تجعل من الممكن ممارسة أي ضغط على نظام الأسد لوقف العنف تجاه شعبه، (كالاش،2011) كذلك ولأن موقف الجامعة العربية كان يتطلب إرادة سياسية توافقية تتجاوز ميثاق الجامعة الذي لا يحتوي على أليه قانونية ملزمة لتسوية الأزمات التي تقع داخل حدود دولها، كما أن تردد مواقف الدول المحورية في النظام العربي تجاه الأزمة أدى إلى تأجيل دخول الجامعة على خط الأزمة (أبو القاسم،2012).

لذلك لم يتبلور موقف عربي واضح ولم تطرح مبادرات سياسية للحل حتي نهاية أغسطس باستثناء زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي في 15تموز 2011 والذي طالب مجلس الجامعة العربية بتحمل مسؤولياتها من أجل أن يكون الحل العربي هو المعتمد تجاه الأزمة السورية، وبذلك يتبين أن المواقف الإقليمية التي تصاعدت فيها النبرة الدبلوماسية بقيت ضمن دائرة مطالبة الحكومة السورية بوقف العنف والحل الأمني والبدء بعملية إصلاح سياسية شاملة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011، ص2). لذلك بدأت الجامعة العربية في كسر حالة الجمود تجاه ما يحدث في سوريا من خلال طرح العديد من المبادرات التي تسهم في وضع مقاربة للتوفيق بين النظام والمعارضة وقد تمثل ذلك في التالي:

1-المبادرة العربية الأولى:

نظرا لدخول الجيش إلى المدن وتصاعد حركة الاحتجاج الشعبي وتزايد مستوى القمع الرسمي والشعبي على حد سواء بدأت التحركات العربية الجدية تلعب دوراً بارزاً لاحتواء الأزمة السورية من خلال عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية، وتم الاتفاق على طرح المبادرة العربية الأولى حول سوريا بتاريخ 28أغسطس2011، والتي حملت تصوراً وسطياً محافظاً لحل الأزمة السورية من خلال استجابة النظام لبعض المطالب الشعبية، والتي تتمثل في وقف العنف ضد المدنيين، وسحب الجيش وقوات الأمن من المدن والإفراج عن المعتقلين، وفصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية وتجنيب سوريا الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي مع الإقرار على إبقاء الرئيس في موقعه حتى عام 2014، والدعوة لبدء مرحلة الإصلاحات السياسية التي تتضمن إجراء تعديلات دستورية،والعمل على إجراء حوار بين النظام والمعارضة لصياغة ملامح المرحلة الانتقالية على أسس التعددية السياسية (الجزيرة للدراسات،26أكتوبر2012).

بيد أن المبادرة العربية الأولى فشلت في تحقيق أهدافها نظرا لرفض المعارضة السورية أن يكون للأسد أي دور في مرحلة الانتقال الديموقراطي، وبسبب فقدان الجامعة العربية قوة الردع ولعدم استجابة النظام السوري لمطالب الجامعة بفتح حوار مع معارضة الخارج باعتبارها ضالعة في المؤامرة ضده، كما تأخر في مقابلة الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورفض استضافة مراقبين عرب لضمان وقف العنف، ونظرا لتزايد وتيرة العنف من قبل النظام السوري تجاه الشعب والمعارضة وتزايد معدلات الانشقاق في الجيش السوري(علام،2012).يتبين من ذلك أن الجامعة العربية تبنت حلاً سياسياً يشارك فيه النظام

والمعارضة من خلال المبادرة العربية الأولي يهدف إلى تحقيق تحول سياسي وتحقيق الانتقال الديموقراطي التدريجي لكن تصلب الطرفين أعاق تنفيذ المبادرة العربية الأولى(بشارة ،تطور،2013).ويشير نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية (أحمد بن حلي) نائب الأمين العام إلى موقف الجامعة السلمي بشأن حل الأزمة السورية "ثابت وهو الأساس الذى يجب أن تبنى عليه كافة الجهود، وأضاف أن الحل العسكري ليس في مصلحة الدولة السورية ولا حكومة سوريا ولا شعبها نفسه، وأكد على أن أي مواقف أخرى ترى أن الحل العسكري هو المناسب تخص أصحابها" (صحيفة الشعب،2012).

وفي ظل تطور الأزمة السورية وتزايد الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية سوء على إثر العقوبات الغربية المفروضة على النظام السوري تم اجتماع أخر لوزراء الخارجية العرب برئاسة وزير خارجية قطر (حمد بن جاسم) بتكليف من مجلس الجامعة في 16أكتوبر 2011 لبحث الأزمة السورية، وقد تم الاتفاق على خطة عمل مقترحة من قبل اللجنة الوزارية العربية تقضى بوقف كافة أعمال العنف وإخلاء المدن من جميع المظاهر المسلحة والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإرسال مراقبين عرب للتحقق من وقف القتال وفتح المجال أمام جامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية والاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث (أبو القاسم،2012).

وكذلك إعطاء النظام مهلة أسبوعين يقوم خلالها وفد عربي بزيارة دمشق بهدف العمل على إجراء مباحثات بين النظام وقوى المعارضة تحت رعاية الجامعة العربية للتوصل إلى اتفاق سوري وطني حول برنامج الإصلاح، لكن النظام رفض تلك الخطة خشية من أن تكون مقدمة لتوفير غطاء عربي موحد لتدخل أجنبي، ومع أن من الصعب القول أن هناك موقف عربي موحد فإن الاجتماع في مجلس الجامعة العربية يشير إلى وجود حد أدنى مما يمكن تسميته بموقف عربي موحد تجاه سوريا، ويستند هذا الموقف إلى تقدير عربي بأن أي من طرفي الأزمة السورية غير قادر على حسم المواجهة وأن وضع سوريا وموقعها يستوجب محاولة تجنب التدخل الأجنبي لما يترتب عليه من تحجيم للدور العربي تجاه الأزمة السورية، وأن اندلاع حرب أهلية في سوريا قد يهدد الأمن العربي في دائرة واسعة من الجوار السوري، وأن من الضروري ألا تترك الدول العربية الملف السوري للتدافع الإيراني – التركي (مركز الجزيرة للدراسات،26أكتوبر 2012)

لم يجد الطرف العربي بدًّاً من اللجوء إلى العقوبات بعد رفض الحكومة السورية تنفيذ الخطة العربية؛ لهذا قرر مجلس الجامعة فرض قائمة من العقوبات على سوريا شملت تعليق عضوية سوريا وتعليق مشاركة جميع وفودها في المجالس والهيئات التابعة للجامعة ومنح كرسيها للمعارضة كخطوة للضغط على النظام لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في خطة اللجنة الوزارية العربية، كما دعت جامعة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق وتوفير الحماية للمدنيين السورين في حال عدم توقف النظام عن أعمال العنف (أبو القاسم،2012).

ومن هنا يتبين أن البعض نظر إلى قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا والاعتراف بمشروعية مطالب الشعب السوري نحو الديموقراطية على أنه نقطة تحول في تاريخ الجامعة العربية وإعطائها القدرة على التكيف مع مرحلة ما بعد الربيع العربي وتفعيل دورها النشط والتحرك بعيداً عن أفكار القومية بعد انتهاج النظام سياسة القوة المفرطة ضد شعبه، بينما نظر البعض الآخر لقرار الجامعة العربية وموقفها الديموقراطي على أنه نتاج للضغوطات والتحولات السياسية التي تتعرض لها المنطقة العربية (كالاش،2011). وبناء على التزام الجامعة بتوفير حماية للمدنيين فقد قرر مجلس الوزراء في الجامعة العربية في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 16نوفمبر الموافقة على مشروع بروتكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي الجامعة العربية المكلفة بالتحقيق في بنود الخطة وتوفير الحماية للمدنيين والعمل على دعوة الحكومة السورية وأطياف المعارضة إلى عقد مؤتمر وطني للحوار الشامل بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسير المرحلة الانتقالية، كما طالب النظام بتقديم اعتذار رسمي عما صدر من مندوبها الدائم تجاه مجلس الجامعة وإدانة الاعتداءات التي تعرضت لها البعثات الدبلوماسية والقنصليات العربية والأجنبية في دمشق، وقد تم إعطاء الجامعة العربية والنظام مهلة لتوقيعه لا تتجاوز ثلاثة أيام إلا أن النظام السوري رفض التوقيع على البرتوكول مطالباً بإجراء تعديلات على البرتوكول الأمر الذي نظرت إليه الجامعة العربية على أنه يمس جوهر البرتوكول ويمثل تغيراً جذرياً في مهام البعثة، وأمام رفض النظام للبرتوكول دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 26نوفمبر 2011 للنظر في فرض عقوبات اقتصادية على سوريا بما لا يؤثر على الشعب السوري (فياض،2012،ص74).والتي تتمثل في وقف رحلات الطيران إلى سوريا ومنع سفر المسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري ووقف المبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر في حياة الشعب، وقد وافقت ثمانية

عشر دولة على قرار العقوبات فيما اعترض عليه لبنان واليمن وتحفظ العراق (مركز الجزيرة للدراسات،17أكتوبر 2011).

وفي ظل تصاعد الأزمة السورية ونظرا لاستنفاذ النظام للمهل المتعددة وعدم مقدرة اللجنة الوزارية على اقناع النظام بالتوقيع علي البرتوكول، تشكلت أغلبية داخل اللجنة الوزارية والتي رأت ضرورة رفع الأمر إلى مجلس الأمن من أجل تبني وجه النظر العربية ودعم جهود جامعة الدول العربية في تسوية الوضع المتأزم في سوريا، الأمر الذي أسهم في تحرك الدبلوماسية الروسية العراقية الإيرانية لإقناع النظام بخطورة تدويل الأزمة وبذلك استجاب النظام السوري لقرارات الجامعة العربية، وتم التوقيع على البرتوكول والذي يقضي بتشكيل بعثة مراقبي الجامعة العربية برئاسة الجنرال السوداني محمد الدابة للقيام بالتحقيق في تنفيذ بنود الخطة العربية والمساهمة في وقف العنف وتوفير الحماية للمدنيين السوريين، وبذلك قدم إلى سوريا عدد من المراقبين وصل عددهم ما بين(150–200) مراقباً وبدأت البعثة في معالجة أزمة تتداخل فيها المسارات الأمنية مع الجهود الدبلوماسية والسياسية (أبوطالب،2012،ص73).

لكن بالرغم من ذلك ما لبثت أن علقت اللجنة عملها وانسحبت بعد نحو شهر نتيجة مواجهة اللجنة العديد من العقبات التي أعاقت عملها بسبب عدم تعاون النظام السوري مع اللجنة واستمرار العنف والمضي في استخدام الخيار الأمني وارتكاب العديد من المجازر تجاه الشعب والمعارضة، الأمر الذى أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية فأغلق بذلك الطريق أمام التسوية التفاوضية برعاية عربية، وكذلك عدم مقدرة اللجنة على التواصل المباشر مع المعارضة المسلحة التي رأت نفسها غير معنية بالمبادرة العربية التي تفترض التفاوض مع الأسد وهو أمر غير مقبول لدى المعارضة المسلحة، وما زاد صعوبة عمل المراقبين العرب في سوريا التغير الذى حدث في بيئة عمل المراقبين بعد اتخاذ السعودية ودول مجلس التعاون قرار بسحب مراقبيها من البعثة العربية حيث تم سحب ما يقارب خمسة وخمسين مراقباً الأمر الذى انعكس بالسلب على عمل بعثة المراقبين واسهم في عرقلة جهودها وأعطى النظام والمعارضة فرصة أخرى لاستخدام العنف (أبوطالب،2012، ص74).

2–المبادرة العربية الثانية:

نظرا لتدهور الأوضاع السياسية في سوريا عملت اللجنة الوزارية العربية الخاصة بالأزمة السورية على طرح المبادرة العربية الثانية بتاريخ 22 يناير 2012، والتي تبنت فكرة:

- منح النظام فرصة لإجراء حوار سياسي مع المعارضة وتحقيق انتقال تدريجي للسلطة من خلال تشكيل حكومة وطنية كاملة الصلاحيات، وأن تتعامل هذه الحكومة مع نائب الرئيس بعد قيام الرئيس بتفويض صلاحياته إليه، وتكون مهام تلك الحكومة الإعداد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية نزيهة برقابة عربية ودولية وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام الحكومة الوطنية، وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي (بشارة،2013، ص453). الأمر الذي رفضه النظام السوري جملةً وتفصيلاً.

- العمل على ضرورة وقف العنف وحماية المواطنين السوريين والمطالبة بسحب الجيش السوري والأليات العسكرية من المدن والأحياء المدنية والإفراج عن المعتقلين وضمان حرية التظاهر بمختلف أشكاله وفقا لأحكام القانون.

- فتح المجال أمام منظمات الجامعة العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في أنحاء سوريا للإطلاع على حقيقة الأوضاع الأمر الذي يسهم في تحقيق الأهداف السورية ويمنع انزلاقها إلى مسارات أعنف وأخطر (بشارة،2013، ص ص451-452)

ومن هنا يتبين أن المبادرة العربية الثانية اعتمدت على مبادئ المبادرة العربية الأولى، ولكن ما يميزها عن الأولى أن الجامعة العربية لم تهدف خلال المبادرة العربية الأولى إلى تنحية الرئيس بشار الأسد إنما كانت تهدف إلى تحقيق انتقال سلمي وإعطاء الرئيس الفرصة ليقود عملية الإصلاح بنفسه، بينما المبادرة العربية الثانية هدفت إلى تحقيق الانتقال السياسي والديموقراطي التدريجي من خلال إقامة حكومة وطنية كاملة الصلاحيات بعد قيام الرئيس بشار الأسد بتفويض صلاحياته لنائبة الأول، وقد أحيلت المبادرة بأغلبية موافقة الدول العربية إلى مجلس الأمن لإضفاء الصيغة الإلزامية على تفويض الرئيس الأسد صلاحياته لنائبة، ومن هنا بدأ الاستقطاب الشديد وانقسام المجلس إلى معسكرين حيث استخدمتا روسيا والصين الفيتو المزدوج لتعزيز سلطة النظام الأمر الذى أسهم في فشل المبادرة العربية الثانية (المركز العربي للأبحاث، فبراير2014، ص2). في تحقيق أهدافها، لأن الجامعة تفتقر إلى القوة الإلزامية في فرض قراراتها وبسبب رفض النظام للمبادرة معتبرا اياها تدخلاً في الشئون الداخلية لسوريا وانتهاكاً لسيادتها الوطنية.

يتضح مما سبق أن الجامعة العربية حاولت انتهاج طريق سياسي لحل الأزمة السورية وإبقاء الملف السوري في إطار الجامعة العربية عبر نقل الرئيس صلاحياته إلى نائبه مع ضمان عدم الملاحقة القانونية للرئيس، كما جاء في المبادرة اليمنية لكن الرئيس السوري رفض ذلك معتبرا أنه تدخل في الشؤن الداخلية لسوريا (المركز العربي للأبحاث، فبراير2014، ص2).

بذلك يتبين أنه رغم الموقف الرسمي الحاسم الذى اتخذته الجامعة العربية في دعم الشعب السوري والمعارضة لمواجهة النظام وصولا إلي حد قبول استجداء التدخل الدولي لحماية المدنيين، رغم أن هذا المبدأ كان مرفوضاً عربياً في السابق غير أن تشبث النظام السوري بمواقفه وعدم وجود أفق لحل سلمي للأزمة ونظراً لتدهور الوضع الإنساني وضغوط الرأي العام العربي وتعقد النظام الإقليمي الذي اختلط فيها الصراع السياسي بالصراع المذهبي والديني ووقوف التوازنات الدولية والإقليمية حائلا دون تهيئة المناخ السياسي لحل الأزمة، وبعد أن استنفذت الجامعة جهدها في حل الأزمة وعجزت عن وضع مقاربة يمكن من خلالها وضع حد للأزمة التي تعيشها سوريا، بدأ تطور الموقف الخليجي والعربي نحو إحداث تغير هيكلي في بنية النظام عبر مساندة المعارضة السورية بشقيها السلمى والعسكري وتوجيه التحركات العربية لتشكل ضغطاً على النظام بهدف العمل على إخراجه من المشهد السياسي، كما بدأت بتحريك الموقف الدولي من أجل تبني وجهة النظر العربية التي خلصت في النهاية الي ضرورة تنحي الأسد وبداية فترة انتقالية لا يكون الأسد جزءاً منها ومن ثم كان المجال البديل للحركة العربية هي الجمعية العامة للأمم المتحدة (أبو طالب،2012،ص73،انظر أبو القاسم،2013).

ويبدو بذلك أن تعقيدات واختلاف المواقف العربية الفردية تجاه سوريا يفرض العديد من القيود أمام دور الجامعة في التعامل مع الأزمة حيث بدأ الانقسام العربي واضحاً بشأن تسليح المعارضة السورية واللجوء إلى أساليب التدخل العسكري الدولي لحسم الأمر كما حدث في ليبيا، حيث تقود السعودية وقطر ومنظومة مجلس التعاون تجاه يسعى لدعم المعارضة السورية بالسلاح في حين يسعى تجاه آخر بقيادة لبنان ومصر والجزائر والمغرب والسودان لرفض تسليح المعارضة لأن ذلك يلغى دور الجامعة ويسهم في توسيع دائرة الأزمة السورية، لذلك أدركت الجامعة أن تحركها منفردة في حل الأزمة السورية لن يحقق نتائج إيجابية لذلك فهي بحاجة لمساندة دولية تعزز دور الجامعة العربية في حل الأزمة السورية، ونظراً لأن مجلس الأمن يوجد به أطراف داعمة للنظام من خلال استخدام الفيتو الذى مورس ضد المبادرة العربية الثانية،بدأ التوجه نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزز دور الجامعة العربية في

مواجهة الأزمة السورية، ومن هنا يتبين أن الأزمة السورية خرجت من دائرة الجامعة العربية وتوجهت نحو التدويل.

- **ثانيا: المبادرات التي طرحتها منظمة عدم الانحياز**

1. المبادرة المصرية:

حاولت مصر إعادة التفاعل مع قضايا الشرق الأوسط واستعادة مكانتها في النظام الإقليمي من خلال طرح مبادرة رباعية من قبل الرئيس المصري محمد مرسى لحل الأزمة السورية خلال قمة مكة بتاريخ 14أغسطس2012 وتم التأكيد عليها خلال قمة طهران لدول عدم الانحياز (ماجد،2012). وقد تضمنت المبادرة تشكيل مجموعة حوار رباعي تضم مصر والسعودية وتركيا وإيران لوضع تصور مشترك حول الأزمة السورية باعتبارها دول إقليمية مؤثرة في الواقع السوري وقد هدفت تلك المبادرة تقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة وتلك الدول بهدف إيجاد حل سياسي يسهم في وضع حد لمعاناة الشعب السوري يجنب البلاد العنف والتدخل الأجنبي وقد تضمنت تلك المبادرة وقف إطلاق النار والحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها ورفض التدخل العسكري الخارجي في سوريا والعمل على حل الأزمة خلال إطار إقليمي، وإطلاق عملية سياسية بمشاركة مختلف أطياف الشعب السوري ومكوناته لتجسد رغبته في التغيير ومساندة أي جهد دولي يسعى لتذليل العراقيل التي تحول دون إنهاء الأزمة (الشايب،2012). لكن بالرغم من ذلك فشلت المبادرة في حل الأزمة السورية، نظراً لأن مصر تفتقد لوضعية الوسيط المحايد في الأزمة بسبب تبنى الرئيس مرسي عقب المبادرة موقف مساند للمعارضة والدعوة لأسقاط النظام خلال قمة عدم الانحياز الأمر الذي أغضب النظام السوري وكذلك بسب تخلف السعودية عن حضور اجتماعات اللجنة وبسبب رفض المعارضة إدراج إيران ضمن مجموعة الحوار باعتبارها جزء من الأزمة وليس الحلول وكذلك لرفض الولايات المتحدة ودول الغرب للحلول الإقليمية التي لا تتضمن أن يكون للقوي الدولية تأثير فيها(مركز بغداد للدراسات،2012).

2. المبادرة العراقية:

تزامن طرح المبادرة العراقية مع التهديد الأمريكي بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا حيث رأت القيادة الإيرانية الجديدة أنها غير راغبة في دخول مواجهة مبكرة تقضى على فرص انفتاحها مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية فبدأت بالإعداد لاحتواء الضربة الأمريكية لسوريا والحفاظ على مصالحها من خلال التعاون مع حلفائها في المنطقة لعرض مخارج تجنب النظام السوري الضربة فجاءت مبادرة رئيس

الوزراء العراقي (نور المالكي) ذات النقاط الثماني 4سبتمبر 2013 التى تدعو إلى وقف إطلاق النار بشكل كامل على الأراضي السورية وكذلك إلزام النظام والمعارضة موعد محدد لإجراء مفاوضات،وتشكيل حكومة مؤقتة تجري انتخابات بإشراف عربي أممي يعقبها تداول سلمي للسلطة (مجلة سياسات عربية،2013،ص18).وكذلك العمل على ووقف عمليات تزويد أطراف الأزمة بالمال والسلاح وانسحاب جميع المقاتلين الأجانب من الأراضي السورية كما طالب بعدم استخدام القوة ضدّ النظام الحاكم في دمشق لما لها من تداعيات على وضع سوريا الداخلي وجيرانها من دول المنطقة كما دعت المبادرة إلى دعم استمرار التحقيق المحايد الذي تجريه الأمم المتحدة حول استخدام السلاح الكيماوي إضافة إلى رفض التدخّل الأجنبي في الشأن السوري وأية عملية عسكرية تستهدف الدولة والأراضي السورية (نجم،2013).

رغم أن المبادرة العراقية طرحت في وقت استزفت فيه الجهود الإقليمية والدولية بحثا عن إيجاد مخرج للأزمة السورية إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها ويعود تزايد الاحتقان الطائفي في المنطقة العربية وعدم استجابة المعارضة السورية لها نظراً لأنها لم تحقق المطلب الاساسى للمعارضة بالقضاء على النظام بأكمله وليس الرئيس فقط وفى ذلك يقول (هيثم المالح) إنّ "المبادرة العراقية جاءت بتوجيه ودعم من إيران بعد إن استشعرت الأخيرة جدية المسعى الأميركي لتوجيه ضربة عسكرية رادعة لسورية كما قال إن مبادرة المالكي فيها انحياز للنظام السوري على حساب معارضيه وضحاياه أيضا ولا يمكن قبولها من طرف متورط في الأزمة السورية" وكذلك قال المعارض الكردي السوري شلال كدو إن "وقت طرح المبادرة كان غير مناسب في ظل تحشيد أميركي – غربي على العمل العسكري ووصول المشهد السوري إلى مستوى من التعقيد يصعب معه الحل السياسي خصوصا بعد استعمال السلاح الكيماوي" (نجم،2013). ولعدم وجود جدول زمني لتنفيذ قرارات المبادرة الأمر الذي أسهم في إفراغ المبادرة من مضمونها وسمح للنظام باستغلال الوقت لتحقيق مكاسب على الأرض لصالحه على حساب المعارضة في ظل اختلال توزان القوى وكذلك لعدم توفر الدعم الإقليمي والدولي للمبادرة حيث تجاهلت معظم الأطراف الإقليمية والدولية المبادرة نظراً لقناعتهم بأن إيران هي من يقف خلف هذه المبادرة وأنها استغلت علاقاتها الوطيدة بالحكومة العراقية الراهنة بزعامة المالكي لتمرير هذه المبادرة والتي تحوي في تفصيلها مضامين الرؤية الايرانية للحل الذي يقوم على القيام بإجراء إصلاحات مع عدم تغيير النظام (مركز بغداد للدراسات،2012).

3. المبادرة الإيرانية:

لقد تقدمت إيران بمبادرة جديدة لحل الأزمة السورية من خلال وزير خارجيتها (علاء الدين بروجردو) التي تضمنت الدعوة إلى وقف إطلاق النار وسحب قوات الجيش النظامي من داخل المدن وتمركزها على الأطراف ونشر قوات حفظ سلام أو قوات فصل بين الأطراف المتحاربة من قبل دول إسلامية وبدء حوار سياسي بين المعارضة والنظام السوري مع بقاء الأسد في منصبه على أن يكون الحوار بإشراف دول إقليمية كبيرة بينها السعودية ومصر (طارق الحميد،2012).رغم أن النظام السوري استجاب للمبادرة الإيرانية إلا أنها بقيت محدودة التأثير في وضع حل للأزمة السورية؛ لأن الدول العربية تدرك أن هذه المبادرة تسعى لتحقيق المصالح الإيرانية في المنطقة العربية.

المبحث الثاني

الإطار الدولي لحل الأزمة السورية

أولاً: دور هيئة الأمم في حل الأزمة السورية

نتيجة فشل المبادرة العربية الثانية بعد استخدام الفيتو الروسي – الصيني تحولت الأزمة السورية إلى ساحة للتفاعلات الجيوستراتيجية والطموحات المستقبلية للقوى العظمى والإقليمية، وفى ظل غياب الولايات المتحدة كانت روسيا اللاعب الدولي الأكثر فاعلية وتأثيراً في الأزمة فمنعت التحركات الدولية من الحد من قوة النظام والخروج من حالة انسداد الأفق، لذلك لعبت الدبلوماسية الروسية دورا في التوصل لخطة (كوفي عنان) في سوريا حيث تم الاتفاق بين وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) ووزراء الخارجية العرب في القاهرة على المبادي الأساسية لتسوية الأزمة السورية وتم المصادقة عليها في قرار خاص لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 21مارس2012 لتشكيل خطة (كوفي عنان) كمبعوث مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا (الشيخ،2013،ص ص193–194). كما قد تمكن المبعوث الأممي العربي كوفي عنان من تقديم خطة شاملة وجدت موافقة دولية وإقليمية تتألف من ست نقاط لتسوية الأزمة السورية والتي استمدت معظم قرارتها من المبادرة العربية الثانية (قبلان،2014).

وقد تضمنت خطة عنان العديد من القرارات التي تتمثل في:

- تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، ووضع حلول سياسية داخلية تأخذ في الاعتبار الأول تطلعات الشعب السوري.
- الالتزام بوقف إطلاق النار، ووقف جميع أطراف النزاع لأعمال العنف المسلح بجميع أشكالها تحت مراقبة الأمم المتحدة لحماية المواطنين.
- يجب على جميع أطراف النزاع تأمين منافذ لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة من الصدامات المسلحة، والامتثال إلى الهدنة الإنسانية لمدة ساعتين يوميا.
- تقوم السلطات السورية بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في الحملات الاحتجاجية.
- تؤمن السلطات السورية حرية وحركة الصحافة في كافة أنحاء البلاد.

- تحترم السلطات السورية حرية التجمعات والحق في التظاهرات السلمية (بشارة،2013، ص455).

لكن نتيجة تضارب المصالح والتناقضات الداخلية والخارجية بدأ (كوفي عنان) يوجه جهوده نحو التوفيق بين أطراف الأزمة السورية والقوى الفاعلة دولياً وإقليمياً لإنجاح مهمته، حيث رأى أنه "لا وجود لأي حل عسكري للأزمة السورية فاللوحة في سوريا لن تكتمل إلا بضم جميع الألوان لها، لذا فلن تستقر الأوضاع ولن تنتهى الأزمة بانتصار فصيل على بقية الفصائل ولن تتضح الصورة الا بتسوية الأوضاع بين الأطراف فالأمر في سوريا ليس سهلاً والصورة ليست بسيطة بل هي متداخلة ومتشابكة نظراً لتعدد عناصرها بين سني وشيعي على أقل تقدير" (ليش،2012، ص150).

لذلك دعا إلى اجتماع مجموعة العمل حول سوريا في جنيف بتاريخ 30يونيو 2012 لوضع حد لتفاقم الأزمة، وبناءً على ذلك وجدت مجموعة العمل الدولية أن لا سبيل لوقف العنف في سوريا إلا من خلال تبنى المسار الدبلوماسي، فعملت على دعم جهود كوفي عنان في حل الأزمة السورية من خلال الاتفاق على المبادئ والخطوط التوجيهية لعملية انتقالية بقيادة سورية وفق جدول زمنى محدد (غالى،2013، ص ص106-107). بذلك تم التوصل إلى بيان جنيف الأول والذي نص على تأسيس هيئة حكم انتقالي توفر مناخاً ملائماً لإيجاد بيئة مستقرة تسهم في خلق فرص متساوية بما يتيح التحول السياسي في البلاد، وأن تتمتع تلك الهيئة بكافة الصلاحيات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة وبقية المجموعات بناء على الاتفاق المتبادل بينهم، وأن تطلق عملية حوار تشمل جميع فئات المجتمع السوري دون استثناء والعمل على صياغة دستور جديد للبلاد والإعداد لانتخابات حرة نزيهة تشارك فيها جميع القوى السياسية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،فبراير 2014،ص ص6-7).

لكن ما يجب فهمه أن بيان جنيف الأول وضع وفقا لتوازنات دولية بعد ممارسة الضغط الروسي – الصيني على الولايات المتحدة من خلال الفيتو المزدوج، فأثبتت روسيا ومن ورائها مجموعة دول البريكس بأنه لا يمكن للانفراد الأميركي أن يكون في سوريا كما في ليبيا2011 وبالتالي فإن البيان حصيلة توازن دولي وليس إقليمي في ظل غياب السعودية وإيران عن المؤتمر كما أنه ليس حصيلة توازناً محلياً نظرا لعدم حضور السوريين المؤتمر، بذلك يتبين أن الأزمة السورية تأخذ طابعاً دولياً وليست

اقليمياً أو محلياً، وفيما يتعلق بخطة المبعوث الأممي . العربي كوفي عنان فقد فشلت في تحقيق أهدافها وواجهت العديد من التحديات بالرغم من قبول النظام والمعارضة بها.

ويعود فشل تلك البعثة إلى عدة عوامل منها داخلية سورية ومنها إقليمية ودولية وتتمثل العوامل الداخلية في تمسك النظام بالحل الأمني واللجوء إلى العنف في معالجة الأزمة وعدم مقدرته فى بسط سيطرته على الأوضاع الداخلية، أو مواجهة المعارضة التي ترفض تحقيق تسوية تبقي نظام الأسد في المرحلة الانتقالية لاسيما بعد تحقيقها مكاسب عسكرية وشعبية والسيطرة على مناطق مختلفة من الأراضي السورية كانت بيد الأسد، وبعدما تمكنت المعارضة المعتدلة من توجيه جهودها نحو محاربة المعارضة المتطرفة بما يعيق المخاوف التي يروجها النظام ويغرى الغرب بمزيد من التعاون معها دون قلق على مستقبل سوريا، وكذلك التركة الثقيلة التي خلفها نظام الأسد منذ بدء الأزمة على المستوى الإنساني والاجتماعي بما يجعله رئيساً ممثلاً لكل السوريين محل شك كبير وكذلك لتحفظ العراق ولبنان على مبدأ دعوة الرئيس السوري للتنحي عن السلطة نظرا لغياب رؤية موحدة في التعامل مع جهود الجامعة العربية (أبو القاسم، فبراير 2014).

بينما تمثلت التحديات الإقليمية في تأثر الخطة بتعقيدات الصراع الإقليمي على سوريا، فالخليج العربي يعمل على دعم المعارضة في الداخل والخارج، وتنسق جهودها مع حلفائها على المستوى الدولي من خلال الدعوة إلى تسليح المعارضة، وتبني حتمية انتقال السلطة كآلية لحل الأزمة، وذلك بهدف عدم إتاحة الفرصة للأسد في البقاء كجزء من مستقبل سوريا بينما يدعم النظام الإيراني والعراقي النظام السوري من منطلق مصالح استراتيجية عميقة (أبو القاسم، فبراير 2014).

وفيما يتعلق بتحديات البيئة الدولية تتمثل في حالة الانقسام والاستقطاب وعدم وجود توافق بين أعضاء مجلس الأمن تجاه حل الأزمة السورية، حيث الخلاف الأمريكي الروسي بشأن تفسير الاتفاق في ما يتعلق بدور الرئيس السوري بشار الأسد ومصيره فروسيا والصين كلاهما ترفضان التدخل في سوريا وتهدفان للحفاظ على نظام بشار الأسد، في حين تطالب الولايات المتحدة بتنحية الرئيس بشار الأسد منددة بانتهاك النظام حقوق الإنسان، وكذلك بسبب تصلب الموقف الروسي والصيني في رفض القرارات الدولية المتعلقة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بحجة أنه يجب عدم الضغط على طرف بعينه في الأزمة أو إجباره على التخلي عن شرعيته وسيادته (أبوطالب، 2012،ص75). ويتبين من ذلك أن خطة عنان لم تطرح وفق إرادة حقيقية تسعى لحل الأزمة حلا حاسما ولم تتبنَ آليه سياسية واضحة

للخروج من ثنائية النظام والمعارضة أو الحل الأمني، بل ساوت بين طرفي الأزمة وبنيت على هامش المساحات المسموح بها من جانب الأطراف المعنية بالأزمة التي وضعت سقفا لحدود التدخل وفقا لقرارات المبادرة العربية فلم تقدم اقتراحا حقيقيا للواقع المتأزم كما أنها جاءت نتيجة للضغط الروسي.

لقد أسهم فشل المبعوث الأممي–العربي كوفي عنان في تحقيق خطته بتسوية الأزمة السورية في تقديم استقالته بتاريخ 2أغسطس2012، وقد بين أنه لم يحصل على الدعم المطلوب من المجتمع الدولي مشيرا إلى عدم التوافق بين أعضاء مجلس الأمن الدولي حال دون تنفيذ خطته للسلام (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص3). يفهم من ذلك أن خطة عنان وبيان جنيف الأول شكلا نقطة فارقة في مسار الأزمة السورية، حيث أدى فشله في حل الأزمة إلى بروز حالة من الاستقطاب والخلاف الإقليمي والدولي في سوريا، وتوجيه الجهود المختلفة نحو محاولة تغيير موازين القوى على الأرض كي يتقبل أحد الطرفين وجه نظر الطرف الآخر، ذلك من خلال تقديم القوى الخارجية دعم مادي وعسكري ولوجستي لطرفي الأزمة الأمر الذي انعكس بشكل سلبى على كافة الأوضاع في سوريا لا سيما الإنسانية منها.

الأخضر الإبراهيمي ومؤتمر جنيف الثاني:

لقد بدأ التقارب الأمريكي – الروسي من جديد تجاه الأزمة السورية فالأمريكيون يعتقدون ان الطريق الذى تسلكه الأزمة السورية لن ينتهى إلى ما تريده موسكو ولن تصب في مصلحتها، ويدرك الجانب الروسي أوراق القوة التي يتمتع بها في سوريا ويرغب في حفظ مصالحه حتى في حال تغير نظام الأسد، وبذلك وجد الطرفان قاسماً مشتركاً بالرغم من تنافر المواقف لكلتا الدولتين في التعامل مع الرئيس السوري وإمكانية استمراره في السلطة من خلال عقد مؤتمر يمثل للأمريكيين انطلاقاً وليس مساراً لحل الأزمة وهو أكثر ما يسمح بتحقيق الرغبات الأمريكية والروسية بحل سياسي بعد استحالة الحسم العسكري، وقد شكلت أسس هذا الاتفاق محوراً للتفاوض بين الأطراف المعنية بالأزمة السورية، وتم التحرك من خلال توجيه الأخضر الإبراهيمي لاستكمال مهمة عنان في التوصل إلى تسوية سياسية يتم بموجبها احتواء الأزمة في سوريا والذي بدأ بوضع استراتيجية لحل الأزمة وقد تضمنت تشكيل حكومة انتقالية مكونة من وزراء مقبولين لدى الطرفين على أن يبقى الأسد في السلطة حتى نهاية ولايته عام 2014، رفض الأسد الخطة لأنه لن يقبل التنازل عن صلاحياته (غالى،الحسم،2013،ص ص106–107).وتم تكليف وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي مبعوث أممي وعربي إلى سوريا بهدف استكمال مهمة

كوفي عنان للتوصل إلى تسوية سياسية لكن الأخضر الإبراهيمي توصل إلى النتيجة نفسها، وقد لفت الأخضر الابراهيمي نظر المجتمع الدولي بأن تغذية العنف في سوريا ستعمل على انتشاره في المنطقة، وقد تزامن ذلك مع تأكيد جيفري فيلتمان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أن "التوقعات بإمداد الصراع خارج حدود سوريا تتحول إلى حقيقة، وقوله ينبغي على جميع الحكومات الكف عن توريد الأسلحة والمساعدات العسكرية إلى أي طرف من أطراف النزاع في سوريا". وكاد أن يستقيل لولا اتفاق لافروف . كيري في 7أيار 2013 الذى نص على عقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة السورية استنادا إلى بيان "جنيف الأول" (نعمان،2013).

- **المتغيرات التي أعاقت انعقاد مؤتمر جنيف الثاني.**

نظرا للتطورات المتسارعة التي شهدتها الأزمة السورية والتي أسهمت في فشل المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي بتحقيق أهداف بيان "جنيف الأول" وتسوية الأزمة السورية والعمل على إرساء الأمن والسلام، إلا أنها أحدثت نوعاً من التقارب والتفاهم في البيئة الدولية التي رأت أنه لابد من عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لتسوية الأزمة السورية دبلوماسيا والعمل على تنفيذ بيان "جنيف الأول" الذي يقوم على رحيل النظام وتسليم السلطة إلى هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذيه متكاملة بما في ذلك المؤسسة العسكرية والأمنية من أجل إحتواء الأزمة والانتقال بسوريا إلى حكم ديموقراطي (العربية للدراسات،2014). لذلك بدأ المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي بوضع إطار عام لمناقشة الأفكار التي يمكنها أن تسهم في نجاح المؤتمر وإحضار كافة الفرقاء من أجل دفع المواقف الإقليمية والدولية للخروج بقرار يسهم في حل الأزمة السورية، هذا ما أوضحه المتحدث الرسمي للجامعة العربية ناصيف حيث قال: إن "الجامعة العربية ستقوم بعملية تنسيق بين الوفود العربية المشاركة في المؤتمر لبلورة الموقف العربي لحل الأزمة والقائم على ضرورة تنفيذ بيان جنيف الأول الذي ينعقد على أساسه مؤتمر جنيف الثاني، حيث تعلق الجامعة العربية أهمية كبيرة على انطلاق هذا المؤتمر ونجاحه رغم الصعوبات التي يدركها الجميع."

وفى هذا الإطار تبين أن هناك العديد من المتغيرات التي أسهمت في تجديد عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن سوريا بعضها يتعلق بطبيعة الأزمة وتوازنات القوى الميدانية بالداخل والبعض الأخر يتعلق بتحديات دولية وإقليمية (صحيفة اليوم،2014، ص6). بيد أن الظروف التي أحاطت بانعقاد المؤتمر الدولي الذي

دعا إلية كل من الأمين العام للأمم المتحدة والمبعوث الأممي للمرة الثانية تزايدت تعقيدا على مستوى البيئة الداخلية والإقليمية وأسهمت في عرقلة عقد المؤتمر في موعدة المحدد بمايو 2013.

1- التحديات الداخلية التي أعاقت انعقاد مؤتمر جنيف الثاني.

هناك الكثير من المعوقات (التحديات) التي واجهت طرفي الأزمة النظام والمعارضة اللذان أدركا أهمية موازين القوى على الأرض وقدرتها على فرض وقائع أساسية خلال المفاوضات لذلك تماسك النظام في مواجهة المعارضة المسلحة، وتمكن من تحويل ميزان القوى لصالحه بعد معركة القصير، حيث تمكن النظام من استعادة حمص وإزالة الحصار المفروض على غوطتي دمشق الشرقية والغربية بعد أن استعادة السيطرة على بلدة قارة في القلمون، الأمر الذي أدى إلى إحداث تغير استراتيجي في تفاصيل المشهد الميداني بين النظام والمعارضة، وعزز قدرة النظام على توظيف المعطيات الداخلية للانتقال إلى مرحلة المبادرة السياسية والعسكرية للتخلص من الضغوطات المفروضة عليه (الكيلاني،2013).بينما عجز الائتلاف عن التحكم بالقرار الوطني ومعاناته من حالة الضعف بسبب عدم وضوح هيكله التنظيمي وفشله في تأسيس قاعدة شعبية داخل سوريا نظرا لارتباطه في تكوينه وتمويله بالخارج وعدم مقدرته على استيعاب المتغيرات التي حدثت على أرض الواقع بين النظام والجيش السوري الحر ومدى ارتباطها بالمتغيرات الإقليمية في المنطقة (أحمد،2013،ص131). وكذلك الخلاف والانقسام بين قيادات الائتلاف والمجلس الوطنى على حضور المؤتمر فالمجلس الوطني والجيش الحر الذي يمثل جزءاً من الائتلاف يرفض حضور المؤتمر، بينما فضلت بعض أطياف المعارضة حضور المؤتمر بوفد مستقل، في حين يرغب الائتلاف باعتباره المكون الأساسي للمعارضة السياسية في سوريا بقيادة أحمد الجربا حضور المؤتمر لما يمثله من فرصة في تكريس شرعية الائتلاف كطرف سياسي ومحاور رئيس عن المعارضة في مواجهة النظام الأمر الذي يسهم في كسر احتكار النظام للسلطة (الكيلاني،2013).من فقدان الائتلاف الوطني السلطة على المعارضة المسلحة بخاصة الجيش الحر وأحرار الشام وجبهة النصرة التي أعلنت الولاء للقاعدة ومبايعتها لأيمن الظواهري أسهم في تنامي القوى الإرهابية في صفوف المعارضة المسلحة السورية، وكذلك عدم الاتفاق على جوهر العملية التفاوضية ورغبة طرفي الأزمة في تقديم شروط مسبقة للحوار حيث أن المعارضة تهدف من حضور مؤتمر جنيف الثاني بينما يشترط النظام لحضور المؤتمر تجفيف منابع التمويل المقدم للمعارضة كما يسعى لاستخدام مؤتمر جنيف كأداة للعودة إلى الساحة الدولية والإقليمية ،كذلك تنامى دور الجماعات الجهادية المتشددة

كجبهة النُصرة وأحرار الشام والأخيرة ذات نهج سلفي ولكنها لم تعلن تبعيتها لتنظيم القاعدة، أما جبهة النَصرة فهي لا تخفى تلك التبعية وترتبط بصورة أو بأخرى بتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق الذى يعد فرعا من فروع تنظيم القاعدة، حيث نجح النظام في توظيف تلك الورقة لجعل الغرب أمام معادلة صعبة بين بقائه أو ترك سوريا للجماعات المتطرفة الأمر الذي ساعد النظام على تقويض قوة الجماعات المتطرفة ودعم قوته على الأرض (أحمد،سبتمبر2013). وكذلك تزايدت الظروف المحيطة بانعقاد المؤتمر تعقيدا لاختلاف الطرفين حول تفسير بيان جنيف الثاني ولأن نجاح المؤتمر مرهون بموافقة مسبقة على شروط الطرفين حيث تتمسك المعارضة بشرط تنحية الرئيس الأسد وضمان تحقيق انتقال سياسي للسلطة بما يحقق أهداف المعارضة ويسهم في إنهاء معاناة الشعب السوري وإطلاق سراح المعتقلين وفتح ممرات انسانية لتأمين المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة في داريا وحمص واليرموك على أجندة الحوار وكذلك وضع إطار زمنى ومحدد للتفاوض

بينما نظر الرئيس السوري إلى بيان جنيف على أنه يسهم بانفراده بالسلطة، وقد هدف النظام من حضور مؤتمر جنيف بالرغم من خشيته أن تفرض عليه تسوية سياسية من قبل الراعين تؤدي إلى كسر احتكاره للسلطة تحقيق مكاسب تتمثل في تغير النظرة الاستراتيجية للنظام وتحويله جزء من الأجندة الدولية لمحاربة الإرهاب ليعزز بذلك ما حققه خلال صفقة تسليم الكيماوي عبر الاعتراف به في اتفاقية دولية أقرها مجلس الأمن في قرارة،(2118)، كما يسعى النظام من خلال مؤتمر جنيف لتفتيت وحدة المعارضة (قبلان،2014).

وترى الدراسة أن الطرفين النظام والمعارضة لا يجمعهما رؤيه مشتركة تسهم في حل الأزمة فكل طرف لا يرى سوى نفسه دون الأخر، وقد عزز موقف كل طرف التوازن العسكري بينهما فالمعارضة التي ترغب في المشاركة بمؤتمر جنيف الثاني لا يمثل قوى المعارضة في الداخل والخارج، كما أنها لا تمثل جميع قوي الائتلاف الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى غياب الثقة المتبادلة واستمرار الخلافات على الأولويات، مما قد يسهم في تعطيل عملية التفاوض وتعميق عوامل فشل انعقاد المؤتمر بالرغم من اتفاق جميع أشكال المعارضة على رؤية واحدة فيما يتعلق برحيل الأسد، كما تمكنت من تشكيل ثقل نوعي يمكن أن يملأ الفراغ القيادي العسكري، إلا أن الائتلاف فشل في ملء الفراغ السياسي لذلك فان المعارضة بحاجه لإعادة الوحدة والتنظيم بشقيها السياسي والعسكري لتحقيق إنجازات دبلوماسية خلال مؤتمر جنيف الثاني في حال انعقاده.

2- المتغيرات الإقليمية التي أسهمت في تأخر انعقاد المؤتمر:

يعود إلى العدوان الإسرائيلي على دمشق، وكذلك رفض الائتلاف الوطني وبعض القوى الإقليمية كالسعودية حضور إيران مؤتمر "جنيف الثاني" مالم تعترف ببيان "جنيف الأول" وتعمل على سحب قوات الحرس الثوري وحزب الله ولواء أبو الفضل العباسي الشيعي منها الأمر الذي اعتبرته الحكومة الإيرانية شرطاً مسبقاً لا يمكن قبوله، وقد حاول وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إقناع الولايات المتحدة بإتاحة الفرصة أمام المعارضة لإحداث نجاح على أرض الواقع يسهم في تحويل ميزان القوي لصالح المعارضة، وقد استجاب وزير الخارجية الأمريكية جون كيري لذلك المطلب لتخفيف حالة التوتر الدبلوماسي بين البلدين خاصة بعد تراجع واشنطن عن توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري (أحمد،2014،ص133).وقد أكدت هذا الاتجاه بعض القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث قالت جين ساكي المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية "إن واشنطن ترى الدعوة مشروطة بدعم إيران الواضح والعلني للتطبيق الكامل لبيان جنيف الأول بما في ذلك هيئة حكم انتقالية لها صلاحيات تنفيذية كاملة وهذا الأمر لم تفعله إيران علانية أبدا، وقد أوضحنا طويلا أن هذا الأمر مطلوب." وأضافت "لا نزال قلقين للغاية بشأن مساهمات إيران في الحملة الوحشية لنظام الرئيس السوري بشار الأسد ضد شعبه، والتي ساهمت في تزايد التطرف والاضطراب في المنطقة إذا لم تقبل إيران بشكل كامل وعلني ببيان جنيف فيجب سحب الدعوة." كما أوضح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن "على إيران أن توافق صراحة على تشكيل حكومة انتقالية في سوريا لتشارك في مؤتمر "جنيف الثاني." كما أضاف أن "المشاركة في جنيف الثاني مشروطة بالموافقة الضمنية على الهدف المدرج في رسالة الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وهو إقامة حكومة انتقالية في سوريا تتمتع بكامل السلطات التنفيذية" (صحيفة اليوم،2014).

بينما طرحت إيران رؤيتها تجاه مؤتمر جنيف الثاني على المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي خلال جولاته المكوكية بين الدول المعنية بحل الأزمة السورية، والتي تتمثل في أنه لا بد من حصر الأزمة بين النظام والمعارضة على أن يكون بشار الأسد جزءاً رئيساً في أي تسوية مقبلة، فهي تراه الضمانة لعدم تقسيم سوريا وبقائها موحدة وترى أن السورين فقط من يحددون مصيرهم في الانتخابات الرئاسية كما رأت أنه لابد من وقف تهريب السلاح إلى الأراضي السورية وتجفيف منابع التمويل للجماعات المسلحة بها (أحمد،2014، ص132). وقد أكدَّ هذا الاتجاه بعض القوى الدولية كروسيا التي نظرت إلى حضور

إيران مؤتمر جنيف الثاني باعتبارها أحد الدول المؤثرة في حل الأزمة السورية، وهذا ما أوضحه وزير الخارجية الروسي سيرجى لافروف فقال:"عدم ضمان مشاركة الأطراف التي بوسعها التأثير بشكل مباشر على الوضع في المؤتمر سيكون برأيي خطأ لا يغتفر كما أوضح ان غياب إيران عن المؤتمر سيجعل المحادثات في مدينة مونترو السويسرية شكلية"(صحيفة اليوم،2014).

ويفهم من ذلك أن إيران تهدف من خلال مؤتمر جنيف الثاني بقبول دور دولي إقليمي يسهم في بقاء الرئيس باعتباره شريكا في مواجهة الإرهاب، وتشكيل حكومة موسعة تكفل دمج المعارضة في النظام السياسي مع احتفاظ الرئيس بالسيطرة المطلقة على أجهزة الأمن والجيش، بينما تهدف الدول الداعمة للمعارضة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي بسلطات تنفيذية كاملة بما فيها على الجيش وأجهزة الأمن مما يؤدي إلى خروج الأسد من المشهد السياسي، ومن هنا نرى أن البيئة الإقليمية التي أحاطت بمؤتمر جنيف الثاني عكست تناقض المصالح بين ايران ودول الخليج العربي، حيث ازداد حدة توتر العلاقات بينهم خاصة بعد التقارب الإيراني الغربي بشأن الملف النووي الأمر الذى عزز التخوفات أمام دول الخليج وخشيتها من إفساح المجال أمام دور إيراني في المنطقة على حساب دور دول الخليج، وقد انعكس ذلك التوتر على الأزمة السورية حيث لعب كل طرف دوراً في مساندة مناصريه لأضعاف الطرف الآخر كما عجز المجتمع الدولي في الضغط على الفاعلين الإقليمين في سوريا ليكونوا أكثر إيجابية.

3- متغيرات البيئة الدولية التي أسهمت في تأخر انعقاد المؤتمر

هناك العديد من التحديات التي أعاقت انعقاد مؤتمر جنيف بموعده المحدد في أواخر مايو2013 ، والتي تتمثل في الخلافات الروسية . الأمريكية نتيجة الأزمة الأوكرانية وكذلك حدوث أزمة ثقة وتوتر في العلاقات السعودية – الأمريكية على إثر تراجع الإدارة الأمريكية عن توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري الذى تجاوز الخطوط الحمراء التي أعلن عنها باراك أوباما بعد استخدام السلاح الكيمياوي ضد الشعب السوري بغوطتي دمشق في أغسطس2013 ، حيث انتقدت السعودية التوجه الأمريكي في التوصل إلى تفاهم مع موسكو وعقد اتفاق لتسليم الأسلحة الكيماوية وتفكيكها بدلا من معاقبة النظام (قبلان،2014،ص ص5-6).كذلك يعود التوتر بين البلدين إلى التفاهم الإيراني – الأمريكي بعد وصول حسن روحاني إلى الحكم في حزيران 2013 وإبدائه مرونة تكتيكية حول البرنامج النووي خلال اتفاق جنيف الذى يعد بمثابة تحول في العلاقات الأمريكية الإيرانية، حيث يعد الاتفاق بمثابة ترجمة لاعتراف واشطن بدور إيران الإقليمي نظرا لالتقاء المصالح بين الطرفين في مواجهة جيوب الحركات الإسلامية

المتشددة في سوريا، وبعد احتواء الملف النووي الأمر الذي يمكن أن يسهم في تغير خارطة التحالفات السياسية السائدة في المنطقة العربية، ويسهم في تحقيق المصالح الإيرانية وتفكيك الحصار الدولي محاولة إنهاء العزلة المفروضة عليها وتقليص العقوبات مما يحول دون تدهور الأوضاع الاقتصادية (سالما،2013) نتيجة حدوث التقارب الأمريكي – الإيراني الذى كان على حساب علاقات التحالف الأمريكية التقليدية المرتبطة بمصالح استراتيجية مع الدول العربية المعتدلة خاصة الخليجية وفى طليعتها المملكة العربية السعودية التي لعبت دورا استراتيجيا في خدمة الاقتصاد العالمي عبر سياستها المتوازنة ونتيجة فشل الولايات المتحدة في التصدي للمحور الروسي– الإيراني الداعم للنظام السوري الأمر الذي أوجد أزمة ثقة بين الدولتين خشية السعودية من تغير الاتجاه الاستراتيجي للولايات المتحدة، مما دفع السعودية لرفض قبول عضوية مجلس الأمن بعد أن أصبح عاجزا عن تحقيق السلام العالمي والتحرك لحماية مصالحها من خلال دعم المعارضة والحيلولة دون تحقيق الأهداف الإيرانية في المنطقة العربية (سالما،2013).

وقد بررت السعودية موقفها الرافض للعضوية بعجز مجلس الأمن عن وضع حد فاصل وسريع لمعاناة الشعب السوري وحملة الإبادة التي يشنها النظام ضده مستخدما كافة الأسلحة التقليدية والغير تقليدية والاعتراف بدور إيران الإقليمي الذي يمكن من خلاله إنهاء حالة العزلة المفروضة عليها الأمر الذى أثار تخوف السعودية من تزايد مكانة إيران على حساب السعودية (المركز العربي للأبحاث،2014،ص ص5–6). فقد خشيت كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تزايد تنامى نفوذ المتطرفين في أوساط المعارضة وخطر الحركات الجهادية العابرة للحدود ومدى تأثيرها على النظام الإقليمي وأمن اسرائيل، لذلك بدأ التقارب بين وزير الخارجية الأمريكي(جون كيري) ونظيره الروسي سيرجي لافروف لعقد مؤتمر دولي يسهم في حل الأزمة السورية سياسيا وفقا لمنظومة المصالح الأمريكية–الروسية (مركز الجزيرة للدراسات،6فبراير2014).خاصة بعد أن شكل الاتفاق الأمريكي الروسي على نزع السلاح الكيماوي من النظام والزامه التوقيع على معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل والتخلص من الأسلحة السورية والالتفاف على الضربة الأمريكية، برغم ما ترتب على ذلك من إحراج للدبلوماسية الأمريكية إلا أنها حافز للدفع باتجاه حل سياسي لأنه عبر من ناحية عن قدرة الطرفين على التعاون لتسهيل بلوغ تسوية في حال توفرت لديهما الإرادة، ومن ناحية أخرى أسهم في تصعيد الضغوط الإقليمية والدولية لعدم الاكتفاء باتفاق الكيماوي بل التركيز على جوهر الأزمة (قبلان،2014،ص10). كذلك يعد تزويد النظام السوري بأسلحة متطورة على غرار تسليح المعارضة السورية كأحد أوراق الضغط

الأمريكية على روسيا من ناحية والنظام السوري من ناحية أخرى ضمن القضايا الخلافية التي أعاقت انعقاد المؤتمر في موعده، إضافة إلى مستقبل الرئيس السوري ومصيره في العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية حال وافقت المعارضة السورية على اعتبار بيان جنيف الأول أساس للحل السلمي الانتقالي التي تهدف التوصل إليه ظل محل خلاف بين الدولتين (أحمد،2014،ص132).إذ ترى الولايات المتحدة أنه لا يمكن أن يكون للأسد دور خلال المرحلة الانتقالية، وأن بقاءه يمثل عائقا في وجه الحل، بينما ترى روسيا أن الاتفاق لا يشير إلى رحيل الأسد كنقطة انطلاق للتنفيذ، لذلك رأت روسيا أن تشكيل هيئة حكم انتقالي يتم من خلال اتفاق مشترك بين المعارضة والنظام، حيث يجب أن يكون النظام جزءاً من هذه المرحلة، لذلك فهي توكد على بقاء الأسد باعتباره طرف أساسي في مواجهة الإرهاب وأن مصيره تحدده الانتخابات (بشارة، تطور،2013).

يفهم من ذلك أن التركيز الدولي تحديدا أخذ ينتقل من فكرة التحول الديموقراطي في سوريا إلى مواجهة نفوذ تنظيم القاعدة، وتنامي دور القوى الجهادية المتطرفة عبر جبهة النصرة وأحرار الشام العابرة للحدود، وتأثيرها في مجمل الوضع الإقليمي وإسرائيل الأمر الذي يؤكد أن التفاهم بين القوى الدولية الداعمة للمعارضة السورية والقوي الدولية الداعمة للنظام من الممكن أن يصلوا فيما بينهم إلى حلول سياسية تؤمن لسوريا الحرية والكرامة وتعمل على احتواء نفوذ التيارات الجهادية في سوريا وهو أمر استثمره أصدقاء النظام لإيجاد حل سلمى للأزمة السورية عبر تطبيق جنيف الأول خاصة بعد نجاح المبادرة الروسية في تفكيك الأسلحة السورية في سبتمبر 2013 (قبلان،2014،ص10). ويتضح ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مع نظيره الروسي سيرغي لافروف "أن ما هو محوري تعاون واشنطن وموسكو على تطبيق إعلان جنيف والنظر إلى مصالحنا الاستراتيجية التي تشمل مكافحة التطرف والإرهاب وتفادي تفكك سوريا"(ناجى، 2012-2014،ص213) كما أكد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ذلك في 16مارس2013 بقوله: "تعتبر بيان جنيف سبيلاً هاماً بالفعل لإنهاء إراقة الدماء في سورية، وهذا لا يجب ان يكون ورقة بسيطة ودبلوماسية لا معنى لها بل يجب أن يمهد الطريق نحو سورية جديدة لا مكان فيها لمجزرة دموية" (موقع أخبار العالم العربي،2013). وكذلك أكد موقفه القريب من الموقف الروسي مرة أخرى خلال لقاء في العاصمة الروسية مع الرئيس فلاديمير بوتن ووزير الخارجية سيرغي لافروف حيث قال: "اننا نشاطر الروس وجهة النظر تجاه سوريا، وكلانا يريد أن تستقر

الأمور في سوريا، وان تكون خالية من الراديكالية ومن المشاكل التي من شأنها أن تؤثر على المنطقة برمتها، وكلانا وقع اتفاقيه جنيف حول سوريا وهذا يعني أنه توجد أرضية مشتركة" (باكير،2013).

خلاصة الفصل: .

بالرغم من كثافة القرارات والمبادرات والتحرك الدبلوماسي لجامعة الدول العربية إلا أنها لم تستطع حل الأزمة السورية نظرا لتعنت النظام الحاكم بالإضافة لانحياز الجيش النظامي للنظام الحاكم وعدم رغبة جامعة الدول العربية وبعض الأقطاب الدولية "روسيا والصين "بتدخل الناتو في الأزمة على غرار ليبيا، كما أن هيئة الأمم رأت أن تسوية الأزمة السورية يجب أن يكون دبلوماسياً لكنها لم تستطع التوصل إلى حل وذلك نظرا لعدم قدرة روسيا على إقناع الأسد والحلقة المحيطة به بالبقاء بعيدا عن الحكومة الانتقالية وليس لديها القدرة على إقناعه بالتنحي، وكذلك عدم مقدرة الولايات المتحدة على دفع المعارضة للحوار مع النظام خاصة مع عدم سيطرة المعارضة السياسية على المعارضة العسكرية، فضلا عن عدم سيطرة الجيش الحر على الجماعات المتطرفة، ونظرا لأن الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية (ايران .تركيا .حزب الله. السعودية. قطر. الأردن) لكل منها مصالحه الخاصة التي يصعب التنازل عنها مما أثر سلبا على مستقبل سوريا، لقد سيطرت عقلية الصراع وإفناء الآخر للفوز بالسلطة الكاملة وتحولت الجولات التفاوضية إلى ابتزاز، لذلك لا تزال القناعة لدى الطرفين بجدوى المعالجات العسكرية تغلب على القناعة بضرورة الوصول إلى حل سياسي الأمر الذي يفسر غزارة الحراك العسكري.

ومن هنا يتبين أنه مالم تتوافر لعملية التفاوض إرادة إقليمية أو دولية قادرة على ممارسة ضغوط تضبط مسار المفاوضات لن تفضي قنوات التواصل بين الطرفين إلى أي توافق بنّاء على طريق احتواء الأزمة، وفى حال فشل مؤتمر جنيف الثاني تبقى الدولة السورية ذاتها تحت وقع تهديد وجودي، ذلك لعدم استقرار التكوين البنيوي للمعارضة في شقيها السياسي والعسكري الذى يفرض على صفقات التفاوض محدودة في الأهداف ومحلية في التمثيل بشكل يختزل كلا الدورين السياسي والعسكري ويتجاوز إشكالية غياب القيادة المركزية صاحبة التمثيل والكفاءة ليكون المحارب هو صاحب القرار الأول و الأخير في عملية التفاوض ما من شأنه أن يحيل التفاوض إلى وسيلة مواجهة لا وسيلة تفاهم ويضعه بذلك في صورة الممارسات العسكرية، وتنحسر بذلك آفاق التسوية الشاملة لتسيطر محلها صورة الحرب المستمرة حيث سيكون خيار التقسيم أكثر جاذبية فالأسد غير قادر على حسم الأزمة بصورة نهائية تكسبه شرعية حكم جميع أجزاء الدولة السورية ومن ثم فهو إما باق كحاكم صوري لدولة هشة تعيش حرباً متعددة الأبعاد، أو أنه باق على جزء منها في إطار مشروع تقسيمي جديد ربما لن تنجوا من تداعياته المنطقة

برمتها عدم استقرار التكوين البنيوي للمعارضة في شقيها السياسي والعسكري يفرض على صفقات التفاوض محدودية في الأهداف ومحلية في التمثيل بشكل يختزل كلا الدورين السياسي والعسكري ويتجاوز إشكالية غياب القيادة المركزية صاحبة التمثيل والكفاءة ليكون المحارب هو صاحب القرار الأول والأخير في عملية التفاوض ما من شأنه أن يحيل التفاوض إلى وسيلة مواجهة لا وسيلة تفاهم، ويضعه بذلك في صورة الممارسات العسكرية، وتنحسر بذلك آفاق التسوية الشاملة لتسيطر محلها صورة الحرب المستمرة.

الفصل السادس:

استشراف مستقبل الأزمة السورية في ضوء توازنات القوي الإقليمية والدولية

السيناريو الأول: سيناريو إطالة أمد الأزمة السورية دون حسمه لصالح أحد الأطراف

السيناريو الثاني: سيناريو بقاء النظام السوري

السيناريو الثالث: سيناريو سقوط النظام

السيناريو الرابع: سيناريو تقسيم سوريا وتجزئتها إلى دويلات

الفصل السادس

سيناريوهات حل الأزمة السورية

نظرا للتطور الطبيعي على مستوى العلوم الإنسانية ظهر الاهتمام بعلم المستقبل والدراسات المستقبلية الاستشرافية، وهي الدراسات التى تسهم من خلال مناهجها في التوجيه والتخطيط من خلال توفير قاعدة المعلومات المستقبلية والبدائل الممكنة التى تسبق عملية اتخاذ القرار بشأن الخطط والسياسات التى تساعد في إعادة تشكيل المجتمع بشكل أكثر مرونة وحراكية، وانطلاقاً من ذلك فإن الاستشراف يبنُى على قيم وتحديد المتغيرات التى تمكنا من تحديد تفاصيل المستقبل والتنبؤ به بقدر ما تهدف بدائل المستقبل.

استشراف المستقبل: يعرف بأنه اجتهاد علمي منظم يهدف إلى صياغة مجموعة من التوقعات المشروطة أو السيناريوهات التي تشمل المعالم الرئيسة لمجتمع ما. ويُنظر إليه بأنه" جهد استطلاعي الأساس يتسع لرؤى مستقبلية متباينة. ويسعى لاكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية في عالم ينمو ويتغير بسرعة شديدة. وأيضاً هو التبصر بالشؤون المستقبلية لمجتمع معين من حيث موقعه في المجتمع الدولي، وبالتالي ما يؤول إليه حال البشر في ذلك المجتمع (عيد،2014)

مفهوم السيناريو: هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض.

شروط التحقق من السيناريو: إن رصد المحددات لبناء السيناريو وتحليله لا بد أن يأخذ بالاعتبار أن بيئة المحددات تتميز بالحركة الدائمة والتغير المستمر. سواء في العناصر والمكونات أو في الأوزان النسبية لكل منها (الحمد وآخرون،2015، ص16).

أهميته السيناريوهات: تكمن أهمية دراسة السيناريوهات في أنها تسهم في إعطاء تصورات عن مستقبل الصراع، وما له من دور في.

أ–رفع مستوى الوعي بالتحديات والقضايا التي يمتلكها المستقبل، والإعداد للتعامل مع هذه التحديات والفرص بشكل أفضل.

ب–تنبيه صانعي القرار بطبيعة المشاكل والنتائج التى تترتب عن اختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث والظواهر، مما يساعد على إصلاح أو تكييف القرارات السياسية أو التراجع عنها في حال اقتضت الضرورة ذلك، كما أنها تساعد على التعبئة لمواجهة الأثار التى قد تنجم عن مسار معين(مبروك،2013، ص6).

الصعوبات التى تواجه الدراسات المستقبلية والاستشرافية يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ–صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية.

ب–صعوبات ناجمة عن قصور المعلومات والقيود المفروضة على تدفقها وتداولها، وحرية الوصول إليها، وغياب أنظمة قانونية وتشريعية منظمة لتداول المعلومات وحمايتها، في الوقت الذي تحتاج الدراسات المستقبلية وبناء السيناريوهات إلى إيجاد قاعدة معلومات لا تعاني الحظر والقيود تحت أي سبب من الأسباب، وتؤمّن للباحثين حقوقًا يقع على رأسها حق الوصول إلى المعلومات، وتحريم حجبها ومنع تدفقها (منصور،2013، ص ص49–50).على الرغم من اتساع دائرة الأزمة السورية فإن المشهد لمستقبل سوريا لازال يكتنفه الكثير من الغموض، حيث فشل النظام السوري منذ البداية في قراءة تطورات الأزمة، كما رفض إحداث تغيرات جوهرية في بنيته، أو تحولات سياسية تتجه نحو الديموقراطية على نحو يجعله أكثر انفتاحا أو قابلية للإصلاح لأن ذلك سوف يجعل الأمور تخرج عن سيطرته، كما أن النظام فشل في قراءة التداعيات المتوقعة لتأثير الأزمة على الواقع السوري.

فيعكس ذلك عدم قدرة الرئيس على التوقع السليم لمجريات الأزمة، ويعود فشل النظام السوري في قراءة الأزمة إلى رفض القيادات الأمنية والعسكرية المهيمنة على النظام لأي تغيير سياسي، فضلا عن الضغوطات الإقليمية والدولية التي تعرَّض لها النظام، والتي رفضت الاعتراف بواقع ثورة الشعب لما سيترتب عليها من تداعيات سياسية.

فالأزمة السورية تبدو مفتوحة على جميع الاحتمالات نظرا لحالة التشابك والتقاطع المعقدة بين مدخلاتها ومخرجاتها، حيث إن الأزمة بدأت داخليا ثم أخذت أبعادا إقليمية ودولية، لذلك لن تقتصر مخرجات الأزمة على الداخل إنما سوف يتغير معها المشهد الإقليمي، فالبعض يرى أن النظام لم تَعُد له شرعية أخلاقية أو سياسية داخل سوريا فقد سقط (وظيفيا) بعد أن فقد القدرة على إدارة شؤون الدولة والسيطرة على الحدود والأمن، كما أنه لم يَعُد شريكا دبلوماسيا مع معظم الأطراف الإقليمية والدولية التي

كان يرتبط معها بعلاقات دبلوماسية وسياسية قبيل الأزمة، لذلك بغض النظر عن الطريقة التي سوف يسقط بها النظام أو يبقى، فإن خارطة القوى الفاعلة على المستويين الداخلي والخارجي أصبحت واضحة بالقدر الذى يمكن معه رسم ملامح أساسية لبعض السيناريوهات المتوقعة لما آلت له الأزمة السورية.

سيتم خلال هذا الفصل استشراف مستقبل الأزمة السورية في ضوء توازنات القوى الإقليمية والدولية من خلال عرض مجموعة من السيناريوهات، والتي تتمثل في سيناريو إطالة أمد الأزمة السورية دون حسمه لصالح أحد الأطراف بينما السيناريو الأخر يستعرض بقاء النظام السوري وكذلك سيناريو سقوط النظام إضافة إلى سيناريو تقسيم سوريا وتجزئتها إلى دويلات.

المبحث الأول

سيناريو إطالة أمد الأزمة دون حسمه لصالح أحد الأطراف.

يستند هذا السيناريو على أساس استمرار أمد الأزمة السورية بين النظام والمعارضة وفق مباراة صفرية غير محسومة بنصر كامل لأحد الطرفين، ولا تسمح بالمساومات نظراً لتعقد وتعدد مستوياتها الداخلية والخارجية في ظل غياب حلول وسط أو تسويات عبر الحوار، حيث يسعى كل طرف لاستنزاف الطرف الأخر والقضاء عليه مستندا لأسس عرقية ومذهبية وطائفية ومساندة حلفائه الإقليمين والدوليين.

فحالة عدم الاستقرار وضعف الدولة أسهم في إيجاد بيئة ملائمة لتزايد الدور الخارجي وتزايد حدته ودرجة استقطابه والتحكم في تفاعلاته وتوجيهها وفقا لأجندة ومصالح تلك القوى رغم أنه من غير المنطقي بقاء الأزمة، ولكن قد يكون من مصلحة جميع الأطراف تسليح الجانبين بحيث يبقى الصراع دائراً تفاديا لتشكيل نظام سياسي جديد يعارض مصالح القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، كما أن هناك العديد من العوامل والمحددات التي يمكن أن تسهم في إبقاء الأزمة على حالها والتي تتمثل، في تعثر عملية التحول الديموقراطي، وتماسك النظام حول الطائفة العلوية وغياب التوافق بين المعارضة المعتدلة بشقيها الائتلاف والجيش الحر وشقها المتطرف من الجماعات الأصولية المتطرفة وتزايد خلافاتها البنيوية.

أما نظام الأسد فقد يستطيع أن يكسب معركة الزمن لصالحه من خلال تحقيق التقدم على الأرض، مستفيدا من المناورة السياسية والتناقضات بين القوى الإقليمية والدولية حول المرحلة الانتقالية وإيجاد حلول للأزمة أملا في الوصول إلى عام 2014 لإجراء انتخابات رئاسية على غرار الاستفتاء الذي قام به نظام الأسد في فبراير 2012، على أن تحدد الانتخابات المقبلة مصيرة عبر قنوات الشرعيةوليس وفق ميزان القوى على أرض المعركة، وبالرغم من دفع الولايات المتحدة في اتجاه الضغط على القوى المساندة للأسد لإثنائه عن الترشح، فآياً كانت نتائج هذه الانتخابات فلن يتم حسم الحالة السورية ما لم يتم بلورة بديل قادر على استيعاب مصالح القوى الكبرى ومصالح القوى الإقليمية كما رسمتها خريطة الحرب الدائرة منذ ثلاث سنوات، بمعنى آخر، سيظل احتمال التحرك الجدي لإنهاء الصراع مرتهنًا بطرح بديل واضح المعالم لنظام الأسد يحظى بقبول إقليمي ودولي في حال انتهى الصراع وتم إسقاطه (أبوعمرة،2013).إضافة إلى تعارض مواقف القوى الدولية الذي حال دون التوصل إلى

قرار أممي حاسم، كما أن استمرار الوضع الراهن يُرجِّح أكثر طول الأزمة بفعل تأكد المواقف الجدية على وقع تورط عناصر النظام وقواه العسكرية والأمنية في جرائم ضد الإنسانية، والخوف من الملاحقات القضائية، ولقد انعكس ذلك في تصريحات المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بتاريخ 3سبتمبر2012 الذي أشار من خلالها إلى أن مهمته في سوريا تبدو شبه مستحيلة، وأعلن نيته إنشاء مكتب للبعثة الدولية في دمشق مما يشير إلي قناعته بأن مهمته لن تنتهي بسرعة، ويعزز ذلك أيضا أن الأزمة السورية محكومة دولياً وإقليمياً بمعادلات هندسية محددة ومحسوبة بموازين القوى واحتمالات الصراع في مربعات وساحات حرب إقليمية متقاربة ومتوازية، مما يجعل من الضروري حساب نتائج ومردودات أي مواجهة مع سوريا علي جبهة الخليج وعلي جبهة الصراع العربي – الإسرائيلي.

ولقد كرّس ذلك حالة يغلب عليها الاقتناع بأن بقاء الأوضاع الراهنة هو أقل الاحتمالات ضرراً بالطبع، ويحتاج تغيير هذه القناعة والحسابات إلي تغيير في المعادلات المحيطة بالأزمة السورية، وهو أمر ليست هناك مؤشرات عليه بعد، ويمكن تصور اكتساب هذا السيناريو مددا أكثر في حال بروز مخاطر جديدة جرَّاء التقييم الإقليمي والدولي المستمرين لتطورات الأوضاع في سوريا خصوصا إذا أسفرت عن بروز مسرح للحرب تتكاثر فيه التنظيمات الجهادية والسلفية المسلحة المنتمية للجماعات الإسلامية (سلامة،2012،ص95)،الأمر الذي يعني بأن التكلفة الأخلاقية والإنسانية لهذا السيناريو ستكون باهظة جدا نظرا لعدم كفاءة الطرفين على إدارة الأزمة، ما يعنى استمرار الحالة الصراعية فيما بين النظام والمعارضة، وتحويلها إلى حرب استنزاف مطولة تعمل على تفتيت قوة سوريا والقضاء على وحدتها وإمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال تصعيد حدة الصراعات السياسية، وتكريس السياسات الطائفية التي اعتمدت على الميليشيات المسلحة، الأمر الذي يسهم في تدخل قوى خارجية إقليمية ودولية للتحكم في مسار الأزمة. وتؤدي تحولها إلى حرب طائفية، ومن شأن التطرف الطائفي تحطيم سوريا كدولة وطنية، وكما يؤدي ذلك إلى اضمحلال السلطة المركزية في دمشق، ويهيئ لتقسيم البلاد مما يعني زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي، الأمر الذي سيؤثر حتما بالسلب على النظام الإقليمي، ويجعل سوريا ساحة لتجاذبات إقليمية دولية (أبوالسمن،2013).

لذلك يبقى دعم أطراف الأزمة من قبل الحلفاء الإقليمين والدوليين أحد العوامل المهمة لاستمرار بقائها من أجل إيقاع أكبر قدر من الخسائر بالطرف الأخر، وفى حال عدم تمكن أحد الأطراف من

حسم الأمر لصالحه في ظل عدم قدرة النظام الدولي والإقليمي على فرض خطة للحل، ستبقى الأزمة دائرة بين الطرفين، وستصبح سوريا دولة فاشلة، بمعنى أنها لا تتحكم بسلطة مركزية بها بقايا قوات للنظام تحافظ على أمن ما تبقى من أفراد النظام ومؤسساته في مناطق محدودة، مع وجود تنظيمات ومليشيات مسلحة تقاتل النظام، وتعمل على نشر الفوضى في أنحاء سوريا لدرجة قد تصل إلى حرب أهلية، خاصة أن سوريا أصبحت حاضنة للجماعات السلفية الجهادية التي لعبت دوراً في إذكاء روح "الصراع" وليس من أجل السيطرة على السلطة، بل وتتصارع فيما بينها على مناطق النفوذ في وضع مشابه لوضع دولة الصومال (عابد،2012).

انعكاس هذا السيناريو على النظام الإقليمي:

تعد إسرائيل المستفيد الأكبر من تحقيق هذا السيناريو، لأن مصلحتها تتعاظم مع استمرار أمد الأزمة في سوريا دون حسمها لصالح أحد الأطراف، حيث إن أهم ما تسعى اليه إسرائيل إضعاف أطراف الأزمة، وخاصة أن جميع الأطراف المتصارعة تُعتبر خصوماً لإسرائيل، كما يُعتبر الجيش السوري من أقوى الجيوش العربية والذي يمثل خطراً على أمنها، وفى حال استمرار الأزمة يسهم في إنهاك سوريا وإضعاف القوى الداخلية، وكذلك العمل على تفكيك تحالفات سوريا الإقليمية والدولية وتأسيس دويلات ضعيفة في المنطقة، وكذلك على حدود سوريا لضمان التفوق الإسرائيلي على تلك الدويلات، الأمر الذي يجعل النظام الناشئ هزيلاً وتابعاً منشغلاً بخلافاته الداخلية لسنوات طويلة بدلا من الانشغال بتجديد الجيش ويصبح النظام والمجتمع عرضة للاختراق الدولي مما لا يشكل خطراً على إسرائيل، الأمر الذي يمكّن إسرائيل من تمرير "تسوية هزيلة" تسهم في إبقاء الجولان تحت السيادة الإسرائيلية (موقع وزارة السلطة الفلسطينية،2014).

وهنا ترى الدراسة أن الأزمة السورية أصبحت أكثر عمقاً وتعقيداً نظراً لأن طرفي الأزمة مازال كل منهما يحتفظ بقوته ولا يستطيع طرف بمفرده أن يحسم الأزمة لصالحه في ظل وقوف الجيش النظامي إلى جانب الدولة، وضعف عمليات الانشقاق في المؤسسة العسكرية، وخروج معظم المدن الرئيسة كحلب ودمشق من دائرة الأزمة فهى ماتزال تحت سيطرة النظام، وكذلك تسلل التنظيمات المتشددة إلى سوريا وتزايد الدعم اللوجستي والعسكري لها من القوى الإقليمية والدولية التي تهدف إلى استنزاف طرفي الأزمة حيث باتت سوريا ساحة لتجاذبات إقليمية دولية "حرب بالوكالة" بين إيران ودول الخليج على المستوى الإقليمي، وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي، لذلك من الصعب التوصل لتفاهمات

إقليمية أو دولية حول الأزمة السورية في الوقت الراهن، إلا بتغير أدوار اللاعبين والفاعلين الداخليين والقوى الإقليمية الدولية القادرة على تغير مسار الأزمة لصالح طرف على حساب الأخر.

لذلك تعتقد الدراسة أن استمرار الأزمة السورية مرتبط ببقاء الفاعلين الإقليمين والدوليين الداعمين لطرفي الأزمة، وفى حال حسم الأمر لصالح النظام السوري تحققت مصالح المحور الإيراني الروسي الداعم له ويدعم ذلك بروز الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي على حساب السعودية وتركيا بينما في حال حسم الأمر لصالح المعارضة تتحقق مصالح تركيا والسعودية اللتان تهدفان لإضعاف دور إيران في المنطقة والخليج العربي.

المبحث الثاني

سيناريو بقاء النظام:

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن النظام السوري قد واجه العديد من الأزمات المتكررة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي خلال فترة حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد وتمكنه من قمع الاحتجاجات بالقوة العسكرية، وكذلك استمرار الخلافات الداخلية بين المعارضة السياسية والمسلحة في حين يحصل النظام السوري على دعم جزء من الشعب يقف إلى جانبه معتبراً أن ما يحدث في سوريا مؤامرة خارجية تحاك ضد بلادهم (كلاب،2013،ص120).إضافة إلى دعم دولي وإقليمي قوي يسهم في تحقيق تقدم مستمر على الأرض أو من خلال فوضى إقليمية غير محسوبة ومن خلال الحسم العسكري للقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، مما يؤدى في النهاية لحسم الأزمة لصالح النظام (أبوعمرة،2013). أضف إلى ذلك انعكاس داخلي لهذا السيناريو وهو التكلفة المتزايدة للكارثة الإنسانية في سوريا أحد العوامل المؤثرة في هذه المعادلة.

إن هذا السيناريو يستند إلى العديد من المعطيات والمحددات التي تسهم في بقاء نظام الأسد وعدم التدخل عسكريا كما حدث في ليبيا، حيث إن الوضع السوري مختلف كليا عن ليبيا ذلك لأن حلف الناتو الذي تدخل عسكريا في ليبيا لا يحبذ التدخل في سوريا نظرا للانقسام داخل مجلس الأمن بعد استخدام الفيتو المزدوج والمتكرر من قبل روسيا والصين ضد التدخل العسكري في سوريا، وكذلك لعدم توفر الدعم الإقليمي لأي تدخل عسكري يقوده حلف الناتو، إضافة إلى عدم ترحيب أطراف المعارضة للتدخل الخارجي فهي منقسمة بشأن ضرورات التدخل العسكري (سعيدي،2013).

وهناك العديد من المحددات التى تدعم وجود النظام السوري وتتمثل في:

1- **التقارب الإيراني – الأمريكي** : منذ انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني بدأت إيران بإعادة تقديم نفسها إلى المجتمع الدولي ودول الجوار بصورة أكثر انفتاحا وتعاونا إدراكا للمصالح المشتركة، وبذلك بدأ التفاهم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي خلال توقيع اتفاق جنيف المنعقد بتاريخ 24نوفمبر2013 الذي اعتبر بداية لسعى الولايات المتحدة الأمريكية في تجسير فجوة الخلاف مع إيران بإعتبارها القوة الإقليمية التي تستطيع مساعدتها في تأمين انسحابها من أفغانستان مرورا بالعراق وسوريا، لاسيما أن واشنطن تحولت إلى فاعل إقليمي بامتياز بإعتبارها

طرفا مهما في معظم الملفات الإقليمية، وهذا يعنى تبدل أنماط تفاعلها مع إيران من الصراع إلى التوافق بإعتبارها أن ذلك التوافق يعد مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية، ويجنبها الاضطرار لاستخدام الخيار العسكري في حال تقدم البرنامج النووي الإيراني من المرحلة التي يمكن لإيران فيها الحصول على القنبلة النووية في ظل الضغوطات التي تتعرض لها من إسرائيل (ناجي،2014،ص134). وقد أسهم التوافق الإيراني – الغربي في الملف النووي إلى إنتاج تداعيات مباشرة على إيران والملف السوري، حيث أدى ذلك إلى تمكن إيران من الحصول على اعتراف دولي بدورها الإقليمي والتسليم بمصالحها في المنطقة، وكذلك تعزيز مكانة النظام السوري وموقعه التفاوضي قبل مؤتمر جنيف الثاني الذي سوف يعقد خلال 22يناير 2014، وقد أوضح ذلك الرئيس السوري بشار الأسد قائلاً: "إن الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في جنيف يعزز موقع إيران الإقليمي مما ينعكس على سوريا"، كما أكد رئيس الوزراء السوري وائل الحلقى بعد زيارته لإيران في نوفمبر 2013 قائلا: " إن نجاح إيران في الاتفاق مع القوى الغربية حول البرنامج النووي سيكون مقدمة لانتصارات أخرى في المنطقة وبداية انتصار الشعب السوري" (ناجي،2014،ص135).

ويتضح من ذلك أن التقارب الإيراني الأمريكي يسهم في الحفاظ على حكم بشار الأسد ودوره خلال المرحلة الانتقالية وعلى مؤسسات الدولة من الانهيار لالتقاء الطرفين حول القضاء على نفوذ الجماعات المتشددة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش وجبهة النصرة) التابعة لتنظيم القاعدة، وهو الهدف الذي تلاقى فيه الجانب الإيراني مع الرؤية الأمريكية الروسية المشتركة التي باتت ترى أن الأولوية في سوريا أصبحت نتيجه لمحاربة التطرف السني (أحمد،2012، ص83).

2- **التحول في الموقف التركي تجاه الأزمة السورية:** هناك العديد من المعطيات والتحديات الإقليمية التي أسهمت في عزل تركيا إقليميا ودوليا مما جعلها تدرك الحاجة إلى إحداث تغيرات في نهجها، حيث بدأت بإعادة النظر في تموضعها الإقليمي عبر البوابة الإيرانية محاولة إعادة الثقة وتوطيد علاقاتها مع إيران، إضافة إلى التحول في موقفها تجاه الأزمة السورية، حيث كانت تركيا بداية الأمر داعمة للمعارضة السورية لكن نتيجة التحولات السياسية بدأت بالتراجع والتغيير من النبرة التصعيدية تجاه النظام السوري بعد فشل المشروع الإقليمي التركي في المنطقة العربية، وفشلها في تطبيق مبدأ تصفير المشكلات، وذلك لعدة متغيرات إقليمية ودولية تتمثل في تراجع أهمية دور المحور التركي القطري في الأزمة السورية لصالح الدور السعودي، وتصاعد نفوذ

الجماعات الإسلامية والمتشددين في صفوف المعارضة السورية التي بدأت تشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار خاصة تركيا، وخشية تركيا من إمكانية قيام كيان كردي في المناطق السورية بعد فشل سياسة الاحتواء والعزل والإقصاء التي استخدمتها تركيا لتحجيم قوة الحزب الكردي (العمر،2013).وكذلك تراجع الإسلام السياسي بعد سقوط حكم الإخوان بمصر، وانهيار المشروع الإسلامي الوسطي الذى راهنت عليه تركيا والانتقادات السياسية والشعبية التي تعرضت لها جماعة الإخوان المسلمين في كل من تونس وليبيا، وتركيز تركيا على ملفاتها الداخلية بعد أن فشلت في إدارة ملف الأزمة السورية التي ألقت بظلالها على الأوضاع الداخلية في تركيا من النواحي الأمنية والاقتصادية والسياسية جراء توقف مشاريع الاستثمار وحركة التبادل التجاري مع سوريا ومصر و الخليج ، وعلى الرغم من أن الملف السوري كان أحد الأسباب الرئيسة في توتر العلاقات التركية الإيرانية إلا أنه حدث التقارب مرة أخرى على أثر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلوا إلى طهران في نوفمبر2013، وتوافق كلا الطرفين على ضرورة الحل السياسي السلمي ورفض التدخل العسكري في سوريا، وكذلك الاتفاق على ضرورة محاربة التنظيمات الجهادية المتطرفة داخل سوريا لما تحمله من تهديد مباشر على الأمن لدول الجوار وخاصة تركيا (حمو،2013).

3- **تزايد دور الجماعات الجهادية المتطرفة داخل سوريا :** لقد واجهت المعارضة السورية العديد من التحديات، والتي أسهمت في تراجع دورها لصالح النظام السوري، وتتمثل في تنامي الخلاف حول تمثيل المعارضة السياسية المنقسمة في الداخل والخارج، وجوهر العملية التفاوضية، وحضور مؤتمر جنيف الثاني، وتشكيل إدارة انتقالية في سوريا تعمل على تنظيم الانتخابات، فقد بدأت الخلافات داخل الائتلاف الوطني الذى أبدى الاستعداد للمشاركة في المؤتمر بصورة مشروطة مطالبا باستبعاد إيران من حضور المؤتمر باعتبارها طرف مشارك في الأزمة، بينما رفضت بعض التنظيمات المحاربة داخل سوريا حضور مؤتمر جنيف الثاني مثل الجيش السوري الحر، الذي هدد بسحب اعترافه بالائتلاف في حال حضوره المؤتمر كما رفض تقديم تنازلات تفاوضية للنظام (الجزيرة للدراسات،12ديسمبر2013). بينما رغب النظام بحضور مؤتمر جنيف الثاني نتيجة تحول ميزان القوى بعد معركة القصير، وهدف النظام من وراء مشاركة معارضة الداخل بالمؤتمر إلى تمزيق المعارضة وضربها ببعضها البعض، بما يجعل الأزمة تبدو وكأنها بين أطراف المعارضة وليس بينه وبين الشعب السوري، كما يمكنه بذلك تكريس مبدأ عدم مقدرة

المعارضة على تمثيل الشارع السوري، وفقدانها للقدرة على التوحد فيما بينها أو السيطرة على الفصائل المسلحة، وإلزامها بأي اتفاق يمكن التوصل إليه، بينما تتمثل المعضلة الثانية في المعارضة حول التدخل العسكري الخارجي وعسكرة الثورة خصوصاً، وأن التدخل الخارجي شأن دولي لابد أن يأتي من الخارج ولا علاقة للمعارضة به، كما أن تعدد الفصائل المسلحة في سورية التي بدأت تعمل بصورة تلقائية وليس من خلال قرار مركزي أو بناء على توجه قوة سياسية، الأمر الذي أفرز تمايزات أيديولوجية بينها مثل تشكيل الجبهة الإسلامية بتاريخ 22نوفمبر 2013 من عدد من الفصائل والأحزاب السورية مثل لواء التوحيد وحركة أحرار الشام وجيش الإسلام، وألوية صقور الشام ،ولواء الحق، وكتائب أنصار الشام، والجبهة الإسلامية الكردية والتي تعد من بين أكبر الفصائل السورية المسلحة وأكثرها نفوذا (الجزيرة للدراسات،12ديسمبر 2013).

بينما المعضلة الثالثة تتمثل في تصاعد الخلاف الأيديولوجي بين قيادات جبهة النصرة في سوريا وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذي بدأ بتاريخ 9ابريل 2013 حول استراتيجية العمل العسكري والتباين في طريقة عمل التنظيمين، حيث يرى تنظيم جبهة النصرة أنه يمكن التعاون مع الكتائب والفصائل السورية المعارضة على اختلاف اتجاهاتها وعقائدها، كما يرى أن الهدف الاستراتيجي هو إسقاط النظام السوري وإقامة الدولة الإسلامية في سوريا، بينما تركز استراتيجية تنظيم الدولة (داعش) على عدم الالتزام بالحدود وإقامة الدولة الإسلامية على اتساع بلاد الشام والعراق، لذلك أعلن (إبراهيم البدري السامرائي) المعروف بأبي بكر البغدادي عن اندماج جبهة النصرة إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام داعيا المجاميع الجهادية الى التخلي عن اسمائها والانصهار في الدولة الإسلامية بالعراق، الأمر الذي رفضه أبو محمد الجولاني رئيس جبهة النصرة، وبقى على ولائه لزعيم القاعدة أيمن الظواهري، وذلك لرفض الجولاني تكرار أخطاء تجربة العراق في سوريا والتي يراها البغدادي ضرورة لفرض سلطان الله وتحكيم الشريعة.

وكذلك رفض وجهة نظر البغدادي في بسط نفوذ الجبهة على المناطق المحررة كافة وتسخير مواردها لخدمة المشروع الجهادي الأمر الذى أدى الى تفاقم الخلاف بين الطرفين، حيث بدا كل طرف منهما تعزيز مواقعه ميدانيا محاولا جذب عناصر الآخر إليه مما أدى الى

تراجع قوة جبهة النصرة في حلب لصالح تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) (المصطفي،2013،ص ص73-74).

من هذا يتبين أن انعدام الثقة بين المعارضة السياسية والعسكرية وغياب التنسيق فيما بينهما أدى إلى تراجع المعارضة المعدلة وتعدد الفصائل المسلحة، وضعف نفوذ الجيش الحر لصالح جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وعدم مقدرته على احتواء جميع الفصائل الجهادية في سوريا مما قد يؤدي إلى انهيار كامل لمؤسسات الدولة السورية ويؤسس لفوضى شاملة، لذلك يمكن أن يؤدي الخلاف بين قوى المعارضة وتشتتها إلى توافق سياسة الدول الكبرى مع إبقاء النظام السوري وتحوله جزء من الأجندة الدولية وإضفاء الصبغة الدولية عليه من خلال قرار مجلس الأمن رقم (2118)،والذي جعل النظام طرفًا في اتفاقية دولية لمواجهة الحركات المتطرفة ومنع تحولها إلى عامل يهدد مصالح أميركا وحلفائها في المنطقة(الجزيرة للدراسات،3ديسمبر 2013)

4- **التفاهم الروسي – الأمريكي واحتواء السلاح الكيماوي :** توصلت واشنطن في أعقاب طرح المبادرة الروسية لتفكيك ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية، إلى قناعة بتدمير مخزون الكيماوي كبديل عن توجيه ضربة أمريكية لدمشق جراء استخدام السلاح الكيماوي في ضرب الغوطتين الشرقية والغربية، مما كان له انعكاسات واضحة على المستويين العسكري والسياسي فعلى المستوى العسكري أدى إلى إلغاء الضربة العسكرية الأمريكية، ومنع وصول السلاح الكيماوي لحزب الله والجماعات المتطرفة في سوريا (أحمد،2012،ص83)، بينما على المستوى السياسي فقد أسهم التفاهم بين الطرفين إلى إعادة تأهيل الأسد وإضفاء الشرعية على حكمه من خلال إصدار قرار مجلس الأمن (2118) بوصف النظام طرفا شرعيا في معاهدة وقعها وأبدى استعداده لتنفيذها، وعليه فإن التواصل الدولي الذي انقطع2011 عاد من جديد بصورة رسمية من خلال قرار مجلس الأمن الذي يطالب الدول جميعا بتقديم المساعدة والاستشارة والخبرات للنظام السوري لتنفيذ قرار تدمير السلاح الكيماوي، وبذلك يتبين أنه وفقا للقرار(2118) تتطلب عملية تدمير الكيماوي عاما على أقل تقدير بحسب تقدير خبراء الأمم المتحدة فإن شرعية الأسد ستبقي قائمة في أي تسوية مستقبلية بوصفه يمثل النظام الذي تعهد بالالتزام بقرارات مجلس الأمن ما يعنى بأن الولايات المتحدة باتت قريبة من تبنى التفسير الروسي لبيان جنيف الأول (المركز العربي للأبحاث،العدد2013،5،ص23).

ويتضح من ذلك أن روسيا نجحت بموجب هذه المبادرة من إخراج حليفها بشار من حالة الإقصاء الكامل من الحل إلى قبول ضمني بمشاركته في مسارات الحل المأمولة إما عبر تسويقه لواشنطن بأنه الرجل الذى لا غنى عنه في المرحلة الانتقالية أو عبر اعتباره حائط صد أمام الجماعات المتشددة التي تقف حائلا بين الفوضى والاستقرار.

انعكاس السيناريو على البيئة الداخلية: قد توصلت الدول الكبرى إلى قناعة مفاداها أن المعارضة غير قادرة على إسقاط النظام السوري بمفردها، بينما النظام لا يحصل على الموارد الكاملة التي تمكنه من السيطرة الكاملة على سيادة الإقليم، وبذلك رأت بأن الحل العسكري ليس ممكنا، وأنه يجب حل الأزمة السورية من خلال الوسائل الدبلوماسية، وفى غياب الاستراتيجية الواضحة للتحرك المشترك بين المعارضة التي لم تكن على هدف موحد منذ بداية الأزمة الأمر الذي يؤدي إلى تفتيت وحدتها وحسم الأزمة لصالح النظام في حال نجاح الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها هيئة الأمم وجامعة الدول العربية. ويصبح النظام أمام خيارين: الخيار الأول استمرار بقاء النظام ضعيف يفتقد إلى المركزية مما يضطره للانكفاء داخليا وتغير سلوكه بشكل لا يبقيه حليفا مساعداً أو عدوا مطاردا (علام،2012). وفى هذه الحالة يتم تغيير في معادلات السلطة والقيام بإصلاحات حقيقية يشعر بها المواطن السوري من خلال دمج قوى المعارضة المعتدلة والمنظمة خاصة من السنة والأكراد ضمن هياكل السلطة لإضفاء مزيد من الشرعية علي النظام، وكذلك السماح بتشكيل الأحزاب والنقابات وإصدار الصحف ومنح المواطنين قدر أكبر مما يعنى تمهيد الطريق أمام القوى الإقليمية خاصة السعودية وتركيا التي سبق أن طالبت بإجراء هذا النوع من الانفتاح علي المعارضين، بما يمكن من الوصول لحل وسط ويجنب البلاد حالة الفوضى الشاملة. وسيؤدي ذلك إلي فتح قنوات الاتصال من جديد بين دمشق وواشنطن والعواصم الأوروبية والعودة إلى المجتمع الدولي، واستعادة تحالفاته مع السعودية ومجلس التعاون الخليجي (حطيط،2011).وقد يترتب على ذلك أن يعيد النظام السوري وفقاً لهذا السيناريو تجديد نفسه على غرار "النموذج اليمني" أي خروج الرئيس بضمانات سلامته وأسرته مع بقاء جوهر وأساس النظام، ويبدو هذا الخيار ممكناً في حال توافق إقليمي–دولي بخصوص الأزمة السورية بين الأطراف المساندة للنظام والمعارضة (اللباد،2012).بينما الخيار الثاني حسم النظام للأزمة من خلال القوة العسكرية مما يؤدي إلى تمركزه في مواقعه وسياساته بكامل قوته فيتمكن من ترتيب الأوضاع الداخلية بمساندة ودعم القوى الإقليمية والدولية المساندة للنظام دون تقديم تنازلات للخارج(أنور،2013).

ونظرا لأن النظام يمتلك العديد من عناصر القوة التي تمكنه من البقاء أهمها العلوين والثقل العسكري للجيش النظامي، وتماسك المؤسسة العسكرية وتداخلها ودعمها الكلى للنظام على الرغم من انشقاق عدد من الضباط الذين خرجوا عن منظومة القوات المسلحة السورية إلا أن هذا الانشقاق لم يؤثر في قوة النظام فضلا عن استفادة النخبة التي استفادت من أوضاع الحكم في سوريا اقتصاديا وكذلك استفادة الأقليات الدرزية والمسيحية من علمانية النظام (سعيد،2013،ص48).وكذلك القدرة في القضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري خاصة بعد سقوط حكم الإخوان في مصر الذى أسهم في تراجع مشروع الإسلام السياسي في المنطقة العربية لصالح النظام، بالإضافة الى الشعور بالثقة والانتصار من خلال ما حققه النظام في معركة القصير التي تعد نقطة تحول استراتيجية عززت ثقة الأسد في التعامل مع الأزمة، بالإضافة الى تصريح الأسد بأنه على استعداد للذهاب الى جنيف في حين كانت المعارضة السورية تنأى بنفسها وهو ما كان يزيد من قوة النظام السوري المدعوم من الجبهة الروسية التي صرحت بأنها تنتظر من الغرب إحضار المعارضة إلى حضور مؤتمر جنيف الثاني،فضلا عن استفادة النظام من مساندة ودعم حلفائه الإقليمين والدوليين في مجلس الأمن من خلال الفيتو (سعيد،2013،ص50).وهذا ما أوضحه رئيس الائتلاف السوري أحمد الجربا لوكالة الأنباء الألمانية بتاريخ 4نوفمبر2013 فأكد "بأن الائتلاف لن يشارك في مؤتمر جنيف الثاني إلا إذا كان الهدف منه رحيل الرئيس بشار الأسد، وألا يكون هناك دور للأسد في سلطة انتقالية محتملة" (العجيل،2013).

يتبين من ذلك أن بقاء النظام في السلطة محتفظا بقوته يعد أفضل السيناريوهات لأنه يؤدي إلي الحد من نفوذ الجماعات المتطرفة، ويعمل على حماية البلاد من الانزلاق في نفق مظلم سيؤدي الي تفتيت الدولة السورية وتمزيقها إلى دويلات صغيرة فمن جانب يحافظ على تماسك الدولة ويمنع وقوع الأسلحة الكيماوية في أيدي الجماعات المتشددة التي تعادي أميركا وإسرائيل وروسيا، ومن جانب آخر يمنع انفصالاً يرجوه الأكراد وتخشاه تركيا ويمنع وقوع انهيار في وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع حرب أهلية بين الطوائف فتحدث موجة نزوح لا تستطيع دول الجوار تحملها أو إبقاء العقوبات الاقتصادية عليها (عكاشة،2012).

انعكاس هذا السيناريو على النظام الإقليمي: بقاء النظام السوري وحسم الأمر لصالحه يتوقع ألا يغير من حسابات إيران في الموضوع السوري لأن بقاءه سيسمح لإيران بالخروج من أزمتها بأقل الخسائر ويعمل على تعزيز قوتها في المنطقة العربية من خلال نشأة الهلال الشيعي بالخليج، وتزايد تصلب موقف حزب

الله في لبنان، وسيجعل النظام أكثر تصميماً على مواجهة خصومه الإقليميين والدوليين الأمر الذي سيؤثر بكل تأكيد على الدول الخليجية استراتيجياً، ولعل هذا ما يفسر التوافق القطري السعودي البحريني الإماراتي تجاه هذه الأزمة، يتبين من ذلك أن نظام الأسد وبقاءه في الحكم هو إشارة واضحة لقادة إيران بأن التشدد في مواجهة المطالب الإصلاحية والتوافقية في الداخل والخارج هو أنسب الوسائل للاستمرار في توسيع مشروعها والمحافظة عليها وعليه، وستعيد ترتيب مشروعها بأدوات أكثر قوة في محاولة لترسيخه من جهة وتوسيعه من جهة أخرى في البيئة العربية، وتعويض الخسائر التي منيت بها طيلة فترة الثورة السورية.

ويتضح أيضا أن بقاء النظام السوري أمر مرغوب فيه ومفضل بالنسبة لإسرائيل لأنها تعرف النظام وتوجهاته، وهي تراه عدوا مريحا يمكن ردعه والتوصل إلى تفاهمات مهمة معه منذ توقيعه اتفاق فصل القوات ووقف إطلاق النار. وقد احترم النظام السوري الاتفاقية ورأى أن السلام مع إسرائيل هو خياره الاستراتيجي، وأن مسألة استعادة الجولان تعالج بالوسائل السلمية، وبذلك فقد أثبتت التجربة خلال العقود الماضية أن بإمكان إسرائيل التوصل الى تفاهمات مهمة مع النظام السوري من خلال الاتصال المباشر به على أرضية المصالح المشتركة بشأن القضايا العربية الأكثر حساسية حتى إن كانت تتناقض مع النظام السوري، لذلك فضل الموقف الإسرائيلي عدم استجابة النظام لمطالب الشعب المطالب بالحرية والديمقراطية واللجوء إلى الحل العسكري القمعي لأن إسرائيل ترى إقامة نظام ديمقراطي في سوريا يمثل تغيرا استراتيجيا في المنطقة، ويحمل إمكانية النهوض بها ويعزز قدراتها ومكانتها ودورها في المنطقة ما يزيد من قدراتها في مواجهة إسرائيل (محارب،2013،ص31). ولكن بعد استخدام النظام السلاح الكيماوي ضد المدنيين في ريف دمشق بدا الموقف الإسرائيلي مركّباً يشوبه التناقض وانعدام اليقين، حيث رأت أن السلاح الكيماوي يمثل تهديداً استراتيجياً لها بسبب امكانية استخدامه ضد الجبهة الداخلية الإسرائيلية ولاسيما في حال انتقاله إلى حزب الله أو وقع في أيدى جماعات إسلامية بما يؤدي إلى مراكمة الردع إزائها، لذلك فقد قررت النخب الإسرائيلية في البداية دعم الرئيس أوباما بشن حملة عسكرية محدودة على سوريا ردا على استخدام الكيماوي من خلال قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الذي بدأ بالضغط على الكونجرس من خلال منظمة آيباك لإقناعه بتأييد الضربة، ولكن سرعان ما تراجعت عن ذلك مشجعة للولايات المتحدة بقبول المبادرة الروسية بشأن السلاح الكيماوي فنرى أن إسرائيل قد أيدت الضربة العسكرية في بداية الأمر كآلية لإضعاف الدولة السورية عبر التخلص من ترسانتها العسكرية وعلى وجه الخصوص السلاح الكيماوي، إلى جانب السعي لإطالة أمد الحرب الدائرة بين النظام والمعارضة وتقليص فرص الحسم لضمان إنهاك طرفيه ولردع إيران، ولكن فيما بعد أيدت التسوية الدبلوماسية من خلال المبادرة الروسية حيث رأت إسرائيل أن الاتفاق الروسي الأمريكي فرصة كبيرة

لأنها تتضمن جدولا زمنيا محددا للتخلص من السلاح الكيماوي على اعتبار أن الاتفاق سيمنع استخدام الكيماوي ضد إسرائيل سواء سقط نظام الأسد أو بقى يحكم سوريا، وكذلك سيمنح إسرائيل هامش من المناورة في حال قررت القيام بعمل عسكري ضد سوريا مستقبلا سواء في ظل الحكم القائم أو دونه بوصفها تحقق هذا الغرض من ناحية، وتتجاوز التبعات السلبية التي تنجم عن الضربة ولاسيما في موازين القوى بين النظام وخصومه (النعامي،2013، ص6).

ومما سبق يبدو أن إسرائيل ترى بأن سيناريو بقاء النظام هو أقل السيناريوهات سوءاً، وإذا بقى النظام في الحكم فإنه سيبذل جهده في ترتيب الأوضاع الداخلية، ومحاولة توطيد حكمة والحصول على الشرعية الدولية وتقويتها، وفى هذه الظروف فإنه سيكون ضعيفاً جدا ولن يفكر في المواجهة مع إسرائيل.

انعكاس بقاء الأسد على النظام الدولي:

الحفاظ على نظام الأسد في هذا الوقت ربما يكون الأكثر واقعية بالنسبة للقوى المؤثرة الولايات المتحدة الأمريكية رغم اختلافها مع نظام الأسد والموقف المعلن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية برفض بقاءه في أي خطة مستقبلية لسوريا، إلا أن السياسة الواقعية للولايات المتحدة الامريكية لم تمنع استمرار بقاء نظام الأسد بعد أن تدخلت إيران وحزب الله بشكل مباشر في منع سقوط نظام الأسد، إضافة إلى أن نظام الأسد يمثل حالة من التوازن بين المقاتلين الذين تدعمهم الولايات المتحدة الأمريكية وبين الجماعات الجهادية المتطرفة بعد تزايد نشاط جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية التي فرّخت ونمت، وازدادت عزما على تنفيذ أهدافها في المنطقة بعد تزايد ضعف المعارضة المعتدلة التي باتت تحارب على جبهتين ضد النظام والجهادين الجدد.

المبحث الثالث

السيناريو الثالث انهيار نظام بشار الأسد:

رغم مساندة بعض القوى الإقليمية والدولية للنظام السوري المتمثلة بإيران وروسيا، لكن يمكن تصور حدوث بعض الاختلالات التي يمكن أن تساعد الدول الداعمة للمعارضة في تنسيق سياساتها، بما يسهم في تحقيق هذا السيناريو كتراجع قوة دفع النظام التي جعلت تغييره جزءاً من الحل، وهو ما اتضح خلال بيان جنيف الأول وما تضمنه من آليات كانت تهدف لتفكيك النظام السوري والتوجه نحو فترة انتقالية وحكومة جديدة في سبيل عدم تكرار السيناريو العراقي وسقوط الدولة، بل الحفاظ مؤسسات الدولة والحيلولة دون تفكيكها وهناك العديد من المتغيرات والتي تسهم في تحقيق هذا السيناريو تتمثل في .

1- **تنظيم المعارضة وتوحيدها:** يبدو أن المعارضة السياسية في سوريا بحاجة للحوار والوحدة كي تشكل نواة صلبة تهدف إلى تقريب الرؤى السياسية فيما بينها، من خلال تشكيل وفد سياسي مشترك قادر على مواجهة الأسد، وتجاوز معضلة التفتّت الشديد في صفوف المعارضة، وكسر العزلة وخلق مقاربة سياسية جديدة للوضع في سوريا من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز مكانة المعارضة وواقعها سياسيا وعسكريا، وإيجاد أرضية عملية سياسية تؤدي إلى وضع انتقالي ذي صلاحيات تنفيذية وفقا لبيان جنيف الأول يعيد تأهيل سوريا بالانتقال نحو نظام ديموقراطي يهيئ البلاد لحكم انتقالي، لأن التناحر بينها يؤدي الى غياب الدور الفاعل والبناء للعمل السياسي، ويمكن توحيد المعارضة من خلال جعل المجلس الوطني السوري مظلّة جامعة لكل المعارضين للنظام، أو من خلال بقاء المعارضين في تنظيماتهم دون الانضمام للمجلس الوطني على أن يتم الوصول الى رؤية سياسية مشتركة او خطة طريق للمرحلة الحالية وآليات عمل (وكالة شينخوا،2012). رغم هذه المحاولات فإن استراتيجية توحيد المعارضة السورية يصعب تحقيقها، فالقوى السياسية السورية منقسمة على نفسها في تحديد أهداف مما يجعلها هدفا سهلا للانشقاقات الداخلية؛ لأن هناك الكثير من القضايا الخلافية بين أطرافها مثل الموقف من التدخل العسكري الخارجي وعسكرة "الثورة"، حيث رأت المعارضة أن التدخل الخارجي شأن دولي لابد أن يأتي من الخارج ولا علاقة للمعارضة به، إضافة إلى الحساسية الشخصية بين بعض القوى بجانب بعض القضايا التنظيمية المعارضة فقد بدأ الخلاف بين المجلس الوطني الذي يمثل اليمين الإسلامي واللبرالي وهيئة التنسيق التي تمثل اليسار والوسط حول ترأس قوى المعارضة

(وكالة شينخوا،2012). فالبنّية التقليدية لقوى المعارضة وتركيبتها وتاريخها ووجودها داخل سوريا في مناطق سيطرة النظام من الأسباب التي تجعل موقفها عرضةً للتغيير والتبدل بحسب الضغوط التي تمارس عليها، وكذلك فإن طول الأمد الزمنى للأزمة والتدخلات الخارجية والاستقطابات الأيديولوجية والدينية أدت إلى تفسخ المقاومة الوطنية وتحويلها إلى مشاريع كتائب دينية تتبع من خلفيات عقائدية مختلفة تعمل بصورة منفردة تحت قيادة زعمائها ووفقا لأيدولوجيتها.

2- **حدوث انشقاقات داخل النظام السوري** : تُعد المؤسسة العسكرية أحد العناصر الحاسمة في قدرة أي نظام سياسي على البقاء ومواجهة الحركات والثورات التي تسعى نحو إسقاطه، وهي تتسم بوضع خاص في النظام السوري في ظل طبيعة المجتمع المتعدد الطوائف والإثنيات فلا شك في أن القرار السياسي للنظام في سوريا مرتبط إلى درجة كبيرة بمساندة القرار العسكري (عمار،2012). ولقد بدأت المؤسسة العسكرية في سوريا تشهد العديد من التحديات بعد أن فقد بشار الأسد شرعيته، وبات سقوطه مطلبا شعبيا، وذلك نتيجة لاستمرار موجات الغضب الشعبي تجاه النظام بعد استخدم القوة المفرطة والحل الأمني في مواجهة الأزمة وقمع الشعب والمعارضة فهناك إمكانية لانهيار النظام السوري، ولا يمكن توقع توقيت حدوث ذلك فهو مرتبط باستمرار وجوده على رأس النظام وقدرته على الاحتفاظ بنظام حماية قوي يحتفظ ببقائه والقدرة على مواجهة التحديات الداخلية، في حال حدث انشقاق داخلي بين المؤسسة العسكرية والأمنية المحيطة بالنظام وانضمام الجيش إلى جانب الشعب السوري، كما حدث بالجيشين المصري والتونسي اللذين وقفا إلى جانب الشعب ضد النظام، وكانا سبباً مباشراً في إسقاط تلك الأنظمة، وهناك خشية من وقوع انقلاب عسكري مفاجئ داخل البيت العلوي وتزايد تصاعد التوترات الطائفية بين الجيش مما يؤدي إلى انهيار نظام حكمه من جانب القوى العسكرية المحيطة به والتي تخشى مصيرا سيئا إذا ما بقيت داعمة لنظام الأسد (عمار،2012).حيث بدأت بعض الانشقاقات المحدودة ضمن صفوف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وبروز عدد من الضباط يقودون وحدات عسكرية فعالة ضد النظام وهو ما يؤدي الى تطور الأزمة لتصبح مواجهات عسكرية بينهم وبين النظام احتجاجا على قمع المظاهرات لتكوين نواة جيش بديل عن الجيش النظامي مثل حسين هرموش- مؤسس لواء الضباط الأحرار والعقيد رياض الأسعد – مؤسس

الجيش الحر والعميد مصطفى الشيخ مؤسس المجلس العسكري الثوري الأعلى (الجزيرة نت،5سبتمبر 2013).ولذلك فإن تورط المؤسسة العسكرية وإقحام الجيش في الأحداث هو إشارة إلى التعاطي الصدامي دون التعاطي الاحتوائي مع الأزمة الأمر الذي يضع المجتمع في مواجهة مفتوحة مع الجيش، وقد يعرض المؤسسة العسكرية الى التفتت وتؤكد على تآكل النظام السوري من الداخل مما يجعل القيادة السورية فاقدة السيطرة على السلطة ونظامها كمؤسسات وقوى، وتفقد الثقة بأدواتها وحواملها البشرية التي لا تنفك حتى تتحين الفرص للانشقاق عنه والوقوف في الجبهة المضادة له وليست بعيدة تلك اللحظة التي لن يبقى حول القيادة ما يمكنها من الصمود والبقاء، وهنا تكمن النقطة الفاصلة بين فشل النظام السوري وانتصار المعارضة السورية.

رغم ذلك ترى الدراسة أنه يصعب تحقيق هذا الأمر بسبب تماسك المؤسسة العسكرية والتداخل بين مهام وحداتها العسكرية وأجهزتها الأمنية مما يضيق من إمكانيات اختراق صفوفها رغم خروج منشقين من الجيش السوري تحت مسمى جيش سوريا الحر غير أن ضآلة حجم الانشقاق وتشرذمه لا يرقى الى القول أن هناك تصدع في المؤسسة العسكرية، بل إن هذا الانشقاق لا زال عند المستوى الفردي وليس الجماعي الهيكلي وهو بعكس الانشقاق الكلى الذي حدث في اليمن ضد النظام، حيث تم انشقاق للمؤسسة للعسكرية التي وقفت إلى جانب المعارضة ضد النظام. جدير بالذكر أن ما هو مستنفذ من القوات المسلحة السورية في هذه الأحداث لا يتجاوز نسبة قليلة من جسم وفاعلية الجيش فهناك من الباحثين من يؤكد أن ما نسبته 6% فقط من الجيش العربي السوري مشغولة بهذه الاحداث أي بمعنى عدم تأثر الجاهزية القتالية لهذا الجيش.

3- **التدخل العربي لحماية المدنيين:** تدخل قوات عربية لحماية المدنيين ومحاولة لإقناع النظام بالتنحي عن السلطة والاستفادة من نماذج تونس ومصر واليمن، لكن ذلك الاتجاه رفض من قبل النظام وفضل التعامل مع الأمر بطريقة غاية في القسوة والقمع، ورفض فتح حوار مع المعارضة، واتهمها بالعمالة للقوى الخارجية المعادية، ومن جانبها فالمعارضة رفضت التطبيع مع النظام لأن الأمر لا يقبل طرح بند جوهري يدعو إلى إمكانية تنحي الأسد كمقدمة للتخلص من النظام مما أدى الى تطور الموقف إلى مواجهات مسلحة بين النظام والقوات العربية المساندة للمعارضة (العويجان،2012).حيث يتم تزويد قوات المعارضة والجيش الحر بالأسلحة والمساعدات اللوجستية لتجنب عواقب التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية، وهو ما يمنح القوى

الأجنبية الداعمة للمعارضة نوعا من النفوذ عليها للتحكم في مجريات الأمور، وتتزعم السعودية وقطر دعوات تسليح الجيش السوري الحر أكثر ما يشكل أزمة بالنسبة لهذا السيناريو هو الطرف الذى يمكن للدول الأجنبية تسليحه، بمعنى أن الجيش الحر والمعارضة بشكل عام ليس لديهما قيادة عسكرية مركزية، حيث إن ضخ الأسلحة دون مراقبة وحسن استخدام قد يتسبب في كارثة تزيد الأمور سوءاً، وهناك مخاوف من أن تنتهى تلك الأموال إلى أيدى تنظيمات إرهابية مثل جبهة النصرة الموالية لها، أو الميليشيات المتطرفة هناك، كما أن هناك مخاوف من أن عدم تحكم قادة المعارضة في الأمور سيدفع بتعزيز الصراع، بما في ذلك تعزيز مخاطر الحرب الطائفية بين الأغلبية السنية والأقلية العلوية، وهو ما يترتب عليه تباعا زيادة التوترات في لبنان المجاورة لها (الشرفي،2013) ورغم محاولات الوحدة بين المعارضة إلا أن هناك قوى عربية وإقليمية تدعم المعارضة السورية ليس من أجل الحرية والديمقراطية وإنما من أجل تحقيق أهداف طائفية من أجل تفتت الوحدة السورية والعمل على تدمير مؤسساتها وإنهاك مقدراتها.

4- **التدخل العسكري الدولي (تدويل الأزمة عسكريا):** يبدو الوضع السوري معقدا ومتداخلا نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية وتزايد عدد الضحايا السوريين بعد استخدام النظام الحل الأمني وعدم مقدرته على احتواء الأزمة، مما أدى الى وجود أزمة ثقة مع محيطه الإقليمي باستثناء إيران بعد رفضه لكل النصائح العربية، لذلك يمكن حدوث تدخل دولي تحت مظلة البند السابع في قانون الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة المسلحة إذا استدعى الأمر، أو من خلال تحالف دولي باستخدام القوة العسكرية بعد استنفاذ الحلول الدبلوماسية الإقليمية والدولية التي طرحت عبر الجامعة العربية والأمم المتحدة في تقريب وجهات النظر بين النظام والمعارضة لاحتواء الأزمة، وذلك لدوافع إنسانية تتمثل في حماية المدنيين من بطش النظام كما حدث في ليبيا، ويتحقق ذلك من خلال إقامة مناطق حظر طيران ومنطقة عازلة لحماية المدنيين داخل الحدود السورية وعلى الحدود لحماية المدنيين، الأمر الذي يسهم إلى حدوث مواجهة بين النظام والقوات الدولية (العويجان،2012).

انعكاس سيناريو سقوط النظام على البيئة الداخلية: يمكن تحقيق هذا السيناريو في حال تم حسم الأزمة لصالح المعارضة التي ستواجه تحديات حقيقية في مرحلة ما بعد الأسد نظرا للتشابك بين الداخل والخارج مما يزيد من تعقد الوضع السوري حول بناء هيكلية الدولة السورية، فهي ستصبح أمام عدة خيارات في

إقامة تلك الدولة ويتمثل الخيار الأول في التوجه نحو التحول الديمقراطي وتشكيل دولة وطنية ذات نظام ديمقراطي تعددي يقوم على انتخابات دورية وتداول للسلطة، في ظل إدراك كافة القوى السياسية والمجتمعية والدينية لضخامة التضحيات التي قدمها الشعب السوري في سبيل إنجاح المعارضة التي ترى أن البديل الأفضل وهو إقامة نظام ديمقراطي من خلال اتفاق القوى السياسية على كيفية إدارة المرحلة الانتقالية التي تقود البلاد مرحليا حتى يتم الاتفاق على وضع الدستور وسائر القوانين التي ستحدد شكل الدولة ونظامها السياسي الجديد عبر تأسيس مجلس رئاسي يضم قادة مدنين من الأحزاب والطوائف المختلفة، وكذلك من خلال تماسك الجيش السوري الحر وتوحده وقدرته على ضبط الأمن الداخلي، وإدماج بقايا جيش الأسد والقوى الأمنية وعدم فرضه شروط على الأطراف السياسية والعمل على طمأنه الأقليات خاصة العلويين والمسيحيين والأكراد (غالى،2013).وكذلك الاستجابة للحاجات الأمنية للاقتصاد من خلال الانتقال بالاقتصاد السوري نحو التحرر والانفتاح وتخفيف الأعباء والضرائب عن المواطنين، وخلق مزيد من فرص العمل، وفتح الباب أمام المستثمرين من خلال سياسات تشجع الاستثمار، والعمل على وضع جدول زمني محدد لإعادة هيكلة القطاع العام من خلال الانفتاح على الأسواق العربية والأجنبية وتحرير السوق السوري من قيود الفساد الإداري والبيروقراطية المعقدة والمعيقة لأي تقدم اقتصادي (موقع زمان الوصل،2013).وتغاضت عن رغبات الانتقام واستدراك القوى الرئيسة في النظام على ما بقي من أسس الدولة، وكذلك من خلال نجاح المبادرة الدبلوماسية التي تتمثل في مؤتمر جنيف الثاني الذي يمكن من خلاله إقناع الأسد بضرورة التغير الذي ينتهى بتخليه عن السلطة أو بتوافق قوى من داخل النظام مع المعارضة في الخارج على الإطاحة بالرأس السياسي للنظام مع بقاء النظام العلوي في شقه الأمني والسياسي والبدء في مسار مدني لسوريا بعقيدة أمنية وعسكرية جديدة وتحول في تحالفاتها الإقليمية والدولية مع اتخاذ قرار بالعودة إلى المجتمع الدولي، واستعادة تحالفها مع السعودية ومجلس التعاون الخليجي (سلامة،2012،ص96).بينما يتمثل الخيار الثاني في قيام دولة مركزية ضعيفة تفتقد للقدرة في الحفاظ على وحدة سوريا، حيث تواجه العديد من التحديات مثل تحدى التوافق السياسي بين الأحزاب السياسية والعسكرية الفاعلة التي شاركت خلال الأزمة في تشكيل حكومة ما بعد رحيل الأسد، أو القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية، أو احتواء الجماعات الجهادية التي ترفض إلقاء السلاح الأمر الذى يجعل من سوريا ملجأ للجماعات المتطرفة وتنظيم القاعدة مما يهدد استقرار البلاد ودول الجوار(دويكات،2011).وكذلك مواجهة تحدي إعادة هيكلية بناء الجيش السوري وقوى الأمن وكيفية التعامل مع بقايا الجيش النظامي خاصة من الطائفة العلوية التي لن تقبل بالواقع الجديد

ومدى قدرته على إعادة دمجه في مؤسسات الدولة في ظل قيام الجيش النظامي بعمليات عسكرية متفرقة تسهم في تهيئة البلاد لحالة من الانقسام، مما يشيع الفوضى ويؤدي إلى إثارة الفتنة لإدخال البلاد في أتون الحرب الأهلية، الأمر الذي يفسح المجال لتدخلات إقليمية ودولية لتصبح جزءاً من الأزمة وليس الحل فهي مرحلة تحتاج لتفكير دقيق كي لا يتم تكرار السيناريو الليبي (حيدر،2010،ص12).وفي هذا الإطار صرح وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا بأن المهمة الأساسية بعد رحيل الأسد تكمن في توفير الاستقرار للبلاد و"إنه لا يجب الوقوع في الخطأ الذي ارتكب في العراق والحديث هنا يدور عن حل الجيش السوري والهياكل الحكومية والأمنية، الأمر الذي أدى إلى نشوب الحرب الأهلية في العراق." وكذلك عليها مواجهة تحدي طمأنة الأقليات والعمل على إدماجهم في النظام الجديد وتحقيق مطالبهم كي لا يتم نزوع الاقليات إلى التقوقع والانعزال أو الهجرة الخارجية (حيدر،2014،ص12).ويفترض هذا السيناريو أن نظام الأسد سيسقط لكنه لن يفقد قوته بالكامل وأن المرحلة النهاية سوف تتسم بالفوضوية وسيادة العنف بين العناصر الأكثر تشددًا من مختلف الطوائف، وأن الجيش الحر لن تسمح له قدراته بمواجهة بقايا نظام الأسد وحفظ الأمن الداخلي، مما يعني دخول البلاد في دوامة من عدم الاستقرار قد تستمر لسنوات في حال فقدت قوى المعارضة القدرة على مواجهة التحديات التي تواجهها، لذلك يجب على المعارضة التوحد فيما بينها والعمل على وضع استراتيجية عمل واضحة وبرامج تفصيلية تمكنها من إعادة بناء مؤسسات الدولة وهيكلية الجيش تجنبا لإيقاع البلاد في أتون الحرب الأهلية مستغلة في ذلك رفض بعض القوى الإقليمية والدولية وقوع سوريا في حالة من الفوضى، لأن ذلك يهدد مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، ومع تناقص قدرة النظام السوري علي السيطرة علي تطور الأوضاع ولجوئه المكثف للعنف قد يرفع عن حلفائه الغطاء فلا يمكن أن يتمسكوا بدعم نظام يتهاوى في المدى المنظور بل سيكيفون أوضاعهم للتحالف مع النظام الجديد، بينما يتمثل الخيار الثالث في قيام دولة سنية معتدلة على غرار ما حدث في مصر وتونس على الرغم من أن الإسلام السياسي في سوريا لم يكن بقوة الإخوان في مصر إلا إنهم يشكلون رافدا أساسيا ضمن قوى المعارضة، ويتوقع أن يكتسب هذا السيناريو قوة أكبر كلما طالت الفترة الزمنية التي تطلبها إسقاط النظام، حيث إن طول الفترة سيجعل سوريا مأوى للعناصر الجهادية والخلايا النائمة من دول المنطقة، كما أنه سيؤدي لمزيد من الانخراط المالي والجهادي لدول مجلس التعاون الخليجي على خلفية إدراكها لقدرة نظام دمشق علي إقلاقها داخليا لو تمكن من عبور الأزمة، وذلك يدفع دول المجلس للمزيد من دعم المعارضة المسلحة، وبذلك يتم طرح بديلا عقائديا للأيديولوجية البعثية يمكنه أن يحافظ علي وحدة سوريا بشكلها الحالي علي الأقل مرحليا

من خلال قدرة القوى الإسلامية في سوريا علي توحيد قواها الرئيسة، وإمكان توافقها مع قوى الجيش، وأن يكون لدى المؤسسة العسكرية الرغبة نفسها التي كانت لدى المؤسسة العسكرية في مصر بأن تتواري عن مسرح السياسة، وأن تمارس دورها في الإبقاء علي الوطن، هذا السيناريو قد يترافق مع سيناريو الانقلاب على الرئيس من داخل المؤسسة العسكرية العلوية على أن تدرك قوى الجيش أنها لن تكون مقبولة شعبيا كقوة سياسية حاكمة لكن واجبها العسكري محل اتفاق عليه إلى أن يجري تغييراً على قادتها وتشكيلاتها بما يناسب أن تعمل وفق متطلبات الدولة الجديدة في سوريا وفى حال حدث توافق عسكري – إخواني سلفي جهادي، فإنه يمكن لهذا التحالف أن يشكل أساسا مؤقتا يحمي الدولة من الانهيار حيث تتوافق شرعية القوة وشرعية الثورة في مركب معقد يمكن الأولى من التطهر من جرائمها ضد الثورة، ويمكن الثانية من الحكم (سلامة،2012،ص96). وفي حال سقوط النظام فإننا أمام خيارين: إما إقامة نظام ليبرالي علماني معاد للمقاومة يتوافق مع مصالح الغرب وفى حال نجاحه أو إقامة نظام مركزي. ومن الواضح هنا أن قوة دفع النظام حدث بها تراجع، وأصبح تغيره جزءاً من الحل. وهو ما اتضح في جنيف الأول حيث أن ما تضمنه من آليات كانت سبيلاً لتفكيك النظام السوري والتوجه نحو فترة انتقالية وحكومة جديدة في سبيل عدم تكرار السيناريو العراقي وسقوط الدولة العراقية بل الحفاظ على الجيش السوري بكياناته وقوي الأمن (سعيد،2013،ص50).هذا السيناريو يصعب تحقيقه بسبب سقوط الإسلام السياسي في مصر، ونظرا للانقسام الشديد في صفوف المعارضة المعتدِلة وفقدان الائتلاف الوطني القدرة على التأثير الفعال في الفصائل والكتائب المسلحة التي تغلغلت في مناطق تسيْطر عليها المعارضة المعتدلة، وكذلك بسبب توالى الانشقاقات السياسية والعسكرية في الوحدات والتنظيمات العسكرية، ولأن المعارضة المسلحة أصبحت تسيطر على تنظيمات جهادية لها حضورها على الحدود السوريا مع كل من العراق والأردن، كما يتمثل الخطر الأكبر على سوريا أن تتحول الجماعات الجهادية من شبكة من الخلايا الصغيرة المنعزلة عن بعضها البعض إلى تطوير نوع من الاتصال مما يهدد أمن واستقرار سوريا ودول الجوار خاصة بعد ارتباطها بالإدارة السياسية للاعبين الإقليمين والدوليين والذي أصبح لهم موطئ قدم في الداخل السوري، ويقومون بتقديم الدعم اللوجستي لها بما يحقق أهدافهم ومصالحهم في المنطقة.

انعكاس سيناريو انتهاء النظام على الواقع الإقليمي: تطبيق هذا السيناريو يسهم في إحداث تغييرات جذرية في معادلات الواقع الإقليمي، فإذا كانت الأوضاع الراهنة في سوريا منضبطة بفعل توازنات وتفاعلات إقليمية محسوبة، فلا ريب أن التغيير السياسي في سوريا، وسقوط نظام البعث الذي حكم البلاد لفترة

تجاوزت أربعة عقود، ووصول الإسلاميين إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع سيترك نتائج جذرية تؤدي إلى إعادة ترتيب توازنات القوى على المستوى الإقليمي، وإحداث تغير في المعادلات الإقليمية بالمنطقة العربية والخليج، وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي والتي سوف يتفاعل مع الداخل السوري و ينعكس على مستقبل الصراع العربي، حيث سيتم إشراك قوى سورية في اتخاذ القرارات وبناء السياسات العامة، وبالتالي فإن الغالبية السنية من الشعب السوري ستضغط باتجاه النظام لاستعادة الجولان (دويكات،2011).أو دفع بعض الجماعات المسلحة بفتح جبهة مع إسرائيل للقيام بهجمات على الجيش الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، فتستقطب شيئا فشيئا المزيد من المجموعات المسلحة مستغلة الفوضى، الأمر الذي يمكن أن يربك إسرائيل ويعيد الصراع إلى دائرته الأولى مما يجعل إسرائيل تعيد النظر في علاقاتها مع العرب، بينما يرى بعض السياسيين الإسرائيليين أنه بالرغم من عدم لجوء النظام السوري إلى استخدام القوة العسكرية ضد إسرائيل فإن سقوط نظام الأسد يدعّم مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط ويعزز من مواقفها في الصراع العربي؛ لأن سقوط نظام الأسد يعني الإطاحة بتحالفاته الإقليمية والداخلية في المنطقة بعد دخول بلاده في حالة من الفوضى، وهذا من شأنه أن يعمل على تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة وكذلك حزب الله، واختفاء أحد أهم مصادر دعم حركة حماس، وكذلك خروج الجيش السوري من المعادلة العسكرية لدول الصراع العربي الإسرائيلي؛ لأن إسرائيل تعتقد أن سوريا ما زالت تمثل عائقاً أمام تحقيق عملية التسوية المطروحة بالمنظور الإسرائيلي على المسار السوري واللبناني والفلسطيني، كذلك فسقوط نظام الأسد سيضعف موقف سوريا السياسي المتعلق بالتسوية مما يؤدي إلى إضعاف الوضع اللبناني وكذلك المفاوض الفلسطيني (السيد،2014).

وفيما يتعلق بانعكاس سقوط النظام على المنطقة العربية فتغيير النظام في سوريا لا يعد شأنا داخليا فقط فالدور الذي لعبه مثلث التحالف الإيراني – السوري – حزب الله خلال العقود الزمنية الماضية في التأثير على سير التطورات الإقليمية كان دورا لا يمكن إغفاله، وغياب سوريا عن هذا التحالف سيؤثر سلبا وبشكل جذري على أطراف التحالف الأخرى، فإنه يمثل تهديدا أكبر لإيران و حزب الله، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى تقليص الدور الإيراني، وتحجيمه ومحاصرته داخل إيران مستقبلا، وإضعاف حزب الله اللبناني وتضييق الخناق عليه ما قد يفككه على المدى البعيد أو على أقل تقدير تحجيمه والتسريع بتنفيذ مطالب الدولة اللبنانية بتسليم سلاح الحزب، ودمج عناصره في حالة قبولهم في الجيش اللبناني الأمر الذي يؤدي إلى استقرار لبنان بشكل جزئي (فيشر،2012) وبناء على ذلك فإن إيران ستخسر

حليفها الوحيد في الوطن العربي مع استثناء العراق ما بعد صدّام حسين، وهو ما سيؤدي إلى دخولها في عزلة شبه كاملة ستؤثر بشكل سلبي على وضع طهران في مواجهة منافستيها القوتين السُنّيتين الرائدتين في المنطقة، تركيا والمملكة العربية السعودية، من أجل فرض الهيمنة الإقليمية فضلا عن صراعها مع الولايات المتّحدة الأميركية وحلفائها، ومن المحتمل أن تحظى إيران في ظل هذا الوضع بهزيمة استراتيجية ثقيلة سوف يكون التعافي منها بالغ الصعوبة وهذه العزلة الإقليمية سوف تؤثّر في موقف إيران في المسألة النووية أيضا، وبات من المنطقي على نظام طهران أن يقبل بحل عن طريق المفاوضات بعد كسر محور الممانعة وتحول سوريا من المحور الإيراني – الروسي إلى المحور الخليجي الأمريكي (بن صقر،2012).

المبحث الرابع

سيناريو تقسم سوريا:

يقوم هذا السيناريو على افتراض إضعاف طرفي الأزمة، وتغليب النزعة الانفصالية ورغبات الانتقام المتأثرة بعلاقات التخاصم بين الطوائف مستغلا في ذلك التركيبة السكانية والامتدادات الاثنية والعرقية والتكوينات الطائفية والمذهبية من خلال قيام الحرب الأهلية، وتصعيد حدة الصراعات السياسية بين النظام والمعارضة، وقيام القوى الإقليمية والدولية بدعم كلا الطرفين دون أن يستطيع أي طرف حسمه عسكريا لصالحه مما يؤدي إلى تفتيت قوة سوريا، والقضاء على وحدتها وإمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال تكريس السياسات الطائفية التي اعتمدت على الميليشيات المسلحة، وبالتالي يسهم ذلك في تفكك المجتمع وهيمنة الفوضى الشاملة واتساع نطاق الاحتراب الداخلي الأمر الذي قد تمتد تداعياته إلى دول الجوار، وتؤدي إلى تدمير النسيج المجتمعي وتقسيم سوريا على أساس طائفي (أبو السمن،2013). حيث تتموضع كل طائفة في جيوب آمنة ذات بيئة حاضنة ومؤيدة لها وفي ذلك قال هنري كيسنجر حول فكرة تقسيم سوريا على أسس أثنية وطائفية خلال ندوة ألقاها بمدينة نيويورك في 18يوليو2013:"هنالك ثلاث نتائج ممكنة: انتصار الأسد، أو انتصار السنّة، أو نتيجة تنطوي على قبول مختلف القوميات بالتعايش معاً، ولكن في مناطق مستقلة ذاتياً على نحو أو آخر، بحيث لا تقمع بعضها البعض وهذه هي النتيجة التي أفضّل رؤيتها تتحقق" (زين الدين،2013). ومما يسمح بتحقيق مثل هذا السيناريو ضعف التمثيل السياسي السوري وانقسام اليسار على ذاته وانشغاله بفهم ضيق للهوية والسياسية وعدم مقدرته على تشكيل قوة سياسية واجتماعية فاعلة وقادرة على قيادة المرحلة الانتقالية وكذلك سيطرة الإخوان المسلمين على المجلس الوطني، وتقديم أنفسهم كقيادة للمعارضة، وهو ما ساهم بدخول الجهادية للدفاع عن "السنّة"، وبذلك أكملوا أيديولوجيا النظام في أنّه يواجه "ثورة" طائفية ضدّه، وبكثير من الممارسات الطائفية صار الوعي يتقبل كثيراً من الأفكار ومنها فكرة التقسيم التي تهدف إلى اختزال الأزمة في خلافات طائفية مذهبية كي تنهى إمكانية قيام سوريا كدولة مركزية، وبذلك يؤدي تقسيم سوريا إلى نشأت ثلاث دول ضعيفة. ويقول في ذلك الجنرال الإسرائيلي يائير جولان خلال مؤتمر بجامعة بار ايلان بتاريخ 31مايو2012 فإن: "سوريا هي في حرب أهلية ستنتهي بها إلى دولة فاشلة ويزدهر فيها الإرهاب" حيث يسعى الأكراد للحصول على الحكم الذاتي وإقامة دولة فيدرالية في شمال شرق سوريا (القلاب،2011).وفى حال تشكلت تلك الدولة يتم إقامة دويلة علوية محصنة في منطقة الجبال الساحلية

التي تشهد كثافة سكانية للطائفة العلوية بين جسر الشاغور في الشمال على الحدود التركية وتلخلخ في الجنوب بالقرب من الحدود اللبنانية، حيث تشهد هذه المنطقة هجرة سكانية داخلية للعلويين، وتحصينًا أمنيًا يقوم على تطهير للجيوب السنية وتفريغها من سكانها داخل الجيب العلوي بهذه المناطق والعمل على إيجاد مناطق عازلة في السهول التي تفصل الجبال الساحلية عن الداخل (غالي،2013) ويعود احتمال إنشاء دويلة علوية لعدة اعتبارات أهمها تمسك بشار الأسد ومن معه على البقاء في الحكم، وعدم الخروج من سوريا والمحافظة على إرث العلويين على أي جزء من الأرض السورية، وخشية أبناء الطائفة العلوية من انتقام الأغلبية السنية، وافتقادهم لدور حقيقي في دولة ما بعد الأسد، وفي حال شعرت روسيا أنها ستخسر نفوذها في المنطقة مع قرب حسم عسكري للمعارضة عندئذ قد تشجع روسيا بقايا النظام للتوجه لهذه المنطقة وإنشاء دويلتهم التي تجد دعما خارجيا محدودا من روسيا، مقابل دعما قويا من إيران وحزب الله اللبناني، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير خارطة المنطقة، فتلك الدولة قد تنقل العنف إلى الدول المجاورة وتكون ملاذًا لإيران وللحليف الروسي وربما مأوى للأسلحة الكيماوية، كذلك سوف تؤجج الصراع المذهبي في المنطقة كلها وتشجع على انفصال الأكراد (الجعفر،2013).

بيد أن تحقيق هذا السيناريو بعيد الاحتمال لوجود العديد من التحديات الداخلية والخارجية ففي الداخل قد تصبح المنطقة العلوية مكانًا آمنًا لانسحاب الأسد لكنها لا تصلح لإقامة دولة علوية على الساحل السوري، فالطبيعة الجغرافية لا تجعل من هذه الجبال قاعدة لإقامة دولة مفاجئة بهذه الصورة نظرا لأن البنية التحتية غير مؤهلة لإنشاء مثل تلك الدولة، فالطبيعة الديموغرافية بين السكان غير متجانسة فهي لا تعطي ميزة مطلقة للعلويين الأمر الذي يؤدي إلى تكريس الطائفية من خلال تهجير مئات الآلاف من السنة الذين ما يزالون ضمن الحزام المتخيل للدويلة العلوية، وقيام حرب أهلية بين السنة والعلويين، وكذلك خشية تعرضها لصعوبات اقتصادية لعدم وجود اقتصاد مستقل مما يفقدها القدرة على الاستمرار والاكتفاء؛ لأنها ستفقد تجارة الترانزيت التي تجعل موانئها البحرية مجدية اقتصاديا بسبب المحيط المعادي لها، والأهم من ذلك أنها ستخصص معظم ميزانيتها للصراع الدامي مع العمق السوري (أبو القاسم،2013).إضافة إلى عدم مقدرة الأسد من ضبط ولاء كامل الطائفة العلوية لصالحه خاصة في ظل وجود خلاف وتنافس داخل الطائفة العلوية فهم ليسوا كتلة واحدة تقف خلف النظام، فهناك طيف ليس بالهين من أبناء الطائفة عانى استبداد النظام وقمعه لذلك رفض بعض العلويين تأييد هذه الخطوة التي قد تعني إقصاء الطائفة بأكملها في حالة الفشل، بل ثمة تمرد من العلويين على الأسد، ونأى بنفسه

عنه مثل رابطة تنسيقيات الساحل السوري، ورابطة الإخاء الوطني والعيش الواحد في الساحل السوري وشباب الطائفة العلوية، كما صدرت العديد من التصريحات من زعماء القوى السنية المختلفة تؤكد على أن أخطاء الأسد لا تعني تحميل أوزاره لطائفة بأكملها في تشجيعها للعلويين عن التخلي تماما عن نظام الأسد، بينما تتمثل المعوقات التي يمكن أن تواجه الدويلة العلوية على الصعيد الخارجي في فرض عزلة دولية وإقليمية وعقوبات مستمرة عليها لأنها تقع في محيط سني من جميع الجهات حيث تركيا في الشمال، وطرابلس اللبنانية في الجنوب، وحلب وادلب في الشرق، وحمص وحماة في الجنوب الشرقي أيضًا (غالي،2013).ويتوازى مع تلك الخطوة في حالة نجاحها قيام الأكراد بالسعي لإقامة حكم ذاتي وتأسيس دويلة كردية في شمال شرق سوريا على الحدود التركية على غرار إقليم كردستان العراق المتاخم، هذا ما أوضحه رئيس المجلس الوطني الكردستاني شيركو عباس الذي طالب بتقسيم سوريا وإقامة كيانات فيدرالية على أساس مكوناتها القومية والعرقية المختلفة، لكن هذه الدويلة ستنشأ في منطقة تداخل عربي مما قد يثير الخلافات بين الأكراد والقبائل العربية الأخرى (غالي،2013).

وبالرغم من إمكانية نشوء دويلة كردية إلا أن إمكانية بقائها ضئيلة، وذلك لانحسار الدويلة الكردية بأقصى شمال شرق سوريا في شريط حدودي يمتد على طول الحدود مع تركيا ولا يتمتع بعمق جغرافي كاف مما سيجعلها عرضة للاختراق الأمني والعسكري الدائم من العمق السوري من جانب والتركي من جانب آخر، ويهدد وصول الإمدادات إليها من كردستان العراق، كما ستتعرض لتهديد أمنها المائي معظمه؛ لأن المياه الجارية فيها تأتي من تركيا كما أنها ستصبح دولة مغلقة من جميع الاتجاهات ليس لها إطلالة بحرية ورهينة لدول الجوار باستثناء كردستان العراق، وكذلك لخشيتها من سيطرة الإسلاميين على السلطة نظرا للخلاف الأيديولوجي بين الطرفين رغم أن كلاهما من السنة الا أنه يغلب الطابع العلماني والقومي على معظم المكون الكردي السوري، وكذلك لتخوفهم من عدم الحصول على حقوقهم المشروعة مستقبلا في ظل غياب الثقة مع بقية الأطراف الفاعلة في المعارضة كما أن هذه الدويلة ستشهد معارضة من قبل تركيا التي تخشى من مطالبة الأكراد لديها بالاستقلال (الجعفر،2013) ويتوازى ذلك مع قيام الدويلة العلوية والكردية قيام دويلة سنية تنشأ فيما تبقى من المناطق السورية خاصة دمشق وحلب، حيث ستسعى حكومة المعارضة لبلورة نظام سياسي اقتصادي بديل عن نظام الأسد في مناطق سيطرتها، وسيكون ذلك محور صراع بين الإسلاميين واللبراليين وستتحول منطقة المعارضة إلى مأوى للجهاديين في العالم وتزايد نفوذ جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الشمال والشمال

الشرقي من البلاد مما يدفع بكثير من المسيحيين في مناطق الرقة والجزيرة للهجرة إلى الخارج ،أو النزوح إلى الدويلة العلوية المجاورة والانضمام الى النظام بذلك وسيواجه المهجرون مصيراً مجهولاً وخاصة المهجرين إلى خارج سوريا، حيث ستكون مساعدات إعادة التوطين محدودة مما سيحول قضية اللاجئين السوريين إلى مشكلة مزمنة تنتظر حلا لن يأتي، كما أن نشوء الدولة الإسلامية وبروز مشكلة اللاجئين يمكن أن يهدد استقرار دول الجوار لأنه يمكن اختراق المناطق الحدودية من قبل الجماعات المتطرفة خاصة على الحدود السورية الأردنية.

تداعيات الانقسام على البيئة الداخلية : فالتقسيم لم يكن هدفا في بداية الأزمة السورية ولكنّ ضعف التعبير السياسي الوطني ودخول العامل الإقليمي كفاعل في الداخل المحلي أسهم في طرح مثل السيناريو، رغم أن فكرة تقسيم سوريا لم تكن حديثة فقد تم طرحها خلال الاحتلال الفرنسي لكنها فشلت، وتم طرح الفكرة مرة أخرى من خلال مشروع الشرق الأوسطي الجديد الذي أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس بعد الحرب الأهلية في لبنان، وتجددت الفكرة مع تفاقم الأزمة السورية بهدف إغراقها بفوضوية الصراع الطائفي والمحلي كمحاولة لاجتثاث فكرة "الثورة" واختزالها في صراعات طائفية الأمر الذي يعمل على إدخال البلاد في أتون حرب أهلية وتهيمن عليها الفوضى وتعمل على تدمير بنيتها التحتية والاقتصادية وبنية تفكيك وتقسيم وإضعاف سورية الدولة والوطن (دالتون،2013). عن طريق الإطالة للحرب الداخلية الدائرة في أراضيها لإنهاكها وتدمير مقدراتها وزعزعة استقرارها، وتعميق التوتر الطائفي والمذهبي، وإيجاد مناخ يسوده التوتر والاحتقان، ويشجع على إثارة القلاقل والاضطراب، واللعب على أوتار الخلافات بين أبناء الشعب الواحد وتصعيدها بهدف تقويض الأمن والاستقرار في سوريا، وإيقاف عملية التنمية وتعزيز انهيار الأمن ومنظومات القيم الأخلاقية، وتفتيت النسيج الاجتماعي بين مختلف فئات الشعب السوري، وتدمير ما تبقى من المؤسسات السورية والعمل على تفكيك الجيش السوري (الزعبي،2013).الأمر الذي يسهم في انتشار العنف الداخلي ويزيد من هجرة اللاجئين وانتشار الأسلحة ويعمل على انتقال التوتر الطائفي إلى دول الجوار مما يسهم في تفتيت وحدتها، وتدمير الدول القومية على المدى البعيد، ويفهم من ذلك أن ما يحدث في سوريا من اختلالات سياسية وتمزيق لوحدتها وتدمير لبنيتها التحتية وتفتيت للنسيج الاجتماعي وإرهاق لمقدراتها الاقتصادية هو بمثابة خلط للأوراق السياسية بطريقة ممنهجة من أجل إعادة تقسيم سوريا، وكما تم تقسيم الصومال والعراق سابقا، والعمل على إعادة

ترسيم حدود المنطقة العربية وصولا إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير والذى يعد تحديا لمفهوم الدولة الوطنية التي تأسست بعد الاستعمار.

انعكاس سيناريو التقسيم على البيئة الإقليمية: . يمكن النظر إلى الأزمة السورية كجزء من سيناريوهات تقسيم المنطقة تحت مسمى الشرق الأوسط الجديد التي من خلالها يعاد توزيع الأدوار الإقليمية، حيث برز دور تركيا كراعية للمعسكر السني ولحقت بها قطر مقابل إيران التي تقود المحور الشيعي وتدعم النظام السوري (المنيري،2013). بذلك يرتبط تحقيق هذا السيناريو باختلال التوازنات الإقليمية في المنطقة لصالح قوى غير عربية فبعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، وتصاعد الدور التركي والإيراني فإن هذا الدور مرشح للتصاعد في حال تقسيم سوريا وظهور الدولة العلوية، لأن هذه الدولة ستكون حليفة لإيران على اعتبار أنها أهم حلفاء الأسد، وهو ما من شأنه أن يثير البعد المذهبي بين السنة والشيعة بمعدلات أكبر وأخطر، هذا ما أوضحه وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس فقال "إذا بقيت الأمور على ما هي عليه وتم تقسيم سوريا سيكون هناك قسم خاضع بشكل كامل للنفوذ الإيراني، وفى ظل الانقسامات الشديدة في المنطقة فإن ذلك سيشكل منطلقا لنزاعات مستقبلية." كما تهدف من وراء إبقاء النظام عسكريا لفترة أطول إرباك الحسابات الإقليمية والدولية بشأن مصير الأسد بما يحقق مصالحها (تقى،2012). بينما تعد تركيا من أهم الدول المعارضة لتقسيم سوريا وتفتيت وحدتها رغم أن التقسيم يعطيها مجالاً أكبر للتحرك في شمال سوريا حيث الحدود المشتركة إلا أنها رفضت فكرة التقسيم لما له من انعكاسات على العمق التركي الزاخر بأقليات لها امتداداتها في سوريا، وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية الطرف الخاسر في معادلة التقسيم بعد تدمير بوابة العرب الشرقية ممثلة في العراق وما جرى عليها من تداعيات سلبية، يأتي تقسيم بوابة العرب الشمالية ليفرض مزيداً من التداعيات السلبية مما يعنى ترسيخ النفوذ الإيراني من ناحية، وتزايد خطر جماعات العنف على أمنها واستقرارها وخسارة استثماراتها الاقتصادية في سوريا وتراجع مكانتها بتركيا وإيران، بينما رحبت إسرائيل بتقسيم سوريا في ظل وجود بيئة خصبة وظروف ملائمة تمثلت في "الثورة" علي النظام ومحاولات الدفع في اتجاه حصرها في البعد الطائفي والصراع بين الأغلبية السنّية والأقلية العلوية الشيعية الحاكمة للحيلولة دون صعود السنّة لسدة الحكم مثلما صعد الإخوان المسلمون في مصر، حتي تتفرد إسرائيل بقيادة المنطقة والهيمنة علي مقدراتها بعد أن تغرق دولها في أتون الحروب الداخلية (أصلان،2012). ولأن إسرائيل ترى أن تقسيم سوريا يعني إسقاط عمق أساسي لمحور الممانعة، ويؤدي إلى فك ارتباط سوريا مع إيران وحزب

الله وعزلها عن التدخل في قضايا المنطقة، كما يسهم في إضعاف قوة حزب الله في لبنان ويمكنها من تمديد نفوذها في لبنان، ويحسم ملف الجولان لصالحه ولأن استمرار التوتر الطائفي والمذهبي في سوريا يؤدي إلى انتقال مخاطره الى لبنان الدولة المجاورة التي تتشكل من فسيفساء طائفية يهيئ لأرضية مناسبة للتأثر بأي صدام طائفي إقليمي وفي حال حدوث ذلك الأمر الذي يجعل إسرائيل قادرة على احتواء تلك الدويلات المتنافرة (الزعبي،2013). بينما ترى الدول الكبرى أن تقسيم سوريا من شأنه تغيير خارطة المنطقة، ويسهم في نقل العنف إلى الدول المجاورة؛ لأن ظهور دولة علوية سيكون ملاذاً لإيران وربما مأوى للأسلحة الكيماوية، وسوف تؤجج الصراع المذهبي وتشجع على انفصال الأكراد، لذلك ترى أن الحفاظ على سوريا موحدة، وبالتالي فإن التقسيم والتفكك سيُنتجان كيانات هشة تشكل عبئاً أمنياً وبشرياً علي دول الجوار وقد يغذي توجهات انفصالية خطرة في المنطقة.

الخلاصة:

من خلال دراسة السيناريوهات تبين صعوبة الحديث عن وضع تصور واضح ودقيق للمسارات أو الاحتمالات التي يمكن الوصول إليها في مسيرة الأزمة السورية، وكيف يمكن أن تكون عليه طبيعة الأزمة، فهي أزمة مركبة ومعقدة وممتدة، حيث تتباين الأطراف الداخلة فيها وتتنوع، كما تتعدد مستوياتها، ويتداخل ويتواصل فيها الدور الدولي والإقليمي والوطني، وتختلف المواقف والسياسات إزاءها بدرجات متفاوتة وكبيرة.

كما أن الأطراف الفاعلة في الأزمة وتعددها تمكنت من إحداث شرخ واضح في المنظومة الدولية التي باتت منقسمة على نفسها بين مؤيد للأزمة السورية ومعارض لها، وعملت روسيا الحليف الاستراتيجي للأسد منذ بداية الأزمة على دعم النظام السوري؛ لتفادي سقوطه سواء من خلال إمداده بالأسلحة النوعية أو من خلال مجلس الأمن، ويبدو أن طريقة حسم المسألة السورية ستؤثر في النظام الدولي حيث تقوم الدول الكبرى بدور فاعل في إدارة الأزمة، ويعد ذلك بمثابة اعتراف بأن النظام الدولي لم يعد يقوده قطب أحادي ينفرد بالقرارات الدولية، إن تشابك الوضع الدولي تجاه الأزمة السورية وعدم حسم الخيارات هناك، وهذا يعني ببساطة ان استمرارية الأزمة لفترات طويلة لم يعتد عليها الاقتصاد الوطني وهذا أضعف من مصداقية وهيمنة الولايات المتحدة علي الشئون العالمية وهنا فإن القوى الدولية تدرك أن إدارة الأزمة السورية ليست بالأمر السهل لإدراكها أن لديها عناصر قوة عسكرية وسياسية يمكن استخدامها في التعامل مع الأزمة، ولكن في الوقت نفسة تدرك القوى الدولية ذاتها أن التأخر في اتخاذ قرارات حاسمة

وصائبة لحل الأزمة سيكون له تبعات وخيمة ليس على الداخل السوري فحسب بل أيضا على الدائرتين الأكبر الإقليمية والدولية وذلك ما نلمس خطورته بعد ظهور خطير ومؤثر لفصائل الإسلام المتشدد على سبيل المثال لا الحصر تنظيم الدولة الإسلامية داعش .

وفي النهاية ترى الدراسة أن السيناريو الأقوى هو بقاء الصراع دائر بين طرفي الأزمة لعدة سنوات في ظل مباراة صفرية، ويعود ذلك لحالة الانقسام والتفكك التي تشهدها البيئة الداخلية لسوريا، وحالة الاستقطاب على الصعيدين الدولي والإقليمي خاصة بين محوري الاعتدال والممانعة فكل منهما يحاول تحقيق مصالحة، وفرض أجندته السياسية على المنطقة من خلال دعمه لأحد طرفي الأزمة ومن هنا يتبين أن الخاسر الوحيد في ظل هذه الأزمة هو الشعب السوري والدولة السورية، التي إما أن تكون دولة ضعيفة تحتاج إلى عشرات السنين لإعادة بنائها بغض النظر عمن سيحكمها، أو أنها دولة فاشلة تحكمها الحرب الأهلية لعشرات السنوات، أو أنها ستصبح عدداً من الدويلات الضعيفة المهترئة المتصارعة فيما بينها، وأكثر المستفيدين من حصول هذه السيناريوهات السياسة الأمريكية في المنطقة، ودولة الكيان الصهيوني.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً – النتائج:

ثانياً – التوصيات:

الخاتمة

تعد الأزمة السورية التي بدأت أحداثها منذ مارس 2011 الأكثر تعقيداً في المنطقة العربية والنظام الدولي، حيث بدأت بسيطة بمقياس الحركة نتيجة قيام أفراد النظام بالاعتداء على المواطنين في سوق الحريقة بدمشق، ثم تطور الحراك بعد أحداث درعا نظراً لوجود العديد من العوامل المؤثرة في الأزمة مثل الحراك السياسي والمجتمعي والأوضاع الأمنية وتعدد مصالح القوى الداخلية، الأمر الذي أسهم في عسكرتها من قبل النظام والمعارضة، لكن فشل النظام في إدارة الأزمة بالوسائل الدبلوماسية، واستخدام الحل الأمني لتفريع المظاهرات من مضمونها السياسي، وكذلك فشل المعارضة في التوحد وايجاد برنامج عمل وحدوي مشترك لمواجهة النظام والعمل على تنظيم أهداف الشعب، إضافة إلى عوامل داخلية أخرى أدت إلى انهيار مفهوم الدولة الوطنية، والقضاء على مقدراتها السياسية والاقتصادية، وإفراز مشاكل داخلية، وإحداث تغير ديموغرافي في بعض المدن نتيجة العنف المستخدم من قبل النظام والمعارضة. كما أسهم فشل النظام في إدارة الأزمة السورية إلى تحويلها لأزمة إقليمية تم استقطابها من قبل بعض القوى الإقليمية التي سعت لمراجعة سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها الاستراتيجية على حساب طرفي الأزمة، من خلال جعل سوريا ساحة مفتوحة الصراع أمامها، وتقديم الدعم العسكري لطرفي الأزمة، لكن فشل هذه القوى وعجز النظام الإقليمي وعدم مقدرته على احتواء الأزمة جعل سوريا تخرج من الدائرة العربية خاصة بعد استخدام الفيتو المزدوج من قبل روسيا والصين الذي استخدم ضد المبادرة العربية الثانية، الأمر الذي يعبر عن ضعف وانكشاف النظام العربي والإقليمي في حل الأزمة وإدارتها، مما يؤدي إلى إحداث تغيير في رسم خارطة التحالفات الإقليمية والدولية لتكوين بيئة مناسبة في التعامل مع التحولات السياسية وفقا لتوازن ومصالح الدول الكبرى، كما أن التحالفات التقليدية ستشهد الكثير من التغيير.

كما وقد أسهمت الأزمة السورية في إحداث تغيير واضح في نسق وتوجهات النظام الدولي، حيث بات انقسام واضح في المنظومة الدولية بين مواقف القوى الكبرى جراء ما يحدث في سوريا، وهذا مؤشر على حالة التأزم التي باتت تصبغ السياسة الدولية خاصة مع عودة تصاعد الدور الروسي في الشرق الأوسط، وظهور فاعلين جدد في النظام الدولي، وقد تزامن ذلك مع تراجع ملحوظ للدور الأميركي، لذا عملت روسيا جاهدة على تركيز قوتها في محاولة لإعادة جزء من دورها كقطب فاعل

وشريك للغرب في السياسة الدولية إن لم يكن مواز للولايات المتحدة فأخذت تحدث تحولات في سياستها الخارجية، حيث اعتمدت على مبدأ المصلحة كبديل للإيديولوجيا التي كانت سائدة خلال عهد الاتحاد السوفيتي السابق.

وفي هذا السياق يبدو أن للأزمة السورية تأثير واضح في النظام الدولي الذي كرس جهوده للقيام بدور فاعل في إدارة الأزمة، ويعد ذلك بمثابة اعتراف بأن النظام الدولي لم يعد يقوده قطب أحادي ينفرد بالقرارات الدولية وإدارة الأزمة ليست بالأمر السهل؛ لأن القوى الدولية تدرك أن لديها عناصر قوة سياسية وعسكرية يمكن لها استخدامها في التعامل مع الأزمة، فروسيا نظرت إلى التحولات السياسية في سوريا باعتبارها بوابة يمكن أن تعيد من خلالها ترتيب أوضاعها في ظل الهيمنة الأمريكية، وتسهم في تطوير قدراتها الدبلوماسية، وتحقق طموحاتها كما أسهمت أهمية سوريا بالنسبة لتنامي الدور العسكري الروسي شرق المتوسط والمياه الدافئة إلى جعل المسألة السورية أحد الملفات الحيوية في الصراع الروسي – الأمريكي رغم الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تواجهها في ترجمة هذا الطموح إلى واقع ملموس، في ظل محاولة الولايات المتحدة استغلال الأزمة السورية ذاتها لإعادة تعريف الدور الإقليمي لسوريا سواء فيما يتعلق بتحالفاتها بإيران أو بشكل أكثر بمركزها الاستراتيجي تجاه إسرائيل واحتواء النفوذ الروسي. وبذلك يتبين أن روسيا تحاول دعم النظام السوري حتى تقنع الغرب بأنه لا إمكانية من إعادة رسم خرائط في سوريا والمشرق العربي دون التعاون معها وضمان مصالحها في المنطقة، بينما تسعى الولايات المتحدة عبر تمديد أمد الأزمة إلى إخراج سوريا من الأزمة وهي غير قادرة على تحد إسرائيل أو أي دولة وقد تلاقت مصالحها في ذلك مع مصالح قوى أخرى في المنطقة مثل دول الخليج وإسرائيل، خاصة أن الولايات المتحدة كانت ترتكز في سياساتها على التحالف الاستراتيجي مع الدول المعتدلة في المنطقة لاحتواء دول الممانعة، لكن العلاقات الأمريكية السعودية قد شهدت بدورها شرخا في ظل تردد الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، وتراجع فرص الخيار العسكري بعد استخدام النظام للأسلحة الكيماوية، كما بينت محدودية قدرة الاتحاد الأوروبي على التأثير في الأزمة بالرغم من العقوبات التي قامت بفرضها على النظام السوري لعزله، لكن تلك السياسة لم تجد نفعا نظراً للعلاقات الجيدة التي تربط سوريا بروسيا والصين وإيران، لذلك نجد أن الساحة السورية الدولية المفترضة في تحديد مستقبل العلاقة وحدوث تفاهماتها مع الولايات المتحدة كما حدث مع نظام القذافي، فهي عارضت التدخل العسكري الغربي لكنها لم تمنعه وذات الحال بالنسبة للملف النووي الإيراني، ويقاس ذلك أيضا على الأزمة السورية، حيث يمكن أن تتخلى روسيا عن نظام بشار حال

وجدت أن ذلك يحقق مصالحها، ويمكن ذلك في حال تجاه الرؤية الروسية إلى أهمية تكوين البيئة المناسبة لكل من واشنطن وموسكو في إعادة صياغة علاقة طبيعية في حدها الأدنى خاصة أن كلا البلدين انطلقا من مرتكزات ومبادئ غير قابلة للتفاوض وتبادل المصالح خاصة بعد أن شعرت موسكو بأنها تلقت ضربة قاسية من خلال إدارتها للأزمة الليبية ذات بُعد صدامي، أي بمعنى آخر لقد لجأت موسكو في قراءتها للسياسات الدولية المفترضة ومنها الازمة السورية، على أنها بوابة يمكن أن تحقق طموحاتها رغم الصعوبات والمعوقات الكثيرة التي يمكن أن تواجهها، لكن وفي واقع الامر حاولت موسكو جاهدة إعادة ترتيب أوضاعها على أسس تعتبرها مقبولة نسبياً، إلا أن التحولات التي تعرضت لها المنطقة العربية تحديدا تعتبر من العوامل غير المساعدة على تطوير قدراتها الدبلوماسية نظرا لتشابك الوضع الدولي تجاه الأزمة السورية، وعدم حسم الخيارات يعني أن استمرارية الأزمة لفترات طويلة لم يعتد عليها الاقتصاد الوطني، وذلك أضعف من مصداقية وهيمنة الولايات المتحدة علي الشئون العالمية، من هنا تدرك القوى الدولية أن إدارة الأزمة السورية ليست بالأمر السهل لأن القوى الدولية تدرك أن لدى سوريا عناصر قوة عسكرية وسياسية يمكن لها استخدامها في التعامل مع الأزمة لذلك ليس من المتصور أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية تحركات تفقدها قدر كبير من التأثير الفعلي على الساحة الدولية، بينما يتوقع استمرار موسكو في تلمس الطريق نحو استعادة مكانتها العالمية التي فقدتها جراء انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن هنا فإن تشعب الأزمة السورية أثر في مراهنة بعض الدول العربية على دور روسي كامل كبديل للولايات المتحدة لكن ذلك يمثل مجازفة كبيرة وخطأً استراتيجياً، فالأفضل لها أن تكون المصلحة هي الحاكم لسياساتها الخارجية، بمعنى أهمية توظيف التنافس الأمريكي الروسي لخدمة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وأن يكون النفوذ الروسي فرصة لتنويع سياساتها الخارجية وتدعيم استقلاليتها من الاعتماد الكامل علي الجانب الأمريكي والأوروبي والاستفادة من قدرات روسيا العسكرية والاقتصادية، وكذلك تدعيم نظام دولي متعدد الأقطاب يصب في مصلحة الدول العربية بدلاً من النظام الحالي أحادي القطبية، ومن ثم فأزمات المنطقة تدفع باتجاه خريطة توازنات جديدة لكن اتجاهها وشكلها النهائي يتوقف علي قدرة الدول العربية على فهم تلك التحولات والتعامل الإيجابي معها.

أولا: نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن رصدها على النحو التالي

- أسهم تدخل النظام الإقليمي والدولي في تشابك الأزمة السورية وتعقد حلها وإطالة أمدها والعمل على وجود حالة من الاستقطاب بين الأطراف الداعمة للنظام والداعمة المعارضة، حيث ينظر الأطراف المؤيدون للنظام باعتبار الأزمة السورية مؤامرة خارجية وضعت للإطاحة بالنظام السوري ومواجهة دول الممانعة والعمل على تفكيكها وتحطيمها لصالح قوى إقليمية في المنطقة، بينما نظرت إليها الدول المؤيدة للمعارضة باعتبارها "ثورة" شعبية ضد النظام وتدفق طبيعي للتاريخ وأنها جاءت عفوية ولكنها استوجبت الجانب المسلح لحماية المدنيين من الأساليب العنيفة التي يستخدمها النظام في التعامل مع التظاهرات السلمية.
- تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المشـاركة في حل الأزمة السـورية أسـهمت في تعقد الأزمة وتشتت قدرات المعارضة والنظام
- كشفت الأزمة السورية عن وجود حالة من الترهل والضعف في النظام العربي الإقليمي بعد عجزة عن احتواء الأزمة وحلها، الأمر الذى أسهم في تحويلها إلى أزمة دولية.
- أثبتت الأزمة السورية محدودية دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية والتفاعل مع مجرياتها نظراً لخضـوعها لتأثير قوى إقليمية تسـعى لتحقيق مصـالحها من خلال تأييدها للمعارضة رغبة منها في إسقاط النظام، بينما تسعى بعض القوى في الوقت ذاته للتضامن مع النظام.
- أدى فشـل المعارضـة السـورية في توحيد وتنظيم، جهودها وإيجاد برنامج وحدوي مشـترك وتعددها وتشـتت قواها وحصـولها على الدعم الخارجي إلى تعقد الأزمة وإطالة أمدها لصـالح القوى والأطراف الداعمة للمعارضة.
- أحدثت الأزمة السـورية اختلالاً في توازن القوى الدولية والإقليمية، حيث أسـهمت في حدوث تغير في أدوار الفاعلين على السـاحة الإقليمية والدولية، فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة على الصـعيد الدولي، فقد برزت قوى جديدة على السـاحة الدولية تحاول اسـتعادة دورها على السـاحة الدولية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كما ظهرت قوى جديدة على

الساحة الإقليمية استغلت الفراغ الذي خلفته الأزمة السورية للبحث عن دور ومكانة في النظام العربي الإقليمي.

- أحدثت الأزمة تغيراً ديموغرافياً في البنية الاجتماعية نتيجة النزوح الداخلي واللجوء إلى دول الجوار السوري بعد تزايد عنف كل من المعارضة والنظام في التعاطي مع الأزمة، الأمر الذي انعكس بالسلب على الدول المجاورة وأدى إلى انتشار التطرف على الحدود السورية مع دول الجوار، حيث أصبحت تلك المناطق مأوى للخلايا الإرهابية المتطرفة.
- تسبب اللجوء السوري الضاغط بآثار بالغة على البنية التحتية والخدماتية وعلى الاقتصاد الوطني للدول المستضيفة للاجئين السوريين في مجالات متعددة ومختلفة، مما يزيد من احتمالات انتشار الجريمة والعنف والتوترات الداخلية ويُنذر بتغيرات كبرى في البنية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار الإقليمي.
- لعب العامل الطائفي دوراً في إدارة الأزمة السورية، الأمر الذي دفع بعض القوى الخارجية لدعم النظام في حين عملت قوى أخرى على دعم المعارضة.

ثانيا: التوصيات المقترحة لحل الأزمة:

- يجب العمل على خلق مناخ سياسي عام ملائم يعزز قيم الحرية والمسؤولية وسيادة القانون والقيام بإصلاحات مؤسساتية عميقة تطال الدستور والبيئة التشريعية والقضائية مع تشجيع المبادرات السياسية لحل الأزمة السورية.
- العمل على تفعيل دور المجتمع المدني من خلال تعديل الدستور بما يسمح بتشكيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأحزاب والمنتديات السياسية التي تشكل معارضة في وجه النظام.
- إيجاد فُرص لحل الأزمة السورية، يكمُن أهمها في الحل السياسي من خلال عقد مؤتمر دولي يجمع أطراف الأزمة لوضع استراتيجية تسهم في إيجاد حلول جذرية للأزمة السورية، والقدرة على إدارة المرحلة الانتقالية من خلال مشاركة جميع الأحزاب السياسية في صناعة القرار.
- إعداد دراسات تفصيله وواضحة عن واقع الاقتصاد السوري من خلال إجراء مسح وطني شامل للمختصين في كافة المجالات، والقطاعات الإنتاجية والعمل على البدء بإعداد الكوادر ومشاركة أكبر شريحة ممكنة من المختصين وقادة الرأي في هذه الدراسات.
- العمل على توحيد أهداف المعارضة السياسية والعسكرية، من خلال وضع برنامج يوضح رؤيتها المستقبلية لحل الأزمة السورية وعدم السماح لأحد بالتدخل في رسم سياستها لثنيها عن طريقها الذي قامت من أجلة.
- يجب على النظام السوري تفادي الضربة العسكرية الأمريكية، من خلال الالتزام بتنفيذ بنود المبادرة الروسية الخاصة بتدمير الأسلحة الكيميائية عبر مراحلها المنصوص عليها.
- يجب أن تعي الأطراف العربية خطورة الموقف الراهن والمستقبلي في سوريا، خاصة فيما يتعلق بضرورة ملء الفراغ السياسي، في حالة سقوط نظام بشار، وعدم ترك الساحة مُتاحة أمام التمدد التركي، والإيراني داخل سوريا.
- الاعتراف بمحدودية قدرة الجامعة العربية في التعامل مع الأزمة السورية وإدارتها في ضوء تأييد بعض الدول العربية للمعارضة رغبة منها في إسقاط نظام بشار، بينما يتضامن البعض الآخر معه.
- العمل على بلورة موقف عربي وإقليمي مشترك وتوخى المزيد من الحيادية في التعامل مع الأزمة السورية.

- يجب عدم النظر إلى الأزمة على أنها صراع طائفي بشكل أساسي، واعتماد موضوعية أكبر في طريقة التعامل مع الأزمة.
- وضع استراتيجية واضحة ومحددة حول كيفية ضمان الأمن في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة وإعطاء دور أكبر للأمم المتحدة من مجرَّد القيام بمهمات إنسانية وتنسيقية بين الأطراف.
- تعزيز فكرة الدولة الحديثة في الفكر السياسي العربي وتجاوز الطائفية والقبلية في بيئة العقل العربي.
- إقامة مراكز أبحاث تتخصص في دراسة (ثورات الربيع العربي) والإشكاليات التي مرت بها وتداعياتها وانعكاس ذلك على القضية الفلسطينية.

الملاحق

خارطة توزيع القوي والأطراف الفاعلة خلال الأزمة السورية

ملحق رقم (1)

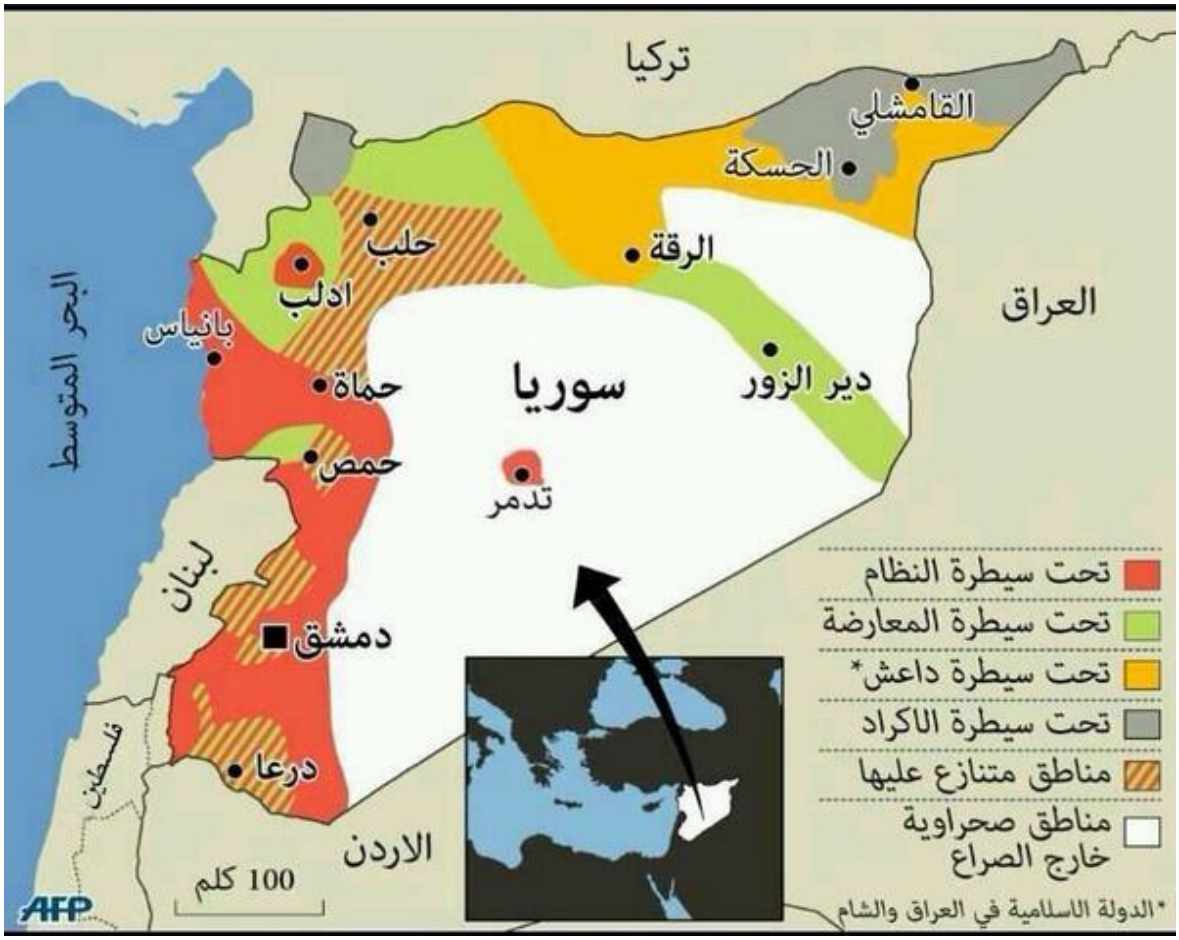

http://www.all4syria.info/Archive/136151

ملحق رقم (2)

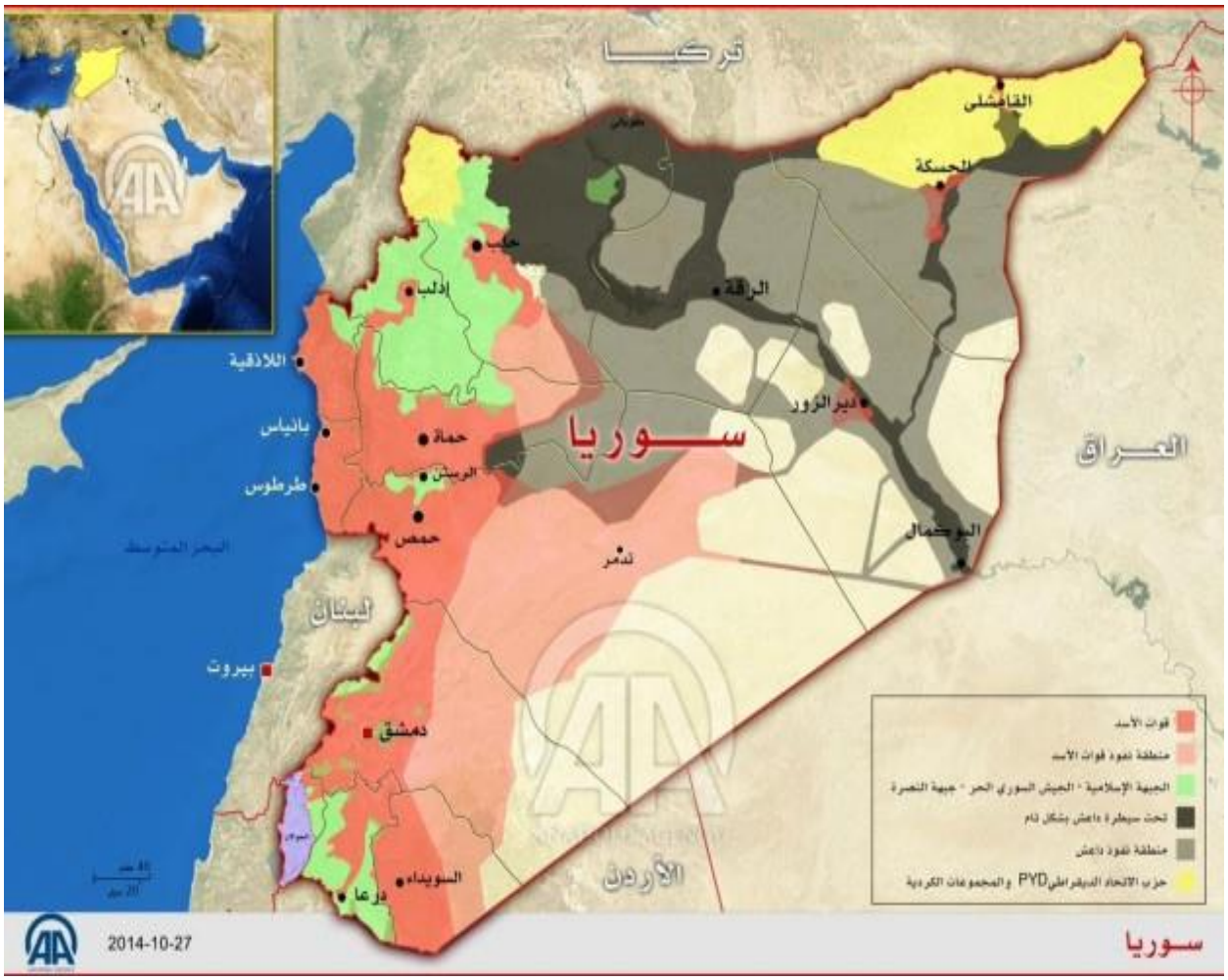

http://www.shaamtimes.net/news-details.php?id=16156

قائمة المصادر والمراجع

أولا الكتب:

1- أبو عامود محمد، كيلو ميشيل (2012) حالة الأمه العربية 2011-2012 معضلات التغير وأفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

2- أبو نحل، أسامة(2014) الحراك العربي المعاصر دراسة سيولوجية، مركز باحث للدراسات،12فبراير

3- الأسد، رفعت(1989) التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القطر العربي السوري 1946-1963، دار ميك للنشر، قبرص.

4- إسكندر، عمر(2013) سوريا أزمة نظام وثورة شعب، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

5- الأمارة، لمى(2009) الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

6- باروت، محمد جمال(2013)العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح، المركز العربي ودراسة السياسات، بيروت، ط1.

7- باكير، حسن على (2012) الثورات المجهضة: سوريا واليمن نموذجا.

8- بشارة عزمي (2013)، سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط.

9- بشارة، عزمي (2012) الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

10- الجويري، عادل(2006) أحمد نجاد رجل في قلب العاصفة، دار الكتاب العربي للتوزيع والنشر.

11- خولي ،معمر(2014) تأثير الانتفاضة الشعبية في سوريا على العلاقات التركية الروسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

12- رضوان، وليد(2006) العلاقات العربية التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية العلاقات السورية-التركية نموذجا، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت.

13- زيادة، رضوان (2013) السلطة والاستخبارات في سوريا، رياض الريس للكتب، ط1.

14- زيادة، رضوان(2005) السلام الداني المفاوضات السورية – الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

15- زيادة، رضوان(2013) التحول الديموقراطي في سوريا سورية نموذجا، رياض الريس للكتب والنشر.

16- سيل، باتريك (2007) الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت ط10.

17- شومان، توفيق ، حيدر، محمود وآخرون(2012) ثورات قلقة مقاربات سوسيو- استراتيجية للحراك العربي ،بيروت ،مركز الحضارة لتنمية الفكر،ط1.

18- الشيخ، نورهان(2013) موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية، منذ الحرب العالمية الأولي حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

19- صادق، محمود(1993) حوار حول سوريا، دار عكاظ، لندن، ط1.

20- طوالبة، حسن (1984) "مناقشة في النزاع العراقي – الإيراني، دار الكتب والوثائق الوطنية، بيروت، ط3.
21- عتريس، طلال(2006) الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت دار الساقي، لبنان، ط1.
22- على، آزاد محمد(2013) وآخرون، خلفيات الثورة دراسات سورية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
23- العيطة ، سمير وآخرون (2012)العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
24- فإندام، نيقولاس(1995) الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، مكتبة مدبولي، القاهرة.
25- الكتيبي، ابتسام، صالح المانع وآخرون(2012) إلى أين يذهب العرب رؤية 30مفكر في مستقبل الثورات العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
26- محفوظ، عقيل(2009) سوريا وتركيا الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.
27- المدني، توفيق يوسف الشويري، وآخرون الربيع العربي ...إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديموقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011، ط1.
28- مرسي، ليلى، وهبان، أحمد(2001) حلف شمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة 1945-2000، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
29- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2013) مسألة أكراد سورية، الواقع، التاريخ –الأسطرة، بيروت،ط1.
30- مركز أومية للبحوث والدراسات الاستراتيجية(2013) سوريا تاريخ وثورة، مركز.
31- مسعد، نفين، ناجي محمد وآخرون(2013) حالة الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغير في الوطن العربي مخاطر داهمه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
32- مطر، جميل وآخرون (2011) رياح التغير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.
33- معوض، جلال(1998) صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص199، الشيخ نورهان، (2013) موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية، منذ الحرب العالمية الأولي حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
34- النايف، حسام(2013) لواء الإسكندرونه حكاية وطن سلب عنوة، سوريا، منشورات الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، سوريا.
35- النعامي،صالح(2013) العقل الاستراتيجي الإسرائيلي قراءة في الثورات العربية واستشراف لمالاتها، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.
36- نور الدين، محمد(1997) تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، دار الريس للكتب والنشر، ط1.
37- واكيم، جمال(2012) صراع القوي الكبرى على سوريا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، ط2.
38- اليحيى، محمد(2011) مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني، د.ن.

ثانيا المراجع المترجمة:

1- أغا، حسين والخالدي أحمد(1997) سوريا وإيران تنافس وتعاون، دار الكنوز الأدبية، بيروت، أكتوبر، ط1.

2- أوغلو، أحمد داود (2011) العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، ط2.
3- بيترلان، لوسيان (1997) الحروب والسلام في الشرق الأوسط: حافظ الأسد والتحديات الثلاث لبنان – فلسطين–الخليج ،ترجمة محمد عرب صاصيلان ،دمشق، دار طلاس.
4- بيرتس، فولكر(2012) الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، ترجمة عبد الكريم محفوظ، رياض الريس للكتب والنشر، مارس2012، ط1.
5- شليم، أفي(2001) الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، مصر ،2001، ص462
6- هايدمان، ستيفن(2011) التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس رياض الريس للكتب والنشر، ط1 .
7- هينبوش، رايموند(2011) سوريا ثورة من فوق، ترجمة حازم نهار، رياض الريس للكتب والنشر.

ثالثا رسائل ماجستير

1- أبو شاويش، كمال(2013) ثورة25يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.

2- أبو صالح، ثائر، صراع الاستراتيجيات في سوريا النظام السياسي في مواجهة الأزمة، بحث مقدم للمركز السوري، المركز السوري للدراسات السياسية، سوريا.

3- الأسمر، وضاح(2013) أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة اسرائيل، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح، فلسطين.

4- بن جامع، لمياء(2010) استراتيجية الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل رسالة شهادة الماجستير (قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

5- التلولي، محمد(2011) السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002–2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.

6- حربا، مالك (2011) الثورة السورية (ثورة الكرامة والحرية) الأسباب، التطورات والتداعيات والأفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الثاني للخريجين، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية.

7- الخوالدة، هاشم (2013) السياسة الأمريكية تجاه أزمة النووي الإيراني 1991–2012، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الأوسط ،الأردن .

8- الرنتيسي، محمود(2013) السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأقصى، فلسطين.

9- عاشور، هيا(2013) الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية الإدارة الأمريكية لإدارة الملف النووي الإيراني نموذجا2000–2012، رسالة ماجستير مقدمة للعلوم السياسية، جامعة الأزهر، فلسطين.

10- عبد القادر، أسامة (2013) مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سوريا والبحرين"، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، لبنان ،2012-2013.

11- عطيرة، عبير(2007) متطلبات إعادة هيكلية الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول فى منظمة التجارة العالمية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا،2007.

12- عيساوي، أمنة(2010) الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2009-2010.

13- فياض، فيصل(2013) موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية 2010-2012م"، رسالة غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.

14- كساب، أكرم(2014) الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات السورية – الروسية (2000-2012) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، العلوم الإنسانية، فلسطين.

15- كلاب، سهيل(2013) العلاقات السورية الإيرانية وأثرها على حزب الله 2000-2012، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، فلسطين ،2013.

16- النجار، وئام(2012) التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، فلسطين.

رابعا الدوريات والمجلات:

1- أبو صالح، ثائر،صراع الاستراتيجيات في سوريا النظام السياسي في مواجهة الأزمة، بحث مقدم للمركز السوري، المركز السوري للدراسات السياسية، سوريا.

2- أبو هاشم، أيمن(2012) تداعيات الثورة السورية على فلسطينيي سوريا، مجلة شئون فلسطينية، العدد251، 27سبتمبر.

3- أبوطالب، حسن(2012) فاعلية مقصودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد190 أكتوبر.

4- أحمد، صافيناز(2012) التأثير الطائفية للأزمة السورية فى دول الجوار، السياسة الدولية، القاهرة، العدد190.

5- أحمد، صافيناز(2012) المعارضة السورية السياسة الدولية، القاهرة، ال عدد189، يوليو.

6- أحمد، صافيناز(2014) حلول صعبة: تعقيدات الأزمة السورية في جنيف 2، السياسة الدولية، القاهرة، العدد195، المجلد 49، يناير.

7- أسامة، عبد القادر(2013) مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سوريا والبحرين"، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، لبنان .

8- إسحاق، سالى(2012) القارة المأزومة. الانقسام الأوروبي في مواجه تحديات الثورات العربية، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد190 أكتوبر.

9- الأشقر، أحمد، وآخرون(2005) التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، أيلول.

10- أوشن، سمية (2013) نماذج ونظريات صنع السياسة العامة واتخاذ القرار، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، الجزائر
11- باراني، زولتان (2013) موقف الجيوش من الثورات، سياسات عربية، العدد4.
12- باكير، على حسن(2011)، قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص3
13- البرصان، أحمد(2000) حلقة بحث حول ملامح تحولات السياسة السورية ما بعد حافظ الأسد، مجلة دراسات شرق أوسطية، ال عدد17 ،14يونيو.
14- بكر، على(2012) بؤرة جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد190، المجلد47، أكتوبر.
15- بلول، صابر(2002) الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سوريا، الواقع، الأسباب، والحلول، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد الثاني، سوريا
16- تحليل الاقتصاد الكلى السوري، مسودة المناقشة، هيئة تخطيط الدولة،25يناير2005.
17- التحول نحو الديموقراطية(2012): أسس الحكومة الرشيدة وبناء المؤسسات، تقرير الخطة الوطنية لمستقبل سوريا، كانون الثاني.
18- تقرير كريسز، جروب (2007) استئناف المفاوضات الإسرائيلية السورية، رقم63حول الشرق الأوسط ،10ابريل.
19- جبريل، أمجد(2013) السياسة الاسرائيلية اتجاه الثورات العربية: سوريا نموذجا، مجلة شئون عربية، العدد154.
20- حسين، غازي(2005) الشرق الاوسط الكبير. بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الامريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
21- الحمد جواد، البرصان أحمد وآخرون(2015) السيناريوهات المحتملة للصراع العربي –الإسرائيلي رؤية استراتيجية مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
22- الحمد، جواد (2012) عودة المشرق؟ التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد189، يوليو.
23- الحمداني، سعد(2012) العلاقات الروسية الإيرانية 2003-2010، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق.
24- الحمش، منير(2012)"رؤيه اقتصادية –اجتماعية "لحركة الاحتجاجات السورية، أراء ومناقشات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 397، مارس.
25- حمو، طارق (2013) اللاجئون الفلسطينيين في ظل الثورة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، يناير.
26- خالد، محمد خالد(2014) الفيتو الروسي الصيني يعرقل رحلة الملف السوري إلى المحكمة الدولية، صحيفة العرب، العدد9565
27- خزار،فهد مزبان(2012) الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية-الصينية، مجلة دراسات ايرانية، العدد15 ،أذار
28- خلبنكوف، ألكس(2011) تحرير رندة حيدر، لماذا تقف روسيا إلى جانب سوريا ملحق خاص (2-7)، مختارات من الصحف العبرية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،30 سبتمبر.
29- خلف، عارف محمد(2006) السياسة الامريكية حيال سوريا في ظل الرئيس بشار الأسد، مجلة السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد العدد3.

30- دلي، خورشيد(2013) هل تفجر الأزمة العلاقات التركية الروسية، مجلة الوحدة الإسلامية، لبنان العدد 134 كانون الثاني.
31- الدور القيادي للقطاع الخاص في قيادة الاقتصاد في سوريا الجديدة (محور الاستثمار)، العدد 326، دائرة التنمية الاقتصادية ،2012.
32- راشد، باسم(2013) المصالح المتقاربة دور عالمي جديد لروسيا فى الربيع العربي، مجلة أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، مصر.
33- ريفلين بول(2013) حرب التدمير الذاتي في سوريا وتداعياتها الإقليمية، جامعة تل أبيب، مجلة اقتصادي، مجلد3 العدد6.
34- الزوبري، محجوب(2014) ايران واتفاق جنيف تجديد للشرعية أم استجابة لتحدي مجلة سياسات عربية، العدد6.
35- زيادة، رضوان(2006) "العلاقات السورية اللبنانية بين الماضي والحاضر"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد164، إبريل.
36- زين العابدين، بشير (2011) مرتكزات نظام الحكم السوري (1970-2011) وأثرها في الثورة، التقرير الأستراتيجي التاسع، الجزيرة.
37- سرور، عبد الناصر(2008) التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينيات، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)المجلد السادس عشر ،العدد الأول ،يناير .
38- السعدون، حمي(2009) الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة مركز الدراسات دولية، العراق، العدد42.
39- سعيد، محمد قدري(2013) حتى ناصيف وآخرون، المسارات المحتملة للأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد194، المجلد 48، اكتوبر.
40- سفاح غيث، قحطان طاهر(2011) ماهية الأزمة الدولية دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد42 .
41- سلامة، معتز، (2012) سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد190، المجلد47.
42- سويدي، ياسين (2004)الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 .
43- الشرق الأوسط "الحوار مع سوريا؟ العوائق والفرص أمام الولايات المتحدة"، تقريررقم83 ،11فبراير 2009
44- شقير، شفيق(2013) بعد الفيتو. القيادة الصينية ودبلوماسية التفسير، مركز الجزيرة للدراسات ،10ابريل،
45- الشيخ ،نورهان(2011) مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية، السياسة الدولية، القاهرة.
46- الشيماء، عبد السلام (2012) موقف تركيا من الأزمة السورية، السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر.
47- الضميري، عماد(2002) تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية.
48- الظاهر، جوزيف(2013) الطائفية ونظام الأسد في سوريا، مجلة الثورة الدائمة، العدد3، مارس.
49- عبد الحميد، عاطف (2001) روسيا والعرب. أوان البراغماتية ونهاية الأيدلوجيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
50- عبد الحي، وليد (2012) محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات.

51- عبد الشافي، عصام(2011) عوائق التغير الشامل في السعودية وسوريا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 184، المجلد46، أبريل، ص97، انظر رضوان زيادة، التحول، مرجع سابق.
52- عبد القادر، محمد(1999) استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل، دراسات استراتيجية العدد25، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
53- عبد الوهاب السيد أيمن (1997) سوريا بين المواجهة الحتمية وتغير المعادلة التفاوضية، السياسة الدولية، القاهرة العدد128.
54- عثمان، السيد عوض(2005) ،النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية الصينية ،مختارات إيرانية ،العدد(58) ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،مايو2005.
55- العكيدي، بشار(2009) الإصلاح السياسي في سوريا، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد14.
56- علوي، مصطفى(1993) البيئة الدولية للمفاوضات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 114، أكتوبر.
57- عواد، عامر(2010) التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد26.
58- غالي، ابراهيم (2013) الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الأسد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 191، المجلد 48،يناير.
59- قبلان، مروان(2014) العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم اعادة تعريفة، مجلة سياسات عربية، العدد6، يناير.
60- الكيلاني، هيثم (1988) تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
61- ليش، ديفيد (2012) سوريا سقوط بيت الأسد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد192.
62- مبروك، ساحلى (2013) مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، جامعة أم البواقي الجزائر.
63- مجلة سياسات عربية (2013) صفقة الكيماوي المخرج الذي أرادة أوباما، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد5، نوفمبر.
64- مجيد إياد، عبد الكريم (2013) الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية (تركيا) نموذجا ،مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد ،العراق، العدد 46.
65- محارب، محمود،(2013)اسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد1، مارس.
66- محمود، فارس (2008)السياسة الأمريكية اتجاه سوريا1991-2005 ،مجلة دراسات اقليمية ،العراق،العدد128.
67- مدهون، ميمون(2014) التكيف الحرج ركائز استراتيجية الصعود السلمي للصين، القاهرة، السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 49العدد197، يوليو.
68- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2011) الجامعة العربية قادرة. على إنقاذ سورية؟ ، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات .
69- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2013) سياسات عربية بعد صفقة الكيماوي: هل ثمة محاولات لإعادة تأهيل الأسد؟ ، وحدة تحليل السياسات ،العدد5،نوفمبر.

70- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2014) مؤتمر السلام السوري "جنيف2" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية ،وحدة تحليل الدراسات السورية ، الدوحة، فبراير.
71- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2011) الموقف التركي من الثورة الليبية، تقدير موقف، مارس.
72- مركز سوريا للأبحاث والدراسات(2013) الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة السورية، سوريا،24تشرين الثاني.
73- المصطفي، حمزة(2013) جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام، سياسات عربية، العدد5، نوفمبر.
74- معوض، جلال(1996) تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، شؤون عربية، العدد88.
75- منصور، محمد إبراهيم(2013) الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد416،ص49-50
76- ميرال، زيا(2010)وجوناثان، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية ،باريس ،سلسلة ترجمات الزيتونة (60)،مركز الزيونة للدراسات والاستشارات ،بيروت ،تشرين الأول.
77- ميكائيل براءة ، الموقف الأوروبي من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقار التأثير ،مركز الجزيرة للدراسات ،ابريل 2012 ص2
78- ناجي محمد عباس(2011) الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لايران في المنطقة العربية الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد185، القاهرة،
79- ناجي محمد، عباس(2014) صفقة شاملة: الأبعاد الإقليمية لاتفاق جنيف النووي، السياسة الدولية، العدد195، المجلد49 ،يناير
80- نصر، ربيع وآخرون(2013)، الأزمة السورية الجذور والأثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري للبحوث والسيات.
81- النعامى، صالح(2013) الاتفاق الروسي الأمريكي لنزع السلاح الكيماوي السوري في ضوء خريطة المصالح الإسرائيلية، مجلة سياسات عربية، العدد5، تشرين الثاني.
82- هشام، بشير(2012) خسائر مشتركة: التداعيات الاقتصادية الإقليمية للأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 47، العدد190، أكتوبر.
83- همام، سامح(2006) الضغوط الأمريكية ومستقبل العلاقات الإيرانية السورية، مجلة مختارات إيرانية، العدد65، ديسمبر
84- هويدي، أمين(1993) فن إدارة الأزمة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد172 ،1993.
85- وايت ،غافن ديفيد(2013) النزاع في المجتمعات السورية واستضعاف اللاجئين الفلسطينيين، نشرة الهجرة القسرية، العدد44، نوفمبر.

خامسا الصحف والمجلات والبرامج المتلفزة:

1- أخبار العربية (2012) فرنسا وألمانيا تتعهدان بدعم المعارضة السورية لكنهما تمتنعان عن اعترافها رسميا،13أخبار العربية نوفمبر، الساعة الثانية والنصف.
2- بومس، نير، هازاني أساف (2014) وآخرون، معضلات إسرائيل بسبب الأزمة السورية: اختيار عدم الاختيار، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، صحيفة الغد، الأردن

3- الحماد، أيمن(2012) الأزمة السورية تلقى بظلالها على العلاقات العربية – الصينية، صحيفة الرياض، العدد 16214.
4- حيدر، زياد(2014) هل يتكرر سيناريو الفوضى العراقي في سوريا، صحيفة السفير، لبنان،19مارس.
5- خالد، محمد (2014) الفيتو الروسي الصيني يعرقل رحلة الملف السوري إلى المحكمة الدولية، صحيفة العرب، العدد9565، ص4
6- ديب، رجاء(2014) الفلسطينيون في سوريا: نكبة متجددة في ظل الأزمة السورية، جريدة حق العودة، العدد 57 ،25فبراير.
7- الشايب، ليلى، نبيل الريحاني(2012) برنامج ما وراء الخبر، الجزيرة ،13سبتمبر، الساعة6.30.
8- صحيفة الرياض (2013) فرنسا وبريطانيا تعتزمان تقديم اسلحة للمعارضة، صحيفة الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض، الجمعة، العدد 15،16335مارس.
9-صحيفة العرب (2013) الموقف الأوروبي من تسليح المعارضة، صحيفة العرب، لندن، العدد 9506، الثلاثا،27مارس.
10- صحيفة العرب (2014) لبنان في قلب التعقيدات الإقليمية، العدد 14،9707أكتوبر
11- صحيفة اليوم (2014) حكومة انتقالية بسوريا شرط عالمي لحضور طهران جنيف2، العدد 14830، الثلاثاء الموافق 21 يناير.
12- طارق، الحميد(2012) أين المبادرة الإيرانية تجاه سوريا، صحيفة الشرق الأوسط، الإثنين، العدد 12333، 3سبتمبر.
13- ظاهر، مسعود(2012) تطور الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية، صحيفة البيان، الإمارات،7نوفمبر.
14- فايز، عبد القادر(2013) ما بعد المبادرة الروسية إيران وسيناريوهات الضربة الأمريكية المجمدة، صحيفة القدس العربي، ،14سبتمبر.
15- قنديل، أحمد(2012) الصين والأزمة السورية بداية بروز لاعب جديد في الشرق الأوسط، صحيفة الأهرام، الجمعة،17فبراير.
16- ميكائيل، براءة (2012) الموقف الأوروبي من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقار التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، ابريل، .
17- هيغ، يدعو(2012) "الائتلاف الوطني" لوضع رؤية واضحة للمستقبل، صحيفة اليوم، العدد 14399، 16نوفمبر.
18- ياغي، منذر(2005) الوحدة المصرية السورية كيف نشأت ولماذا انهارت، جريدة النهار،7مارس.

سادسا المواقع الإلكترونية:

1- أبو القاسم، محمود (2013) القمة والأزمة. هل هناك حلول عربية ممكنة فى سوريا، الأهرام اليومي ،6إبريل، للمزيد انظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1242033&eid=1875
2- أبو القاسم، محمود حمدي (2012) قراءة فى الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية، مركز الأهرام للمزيد انظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1097996&eid=1875

3- أبو القاسم، محمود حمدي(2011) محددات الموقف الروسي من الانتفاضة السورية، الأهرام الاستراتيجي، اكتوبر، لمزيد من المعلومات أنظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=715067&eid=1875

4- أبو القاسم، محمود حمدي، (2011) قراءة فى الموقف المصري من الأزمة السورية، الحوار المتمدن، العدد: 3835، 30أغسطس، للمزيد انظر http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=322035

5- أبو القاسم، محمود، (2012) العلوين والثورة السورية. واقع هش وتحديات كبيرة، الأهرام اليومى ،3نوفمبر، للمزيد انظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1082622&eid=1875

6- أبو القاسم، محمود، (2014) مسار جنيف .. وفرص الأسد فى البقاء، المركز العربي للبحوث والدراسات ،18فبراير، للمزيد انظر http://www.acrseg.org/2544

7- أبو القاسم، محمود حمدي (2012) المبادرة العربية تجاه الأزمة السورية: المحددات وتحديات التنفيذ، ملف الأهرام الاستراتيجي ،19ديسمبر، للمزيد انظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=8138

8- أبو زايد، أحمد، عبد الله بلال، (2013) الموقفان الروسي والصيني من أزمة كيماوي الأسد خارطة ومحددات الموقف، معهد العربية للدراسات ،24سبتمبر، للمزيد انظر http://studies.alarabiya.net/hot ، انظر أبو القاسم، محمود (2012)، الأزمة السورية وتداعياتها ما بعد الفيتو، الأهرام الرقمي ،1مارس2012، للمزيد انظر http://digital.ahra

9- أبو فراس، عبد القادر (2011) خارطة توزيع الإثنيات في سوريا، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، للمزيد انظر http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view

10-أبو هلال، فراس (2011) الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، مركز الزيتونة ،28إبريل 2011، للمزيد انظر http://www.alzaytouna.net/permalink

11-الجزيرة نت (2011) احتجاجات سوريا مؤامرة ،12فبراير، للمزيد انظر http://www.aljazeera.net/news/international/2011/4/12

12-أحمد، صافيناز (2013) احتمالات الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا: الأهداف والتداعيات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، للمزيد انظر http://acpss.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=137

13-أحمد، صافيناز (2013) ضربة عسكرية محتملة لسوريا ،الأهرام الرقمي،القاهرة،2سبتمبر 2013، للمزيد انظر http://acpss.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=137

14- أصلان، أشرف (2012) سيناريوهات تقسيم سوريا: بشار: أنا أو طوفان الحرب الطائفية، الأهرام المسائي ،3يونية، للمزيد انظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=920617&eid

15-الاتحاد الأوروبي منقسم إزاء التعامل مع الأزمة السورية، وكالة رويتر عربي، 24مارس، للمزيد انظر http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/8/31/%D9%85%D9%88%D9%82%D

16-الأزمة السورية: الاتحاد الأوروبي يخفف العقوبات على النفط لدعم المعارضة، BBC ،22أبريل 2013، لمزيد من المعلومات انظر http://www.enpi-info.eu

17-الأزمة السورية وحسابات الأمن القومي الإسرائيلي(2014) موقع وزارة الشئون الخارجية/ السلطة الوطنية الفلسطينية، 12 فبراير، للمزيد انظر http://www.mofa.ps/new/index.php?option

18- مركز معلومات الجوار الأوروبي(2013) الأزمة السورية: الاتحاد الأوروبي يرصد 85 مليون يورو إضافية لسوريا والأردن ،28أكتوبر، للمزيد انظر. http://www.enpi-info.eu/

19-الأهرام الرقمى(2014) الجبهة الإسلامية السورية. الأهداف والتحديات،1يناير، للمزيد انظر file:///C:/Users/pc/Pictures

20-البطنيجي، عياد(2008) العلاقات، العلاقات السورية الإيرانية ومستقبل المفاوضات السورية الإسرائيلية، دنيا الرأي ،21يونيو، للمزيد انظر http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/137103.html

21-البنا، أكرم (2012) عن الموقف الأميركي من الثورة السورية! ، جريدة الشرق الأوسط ،العدد12206 ،29ابريل ،لمزيد من المعلومات

انظر http://classic.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12206&article=67496

22-التقي، سمير(2013) وأخرون، الطريق إلى الثقب الأسود ورقة بحثية صادرة عن مركز الشرق للبحوث ،29مارس، للمزيد إنظر http://www.mushakis.net/?p=6258

23-الجراد، خلف(2004) مشروع "الشرق الأوسط الكبير": مقدمات. وتساؤلات، موقع المسلم ،3مارس، لمزيد من المعلومات انظر http://www.almoslim.net/node/8451

24-الجزيرة للدراسات، (2013) معركة جنيف2: تضارب أجندات النظام والثوار، تقدير موقف، الجزيرة للدراسات ،3ديسمبر، للمزيد من المعلومات انظر http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/12/20131221032

25-الجعفر،إياد (2013) تعريجة" على سيناريو تقسيم سوريا ،كنوز سيريا نيوز،7مارس2013 ،للمزيد انظر http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=15749

26-الحاج، طلال(2011) لمنع تكرار تجربة الناتو في ليبيا : «فيتو» روسيا والصين يجهض إدانة دولية لنظام الاسد،6أكتوبر، للمزيد انظر http://www.25yanayer.net/%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B9

27-الحالة والتوقعات الاقتصادية فى العالم 2013، تقرير الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ص2، للمزيد انظر shtml.index/wesp/policy/desa/development/en/org

28-الحسن، سمير(2012) إدارة الأزمة السورية: الجيش بيضة القبان، صحيفة الأخبار، لبنان، العدد ١٦٦٤ الثلاثاء ٢٠ مارس، للمزيد انظر http://www.al-akhbar.com/node/45926

29-الجزيرة للدراسات (2011) تصاعد مطرد للصراع الإقليمي على سوريا ،تقدير موقف، 26أكتوبر، للمزيد انظر http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2011/10

30-الجزيرة للدراسات (2013) المعارضة السورية: مخاطر التشتت وضرورات التوافق ،تقدير موقف، 12ديسمبر،للمزيد انظر http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013

31- الجزيرة للدراسات (2014) المكرهين استراتيجيات تجنب الفشل في سوريا، 6فبراير، للمزيد انظر http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/02/201426124024876142

32-الجزيرة نت (2013) المعارضة المسلحة في سوريا، 5سبتمبر، للمزيد انظر http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/5

33- الجزيرة للدراسات (2011) المنطقة العربية والأزمة في سوريا، في العرب يدعون لحوار وسوريا تتحفظ،17أكتوبر 2011، للمزيد انظر http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/10/17/

34-الزعبي، خيام(2013) تفتيت سورية والحلم الصهيوأمريكي الذي بات حقيقة، المركز الاقتصادي السوري ،1سبتمبر، للمزيد انظر http://www.syria-news.com/dayin/mosah/readnews

35- الزعيم، عصام(2006) اقتصاد السوق الاجتماعي مرهون بالكفاءة الاقتصادية واستقلالية النقابات وعقد اجتماعي جديد، الحوار المتمدن، 1526 ،20إبريل2006، للمزيد انظر http://www.ahewar.org.

36-الزوري، محجوب(2013) حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر ،16ابريل للمزيد انظر http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430

37-السيد، محمد محمود(2014) الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الأزمة السورية ...وطبيعة تفاعلها مع ديناميات الأزمة ،ميدل آيست ،19مارس،للمزيد http://middle-east-online.com/?id=173137

38-الشاهر، شاهر اسماعيل (2001) أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 1أيلول، عرض نادية معوض، للمزيد من المعلومات أنظر : http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-130115.htm

39-الشرفي، عبد العزيز (2013) سبع سيناريوهات للتدخل العسكري فى سوريا .. من «الحظر الجوي» إلى «القصف الإسرائيلي»، صحيفة الوطن الإلكترونية،27أغسطس، للمزيد انظر http://www.elwatannews.com/news

40-الشرقاوي باكينام (2013) إيران الثورة والدولة، الجزيرة نت،15مارس، للمزيد انظر http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d07f24e3-9aeb-4efb-ade8-

41-الشريجي، إياد(2013) الثورة السورية والصراع السني العلوي،25نوفمبر، للمزيد انظر http://orient-new

42-العاصي، أثار(2013) رؤية مختلفة لموقف الولايات المتحدة تجاه الثورة السورية، زمان الوصل، لمزيد من المعلومات انظر https://www.zamanalwsl.net/news/35599.html

43-العجيل، محمد (2013)"جنيف 2".. اتجاهات صعبة لحل الأزمة ، 22نوفمبر للمزيد انظر http://www.al-sharq.com/news/details/180674#.VJhkrsgNQ .

44- العزي، غسان،(2012) " تداعيات الأزمة السورية علي مستقبل حزب الله"، مركز الجزيرة للدراسات، يوليو، للمزيد انظر ،إنظر http://iumsonline.org/ar/default.asp?ContentID=4579&menuID=12

45-العمر، زيور(2013) لماذا التقارب الإيراني التركي في الأزمة السورية؟ جريدة الحياة، مركز الشرق العربي للدراسات العربية والاستراتيجية، لندن،الأربعاء 25ديسمبر 2013 ،للمزيد انظر.http://www.sauress

46-العويجان، خالد(2012) سقوط الأسد مسألة وقت ..وثلاثة سيناريوهات لعسكرة الأزمة السورية، صحيفة الشرق الأوسط ،العدد48، الرياض،21يناير2012 ،للمزيد انظر http://www.alsharq.net.sa/2012/

47-العيطة، خالد(2015) الأزمة السورية خطر يهدد بخلق جيل ضائع، 11فبراير2015، بوابه الشرق، للمزيد انظر http://www.al-sharq.com/news/details/308507

48-الغضبان، نجيب(2011)نحو التغيير في سورية (1).. لماذا لم يغضب السوريون؟ ،ميديل ايست ،9فبراير ، للمزيد انظر http://www.middle-east-online.com/?id=

49-القلاب، صالح (2011) سيناريوهات بانتظار سوريا أسوأها التقسيم على أسس طائفية، جريدة الشرق 21 إبريل http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=618270&issueno=11832#.VRdb9vysW

50-الكفري، مصطفى العبد الله (2004) خصائص الاقتصاد السوري والتجربة التنموية، الحوار المتمدن، العدد:939- 28أغسطس،للمزيد انظر http://www.ahewar.org/debat/show.art.as

51-الكيلاني، شمس الدين(2013) في الطريق إلى جنيف :سلوك النظام السوري تجاه خطط التسوية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ،23يونية 2013/للمزيد انظر http://www.dohainstitute.

52-اللباد، مصطفى(2011) مستقبل التحالف الإيراني السوري، صحيفة السفير ،29فبراير 2011، للمزيد إنظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1076067&eid=2234

53- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2012) المظاهر العنيّفة في الثّورة السوريّة. الدّوافع والتّداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،27سبتمبر ، للمزيد انظر http://syria.frontline.left.over-

54-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012) الموقف الإسرائيليّ من الأحداث في سوريا، الدوحة،31يناير ، للمزيد انظر http://www.dohainstitute.org/release/8d38ecd

55-المعلم وليد(2011) وجود درع الجزيرة في البحرين أساسه قانوني وهو ليس احتلالا ،جريدة الشرق الأوسط ،20مارس،للمزيد من المعلومات انظر http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article

56-المنيري، شريهان(2013) ندوة سيناريوهات محتملة: تداعيات الأزمة السورية على الأمن الإقليمي والدولي، السياسة الدولية ،24أكتوبر،للمزيد انظر http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3335

57- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012) الموقف الإسرائيليّ من الأحداث في سوريا، الدوحة،31يناير ، للمزيد http://www.dohainstitute.org/release/8d38ecd

58- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012) الموقف الإسرائيليّ من الثّورة السوريّة ومستجدّاته، وحدة تحليل السياسات، الدوحة،26يونية لمزيد من المعلومات إنظر http://www.dohainstitute.org/release/79d8a65

59-المشهراوي محمد(2011) العلاقات السورية الإسرائيلية والموقف الإسرائيليمن الثورة السورية، دنيا الرأي، 17نوفمبر للمزيد انظر http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/17/23513

60-النعماني، محمد (2013) الازمة السورية وجهات نظر ،الحوار المتمدن ،العدد3971 ،13يناير ، لمزيد من المعلومات انظر http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=340909

61-أبو السمن، عبد الله،(2013) الثورة السورية ما بعد بشار ألى أين ،18مارس، لمزيد من المعلومات انظر https://groups.google.com/forum/#!topic/hogail22/-M4C-wsRHLA

62-أنور، سمر (2013) بقاء الأسد أفضل السيناريوهات الكارثية، الأهرام المسائي ،16ديسمبر، للمزيد انظر .http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1489365&eid=5818

63-أهداف الأمم المتحدة في مؤتمر جنيف: عزل الأسد وإقامة حكومة انتقالية (2014)، مركز العربية للدراسات،22نوفمبر، للمزيد انظر http://studies.alarabiya.net/.

64-أيوب، خليل سامي(2012) موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن ، العدد3564 ،2ديسمبر،للمزيد انظر http://www.ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=1365.

65- باكير، على حسن (2011) قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري، المركز العربي ودراسة السياسات ،22نوفمبر، للمزيد انظر http://www.dohainstitute.org/release/73d8ba36-e4ac-4081-8385-

66-باكير، علي حسن (2013) حقيقة الموقف الأمريكي من الثورة السورية، مجلة البيان، العدد 312 http://www.albainah.com/index.aspx?function=Item&i3

67-بدوان، على(2011) الأزمة السورية بالعين الإسرائيلية، موقع صحيفة البيان، 14 يوليو، للمزيد إنظر http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-07-14-1.1471385

68-برس، مواطن(2013) الصين تتقدم باتجاه الأزمة السورية، العربية نت،1نوفمبر، لمزيد من المعلومات إنظر http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/01/247091.html

69-بشارة (2013) عزمى ،تطورات الموقف الأميركي من الثورة السوريّة ،وحدة تحليل السياسات ،المركز العربي للأبحاث، الدوحة،27فبراير،لمزيد من المعلومات انظر http://www.dohainstitute.org/release/dbc39132-41bd-

70-بومس، نير، هازاني أساف (2014) وآخرون، معضلات إسرائيل بسبب الأزمة السورية: اختيار عدم الاختيار، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، صحيفة الغد، الأردن، للمزيد انظر .http://www.alghad

71-بيومي، محمود(2013) اللاجئون السوريون في دول الجوار: أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية، الأهرامالاستراتيجي،1مايو، للمزيد انظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Ser

72-تران لى، إستير (2012) الصراع السوري غيّر وجهة السياسة الخارجية الصينية ، ترجمة نتالي، موقع الصين بعيون عربية ،10مارس، لمزيد من المعلومات انظر http://www.chinainarabic.org/?page_id=7706

73- تقي، ماهر (2012) تقسيم سوريا .بشار يقود الطائفة العلوية إلى السيناريو الأخير، المختصر ،3أكتوبر، للمزيد انظر http://almokhtsar.com/node/83493

74-حسام، أكرم، وحيد مروة (2012) الأزمة السورية وتداعياتها على دول الجوار، مركز بغداد للدارسات الاستراتيجية، العراق، للمزيد انظر http://www.baghdadcenter.net/details-145.html

75-حسن، الطاهر (2011) دراسة في تغير خصائص أحكام الدساتير في سورية من مرحلة الحكم العثماني حتى الحركة التصحيحية ودستور عام 1973، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ،10مايو، للمزيد من المعلومات انظر http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m

76-حطيط، أمين (2011) هل تتأثر المقاومة بما يجري في سوريا ،صحيفة السفير،14سبتمبر،للمزيد انظر http://assafir.com/Article/18/250733/AuthorArticle

77-حمادة، معتصم (2013) قراءة في الحالة الفلسطينية في سورية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،6يونيو، للمزيد انظر http://www.alzaytouna.net/permalink/48880

78- حمدي، علاء الدين(2009) برتوكولات ملالي إيران (1) العلاقات اليهودية الإيرانية ،17ابريل، للمزيد انظر http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=no&Arl

79- حمو مصطفى(2013) ما ابعاد التوافق التركي الايراني على حل الازمة السورية؟ ، BBC،28نوفمبر 2013 ،للمزيد أنظر http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/11/131128_comm

80- خضور، رسلان (2007) الاستثمارات السورية الإيرانية المشتركة، سوريا، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،14أغسطس2007، لمزيد من المعلومات إنظر htt://www.cssr-syria.org.salon.phb

81-خليفة، مصطفى (2012) ماذا لو انتصر بشار،17فبراير، للمزيد انظر http://souria

82-خليل، محمد عبد القادر(2012) المواجهة المحسوبة: دوافع التغير في الحسابات التركية إتجاة الأزمة السورية ،11يوليو، للمزيد انظر http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2578.aspx

83- دالتون، مليسيا(2013) التفكك الطائفي :سيناريوهات أمريكية محتملة لنهاية سوريا ،14أكتوبر 2013،مجلة السياسة الدولية ،للمزيد انظر http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2814.aspx

84-دولي، خورشيد (2007) حلف دمشق وطهران: توافق استراتيجي وتناقض إيديولوجي، شبكة فولتير،20فبراير 2007، للمزيد انظر http://www.voltairenet.org/article145501.htm

85-دويكات، برهان(2011) سيناريوهات بقاء النظام، دنيا الرأي 10أكتوبر ،للمزيد انظر .http://pulpit.alwatanvoi

86- زنون، ريان، العباسي محمود (2011) علاقات دمشق وبغداد أمام تحدي الثورة السورية، مركز الجزيرة للدراسات،23أكتوبر، للمزيد انظر http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/201110239574593762 9.htm

87-زين الدين، بشير(2013) تطور فكرة تقسيم المشرق العربي في مراكز الفكر الغربية (2001-2013)، مجلة البيان، العدد317 ،9نوفمبر 2013، للمزيد انظر http://islamicsham.org/article/1332

88- سالما،عبد المالك (2013) الانقلاب الاستراتيجي الأمريكي ..والموقف العربي في مواجه التحدي ،أخبار الخليج ،26ديسمبر،للمزيد من المعلومات انظر http://www.akhbar-alkhaleej.com/1306

89- سليم محمد السيد (2013) روسيا والصين مشروع الغرب في سوريا، الأهرم اليومي ،14يناير، لمزيد من المعلومات انظر http://www.ahram.org.eg/archive/Issues-

90–سعيدي، إبراهيم(2013) الموقف من التدخل العسكري في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، فبراير، للمزيد انظر http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/2013211103833643

91–سيريا نيوز(2011) "الأسد يتلقى اتصالا هاتفيا من ملك السعودية ..والأخير يبدي دعم المملكة لسورية في وجه ما يستهدفها 28مارس للمزيد انظر http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=130662

92–شحرور، (2012) عزت، الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات ،11يونيو، لمزيد من المعلومات أنظر .http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611142554206350

93–شقير، شفيق(2014) موقف الأردن من الأزمة السورية موقف بناء أم تناقض ،مركز الجزيرة للدراسات ،10فبراير،للمزيد انظر .http://studies.aljazeera.net/reports/2014/02/201421010290736845

94–صحيفة الشعب (2012) الخارجية السورية تنتقد دور الجامعة العربية في أزمة البلاد، 21مايو، للمزيد انظر http://arabic.people.com.cn/31662/7822120.html

95–صحيفة الغارديان(2012) السعودية تدفع رواتب عناصر الجيش الحر، صحيفة الغارديان عربي، موقع بي بي سي عربي، للمزيد انظر http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2012/06/120622_in

96–صالحة، سمير(2012) "الأهداف والمصالح التركية في النظام العربي"، المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة ،17ديسمبر، للمزيد انظر http://www.alriyadh.com/839290

97–صايغ يزيد ، لوفيفر رافاييل (2013)، مستقبل غامض ينتظر جماعة الإخوان المسلمين في سوريا ،مركز كارينغى،9ديسمبر للمزيد انظر http://carnegie-mec.org/publications/?fa=53851

98–طيفور، محمد، وأخرون (2012) الإخوان المسلمين في سوريا، مركز كار ينغى،يونيو2012، للمزيد انظر http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48396

99–عبد القادر نزار(2013) روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب ،1أبريل، للمزيد انظر http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?34961#.VHp4RWfdcsE

100–فراس(2012) محددات الموقف الصيني من الأزمة السورية الدوافع والأهداف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، لمزيد من المعلومات انظر http://hcrsiraq.org/773-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8

101–عابد، نعمان(2012) سيناريوهات انتهاء الأزمة السورية، دنيا الوطن ،31ديسمبر، لمزيد من المعلومات إنظر http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/12/31/281435.html

100– عثمان، طارق(2012) روسيا والثورة السورية محددات الموقف، لمزيد من المعلومات انظر http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=1810&ct=7&ax=5

101– عز الدين، حاتم (2012) روسيا والصين ..أسباب الفيتو ..وتراجع الثمن عنه ،صحيفة المدينة 9فبراير،للمزيد انظر http://www.al-madina.com/node/356952

102– عكاشة سعيد(2012) السيناريوهات الثلاثة: كيف تفكر إسرائيل في تداعيات الأزمة السورية؟ ،31يولو، للمزيد انظر http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2626.asp

103- علام، رابحة (2012) مهلة للأسد أم الغرب ؟مأزق "التدخل العربي" في الأزمة السوية ،السياسة الدولية ،7يناير،للمزيد انظر http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2035.aspx

104- عمار، رضوى(2012) مأزق الأسد: الانشقاقات المتصاعدة في المؤسسة العسكرية السورية، مجلة السياسة الدولية ،1فبراير،للمزيد انظر http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2125.aspx

105- عوكل، هشام(2013) منهج إدارة الأزمة، موقع إدارة الموارد البشرية ،4ديسمبر 2013، للمزيد من المعلومات انظر http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=123020

106- عيد، محمد(2014) استشراف المستقبل العربي ،31أغسطس، للمزيد انظر http://www.alawan.org/artl

107- غالي، ابراهيم (2012) سيناريوهات ما بعد الأسد المحددات والخريطة السياسية ،،معهد العربية للدراسات والتدريب ،14أغسطس،للمزيد انظر http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/14

108- فايز عبد القادر(2013) ما بعد المبادرة الروسية ايران وسيناريوهات الضربة الأمريكية المجمدة، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن،14سبتمبر 2013، للمزيد انظر http://www.asharqalarabi.org

109- فيشر، يوشكا(2012) الشرق الأوسط ما بعد بشار الأسد: فوضى... تقسيم... واحتقان طائفي ،رابطة أدباء الشام،20أكتوبر،للمزيد انظر http://www.odabasham.net/show.php?sid=60148

110- فيللة، دوينتشه (2013)جدل حول موقف ألمانيا من الأزمة السورية ،الجزيرة نت ،3سبتمبر،للمزيد انظر http://www.aljazeera.net/news/international/2013/9/3

111- قبلان، مروان(2014) الحوار السياسي في سوريا جهود للوصول إلى السلام المفقود، الجزيرة للدراسات،26ماس2014 ،للمزيد انظر http://studies.aljazeera.net/files/discussionstrategyt

112- قطايا، ميساء(2012) روسيا والأزمة السورية: ما هي مصلحة روسيا في سوريا، صحيفة الخبر برس ،26مايو، للمزيد http://alkhabarpress.com/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-

113- كالاش، موجكة كوتشوك(2011) رؤية تركية سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا مركز ستا للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، نوفمبر، للمزيد انظر http://rouyaturkiyyah.com/

114- كوش، عمر (2012) حصاد المعارضة السورية: عودة المجتمع السوري إلى السياسة ،29ديسمبر لمزيد من المعلومات انظر http://orient-news.net/index.php?page=news_show&id=83853

115- لوند أرون(2013) الصراع من أجل التكيف: جماعة الأخوان المسلمين في سوريا الجديدة، مركز كار ينغي ،23يناير، للمزيد انظر http://www.all4syria.info/Archive/195491

116- ماجد أماني(2012) هل سقطت المبادرة الرباعية المصرية فى رمال «سوريا» المتحركة، الأهرام الرقمي، 27أكتوبر،للمزيد انظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=10760

117- مجلة شؤون دولية (2013) القرار الأوروبي بتسليح المعارضة السورية .تجاذبات يغلفها عدم الرضا، الرياض، 29مايو لمزيد من المعلومات انظر http://www.alriyadh.com/839290

118- محمد، بن هويد (2012) دول الخليج والأزمة السورية، السياسة الدولية ،القاهرة،8،ابريل 2012 ،للمزيد انظر

119- مراد، نسرين(2012) نظرة في سيناريوهات حل الأزمة السورية، 25 سبتمبر،للمزيد انظر http://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-09-25-1.1733687

120- مرتضي، مريم (2013) المكاسب الاسرائيلية من تحييد سوريا عربيا ،موقع أنباء الإخباري ،4أغسطس، للمزيد انظر http://www.inbaa.com

121- مرزوق، نبيل، (2001)البطالة في سوريا أسبابها ومداخل معالجتها، ندوة الثلاثاء الرابعة عشر، جمعية العلوم الاقتصادية، 27فبراير، 12يونيو 1، للمزيد انظر http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/nabil/nabil

122- مركز بغداد للاستشارات والدراسات (2012) تقدير موقف، المبادرات الاقليمية لحل الازمة السورية، بغداد، سبتمبر، للمزيد من المعلومات انظر http://www.baghdadcenter.net/details-

123- مصري، خبير (2012)الأزمة السورية بداية بروز كلاعب جديد في الشرق الأوسط ،19فبراير،لمزيد من المعلومات انظر http://arabic.people.com.cn/31660/7733096.html

124- مصطفى، عبد الله(2012)الاتحاد الأوروبي يعترف بالمجلس الوطني "ممثلا شرعيا للسوريين " ويدعو المعارضة للتوحد، لمزيد من المعلومات إنظر http://m.aawsat.com/content/1330824467975787300/Top

125- معلوم، عبدالعزيز(2012) الاتحاد الأوروبي يشدد العقوبات على سوريا، صحيفة شينخوا ،24يناير2012،لمزيد من المعلومات انظر http://sverigesradio.se/sida/artikel.aspx?programid=2494&artikel=52048

126- مفلح، غسان(2014) سوريا إيران وبشار الأسد الطائفية في السياسة، موقع الشبكة العربية العالمية،29آمايو، للمزيد انظر http://www.globalarabnetwork.com/studies/

127- منى علمى(2013) ضياع مستقبل سوريا الاقتصادي، مؤسسة كارينغى للسلام الدولي،19نوفمبر 2013، للمزيد انظر http://carnegieendowment.org/sada/2013/11/19

128- موقع السكينة(2012) الخريطة البشرية الدينية داخل سوريا،29سبتمبر،للمزيد انظر .http://www.assakina

129- موقع زمان الوصل (2013) رؤية سياسية متكاملة للتحول الديمقراطي في سوريا، 19أغسطس، للمزيد انظر https://www.zamanalwsl.net/readNews.php?id=40432

130- ناجي، محمد عباس(2011) ، إيران وأزمة سوريا، الجزيرة نت،3 مايو، للمزيد انظر http://www.aljazeera/

131- نجم، حيدر(2013) مبادرة المالكي بشأن سوريا تحصد انتقادات بالجملة، موقع نقاش السياسة،12سبتمبر، للمزيد انظر http://www.niqash.org/articles/?id=3292&lang=a

132- نظير(2010) مروة، إدارة أزمات السياسة الخارجية: مدخل نظري وتحليلي، الحوار المتمدن، العدد: 3219 ،18ديسمبرللمزيد انظر http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

133- نهار حازم(2012)عيتاني حسام، لبنان و سوريا: أزمة وانعكاسات ،صحيفة الجمهورية ،29ديسمبر،للمزيد انظر http://therepublicgs.net/261

134- نعمان، عصام(2013) تداعيات الأزمة السورية على دول الجوار، الخليج الإماراتية ايلاف، العدد 4504 الجمعة 20 سبتمبر 2013، للمزيد انظر http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2013/3/799660.html

135- هيلر، مارك(2013) الثورات في العالم العربي وأثارها على اسرائيل، صحيفة القدس العربي، 16إبريل، للمزيد انظر http://www.alquds.co.uk/?p=34585

136- وكالة شينخوا للأنباء (2012) ما فرص واحتمالات توحيد اطياف المعارضة السورية؟ ،17مايو، للمزيد انظر http://arabic.people.com.cn/31662/7819277.htm

137- ياسين، أمل(2012) المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الرأي للدراسات ،25مايو2012، للمزيد انظر http://www.alrai.com/article/515433.htm

سابعا: مراجع أجنبية

1- Derek Torrington, Effective Management, People organization, New York, Prentice Hall book, 1989.
2- Gelbart,Jonathan,"the Iran–syria Axis : Acritical Inverstigation,"Stranford Journal of International,Relations,vol.12,no.1(Fall2010) .
3- Levertt Flynt, Inheriting Syria: Basher Trial By Fire (Washington D, C: Brookings Institution Press,2005) .
4- Micha ,Van Dusen , Political Integration and Regionalism in Syria , The Middle East Journal , Vol , 26 , Nov ,1972 .
5- Ofri Arie . Crisis and Opportunity for Casting .Orbid. a Journal of World Affairs.vol,26 .no. 4.winter 1983.
6- Perthers Volker, " the political Economy of the Syrian succession ",survival ,No .I. spring 2001.
7- Zafa,Shaista Shahheen,"Turkys,zero problems with Neighbours,:Foreign policyRelations with saria,"journal of Euruoean studies (February 2012).
8- Zafa.Shaista Shahheen,"Turkys,zero problems with Neighbours,:Foreign policyRelations with saria,"journal of Euruoean studies (February 2012).